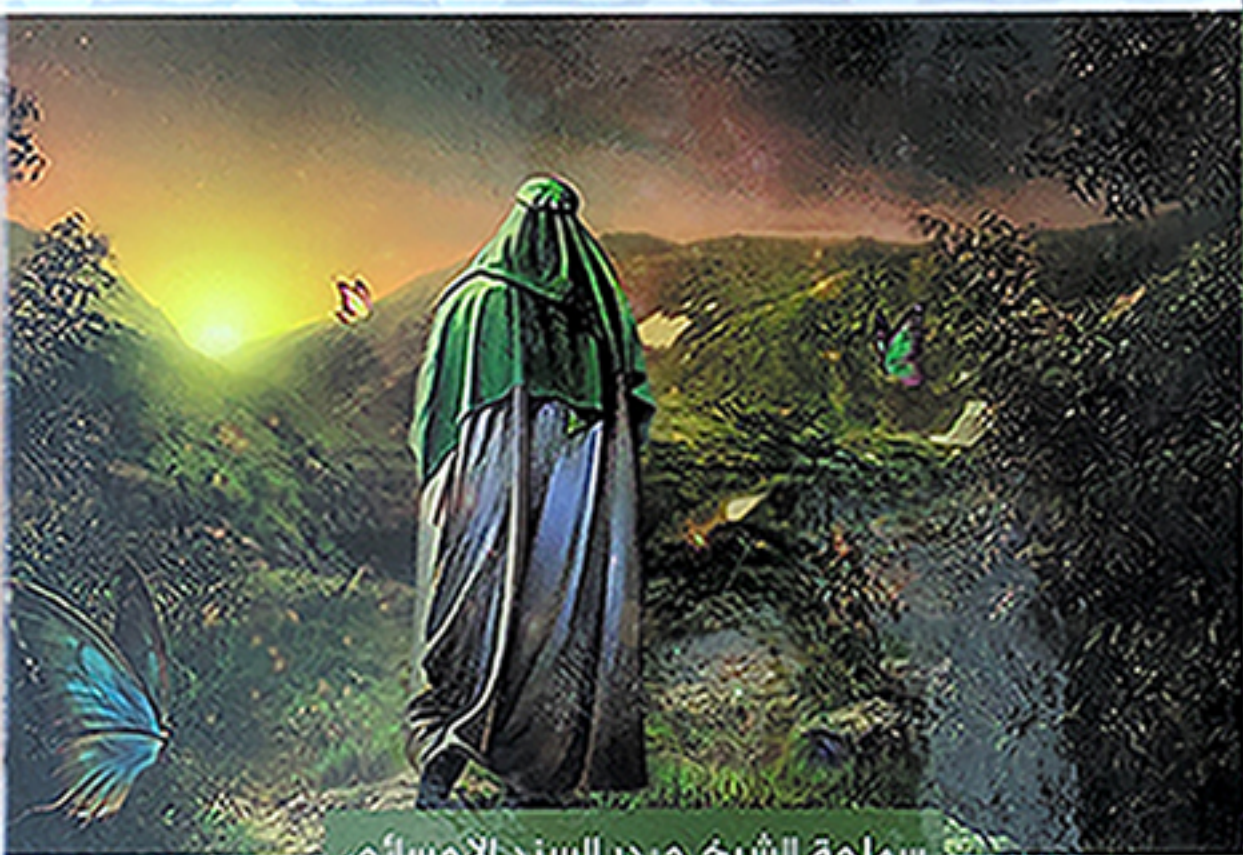


معارف مهدوية

مطارات علمية حول الإمام المهدي

— الجزء الأول —



سماعة الشيخ حيدر السند الاحمائي

الشيخ حيدر السندي الأحسائي

معارف مهدوية

مطارحاتٌ علميةٌ حول الإمام المهدي عجل الله فرجه

الجزء الأول





تَنْسِيقُ وَإِخْرَاجُ: عَمْرُ اللهِ مُحَمَّدُ السَّرِيدَةُ



0551480709



amshridah@gmail.com

معارف مهدوية

مطارحات علمية حول الإمام المهدي عجل الله عجل الله

الجزء الأول



قسم الشؤون الدينية
شعبة البحوث والدراسات

السندي الاحسائي، حيدر - مؤلف.
معارف مهدوية : مطارحات علمية حول الامام المهدي عجل الله فرجه /
تأليف الشيخ حيدر السندي الاحسائي.
- الطبعة الاولى. - كربلاء، العراق : العتبة الحسينية المقدسة، قسم
الشؤون الدينية، شعبة البحوث والدراسات، 1443 / 2022 للهجرة.
2 مجلد ؛ 24 سم. - (العتبة الحسينية المقدسة ؛ 1142).
يتضمن ارجاعات بليوجرافية.
1. المهدي المنتظر، محمد بن الحسن بن علي (عليه السلام) الامام
الثاني عشر، ولد 256 للهجرة.
2. المهدوية في القرآن.
3. المهدوية -- حديث.
4. المهدوية فاي الاديان
5. المهدوية -- دفع مطاعن. أ. العنوان

.BP166.93 .S54 2022

تمت الفهرسة قبل النشر في شعبة نظم المعلومات التابع لقسم الشؤون الفكرية العتبة الحسينية
تصميم والخراج الفني: محمد صاحب المعمار

الهداء

إلى سيدي ومولاي الذي طالما ألهمني العزم والجد كلما تلوت قوله:
وجدت بنفسي دونه وحميته ودافعت عنه بالطلی والكلاكل

إلى سيدي ومولاي الذي تنفست بنسيم إيمانه روح الولاء، وهو يقول:
لعمري لقد كلفت وجدا بأحمد وإخوته دأب المحب المواصل
فلا زال في الدنيا جمالا لأهلها وزينا لمن ولاه رب المشاكل
فمن مثله في الناس أي مؤمل إذا قاسه الحكام عند التفاضل
حليم رشيد عادل غير طائش يوالي إهاليس عنه بغافل
فأيده رب العباد بنصره وأظهر دينا حقه غير ناصل

إلى من يخلق روح الكرامة والتفاني عندما يقول:
أقيم على نصر النبي محمد أقاتل عنه بالقنا والقنابل
فأصبح فينا أحمد في أرومة تقصر عنه سورة المتناول

إلى من يتفجر ينبوع الإيثار من قبله، ولو ورد سكان الكون عليه لرواهم
عقيدة وتديناً، وهو القائل:

لقد علموا أن ابننا لا مكذب لديهم ولا يعنى بقول الأباطل

إلى من لو كان والد أهل الدنيا لانعدم الخوف والجبين فيها، وتملكت
الشجاعة أرجاء الوجود، وهو القائل:

سيعلم أهل الضعن أيي وأيهم
وأيهم مني ومنهم بسيفه
ومن ذا يمل الحرب مني ومنهم
يفوز ويعلو في ليال قلائل
يلاقي إذا ما حان وقت التنازل
ويحمد في الافاق من قول قائل

إلى من قال مخبراً عن المستقبل، ومبيناً نصر الله لنبيه ﷺ وأردد قوله مخبراً عن
خروج حفيده قره عين الوالين الحجة بن الحسن:

كأني به فوق الجياد يقودها
ولا شك أن الله رافع أمره
إلى معشر زاغوا إلى كل باطل
ومعليه في الدنيا ويوم التجادل

إلى أبي طالب حب رسول الله ﷺ ومعشوق الأولياء أهدي هذا الجهد، فلعله
يرمق من عليين هذا المفتقر إلى نظرة منه.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الخلق أجمعين محمد وآله الطيبين الطاهرين، وبعد..

بين يدي القارئ الكريم كتاب: معارف مهدويّة، مطارحات علميّة حول الإمام المهدي عجل الله فرجه، وهو في الأصل عدة محاضرات ألقيتها^(١) محاولاً أن يكون محتواها دراسة علميّة تأصيليّة ممنهجة وفق القواعد العلميّة، لتكون مادة علميّة مترابطة يستفيد منها الناس على اختلاف مستوياتهم، وقد تعرضت هذه السلسلة للأبحاث التالية:

- تصنيف القضايا المهدوية.
- إثبات المهدوية عند الخاصة.
- إثبات المهدوية في مدرسة السقيفة.
- البشارة المهدوية في الكتب السابقة، وهل هي دليل على أصل القضية؟
- دفع الشبهات المثارة حول أصل المهدوية:
- الشبهة الأولى: ضعف الروايات لعدم إخراج الشيخين لها.

(١): انطلقت هذه السلسلة المهدوية بحمد الله تعالى وتوفيقه بتاريخ: ٨/٨/١٤٤١ هـ.

- الشبهة الثانية: منافاة روايات الإمام المهدي عجل الله فرجه لسنة التغيير القرآنية.
 - الشبهة الثالثة: منافاة روايات الإمام المهدي عجل الله فرجه لسنة الابتلاء القرآنية.
 - الشبهة الرابعة: منافاة روايات الإمام المهدي عجل الله فرجه لما دل على بقاء غلبة النصارى إلى يوم القيامة.
 - الشبهة الخامسة: دعوى ضعف جميع روايات الإمام المهدي عجل الله فرجه.
- فطرية العقيدة المهدوية، تحديد محل البحث.
 - تحليل دليل الفطرة على أصل القضية المهدوية.
 - أدلة إثبات المهدوية الخاصة.
- الدليل الأول: دليل بقاء الحق مع سنة زواله.
 - الدليل الثاني: الخلافة الإلهية في القرآن والمهدوية، وهنا تناولنا أبحاثاً متعددة حول الخلافة الإلهية في القرآن والمهدوية.
 - الدليل الثالث: إثبات المهدوية الخاصة بحديث الثقلين، وهنا تناولنا أبحاثاً في حديث الثقلين، ثم المهدوية الخاصة ومضمون حديث الثقلين، ودفع الشبهات.
 - الدليل الرابع: إثبات المهدوية الخاصة بمقدمات السيدة حكيمة، وفي هذا الدليل تناولنا أصول الإمامة في مدرسة أهل البيت عليهم السلام فقد بحثنا ما يلي:
 ١. الإمامة والنص.
 ٢. انحصار الإمامة في أهل البيت عليهم السلام.
 ٣. عدد الأئمة.
 ٤. وجود إمام في كل زمان.
 ٥. إمامة أمير المؤمنين عليه السلام، وتناولنا هنا حديث الطير بنحو من التفصيل لتقدم جملة من الأدلة على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام، ولم يسبق بحث هذا الحديث الشريف.

٦. عدم اجتماع الإمامة في أخوين بعد الحسن والحسين (عليهما السلام)، وهنا تعرضنا لإثبات بطلان المذاهب المنتسبة إلى التشيع بمقدمات السيدة حكيمه (عليها السلام)، ولدفع شبهة عدم إمكان إثبات الولادية بفرضية فلسفية.

○ الدليل الخامس: إثبات المهدوية الخاصة بالدليل التاريخي، وتناولنا فيه عدة بحوث:

- نظرة في الكتب والأسانيد.
- الإخبار الغيبي المستقبلي المنقول من الأعلام المتفق على جلالتهم من شواهد الصدق.
- ذكر بعض الروايات الصحيحة.
- رد دعوى أن منهج السيد الخوئي (عليه السلام) السندي لا يثبت ولادة الإمام المهدي (عليه السلام).

ثم تناولنا الشبهات المثارة حول المهدوية الخاصة بالنقد، وأثبتنا بطلانها، وهي:

- الشبهة الأولى: دفع مبررات منع طول العمر.
 - نقاش المبرر العقلي.
 - نقاش المبرر العلمي.
 - نقاش مبرر نفي الإمكان العلمي الفعلي.
 - نقاش المبرر الكلامي القرآني.
 - نقاش المبرر الكلامي المستند إلى قبح العبث.
 - بحث فائدة الإمام المهدي (عليه السلام) في زمن الغيبة.
- الشبهة الثانية: دفع شبهة الحيرة وعدم وضوح دليل المهدوية الخاصة قبل القرن الخامس.

- الشبهة الثالثة: دفع شبهة الاختلاف في أسماء أم الإمام المهدي ؑ، وأن هذا يدل على أنها شخصية أسطورية.
- الشبهة الرابعة: دفع شبهة مبايعة الشيعة الأوائل لجعفر عم الإمام المهدي عجل الله فرجه قبل الاعتقاد بالمهدي.
- الشبهة الخامسة: دفع شبهة أن الإمام العسكري (عليه السلام) كانت له منزلة عند السلطان ولم يُظلم.
- الشبهة السادسة: دفع شبهة عدم استدلال الشيعة الأوائل بروايات النص على الأئمة (عليهم السلام)، وعدم اجتماع الإمامة في أخوين بعد الحسن والحسين (عليهم السلام).
- الشبهة السابعة: دفع شبهة استتلاف العقيدة المهدوية من الأقوام السابقين.

وبفضل الله تعالى امتازت هذه السلسلة بالوضوح والسهولة مع ما فيها من عمق، إذ كان الغرض من إلقائها أن يستفيد منها الناس مع اختلاف مستوياتهم الثقافية، وهذا ما حملني على تجنب الاستقصاء التام ومطاردة كل ما طرح وبحث، وتتبع جميع الأنظار على مستوى تحديد المفهوم، وإقامة الأدلة، وعرض الشبهات ودفعها، إذ رأيت فيما بينت كفاية تحقق الغرض من هذه المحاضرات.

وقد منّ الله عليّ بالأستاذ الموفق خادم أهل البيت (عليهم السلام) عيسى البجحان حفظه الله حيث قام بتقرير هذه المحاضرات وتخريج مصادرها، فكانت همته عالية وعزيمته شديدة، ويراعه مبدعاً متقناً، فجزاه الله لخدمته الكبيرة لولي أمرنا صاحب العصر عجل الله فرجه كل خير، وجعله من خُلص أنصاره، وتقبّل مني ومنه هذا الجهد، وجعله شيئاً في نصرته دينه، ونفع المؤمنين، فإنه جواد كريم.

حيدر بن الحاج عبد الله السندي الأحسائي عاملها الله بعفوه ولطفه

الأول من شهر رجب المرجب لعام ١٤٤٢ هـ

الفصل الأول

- بحوث تمهيدية
- تصنيفُ القضايا المهدوية
- المهدويةُ عند الخاصة
- المهدويةُ عند العامة
- البشارةُ في الكتب السماوية
- دفعُ الشبهات عن المهدوية العامة



○ بحثٌ تمهيديٌّ في أقسام القضايا الدينية:

أذكر مقدمةً موجزةً قبل أن أصنف القضايا المهدوية، وقد فصلت الكلام فيها في كتاب (قواعد مهمة في علم الكلام)، وهي: إنَّ ما أخبر به الدِّين من قضايا ينقسم إلى الأقسام الثلاثة التالية:

- القسم الأول: القضايا العقائدية (العقدية).
- القسم الثاني: القضايا العملية (الفرعية).
- القسم الثالث: القضايا المعرفية (المعارف).

القسم الأول:

○ القضايا العقائدية «العقدية»:

ويقصد بها: تلك القضايا التي أمر الله ﷻ فيها بفعل جوانحي خاص من أفعال القلوب، ويعبر عنه تارةً بالاعتقاد، وثانيةً بالإيمان، وثالثةً بالتدين.

إنَّ الباري ﷻ أمرنا في بعض القضايا بالاعتقاد، وجعل الاعتقاد موضوعاً لأحكامٍ فقهيةٍ، ولأمورٍ أخرويةٍ، فمثلاً: إذا واجه الإنسان قضية (الله موجودٌ)، فإنه في أول مواجهة للإنسان مع هذه القضية تكون القضية في منطقة الشك، فإذا قام عنده برهانٌ قطعيٌّ على حقانية القضية ينتقل من منطقة الشك إلى منطقة اليقين، ثمَّ

إذا تيقن بهذه القضية يكون باختياره أن يعتقد أو ألا يعتقد، وقيل بأنَّ قوله تعالى: ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ النمل: ١٤، يدل على هذه الحالة الاختيارية التي يكون فيها المرء بعد حصول اليقين.

فاليقين أمرٌ انفعاليٌّ؛ إذ بمجرد أن يقوم البرهان تنفعل النفس ويحصل عندها اليقين، وأمَّا الاعتقاد فهو أمرٌ فعليٌّ، أي: فعلٌ جوانحيٌّ، وبإمكان المرء أن يعتقد، وبإمكانه أن لا يعتقد، لهذا قال البارئ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ النمل: ١٤، فهم عندهم يقينٌ، ولكن لا يوجد لديهم اعتقادٌ وإيمانٌ.

○ القسم الثاني: القضايا العملية «الفرعية»:

ويقصد بها: القضايا التي يوجد فيها حكمٌ متعلقٌ بفعل الإنسان الجوارحي، كقيامه بالصدقة أو بالجهاد، أو بفعل الإنسان القلبي غير الاعتقاد، كحبه للمؤمنين، فهنا يوجد حكمٌ، ولكنه متعلقٌ بفعلٍ جوارحيٍّ أو جوانحيٍّ غير الاعتقاد.

○ القسم الثالث: القضايا المعرفية «المعارف»:

ويقصد بها: القضايا التي لا يوجد فيها حكمٌ متعلقٌ بالاعتقاد ولا بفعلٍ آخر من أفعال الجوارح والجوانح، وهو نظير إخبار القرآن الكريم بتأثير أعمال الإنسان على ظهور الفساد، في قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ﴾ الروم: ٤١، فإن إخبار القرآن عن هذه العلاقة هو إخبارٌ عن مسألةٍ معرفيةٍ، فهي وإن كانت حقاً، ولكن لا يوجد فيها اعتقادٌ، فإن الله عَزَّ وَجَلَّ لم يأمرنا بالاعتقاد بهذه العلاقة الموجودة بين العمل السيء وظهور الفساد، ولا نُسأل عن ذلك في القبر، ولا في الحشر، ومن القضايا المعرفية -أيضاً- إخبار القرآن الكريم عن اسم أم نبي الله عيسى السيدة الجليلة مريم عَمَّتُهَا، فهي قضيةٌ حقَّةٌ، ولكنها ليست قضيةً اعتقاديةً.

فإذا اتضحت المقدمة السابقة نقول: إنَّ القضايا التي أخبر عنها الكتاب العزيز وأخبرت عنها روايات المعصومين عليهم السلام في مسألة الإمام المهدي عجل الله فرجه تنقسم إلى أقسامٍ ثلاثة، وهي:

- القسم الأول: القضايا العقائدية.
- القسم الثاني: القضايا العملية.
- القسم الثالث: القضايا المعرفية.

○ القسم الأول: القضايا المهدوية العقائدية:

وهي التي أمر الباري تعالى فيها بالاعتقاد، وجعل الاعتقاد بها موضوعاً لآثارٍ فقهية، كجواز أن يكون الشخص قاضياً، أو أن يكون مرجعاً، أو شاهداً، وكجواز إعطاء الزكاة، فإنَّ الشارع رتب أحكاماً فقهيةً على الاعتقاد بها، وأيضاً رتب أحكاماً أخرويةً عليها، وهي: انتفاء العقاب الدائم وثبوت الثواب الدائم بمقتضى الوعد الإلهي، حيث إنَّ الباري تعالى لا يجب عليه أن يُثيب فيما إذا أطاع العبد.

نعم، إن الله تعالى من باب التفضل قد وعد بالثواب، فاللزم نفسه بالإثابة، ولكنه لم يعد كلَّ عامل وإنما خصوص المؤمن وهذا ما تمثل في عدَّة آيات من الذكر الحكيم، يقول تعالى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ المائدة: ٩، وقال: ﴿وَالْعَصْرُ ۝ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ ۝﴾ إلا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَّصُوا بِالْحَقِّ وَتَوَّصُوا بِالصَّبْرِ ۝ العصر: ١-٣، فالذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم أجرٌ، وما سواهم فليس موعوداً على عمله بالأجر والثواب، ومن الواضح في ديننا أنَّ العبد وما يملك لخالفه، وهو لا يعطي الله تعالى شيئاً في عمله، والله عز وجل دائن لا يقضى دينه.

نعم، الله بِجَارِهِ أن يتفضل بالإنعام يوم القيامة، فإنه مالك الجنة وهو جوادٌ كريم.

ومن القضايا المهدوية المندرجة ضمن العقائد: الاعتقاد بإمامة الحجة بن الحسن عجل الله فرجه، فإن هذا الاعتقاد من أصول الدين، وعلى ذلك إجماع الطائفة المحقة، والروايات المتواترة، كما في رواية محمد بن مسلم قال: «سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: من دان الله عزَّ وجلَّ بعبادةٍ يجهد فيها نفسه، ولا إمام له من الله فسعيه غير مقبول، وهو ضالٌّ متحيرٌ، والله شانئٌ لأعماله»^(١)، فمن العقائد الاعتقاد بإمام زماننا، وأنه موجودٌ عجل الله فرجه، ولم تخلُ الأرض من وجوده الشريف.

○ القسم الثاني: القضايا المهدوية العملية:

وذلك من قبيل مسألة وجوب انتظار الإمام المهدي عجل الله فرجه، وتهيئة النفس له فيما إذا خرج، ووجوب طاعته، وحرمة أذيته، فإن هذه أحكام عملية فقهية.

○ القسم الثالث: القضايا المعرفية:

ومن هذا القسم بحث ثبوت الغيبة الصغرى، وبحث ثبوت النواب الأربعة، وبحث علامات الظهور، وتقسيم علامات الظهور، وما سوف يقع بعد ظهور الإمام عجل الله فرجه، فهي قضايا حقة إذا ثبتت بالقطع اليقين، إلا أنه لا يجب الاعتقاد فيها؛ إذ لم يقم دليلٌ على وجوب الاعتقاد بها وأخذ الاعتقاد بها ركنًا من أركان الإيمان.

وإذا كان حال القضايا المعرفية بهذا النحو، فهل هناك أثرٌ يترتب على كون المسألة من المسائل المعرفية؟

(١): الكافي، ج ١، باب: معرفة الإمام والرد عليه، ح ٨.

والجواب: نعم، فإنَّ المسائل المعرفية لا تثبت إلا باليقين أو الاطمئنان لكي تثبت معرفياً، فإذا كانت قضيةً من القضايا المهدوية من قسم القضايا المعرفية، فلا بدَّ أن نحصل فيها الدليل القطعي المفيد لليقين أو المفيد للاطمئنان، وذلك لما عليه رأي بعض العلماء من عدم حجية الظنِّ في المعارف، فلا تثبت بخبر الواحد ولا بالظهور، فإذا وجدت روايةً واحدةً صحيحةً في علامةٍ من علامات ظهور الإمام المهدي عجل الله فرجه، فإنَّ بعض العلماء يرى أنها ليست حجةً، فلا يجوز الإخبار بها على نحو الجزم، وبعض الأعلام يرى أنها حجةٌ، بمعنى أنَّه يجوز الإخبار بمضمونها ويحرم التكذيب بمضمونها، أو يجوز عقد القلب على حقانية وصحة مضمونها، وأنها صادرةٌ من الله وَيَعَالَى.

○ الاعتقاد بإمامة المهدي عجل الله فرجه:

اتضح مما ذكرنا سابقاً أنَّه مما يجب الاعتقاد به إمامة ووجود الإمام الحجة بن الحسن عجل الله فرجه، وهذا يندرج ضمن الاعتقاد بالإمامة، والاعتقاد بالإمامة بإجماع مذهبنا من أصول الإيمان، وفي ذلك رواياتٌ كثيرةٌ تفوق حدَّ التواتر وهي على طوائفٍ مختلفةٍ، ومن هذه الروايات:

(١)

معتبرة سفيان بن السمط قال: « سأل رجل الإمام أبا عبد الله عليه السلام عن الإسلام والإيمان ما الفرق بينهما؟ فقال: الإسلام هو الظاهر الذي عليه الناس، شهادة أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأنَّ محمداً عبده ورسوله، وإقامة الصلاة، وإيتاء الزكاة، وحج البيت، وصيام شهر رمضان، فهذا الإسلام، وقال: الإيمان معرفة

هذا الأمر مع هذا، فإن أقرَّ بها ولم يعرف هذا الأمر كان مسلماً وكان ضالاً^(١)، وبناءً على هذه الرواية فإنَّ من أقرَّ بهذه الأمور، وهي: (الشهادتان، والصلاة والزكاة، والحج، والصيام) فهو مسلمٌ، وأما الإيمان فهو الإقرار بهذه الأمور مع إضافة، وهي: معرفة الإمام، وأما من أقرَّ بهذه الأمور وجحد هذا الأمر - أي لم يؤمن بإمامة أهل البيت عليهم السلام - كان مسلماً وكان ضالاً، فدلَّت هذه الرواية بدلالة واضحة على أنَّ الإمامة من أصول الإيمان.

(٢)

عن عبدالله بن أبي يعفور قال: « سألت أبا عبد الله عليه السلام، عن قول رسول الله صلى الله عليه وآله من مات وليس له إمامٌ فميتته ميتة جاهلية، قال: قلت: ميتة كفرٍ؟ قال: ميتة ضلالٍ^(٢)، فمن أنكر الإمامة لا يكون كافراً، وإنما يكون ضالاً وليس مهتدياً.

فالاعتقاد بإمامة الإمام المهدي عجل الله فرجه، والاعتقاد بوجوده باعتبار أنه إمام الزمان: « ومن مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية »، من أصول الإيمان، وهذا أمرٌ واضحٌ في مذهبنا.

○ **الاعتقاد بمهدوية الإمام المهدي عجل الله فرجه:**

والسؤال الذي نعرضه تحت هذا العنوان هو: هل الاعتقاد بمهدوية الإمام المهدي - أي: الاعتقاد بأنَّ الحجة بن الحسن عليه السلام هو الذي يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً، ويؤسس دولة العدل - من أصول الإيمان؟

(١): الكافي، ج ٢، باب أن الإسلام يحقن به الدم وتؤدى به الأمانة وأن الثواب على الإيمان، ح ٤.

(٢): الكافي، ج ١، باب: من مات وليس له إمام من أئمة الهدى، ح ٢.

وبعبارة أخرى: مما لا شك فيه بأنَّ الحجة بن الحسن عليه السلام هو الذي يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً، ولكن هل الاعتقاد بهذا الحق مما أمر الله تعالى به، وأخذه ركناً من أركان الإيمان أم لا؟

في مقام الجواب على هذا السؤال طُرحت إجابتين:

الإجابة الأولى: الاعتقاد بمهدوية الإمام المهدي عليه السلام من أركان الإيمان.

فالاعتقاد بذلك من الأركان التي أخذها الله تعالى في الإيمان، واستدل على ذلك بمجموعة من الروايات، ومنها:

الرواية الأولى: مرواه الشيخ الصدوق رحمته الله في (كمال الدين وتمام النعمة): « عن الصادق جعفر بن محمد عن أبيه عن آبائه عليهم السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: من أنكر القائم من ولدي فقد أنكرني ^(١)، فهذه الرواية تدل على أن من أنكر القائم بعنوان أنه القائم فقد أنكر رسول الله صلى الله عليه وآله.

الرواية الثانية: ما رواها العامة عن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله، والراوي جابر بن عبدالله الأنصاري أنه قال: « من كذب بالدجال فقد كفر، ومن كذب بالمهدي فقد كفر ^(٢)»، فهذه الرواية -أيضاً- أخذت عنوان المهدي عليه السلام، وهي تدل على أن الاعتقاد به بوصف أنه المهدي من أركان الإيمان، بل من أركان الإسلام بناءً على أن المقصود هنا بالكفر هو الكفر المقابل للإسلام.

(١): ج ١، باب: فيمن أنكر القائم الثاني عشر من الأئمة عليهم السلام، ح ٨.

(٢): عقد الدرر في أخبار المنتظر وهو المهدي عليه السلام، الباب السابع في شرفه وعظيم منزلته،

الرواية الثالثة: ما رواه الشيخ الصدوق عليه السلام في (كمال الدين وتمام النعمة)، عن صفوان بن مهران عن الإمام الصادق عليه السلام أنه قال: « من أقرَّ بجميع الأئمة وجحد المهدي، كان كمن أقرَّ بجميع الأنبياء وجحد محمداً عليه السلام نبوته »^(١)، فقد قيل: إنَّ هذه الرواية تدلُّ على أنَّ الاعتقاد بالإمام المهدي عليه السلام من أركان الإسلام، وذلك لأنَّه حكم فيها على من أنكره بأنه كمن أنكر جميع الأئمة، وهو حُكْمٌ من أنكر جميع الأنبياء لإنكاره النبي عليه السلام.

الإجابة الثانية: الإيمان بالإمام المهدي عليه السلام قبل ظهوره من أركان الإيمان، وأمَّا المهدوية فليست كذلك.

و يبدو أنَّ هناك شبهة تسالم وارتكازٍ متشعريٍّ على أنَّ من أقرَّ بالتوحيد وبالنبوة وإمامة الأئمة عليهم السلام، ثم قبض قبل أن يتعرَّف على ما سوف يقع في آخر الزمان، ومهدوية الإمام المهدي عليه السلام، وأنَّه هو المؤسس لدولة العدل في آخر الزمان؛ يكون محكوماً عليه بأنَّه من أهل الإيمان، وعليه يكون هذا الارتكاز قرينةً تحفُّ بالروايات التي يستدلُّ بها على أنَّ من أنكر الإمام المهدي عليه السلام لا يكون مؤمناً، ويوجب حمل هذه الروايات على إنكار إمامة الإمام المهدي أو إنكار وجود الإمام المهدي عليه السلام، هذا إذا كانت الروايات تامةً في نفسها من حيث السند والدلالة.

○ الاعتقاد بإمامة وجود الإمام المهدي عليه السلام بين الإسلام والإيمان؟

ثبت بأنَّ الاعتقاد بإمامة الإمام المهدي وبوجوده عليه السلام من أركان الإيمان وهذا محل وفاق، ولكن السؤال الذي نطرحه: هل الاعتقاد بإمامة الإمام المهدي

(١): ج ١، باب: ماروي عن الصادق جعفر بن محمد عليه السلام من النص على القائم عليه السلام وذكر غيبته وأنه الثاني عشر من الأئمة عليهم السلام، ح ١.

وبوجوده من أركان الإسلام المقابل للكفر، والذي هو موضوعٌ للطهارة، وجواز النكاح، وإجراء أحكام المواريث، والتجهيز، أم لا؟

وفي مقام الجواب على هذا السؤال قدّم العلماء إجابتين:

الإجابة الأولى: إنهما من أركان الإيمان فقط.

إنّ الاعتقاد بإمامة الإمام المهدي ووجوده عجل الله فرجه ليسا من أركان الإسلام، وإنما هما من أركان الإيمان، ولكن لو استلزم إنكار الاعتقاد بإمامة المهدي عجل الله فرجه إنكار أصل من أصول الإسلام، كتكذيب النبي صلى الله عليه وآله فإنه يلزم من ذلك الكفر، ولكن لزوم الكفر ليس من جهة إنكار إمامة الإمام المهدي عجل الله فرجه وإنما من جهة أنّ تصديق النبي صلى الله عليه وآله لازم في الإسلام، وتكذيبه يوجب الكفر، ففي موثقة سماعه قال: قال الإمام الصادق عليه السلام: «الإسلام شهادة أن لا إله إلا الله والتصديق برسول الله صلى الله عليه وآله»^(١)، فلا يمكن أن يتحقق التصديق برسول الله صلى الله عليه وآله مع تكذيبه في قضية من القضايا.

الإجابة الثانية: إنهما من أركان الإسلام:

إنّ الإمامة والاعتقاد بإمامة المهدي من أصول الإسلام، واستدل أصحاب هذه الإجابة بجملة من الروايات، أنقل منها ثلاث روايات -سبق ذكرها فيما تقدم- وهي:

الرواية الأولى: الحديث النبويّ الذي رواه جابر الأنصاري، قال رسول الله

صلى الله عليه وآله: «من كذب بالدجال فقد كفر، ومن كذب بالمهدي فقد كفر».

(١): الكافي، ج ٢، باب: أن الإيمان يشرك الإسلام والإسلام لا يشرك الإيمان، ح ١.

الرواية الثانية: ما رواه الشيخ الصدوق عليه السلام عن الإمام الصادق عليه السلام، عن رسول الله صلى الله عليه وآله أنه قال: « من أنكر القائم من ولدي فقد أنكرني ».

الرواية الثالثة: ما رواه الشيخ الصدوق عليه السلام عن الإمام الصادق عليه السلام: « من أقرَّ بجميع الأئمة وجحد المهدي، كان كمن أقرَّ بجميع الأنبياء وجحد محمدًا صلى الله عليه وآله نبوته »، ومن الواضح أنَّ من جحد نبوة النبي صلى الله عليه وآله كافرٌ.

○ مناقشة روايات الإجابة الثانية :

و ناقش هذه الروايات الواردة في الإجابة الثانية أصحاب الإجابة الأولى بعدة مناقشات، ومنها:

المناقشة الأولى: إنَّ هذه الروايات وردت فيها الألفاظ التالية:

- الإنكار: « من أنكر القائم من ولدي فقد أنكرني ».
- التكذيب: « ومن كذب بالمهدي فقد كفر ».
- الجحود: « من أقرَّ بجميع الأئمة وجحد المهدي ».

وهذه الألفاظ الثلاثة تدلُّ على إنكار الاعتقاد بإمامة المهدي عليه السلام عن علم، ولا تدلُّ على الإنكار عن جهل، فإنَّ المرء إذا علم بأنَّ رسول الله صلى الله عليه وآله أخبر بالمهدي ولم يعتقد تصدق عليه هذه العناوين - الإنكار، والتكذيب، والجحود - وأما إذا كان لا يعتقد، لأنَّه جاهلٌ، ولا يعلم بإخبار رسول الله صلى الله عليه وآله بإمامة الإمام المهدي عليه السلام، فلا يصدق عليه أحد هذه العناوين الثلاث.

المناقشة الثانية: وهي ترتبط بالرواية النبوية: « من كذب المهدي فقد كفر »، فلو فرضنا أنَّ التكذيب يشمل حتى الإنكار عن جهلٍ، فإنَّه مع ذلك يقال: بأنَّ الرواية قد قالت: « فقد كفر »، وفي الكفر كما ذكر السيد الخوئي أكثر من احتمالٍ، فيحتمل الكفر

مقابل الإسلام، ويحتل الكفر مقابل التسليم القلبي أو الإيمان، قال السيد عليه السلام: « إن الكفر المترتب على ارتكاب الكبيرة بزعم حليتها ليس هو الكفر المقابل للإسلام الذي هو المقصود بالبحث في المقام وذلك لأن الكفر مراتب عديدة:

منها: ما يقابل الإسلام ويحكم عليه بنجاسته وهدر دمه وماله وعرضه وعدم جواز مناكحته وتوريثه من المسلم وقد دلت الروايات الكثيرة على أن العبرة في معاملة الإسلام بالشهادتين اللتين عليهما أكثر الناس كما تأتي في محلها.

ومنها: ما يقابل الإيمان ويحكم بطهارته واحترام دمه وماله وعرضه كما يجوز مناكحته وتوريثه إلا أن الله سبحانه يعامل معه معاملة الكفر في الآخرة وقد كنا سمينا هذه الطائفة في بعض أبحاثنا بمسلم الدنيا وكافر الآخرة.

ومنها: ما يقابل المطيع لأنه كثيراً ما يطلق الكفر على العصيان ويقال أن العاصي كافر وقد ورد في تفسير قوله عز من قائل: ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ الإنسان: ٣، إن الشاكر هو المطيع والكفور العاصي.

وورد في بعض الروايات إن المؤمن لا يزني ولا يكذب فقيل: إنه كيف هذا مع أننا نرى أن المؤمن يزني ويكذب فأجابوا عليهم السلام بأن الإيمان يخرج عن قلوبهم حال عصيانهم ويعود إليهم بعده فلا يصدر منهم الكذب -مثلاً- حال كونهم مؤمنين وعلى الجملة إن ارتكاب المعصية ليس بأقوى من إنكار الولاية لأنها من أهم ما بني عليه الإسلام كما في الخبر وقد عقد لبطلان العبادة بدونها باباً في الوسائل فإذا لم يوجب إنكارها الحكم بالنجاسة والارتداد فكيف يكون ارتكاب المعصية موجباً لهما؟ فالموضوع للآثار المتقدمة من الطهارة واحترام المال والدم وغيرهما إنما هو الاعتراف بالوحدانية والرسالة والمعاد وليس هناك شيء آخر دخيلاً في تحقق الإسلام وترتب آثاره المذكورة. نعم يمكن أن يكون له دخالة في تحقق الإيمان وهذا القسم

الأخير هو المراد بالكفر في الرواية، وهو بمعنى المعصية في قبال الطاعة وليس في مقابل الإسلام فلا يكون مثله موجباً للكفر والنجاسة وغيرهما من الآثار.»

وقريب منه ما ذكره سيد المستمسك رحمته الله حيث فسّر كفر المخالف بمقابل الإيمان فقال: «أما النصوص فالذي يظهر منها أنها في مقام إثبات الكفر للمخالفين بالمعنى المقابل للإيمان، كما يظهر من المقابلة فيها بين الكافر والمؤمن. فراجعها.

وقد ذكر في الحدائق كثيراً منها. ويشهد لذلك النصوص الكثيرة الشارحة لحقيقة الإسلام، كموثق سماعه: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أخبرني عن الإسلام والإيمان أحما مختلفان؟ فقال عليه السلام: إن الإيمان يشارك الإسلام، والإسلام لا يشارك الإيمان. فقلت: فصفهما لي. فقال عليه السلام: الإسلام شهادة أن لا إله إلا الله والتصديق برسول الله صلى الله عليه وآله، به حققت الدماء، وعليه جرت المناكح والمواريث وعلى ظاهره جماعة الناس. والإيمان الهدى، وما يثبت في القلوب من صفة الإسلام، وما ظهر من العمل به.»

وصحيح حمران عن أبي جعفر عليه السلام: «سمعتَه يقول: الإيمان ما استقر في القلب وأفضي به إلى الله تعالى، وصدقه العمل بالطاعة والتسليم لأمره والإسلام ما ظهر من قول أو فعل، وهو الذي عليه جماعة الناس من الفرق كلها، وبه حققت الدماء وعليه جرت المواريث وجاز النكاح...»

وخبر سفيان بن السمط: «سأل رجل أبا عبد الله عليه السلام عن الإسلام والإيمان ما الفرق بينهما؟

(إلى أن قال): فقال عليه السلام: الإسلام هو الظاهر الذي عليه الناس، شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة وحج البيت، وصيام

شهر رمضان فهذا الإسلام وقال عليه السلام: الإيمان معرفة هذا الأمر مع هذا، فإن أقرّ بها ولم يعرف هذا الأمر كان مسلماً، وكان ضالاًً.

ويشهد لذلك أيضاً النصوص الكثيرة الواردة في طهارة ما يؤخذ من أيديهم من المائعات والجامدات التي يعلم مباشرتهم لها كالأدهان والألبان، والعصير الذي قد ذهب ثلثاه، والجبن، والجلود، واللحوم وغير ذلك مما يتجاوز حد التواتر (وبالجملة): فالقرائن الداخلية والخارجية قاضية بكون المراد من الكفر في النصوص السابقة ما لا يكون موضوعاً للنجاسة. والظاهر أنه هو المراد من الكفر في كلمات أصحابنا عليهم السلام ^(١).

و إذا كان المقصود الإسلام برتبة قلبية خاصة، فهو مرتبة أعلى من الإسلام الذي هو مجرد إظهار الشهادتين، فلا ندري ماذا قصد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بقوله: « فقد كفر»، هل قصد خرج من الإسلام أو خرج من الإيمان، مضافاً إلى أن هذه الرواية ضعيفة من الناحية السندية.

المناقشة الثالثة: مرتبطة بالرواية الصادقية: « من أقرّ بجميع الأئمة وجحد المهدي، كان كمن أقرّ بجميع الأنبياء وجحد محمداً صلى الله عليه وآله وسلم نبوته»، فإن هذه الرواية لا تدلّ على أن من جحد المهدي عليه السلام كافر، وإنما تدلّ على أن من جحدته كان كمن جحد جميع الأئمة، فهناك شبهة بين إنكار المهدي وإنكار النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فمن ينكر المهدي عليه السلام حكمه حكم من أنكر جميع الأئمة عليهم السلام، ومن ينكر النبي صلى الله عليه وآله وسلم فحكمه حكم من أنكر جميع الأنبياء عليهم السلام، وأما ما هو حكم من أنكر جميع الأئمة هل هو الكفر أو شيء آخر؟، فهذه الرواية لا تبينه، فيحتمل أن حكمه أنه ليس مؤمناً، ولكنه مسلم.

(١): التنقيح في شرح العروة الوثقى، ج ٣، ص ٥٨ الطهارة، ومستمسك العروة السيد محسن

المناقشة الرابعة: توجد روايات كثيرة، وقيل هي متواترة قطعية؛ تدلّ على أنّ من أنكر الإمامة لا يخرج عن الإسلام، كما في رواية عبدالله بن أبي يعفور قال: « سألت أبا عبدالله (عليه السلام)، عن قول رسول الله ﷺ من مات وليس له إمامٌ فميتته ميتة جاهلية، قال: قلت: ميتة كفر؟ قال: ميتة ضلالٍ ».

وفي معتبرة سفيان بن السمط قال: « سأل رجلُ الإمامَ أبا عبدالله (عليه السلام) عن الإسلام والإيمان ما الفرق بينهما؟ فقال: الإسلام هو الظاهر الذي عليه الناس، شهادة أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأنَّ محمدًا عبده ورسوله، وإقامة الصلاة، وإيتاء الزكاة، وحج البيت، وصيام شهر رمضان، فهذا الإسلام، وقال: الإيمان معرفة هذا الأمر مع هذا، فإن أقرَّ بها ولم يعرف هذا الأمر كان مسلمًا وكان ضالًّا ».

فهذه الروايات إما أقوى من الروايات الدالة على كفر من أنكر الإمام المهدي (عليه السلام) فيؤخذ بها، ويضرب بتلك الروايات عرض الحائط؛ لأنَّها تخالف الدليل القطعي، أو يقال: بأنَّ هذه الروايات تحدد لنا المقصود من قول: « من أنكر المهدي فقد كفر »، فإنَّ المقصود هنا بالكفر ليس ما يقابل الإسلام، وإنما ما يقابل الإيمان.

حديثنا في هذا المحور حول إثبات أصل القضية المهدوية بغض النظر عن تفاصيل هذه القضية، أي: بغض النظر عما هو الإمام المهدي (عليه السلام)؟ وإنما في أن المعصوم كرسول الله ﷺ هل أخبر عن الإمام المهدي عجل الله فرجه أم لا؟

ومحط الحديث في هذا المحور في نقطتين هما:

○ ثبوت القضية المهدوية في مذهب أهل البيت (عليهم السلام):

▪ النقطة الأولى: ثبوت القضية المهدوية في مذهب أهل البيت (عليهم السلام):

إنَّ قضية ثبوت الإمام المهدي في مذهب أهل البيت (عليهم السلام) قضية واضحة جلية، لا يداخلها الشك أبداً، فإنَّ مسألة ثبوت الإمام المهدي (عليه السلام) من ضروريات مذهبنا.

○ معنى الضرورة الدينية والمذهبية:

والمقصود من كونها من ضروريات المذهب ليس أن مسألة الإمام المهدي (عليه السلام) ضروريةً بالاصطلاح المنطقي - كما توهم البعض - وأراد أن ينفي الضرورة؛ باعتبار عدم انطباق الضابط المنطقي في تعريف الضروري عليها، فعلماء المنطق إذا

أطلقوا الضرورة، فإنهم يقصدون بذلك العلم الذي لا يحتاج إلى كسبٍ ونظرٍ، كما في العلم التصوري الذي لا يحتاج إلى تعريفٍ؛ لأنه بسيط ولا يحتاج إلى مقدمات إعدادية تكتسب لحصول المفهوم في الذهن، أو التصديق الذي لا يحتاج إلى برهان، فهذا هو البدهي عند المناطقة، وهذا المعنى لا ينطبق على القضية المهدوية، لأنَّ مسألة ثبوت الإمام المهدي (عليه السلام) ليست كمسألة استحالة اجتماع النقيضين أو مسألة الكل أعظم من الجزء، فهاتان القضيتان بديتان وضروريتان، لا تحتاجان في التصديق بهما إلى إقامة دليل، وهذا بخلاف قضية الإمام المهدي (عليه السلام) حيث تحتاج إلى إقامة دليل، وهو إخبار النبي ﷺ أو غيره من المعصومين، ولكن ليس المقصود بالضرورة هذا المعنى حتى يشكل بأنَّ مسألة الإمام المهدي (عليه السلام) ليست مسألة ضرورية؛ لتوقفها إثباتاً على إقامة الدليل، وهو إخبار النبي ﷺ مثلاً، وإنما المقصود بالضرورة معنى آخر قريب من هذا المعنى، وكأنَّ العلماء استعاروا هذا المعنى من علم المنطق، وأطلقوه على بعض القضايا الدينية، لوجود شبهة، وهو عدم الحاجة إلى عناءٍ كثيرٍ لكي يتوصل الإنسان إلى ثبوت القضية في الدين أو في مذهب أهل البيت (عليهم السلام).

والمسألة المهدوية كذلك، فكلٌّ من عنده ثقافةٌ ولو ضئيلةٌ، وبسيطةٌ عن مذهب أهل البيت (عليهم السلام) - سواءً كان شيعياً أم لا - يدرك من دون حاجةٍ إلى عناءٍ، ومن دون حاجةٍ إلى بحثٍ متعبٍ أنَّ من عقائد مذهب أهل البيت (عليهم السلام) ثبوت المسألة المهدوية، فإنَّ من أصول مذهبنا أنَّ آخر الأئمة هو الحجة بن الحسن (عليه السلام)، وهو المهدي الذي يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً (عليه السلام).

ومن هنا نحن لسنا بحاجةٍ إلى الاستدلال بالروايات لإثبات القضية المهدوية في مذهبنا، لأنَّ القضية المهدوية واضحةٌ وجليَّةٌ عندنا لا يداخلها شكٌ أبداً، ومع ذلك فالروايات الموجودة عندنا في أصل ثبوت الإمام المهدي (عليه السلام) وفي تحديد

هوية الإمام المهدي عجل الله فرجه من الكثرة بحدّ يجعلني لا أقول إنها مستفيضة، ولا أقول متواترة فحسب، بل هي فوق حدّ التواتر بمراتب.

○ وقفة تعريفية ببعض كتب الشيعة في الإمام المنتظر عجل الله فرجه:

وقد كتب قدامونا كتباً متعددة، من القرن الثاني وبداية القرن الثالث، وإلى يوم الناس هذا في مسألة الإمام المهدي عليه السلام، فمن الذين كتبوا في ذلك: الشيخ المفيد رحمته الله حيث توجد لديه رسالة في الغيبة، وكذلك الشيخ الطوسي والشيخ النعماني رحمته الله، ومن جاء بعدهم كتب في مسألة الإمام المهدي عليه السلام، ولو أخذنا كتاب رجال الشيخ الطوسي أو فهرست الشيخ النجاشي رحمته الله لوقفنا على أسماء لامعة كبيرة وعظيمة في أصحاب الأئمة عليهم السلام في القرن الثاني - وإلى القرن الذي كتب فيه هذان العلمان كتابيهما - كتبت في موضوع الإمام الحجة بن الحسن عجل الله فرجه.

ولعلّ من أهم الكتب التي ينبغي الاعتناء بها هو كتاب (منتخب الأثر في الإمام الثاني عشر)، لآية الله الشيخ لطف الله الصافي الكليكاني رحمته الله، فقد كتب رحمته الله ثلاثة مجلدات في جمع الروايات الواردة في الإمام المهدي عليه السلام من طرقنا ومن طرق غيرنا، وقد خصّص الجزء الأول منه في الأبواب التالية، وهي:

- الباب الأول: الأحاديث الناصّة على الخلفاء الاثني عشر بالعدد، وبأهم عدّة نقباء بني إسرائيل، وحواري عيسى، وفيه ١٤٨ حديثاً.
- الباب الثاني: الأحاديث الناصّة على الاثني عشر والمفسّرة للأحاديث المخرّجة في الباب الأول، وفيه ١٦١ حديثاً.
- ملحق الباب الثاني: من هم الخلفاء الاثنا عشر؟ وتكلم فيه عن تحديد هوية الإمام الحجة بن الحسن، وتحديد هوية آبائه الطاهرين عليهم السلام.

ولو وقفنا على فهرست هذا الكتاب لأخذتنا الدهشة من كثرة الروايات الواردة في أصل ثبوت الإمام المهدي (عليه السلام)، وفي العناوين التفصيلية، ولا بأس أن نذكر بعض العناوين التي ذكرها المصنف رحمته الله في الفهرست^(١):

- الباب الثالث: فيما يدلّ على ظهور الإمام المهديّ (عليه السلام)، وأسمائه، وأوصافه، وخصائصه، وشمائله، والبشارة به (عليه السلام)، وفيه ٥١ فصلاً، وفي كل فصلٍ توجد رواياتٌ متعددةٌ، ومن عناوين تلك الفصول:
- الفصل الأول: في ذكر بعض الآيات المبشرة بظهوره (عليه السلام)، أو المؤولة ببعض ما هو من علائم ظهوره، وما يقع قبل ذلك وحينه وبعده.
- الفصل الثاني: فيما يدلّ على البشارة به، وظهوره في آخر الزمان، وفيه مما ذكره في هذا الباب ونشير إلى ما أخرجناه في سائر الأبواب، وفيه ١٠٩٢ حديثاً.
- الفصل الثالث: فيما يدلّ على أنّه من عترة النبي صلى الله عليه وآله، ومن أهل بيته وذريته، وفيه ٤٠٧ أحاديث.
- الفصل الرابع: في أنّ اسمه اسمُ رسول الله صلى الله عليه وآله، وكنيته، وأنّه أشبه الناس به شاملاً، وأقوالاً، وأفعالاً، وأنّه يعمل بسنته، وفيه ٥٤ حديثاً.
- الفصل الخامس: في شمائله (عليه السلام)، وفيه ٢٩ حديثاً.
- الفصل السادس: في أنّه من ولد أمير المؤمنين علي (عليه السلام)، وفيه ٢٢٥ حديثاً.
- الفصل السابع: في أنّه من ولد سيدة نساء العالمين فاطمة الزهراء صلى الله عليها، وفيه ٢٠٢ من الأحاديث.
- الفصل الثامن: في أنّه من أولاد السبطين الحسن والحسين (عليهما السلام)، وفيه ١٢٥ حديثاً.

(١): منتخب الأثر في الإمام الثاني عشر (عليه السلام)، فهرس ج ٢.

- الفصل التاسع: في أنه من ولد الحسين (عليه السلام)، وفيه ٢٠٨ أحاديث.
- الفصل العاشر: في أنه من الأئمة التسعة من ولد الحسين (عليه السلام)، وفيه ١٦٥ حديثاً.
- الفصل الحادي عشر: في أنه التاسع من ولد الحسين (عليه السلام)، وفيه ١٦٠ حديثاً.
- الفصل الثاني عشر: فيما يدلّ على أنه من ولد علي بن الحسين زين العابدين (عليه السلام)، وفيه ١٩٧ حديثاً.
- الفصل الثالث عشر: فيه أنه السابع من ولد الباقر محمد بن علي (عليه السلام)، وفيه ١٢١ حديثاً.
- الفصل الرابع عشر: في أنه من ولد الصادق جعفر بن محمد (عليه السلام)، وفيه ١٢٠ حديثاً.
- الفصل الخامس عشر: في أنه السادس من ولد الصادق جعفر بن محمد (عليه السلام)، وفيه ١١٢ حديثاً.
- الفصل السادس عشر: في أنه من صلب الإمام أبي إبراهيم موسى بن جعفر (عليه السلام)، وفيه ١٢١ حديثاً.
- الفصل السابع عشر: فيه أنه الخامس من ولد الإمام السابع موسى بن جعفر (عليه السلام)، وفيه ١١٥ حديثاً.

وهكذا يستمرّ الشيخ الصافي رحمته الله في ذكر مئات الأحاديث، ومجموعها يبلغ آلاف الأحاديث كلها واردة في الإمام المهدي (عليه السلام)، ولو أننا بحثنا في عدد الأحاديث الواردة في شخصيات مشهورة، مثل سلمان المحمدي رضي الله عنه، وأبي ذر الغفاري رضي الله عنه، وعمار بن ياسر رضي الله عنه، ووقائع مشهورة، كحربي صفين، والنهراون؛ فإننا لا نظفر بأحاديث عددها كعدد الأحاديث الواردة في الإمام المهدي (عليه السلام)، وهذا ما يدلّ على أنّ هذه القضية قضية جلية لا تقبل الشك.

○ ثبوت القضية المهدوية في مدرسة أتباع السقيفة:

▪ النقطة الثانية: ثبوت القضية المهدوية في مدرسة أتباع السقيفة:

وحتى لا أكون ناقلاً عنهم فقد، رأيت من الأفضل أن أنتخب شخصاً منهم يتكلم عنهم في مسألة الإمام المهدي (عليه السلام)، وقد رأيت كتاباً لطيفاً وهو كتاب (المهدي بيناتٌ وعلاماتٌ) للشيخ أبي الفداء محمد عزت محمد عارف، ولقد بذل صاحب هذا الكتاب جهداً مشكوراً في إثبات القضية المهدوية عند المخالفين، فذكر أولاً: أنَّ بعض العلماء نصَّ على أنَّ هذه المسألة مما اتفق عليها، ونقل كلمات جملة منهم: ابن القيم، حيث نقل عنه قوله في (إغاثة اللهفان في مصاديد الشيطان): « والمسلمون ينتظرون نزول المسيح عيسى بن مريم من السماء، لكسر الصليب، وقتل الخنزير، وقتل أعدائه من اليهود، وعباده من النصارى، ومنتظرون خروج المهدي من أهل بيت النبوة، يملأ الأرض عدلاً كما ملئت جوراً وظلماً »^(١)، فإنَّ قوله: « ومنتظرون خروج المهدي » ظاهرٌ في أنَّ جميع المسلمين ينتظرون الإمام المهدي (عليه السلام)، وهذا يدلُّ على أنَّه يرى إجماع المسلمين على ظهور الإمام المهدي (عليه السلام)، ومن شدَّ منهم لا تشكل مخالفته ضرراً على وجود الإجماع.

ونقل أيضاً عن بعض كبرائهم القول باعتبار الروايات الواردة في الإمام المهدي (عليه السلام)، مثل: ابن تيمية في منهاج سنته، حيث قال: « الأحاديث التي يحتج بها على خروج المهدي أحاديثٌ صحيحةٌ »، والبيهقي الذي قال: « والأحاديث في التنصيص على خروج المهدي أصحُّ إسناداً، وفيها بيان كونه من عتره النبي ﷺ »، وابن كثير الذي أورد في كتابه (البداية والنهاية) فصلاً في ذكر المهدي (عليه السلام) الذي يكون في آخر الزمان، وهو أحد الخلفاء الراشدين.

(١): إغاثة اللهفان في مصاديد الشيطان، ج٢، فصل في تلاعبه بالأمة الغضبية وهم اليهود،

ونقل أيضاً أن بعض كبرائهم نصّ على تواتر الروايات الواردة في الإمام المهدي (عليه السلام)، فنقل عن الشيخ محمد جعفر الكتاني أنه قال في كتابه (نظم المتناثر من الحديث المتواتر): « والحاصل أن الأحاديث الواردة في المهدي المنتظر متواترة، وكذا الواردة في الدجال، وفي نزول سيدنا عيسى بن مريم (عليه السلام) ».

ونقل أيضاً عن أبي الحسن السجستاني في كتاب (مناقب الشافعي) قوله: « وقد تواترت الأخبار واستفاضت عن رسول الله ﷺ بذكر المهدي، وأنه من أهل بيته، وأنه يملك سبع سنين، وأنه يملأ الأرض عدلاً، وأن عيسى يخرج فيساعده على قتل الدجال، وأنه يؤم هذه الأمة ويصلي عيسى خلفه ».

ونقل عن الشوكاني في كتابه (التوضيح في تواتر ما جاء في المنتظر والدجال والمسيح) قوله: « والأحاديث الواردة في المهدي التي أمكن الوقوف عليها منها خمسون حديثاً، فيها صحيحٌ والحسن والضعيف المنجبر، وهي متواترة بلا شك ولا شبهة، بل يصدق وصف التواتر على ما دونها على جميع الاصطلاحات المحررة في الأصول ».

نقل أيضاً عن الشيخ عبدالعزيز بن باز على ما في جريدة عكاظ العدد ١٤٠٠ ليوم ١٨ من محرم قوله: « أما إنكار المهدي المنتظر بالكلية كما زعم ذلك بعض المتأخرين فهو قولٌ باطلٌ، لأنَّ أحاديث خروجه في آخر الزمان وأنه يملأ الأرض عدلاً وقسطاً كما ملئت جوراً، قد تواترت تواتراً معنوياً، وكثرت جداً واستفاضت ».

ثم إنه نقل عن الألباني أنه يرى أن السبب الذي حمل البعض على إنكار الإمام المهدي (عليه السلام) هو ادعاء البعض للمهدوية، فقد قال: « وطائفةٌ منهم رأوا أن عقيدة المهدي قد استغلت عبر التاريخ الإسلامي استغلالاً سيئاً، فادعاها كثيراً من المغرضين، أو المهبولين، وجرت من جراء ذلك فتنٌ مظلمةٌ، فرأوا أن قطع دابر هذه

الفتن إنما يكون بإنكار هذه العقيدة الصحيحة، وما مثل هؤلاء إلا كمن ينكر عقيدة نزول عيسى عليه السلام في آخر الزمان التي تواتر ذكرها في الأحاديث الصحيحة، لأن بعض الدجاجة ادّعاها، مثل ميرزا غلام أحمد القادياني، وقد أنكرها بعضهم فعلاً صراحةً كالشيخ شلتوت، وأكد أقطع أن من أنكر عقيدة المهدي ينكرها أيضاً، وبعضهم يظهر ذلك من فلتات لسانه، وإن كان لا يبين، وما مثل هؤلاء المنكرين جميعاً عندي إلا كما أنكر رجل ألوهية الله عز وجل بدعوى أنه ادعاها بعض الفراعنة فهل من مدكر».

كما نقل المؤلف أبو الفداء مجموعة من الروايات التي تدل على ثبوت الإمام المهدي عليه السلام من كتب أتباع السقيفة، كما في كتاب ابن ماجه، ومسند أحمد، وصحيح الجامع للألباني، ومنها:

١. عن عليّ عن رسول الله صلى الله عليه وآله: «المهدي منا أهل البيت يصلحه الله في ليلة».
٢. عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: «يخرج في آخر أمتي المهدي، يسقيه الله الغيث، وتخرج الأرض نبتها، ويعطي المال صحاحاً».
٣. عن أم سلمة رضي الله عنها، عن رسول الله صلى الله عليه وآله أنه قال: «المهدي من عترتي من ولد فاطمة».

○ سؤال إنكاري:

اللافت للنظر هو: إنَّ العامة مع التفاتهم لروايات الإمام المهدي (عَلَيْهِ السَّلَامُ)، وخطورة شخصية الإمام المهدي (عَلَيْهِ السَّلَامُ)، وأنَّه يحقق دولة العدل الإلهي، لا نرى منهم اهتماماً بقضيته واستعداداً لخروجه، فلا نرى منهم تهيئة للنفس وللبلاد لظهوره (عَلَيْهِ السَّلَامُ)، مع أنَّ هذا من عقائدهم، وينبغي عليهم أن يهتموا به كما نهتم نحن الشيعة بذلك، فينبغي عليهم أن يدعوا للإمام (عَلَيْهِ السَّلَامُ) بالظهور، ويهيئوا النفوس لظهوره، ويثقفوا الناس بقضيته، وكيف يكون الاستعداد لظهوره (عَلَيْهِ السَّلَامُ)؟ إلا أننا للأسف لا نرى منهم ذلك، ولست أدري لماذا؟! هل يا ترى لأنَّ الشيعة يعتقدون بالإمام المهدي (عَلَيْهِ السَّلَامُ)، وموقفهم من الشيعة حملهم على أن يتخذوا هذا الموقف من الإمام المهدي (عَلَيْهِ السَّلَامُ)!

لست أدري!

○ البشارة المهدوية في الكتب السابقة:

من الأسئلة التي نواجهها في إثبات أصل القضية المهدوية السؤال التالي: هل البشارة المهدوية في الكتب السابقة دليلٌ على أصل القضية؟

من الأبحاث التي تُطرح حول أصل ثبوت العقيدة المهدوية مسألة البشارة بالإمام المهدي (عَلَيْهِ السَّلَامُ) في الكتب السابقة، ونحن يكفيننا في إثبات هذه البشارة بعض آيات القرآن الكريم والروايات الواردة في ذلك، يقول الله (عَلَيْهِ السَّلَامُ): ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزُّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ﴾ (الأنبياء: ١٠٥).

ونقل صاحب كتاب (عقد الدرر في أخبار المنتظر): « عن سالم الأشل قال: سمعت أبا جعفر محمد بن علي (عَلَيْهِ السَّلَامُ) يقول: نظر موسى بن عمران في السفر الأول إلى ما يعطى قائم آل محمد (عَلَيْهِ السَّلَامُ)، فقال موسى: ربِّ اجعلني قائم آل محمد، فقيل له: إنَّ

ذاك من ذرية أحمد، فنظر في السفر الثاني فوجد فيه مثل ذلك، فقال مثله، فقيل له مثل ذلك، ثم نظر في السفر الثالث فرآى مثله، فقال مثله، فقيل له مثله»^(١).

فنحن يكفيننا وجود آية، ووجود رواياتٍ معتبرةٍ تدلُّ بنحو يفيد العلم والاطمئنان على وجود البشارة بالإمام المهدي (عليه السلام) في الكتب السابقة، إلا أن بعض العلماء اهتمَّ بتتبع بشارات الكتب السابقة، ومن هؤلاء العلماء الشيخ علي اليزدي الحائري (عليه السلام) صاحب كتاب (إلزام الناصب في إثبات الحجة الغائب)، فقد بحث في الجزء الأول من كتابه مسألة (البشارة بالإمام المهدي (عليه السلام)) من ص ١١٠ إلى ص ١٥١^(٢)، وقد ذكر (عليه السلام) ثلاثين بشارة، ومن تلك البشارات التي ذكرها:

البشارة الأولى: ونقل فيها ما في (في سفر التكوين)، في الفصل السابع عشر في الآية العشرين، مما ترجمته بالعربية: « يقول الله تعالى مخاطباً لهاجر توصيةً لإسماعيل: يا إبراهيم إنا قد سمعنا دعاءك وتضرعك في إسماعيل فباركت لك فيه، وسأرفع له مكاناً رفيعاً ومقاماً علياً، وسأظهر منه اثني عشر نقيباً وستكون له أمة عظيمةً ».

البشارة التاسعة: قال (عليه السلام): « البرهان الحادي عشر ما ورد في الفصل الثالث من الآية الرابعة من لوقا، وفي الفصل الخامس والأربعين في الآية الثالثة عن كتاب أشعيا، ما ترجمته بالعربية: صوتٌ صارخٌ في البرية، أعدوا طرق الرب وهيئوا سبله، فإن كل وادٍ سيمتلئ، وكل جبلٍ وأكمةٍ ستضع، وتعتدل المعوجات وتلين الصعوبات، ويشهد خلاص الله كل ذي جسدٍ ».

(١): الباب الأول في بيان أنه من ذرية رسول الله (صلى الله عليه وآله) وعترته، ح ٣٦.

(٢): الغصن الثاني إخبار الله تعالى بقيام القائم (عليه السلام)، الفرع الثاني إخبار الله عز وجل في كتب أنبيائه السلف وبشاراته بقيام القائم (عليه السلام).

ويرى الشيخ الحائري رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَنَّ هذا الكلام هو من البشارات التي وردت في الكتب السابقة في مسألة الإمام المهدي عَلَيْهِ السَّلَامُ .

ومن الذين اهتموا بملاحظة البشارات أيضاً صاحب كتاب (المهدي بيناتٌ وعلاماتٌ) -السالف الذكر- فقد نقلَ عن كعب الأخبار من كتاب (الحاوي) للسيوطي أَنَّهُ قال: « إني أجد المهدي مكتوباً في أسفار الأنبياء، ما في عمله ظلمٌ ولا عيبٌ »، ونقل عن سفر الرؤيا أَنَّهُ مكتوبٌ فيها: « وإذا حصان أبيضٌ، يسمى راكمه الأمين الصادق، الذي يقضي ويحارب بالعدل ».

ونقل في سفر الرؤيا: « ثمَّ رأيت رجلاً واقفاً على جبل صهيون، ومعه مائة وأربعون ألفاً، كتب على جباههم اسمه واسم أبيه »، ونقل أيضاً من السفر نفسه: « امرأة متسرّبة بالشمس والقمر، وتحت رجلها وعلى رأسها إكليلٌ من اثني عشر كوكباً، ولدت ابناً ذكراً عتيداً، إِنَّهُ يرعى جميع الأمم بعصى من حديدٍ »، ويقول المؤلف: « وهذه المرأة العظيمة هي فاطمة الزهراء رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، التي من سلالتها المهدي حفظه الله وعجل الله ظهوره ».

ونقل من أشعيا: « فيقطع الرب من إسرائيل الرأس والذنب، والنخل والأسل، في يومٍ واحدٍ، ويقتل الشيخ والطفل، لأجل ذلك لا يفرح السيد بفتيانه ولا يرحم يتاماه وأرامله، لأنَّ كل واحدٍ منهم منافقٌ وفاعل الشر ».

وفي بعض موقع بعض الكنائس ما يلي: « فيقطع الرب من إسرائيل الرأس والذنب، والنخل والأسل، في يومٍ واحدٍ، الشيخ والمعتبر هو الرأس، والنبى الذي يعلم بالكذب هو الذنب، وصار مرشدو هذا الشعب مضللين، ومرشدوه مبتلعين، لأجل ذلك لا يفرح السيد بفتيانه ولا يرحم يتاماه وأرامله، لأنَّ كل واحدٍ منهم منافقٌ وفاعل شرٌّ ».

ومن الأمور اللطيفة وجود هذه العبارة في سفر الثنية الإصحاح الرابع، في الآية سبع وعشرين: « إذا كثرت ذريتكم، وعمرتم في الأرض، وعلوتم العلو الأخير، وتعاظمت خطاياكم، وحاولتم إغاية الرب، فإني أشهد عليكم هذه السماء، وأشهد هذه الأرض التي تعبرون إليها نهر الأردن لعلكم تملكونها، إنكم لن تعيشوا طويلاً، بل سوف تهلكون ويبد الفتى المنتظر، « فقد عبرت هذه العبارة بتعبير (الفتى المنتظر)، وهو اسمٌ معروفٌ للإمام المهدي (عليه السلام)، كما أنَّ هذه العبارة عبرت: « وعلوتم العلو الأخير، « وهو قريبٌ من قوله ﷺ في سورة الإسراء: ﴿ إِنَّ أَحْسَنَكُمْ أَحْسَنُكُمْ لِأَنْفُسِكُمْ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ الْآخِرَةِ لِيَسْتَوُوا وُجُوهَكُمْ وَلِيَدْخُلُوا الْمَسْجِدَ كَمَا دَخَلُوهُ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَلِيُتَبَرَّوْا مَا عَلَوْتُمْ تَبِيرًا ﴾ الإسراء: ٧، ففي هذه الآية الكريمة تعبير: ﴿ فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ الْآخِرَةِ ﴾، والعبارة المنقولة من سفر الثنية فيها « وعلوتم العلو الأخير ».

○ تأمل في البشارات:

وقيل: إن هذه العبارات، وغيرها؛ تدلُّ على البشارة بالمهدي (عليه السلام) في الكتب السابقة، وترقى البعض، وقال: يمكننا أن نعتبر هذه العبارات دليلاً على ثبوت أصل المسألة المهدوية، إلا أنَّ هذا القول محلُّ تأمل، وسبب ذلك هو ما دخل على الكتب السابقة من التحريف، والتحريف وإن لم يمَسَّ كلَّ ما فيها، ولكنه مسَّ البعض منها، وحيث إننا لا نملك دليلاً على حقانية كلِّ عبارة في الكتب السابقة، لاحتمال أنها محرّفة فلا يمكننا أن نعتبر أي عبارة دليلاً.

نعم، متى ما قام دليلٌ من عقلٍ أو نقلٍ قطعيٍّ عن المعصوم، فإنه يمكننا أن نعتبره دليلاً على صدق ما في الكتب السابقة، وبعبارة أخرى: متى ما وجد مضمونٌ في الكتب السابقة يدلُّ على صدقه دليلٌ، فحينئذٍ يمكننا القول بأنَّ ما في الكتب السابقة صحيحٌ، إلا أنَّ الدليل الذي يعتمد عليه ليس عبارة الكتب السابقة، وإنما

الدليل العقلي أو الدليل المنقول عن المعصوم، فهو الذي يثبت لنا العقيدة أو الحقيقة الثابتة في الكتب السماوية.

و لهذا لا يمكننا أن نعتبر هذه العبارات التي نقلناها ولو كانت صريحة في الإمام المهدي (عجل الله فرجه) دليلاً على أصل العقيدة المهدوية، ولكنها تنفع لبيان أهمية العقيدة المهدوية، حيث إنَّ هذه العبارات تدلُّ على أنَّ الباري (عز وجل) اهتمَّ كثيراً ببيان مسألة الإمام المهدي (عجل الله فرجه)، باعتبار أنَّه أمل الأنبياء (عليهم السلام) والغاية التي يطمح لها جميع الناس، وفي بيان دولة العدل الإلهي في آخر الزمان تجليةً لحكمة الله (عز وجل) في خلق هذه النشأة، التي نرى فيها الظلم، ونرى فيها الفساد، فإنَّ عاقبة كل هذا خيرٌ، وهو حكومة الإمام المهدي (عجل الله فرجه) التي بها تملأ الدنيا قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً.

فإن الله عز وجل أراد أن تتجلى صفة عدله في جميع النشآت، ويظهر قاهرته في جميع العوالم، بما في ذلك عالم الدنيا، فطبيعة التكوين تتناغم مع صفات المكون تعالى، وهي تسير في كل شيء نحو تجلية العدل الرباني، والقاهرة الإلهية.

أنكر بعض العامة أصل وجود الإمام المهدي (عليه السلام)، ومن هؤلاء: ابن خلدون، ومحمد رضا رشيد، والدكتور عدنان إبراهيم، والشيخ محمد محي الدين عبد الحميد، وكذلك أحمد أمين صاحب كتاب (ضحى الإسلام)، وهؤلاء أوردوا جملة من الشبهات حول القضية المهدوية، وبعون الله تعالى نأتي على أهمها، لبيان الرد العلمي عليها، ومما سنذكره يعرف الرد على غيرها، وهي كالتالي:

○ الشبهة الأولى:

▪ ضعف الروايات المهدوية لعدم إخراج الشيخين لها:

وهي من أغرب الشبهات، وخلاصتها: إنَّ الروايات التي وردت في الإمام المهدي (عليه السلام) رواياتٌ ضعيفةٌ، لأنَّ البخاري ومسلم في كتابيهما لم يخرجا روايةً واحدةً في الإمام المهدي (عليه السلام).

وذكر هذه الشبهة الدكتور عدنان إبراهيم، وهو قد تأثر فيها باثنين سبقاه في طرحها، وهما:

الأول: محمد رضا رشيد، فقد قال في تفسير المنار: « ولذلك لم يعتد الشيخان بشيء من رواياتها في صحيحهما »^(١).

الثاني: أحمد أمين المصري صاحب كتاب (ضحى الإسلام)، فإنه قال: « لم يرو البخاري ومسلم شيئاً من أحاديث المهدي، مما يدل على عدم صحتها عندهما، وإنما ذكرها الترمذي، وأبو داود، وابن ماجه، وغيرهم »^(٢).

○ ردّ الشبهة:

و هذه الشبهة - كما هو واضح - لا تردّ على إستدلال الشيعة الإمامية (أنار الله برهانهم)؛ لأنّ الشيعة الإمامية لا يعتقدون بروايات البخاري ومسلم، فسواء أخرج البخاري ومسلم الروايات المتعلقة بالإمام المهدي عليه السلام أم لم يخرجها فإن هذا لا يعني شيئاً عند الشيعة الإمامية، لأنّ مسألة المهدي عليه السلام عندهم من الواضحات المسلمات، وعندهم رواياتهم المعتبرة الواردة من طرقهم، ولهذا هم لا يعتمدون على ما يرويه البخاري ومسلم، فما ينقلانه ليس حجةً عندهم، وما لم ينقلاه لا يسقط عن الحجية عندهم، ولكن هذه الشبهة قد يغترّ بها من يعتمد على منهج مدرسة السقيفة، ومع ذلك فهي - أيضاً - ليست واردةً حتى على منهج السقيفة، ويمكننا أن نذكر أربعة أجوبة في ردّ هذه الشبهة، وهي:

- الجواب الأول: حضور الأصل وغياب الاسم.
- الجواب الثاني: تواتر الروايات في كتب الفريقين.

(١): ج ٩، تفسير سورة الأعراف الآية ١٨٧، التعارض والإشكالات في أحاديث المهدي، ص ٤٩٩.

(٢): ضحى الإسلام، ج ٣، الإمامية، المهدي، ص ٢٣٧.

- الجواب الثالث: الاكتفاء بالبخاري ومسلم يعني إلغاء روايات الصحاح والسنن.
- الجواب الرابع: عدم نقل البخاري ومسلم لكل الروايات الصحيحة.

○ الجواب الأول: حضور الأصل وغياب الاسم:

تزعم هذه الشبهة أن البخاري ومسلم لم يخرجوا رواية في الإمام المهدي (صلوات الله وسلامه عليه)، وهذا ليس صحيحًا، فقد أخرجنا في الإمام المهدي (عجل الله تعالى فرجه)، وما غاب عنها هو لفظ الإمام المهدي (عليه السلام)، فالمعنى الموجود في الروايات الأخرى قد أخرجناه، فقد أخرج البخاري هذه الرواية: « عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: كيف أنتم إذا نزل ابن مريم فيكم، وإمامكم منكم »^(١)، والإمام الذي يصلي خلفه عيسى بن مريم (عليه السلام) هو المهدي (عليه السلام)، وكذلك مسلم فقد أخرج عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله ﷺ: « يكون في آخر أمتي خليفة يثو المال حثيًا لا يعدد عددًا »^(٢)، وأيضًا هذا الخليفة كما في الروايات الكثيرة هو الإمام المهدي (عليه السلام).

○ الجواب الثاني: تواتر الروايات في كتب الفريقين:

تقدم فيما سبق أن الروايات الواردة في أصل القضية المهديّة روايات متواترة في كتب الفريقين، فهي تفيد القطع واليقين بأصل ثبوت القضية المهديّة، وقلنا: إن الروايات الواردة في الإمام المهدي (عليه السلام) يزيد عددها عن عدد الروايات الواردة في بعض الشخصيات المشهورة، وبعض الأحاديث المشهورة التي لم يقع فيها شك بين

(١): صحيح البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب نزول عيسى بن مريم (عليه السلام)، ح ٣٤٤٩.

(٢): صحيح مسلم، كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر الرجل فيتمنى أن يكون مكان الميت من البلاء، ح ٢٩١٣.

المؤرخين، فعدم نقل البخاري لمضمون هذه الروايات -لو سلمنا بعدم نقله- لا يضر، وكذلك القول في مسلم، وكيف يحتاج بمثل هذا، والبخاري ومسلم لم ينقلا روايةً واحدةً من روايات حرمة السحاق، ومن المعلوم أنّ هذه الروايات معتبرة عند الفريقين، وكذلك البخاري لم يرو روايةً في واقعة الغدير، ولم يخرج حديث الغدير مع أنّه متواتر عند الفريقين، والبخاري ومسلم لم يخرجوا حديث العشرة المبشرين بالجنة، مع أنّه في مدرسة السقيفة من الأحاديث المعتبرة التي يؤمن بها علماءهم، فعدم رواية البخاري ومسلم لروايات الإمام المهدي (عليه السلام) لا يضر شيئاً مع ثبوت التواتر، ولو كنا نلغي الروايات التي لم يخرجها البخاري ومسلم للزم من ذلك إلغاء الروايات المتواترة من رأس.

ثم إنّ البخاري ومسلم اثنان لا يتشكل بهما التواتر، فإذا قلنا إن الصحيح ما أخرجاه، وما لم يخرجاه نرفضه، فيلزم من ذلك عدم تشكل أي تواتر أصلاً، إلا أن يقال بأنّه يمكن أن يعتمد على ما أخرجاه بضمّ نفس المضمون في كتب غيرهم، إلا أن هذا كما ترى يضيق على المسلمين واسعاً.

○ الجواب الثالث: الاكتفاء بالبخاري ومسلم

يعني إلغاء روايات الصحاح والسنن:

لو قلنا بعدم صحة كل رواية لم يخرجها البخاري ومسلم فإنّه يلزم من ذلك إلغاء عشرات، بل مئات الروايات التي أخرجتها الصحاح والسنن الأخرى، ولم يخرجها البخاري ومسلم، ولا يلتزم بذلك علماء العامة، فإنهم يصححون روايات كثيرة ويحتجون بها، وإجماعهم قائم على ذلك مع أنها ليست في كتابي البخاري ومسلم.

○ الجواب الرابع: عدم نقل البخاري ومسلم لكل الروايات الصحيحة:

إنَّ مقولة: « إذا لم تكن الرواية في كتابي البخاري ومسلم فهي ليست صحيحة » مبنية على أن البخاري ومسلم التزاما بإخراج جميع الروايات الصحيحة في كتابيهما، بنحو إذا لم توجد رواية في كتابيهما تكون الرواية غير معتبرة، وهذا لم يثبت، بل المنقول عنهما أنها قالا بأنَّ بعض الروايات الصحيحة ليست موجودة في كتابيهما، فقد نقل ابن الصلاح في (كتاب علوم الحديث)، فقال: « الرابعة: لم يستوعبا -أي: البخاري ومسلم- الصحيح في صحيحيهما ولا التزاما ذلك، فقد روينا عن البخاري أنه قال: ما أدخلت في كتابي الجامع إلا ما صح، وتركت من الصحاح لملال الطول، وروينا عن مسلم أنه قال: ليس كل شيءٍ عندي صحيحٌ وضعته هاهنا يعني في كتابه الصحيح، إنما وضعت هاهنا ما أجمعوا عليه »^(١).

فإذن، هناك رواياتٌ صحيحةٌ عند الشيخين ولم يخرج الشيخان تلك الروايات في كتابيهما.

○ ضعفُ كتابي البخاري ومسلم مع عدم النقل:

وفي الحقيقة: إنَّ عدم إخراج البخاري ومسلم روايات الإمام المهدي عجل الله فرجه في كتابيهما -إن كانا لم يخرجاها- دليل ضعف الكتابين، ويمكن أن يعتبر من سلبيات الكتابين، وليس دليلاً على ضعف روايات الإمام المهدي عجل الله فرجه، لأنَّها رواياتٌ واضحةٌ مستفيضةٌ بل متواترةٌ، بل هي فوق التواتر كما أسلفنا، وهي مهمة جداً ترتبط بمصير عالم الدنيا في آخر الزمان، وما تحدث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بروايات المهدي عجل الله فرجه جزافاً، وإنما أراد من الأمة أن تستقبله بها يليق به، وبمشرّوعه العالمي المبارك، فإهمال نقل ذلك لا وجه له البتة.

(١): النوع الأول: من أنواع علوم الحديث معرفة الصحيح من الحديث، فوائد مهمة، ص ٨.

○ الشبهة الثانية:

▪ منافاة روايات الإمام المهدي عليه السلام لسنة التغيير القرآنية.

وقد طرح هذه الشبهة الدكتور عدنان إبراهيم، وخلاصتها: أن القرآن الكريم بين سنة في التغيير، وهي إن الله يَبَارِكُ لَا يَغَيِّرُ المجتمع من الوضع السيء إلى الوضع الحسن إلا بإرادة مجتمعية، فإذا أراد الله يَبَارِكُ أن يغير العالم كله فلا بد من إرادة عالمية، يقول يَعْلَمُ: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾ الرعد: ١١، فالتغيير لا يكون بيد فرد، وإنما يكون بتغيير المجتمع، بإرادة مجتمعية عامة، وهذا خلاف الروايات الواردة في الإمام المهدي عليه السلام، فإن الروايات تقول: بأنه يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً، فهي نسبت التغيير إلى فرد واحد، ولم تنسب التغيير إلى المجتمع أو جميع المجتمعات البشرية؛ باعتبار أن الإصلاح المهدي يرتبط بجميع المجتمعات البشرية.

○ ردّ الشبهة:

يمكن أن نسجل على هذه الشبهة أربعة أجوبة، وهي:

- الجواب الأول: عدم انطباق قوله يَعْلَمُ: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾ الرعد: ١١، على الحركة المهدوية وفق تفسير صاحب الشبهة.
- الجواب الثاني: عدم ورود عبارة: « يملأ الأرض قسطاً وعدلاً »، في كلّ الروايات.
- الجواب الثالث: بيان المراد من عبارة: « يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً ».
- الجواب الرابع: عدم المنافاة بين الإصلاح المهدي والآية المباركة.

○ الجواب الأول:

- عدم انطباق: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾، على الحركة المهدوية وفق تفسير صاحب الشبهة:

إنَّ لصاحب هذه الشبهة مقطعاً صوتياً يقول فيه بوجود خطأ وقع فيه أعلام المفسرين في تفسير هذه الآية، فإنَّ أغلب المفسرين فسروا قوله ﷻ: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾، بأنَّ المقصود أن الله ﷻ لا يبدل وضع قوم من السيء إلى الأحسن حتى يغيروا ما بأنفسهم، وهذا التفسير ليس صحيحاً، فإنَّ المقصود أنَّ الله ﷻ لا يغير ما بقوم من خيرٍ، ويخرجهم من الوضع الحسن إلى الوضع السيء حتى يغيروا ما بأنفسهم، فإذا كانوا من الناحية النفسية على الصفات الحسنة لا يزيل الباري ﷻ نعمهم.

وقال صاحب الشبهة -أيضاً- بأنه توجد آيتان بيتنا هذه السنة وهذه القاعدة ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾ - والآيتان سياقهما هو سياق التغير من الوضع الحسن إلى الوضع السيء، وليس العكس، وهما:

(١)

قوله ﷻ: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾ وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِقَوْمٍ سُوءًا فَلَا مَرَدَّ لَهُ ﷻ الرعد: ١١، فهذه الآية في سياق الحديث عن السوء وحدوث السوء بسبب تغير ما في النفوس.

(٢)

قوله ﷺ: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَى قَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾ الأنفال: ٥٣، وهذه الآية تتحدث عن التغير من النعمة إلى سلبها^(١).

إذن، فبحسب تفسير الدكتور لقوله ﷺ: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾، فإنه يرى أن مورد هذه الآيات أو مدلولها هو التغير من الحال الحسن إلى الحال السيء، وإذا كانت هذه الآية تفيد هذا المعنى، فهي لا تنطبق على الإصلاح العالمي، ودولة الحق التي يأتي بها الإمام المهدي (عجل الله فرجه)، فإن الإمام المهدي (عجل الله فرجه) لا يغير حال الناس من الحسن إلى السيء، حتى نطبق ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾ بحسب مبنى نفس صاحب الإشكال، وإنما يغير حالهم من الحال السيء إلى الحال الحسن، فهذه الآية المباركة بحسب تفسير صاحب الشبهة لا تنطبق على حركة الإمام الحجة (عجل الله فرجه).

○ الجواب الثاني:

- عدم وورود عبارة: « يملأ الأرض قسطاً وعدلاً » في كل الروايات:

إن الروايات الواردة في الإمام المهدي (عجل الله فرجه) روايات متواترة، وهي متعددة جداً، ولم يرد في أجمعها عبارة: « يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً »، فكيف يرفع اليد عن جميع الروايات الواردة في الإمام المهدي (عجل الله فرجه)، مع أن العبارة التي يشكل عليها ليست واقعة في جميع الروايات!؟

وهنا أذكر رواية واحدة من الروايات التي لم ترد فيها هذه العبارة المباركة، فقد نقل الحاكم النيسابوري في (المستدرک على الصحيحين) بسنده:

(١): تفسير سورة الرعد، د. عدنان إبراهيم، www.youtube.com/watch?v=NMO1IHD_UHC

« عن محمد بن الحنفية قال: كنا عند عليٍّ (عليه السلام)، فسأله رجلٌ عن المهدي، فقال عليٌّ (عليه السلام): هيهات، ثم عقد بيده سبعا، فقال: ذلك يخرج في آخر الزمان، إذا قال الرجل الله الله قتل، فيجمع الله تعالى له قوماً قزغٌ كقزغ السحاب، يؤلف الله بين قلوبهم لا يستوحشون إلى أحدٍ ولا يفرحون بأحدٍ يدخل فيهم، على عدة أصحاب بدرٍ، لم يسبقهم الأولون ولا يدركهم الآخرون وعلى عدد أصحاب طالوت الذين جاوزوا معه النهر» (١).

فهذه الرواية صحيحةٌ من الناحية السنية ولا خلاف فيها، ومع ذلك لم يرد فيها لفظ: « يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً »، وتوجد رواياتٌ أخرى كثيرةٌ تدلُّ على أصل ثبوت القضية المهدوية من دون أن توجد فيها هذه العبارة، فلماذا صاحب الشبهة يرفع اليد عن جميع الروايات الواردة في الإمام المهدي (عليه السلام)، مع أن إشكاله لو تمَّ إنما يرد على لفظٍ ورد في بعض الروايات؟! فهذه الطريقة ليست طريقةً صحيحةً من الناحية المنهجية ومن الناحية العلمية.

وخلاصة الجواب الثاني: أننا لو قبلنا أن عبارة: « يملأ الأرض قسطاً وعدلاً » تتنافى مع الآية الكريمة: ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُعَيِّرُوهُمَا بِأَنفُسِهِمْ ﴾ الرعد: ١١، فإن غاية ما يترتب على ذلك هو رفع اليد عن الروايات المهدوية التي وردت فيها هذه العبارة، وليس رفع اليد عن جميع الروايات التي لا توجد فيها هذه العبارة.

○ الجواب الثالث:

- بيان المراد من عبارة: « يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً »:

إنَّ المُشكِلَ لم يعرف المراد من عبارة: « يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً »، فليس المقصود أن الإمام المهدي (عليه السلام) كفرٍ هو من يحدث التغيير

(١): المستدرک علی الصحیحین، ج ٤، کتاب الفتن والملاحم، ح ٨٦٥٩.

العالمي، فإن الروايات الواردة في الإمام المهدي عجل الله فرجه وفي ظهوره وحركته بعد الظهور، قد بينت أن للإمام المهدي عليه السلام أعواناً، وهؤلاء الأعوان يقومون معه بدور التغيير، ويؤثرون في عامّة الناس، ومن تلك الروايات التي دلت على هذه الحقيقة، رواية المستدرک -سابقة الذكر- وهي صحيحةٌ سنداً بحسب مباني مدرسة السقيفة في علم الحديث، فهي تدلّ على وجود أعوانٍ للإمام المهدي عليه السلام، فتغييره جماعيٌّ، وليس تغييراً فردياً، حيث تقول الرواية: « فيجمع الله تعالى له قومًا قرع كقرع السحاب، يؤلف الله بين قلوبهم لا يستوحشون إلى أحدٍ »، فهو له جماعةٌ يؤلف الله بين قلوبهم، فيتغير ما في أنفسهم ثم بتغيير ما في أنفسهم يغير الله تعالى واقعهم إلى الواقع الأحسن.

ومن الروايات أيضاً، الرواية الشريفة الواردة في كتاب الملاحم والفتن وغيره، عن حذيفة عن النبي صلى الله عليه وآله في قصة المهدي وظهور أمره، قال: « فيخرج الأبدال من الشام وأشباههم ويخرج إليه -لعل المقصود يخرج إليه أشباه الأبدال- النّجباء من مصر، وعصائب أهل الحق وأشباههم، حتى يأتوا مكة، فيبايع له بين زمزم والمقام، ثم يخرج متوجّهاً إلى الشام وجبريل على مقدمته وميكائيل على ساقته، يفرح به أهل السماء، وأهل الأرض، والطير، والوحش، والحيتان في البحر »^(١)، فهذه الرواية تدلّ على وجود أعوانٍ للإمام الحجة عليه السلام، وهؤلاء الأعوان يتحقق الإصلاح العالمي.

(١): السنن الواردة في الفتن، الجزء الخامس، باب ماروي في الواقعة التي تكون بالزوراء وما يتصل بها من الوقائع والملاحم والآيات والطوام، ح ٥٩٧.

○ لماذا نُسب التغيير إلى الإمام المهدي؟

ويحقّ للقارئ الكريم أن يعرض هذا السؤال: إذا كان التغيير بيد الإمام (عليه السلام) وجماعة معه، فلماذا نسبت الرواية الإصلاح العالمي للإمام الحجة (عليه السلام) فقالت: « يملأ الأرض قسطاً وعدلاً؟ ».

وجواب هذا السؤال واضح، فهو نظير قوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا﴾ الزمر: ٤٢، وقوله سبحانه: ﴿فَكَيْفَ إِذَا تَوَفَّتْهُمُ الْمَلَائِكَةُ﴾ محمد: ٢٧، ففي الآية الأولى الباري (عليه السلام) نسب توفى الأنفس إليه (عليه السلام)، بينما في الآية الثانية نسب الباري (عليه السلام) توفى الأنفس إلى الملائكة، فهل يوجد تناف بين هاتين الآيتين؟

بلا شك لا تنافي بينهما، فإن توفى الملائكة هو بأمر الله (عليه السلام) وإذا كان بأمر الله (عليه السلام) فسوف يكون مسنداً إلى الله (عليه السلام)، وهذا نظير أن يقال: القائد الفلاني فتح البلاد الفلانية، مع أنه قد يكون في مدينة بعيدة جداً عن المعركة التي ترتب فيها الفتح، فالمخالفون -مثلاً- يقولون بأن عمر فتح بلاد الفرس، مع أنه لم يذهب هناك، ولم يحمل سيفاً أو يطعن برمح أو يرمي نبله، فلماذا ينسب إليه الفتح؟ وما ذلك عندهم إلا لأنه القائد الذي يأتمر الجيش بأمره، والأمر كذلك في الإمام الحجة (عليه السلام)، فهو يملأ باعتبار أن من معه يأتمرون بأمره، ويحققون العدالة الإلهية تحت رايته.

○ الجواب الرابع:

- عدم المنافاة بين الإصلاح المهدي والآية المباركة:

الإصلاح المهدي لا يتنافى مع الآية المباركة: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾ الرعد: ١١، لأن غاية ما تدل عليه هذه الآية هو إن الله (عليه السلام) لا يغير وضع مجتمع إلا إذا غيروا ما بأنفسهم، فهم يبدأون أولاً بتغيير ما بأنفسهم، ثم

بعد ذلك يأتيهم المدد، ويأتيهم العون، والتأييد، والتسديد من الله ﷻ، وهذا محفوظٌ في القضية المهدوية، فالإمام المهدي عجل الله فرجه سوف يخرج في زمانٍ تتوق الناس فيه إلى الخير، والصالح، والعدل.

وهناك رواياتٌ بينت لنا الجوّ العام الذي يخرج فيه الإمام عجل الله فرجه ومنها ما ورد في (كمال الدين وتمام النعمة): عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ في حديثه عن زمن خروج الإمام عجل الله فرجه: « يكون ذلك إذا رفع العلم، وظهر الجهل، وكثر القراء، وقُلَّ العمل، وكثر القتل، وقُلَّ الفقهاء الهادون، وكثر فقهاء الضلال والخونة، وكثر الشعراء، واتخذ أمتك قبورهم مساجد، وحليت المصاحف، وزخرفت المساجد، وكثر الجور والفساد، وظهر المنكر وأمر أمتك به، ونهوا عن المعروف، واكتفى الرجال بالرجال، والنساء بالنساء»^(١).

فهذه الرواية تدلّ على أنّ الجوّ سوف يكون ضاغطاً على الناس، بحيث إنّ الناس تشتاق إلى ظهور الإمام عجل الله فرجه، فهي تتغير بسبب الانحراف، والظلم، وانتشار الجور، وهذا مفاد: « كما ملئت ظلمًا وجورًا »، ثم يشتاقون إلى الإمام المهدي عجل الله فرجه، حتى إذا خرج يفرح به أهل السماء وأهل الأرض، فأهل الأرض يتغيرون ويفرحون بخروجه، فيكون إقبالهم عليه بسبب تغير أنفسهم واشتياق أنفسهم إلى الخير، وما سوف يحققه بعدله وهديه، وكأنّ لسانهم جماعةً وأفرادًا ما في دعاء الندبة: « فَعَلَى الْأَطْيَابِ (الْأَطْيَابِ) مِنْ أَهْلِ بَيْتِ مُحَمَّدٍ وَعَلَى صَلَّى اللهُ عَلَيْهِمَا وَآلِهِمَا فَلْيَبْكِ الْبَاكُونَ، وَإِيَّاهُمْ فَلْيَنْدُبِ النَّادِبُونَ، وَلْيُثَلِّهِمْ فَلْتُدْرِفْ (فَلْتُدْرِ) الدُّمُوعُ، وَلْيُصْرُخِ الصَّارِحُونَ، وَيَضْحَجِ الضَّاحُونَ، وَيَعَجِّ الْعَاجُونَ... أَيْنَ بَقِيَّةُ اللهِ الَّتِي لَا تَخْلُو مِنَ الْعِتْرَةِ الْهَادِيَّةِ، أَيْنَ الْمَعْدُ لِقَطْعِ دَابِرِ الظُّلْمَةِ، أَيْنَ الْمُنتَظِرُ لِإِقَامَةِ الْأُمَّتِ وَالْعِوَجِ، أَيْنَ الْمُرْتَحِي لِإِزَالَةِ الْجُورِ وَالْعُدْوَانِ، أَيْنَ الْمُدْخِرُ لِتَجْدِيدِ الْفَرَائِضِ وَالسُّنَنِ »، فالكلّ يريد خروجه وظهوره

(١): ج ١، باب: نص الله تبارك وتعالى على القائم عجل الله فرجه وأنه الثاني عشر من الأئمة عجل الله فرجه، ح ١.

بسبب انتشار الفجور، والظلم، والعدوان، اللهم عجل فرج وليك واجعل فرجنا مع فرجه ﷺ .

○ الشبهة الثالثة:

▪ منافاة روايات الإمام المهدي ﷺ لسنة الابتلاء القرآنية.

هذه الشبهة تدّعي ضعف روايات الإمام المهدي ﷺ؛ لأنّها تخالف السنن الإلهية التي بينها الله ﷻ في مسألة الابتلاء، ولكي تتضح هذه الشبهة نجعلها في مقدمتين، وهما:

- المقدمة الأولى: جريان سنة الإبتلاء في كل الأمم.
- المقدمة الثانية: مخالفة الروايات المهدوية لسنة الابتلاء.

○ المقدمة الأولى:

▪ جريان سنة الابتلاء في كل الأمم:

بيّن القرآن الكريم أنّ من سنن الله ﷻ التي جرت على الأمم السابقة، وتجري على أمة النبي الخاتم ﷺ إلى يوم القيامة؛ سنة الابتلاء بوجود الظالمين وأهل الجور الذين يفتتن بهم المؤمن، يقول الحق ﷻ: ﴿أَحْسِبَ النَّاسَ أَنْ يَتَّكُوا أَنْ يَقُولُوا ءَامَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ ﴿٢﴾ وَلَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَلَيَعْلَمَنَّ الْكَاذِبِينَ ﴿٣﴾﴾ العنكبوت: ٢ - ٣، فهذه الآية الكريمة تقرّر عدة أمور، وهي:

- الأمر الأول: إنّ الله ﷻ يتلي المؤمنين بوجود الظالمين في كلّ زمان.
- الأمر الثاني: بقاء سنة الابتلاء والافتتان في أمة النبي الأكرم ﷺ .
- الأمر الثالث: إنّ هذا الابتلاء الباقي والدائم يترتب عليه فرز الصادقين عن الكاذبين.

- الأمر الرابع: بقاء الصادقين والكاذبين.

○ المقدمة الثانية:

▪ مخالفة الروايات المهدوية لسنة الابتلاء:

إنَّ روايات الإمام المهدي (عَلَيْهِ السَّلَام) ذكرت ما يخالف سنة الابتلاء، فقد ذكرت أنَّ الأرض تُمَلَأُ قسَطًا وعدلًا كما ملئت ظلمًا وجورًا، وذكرت -أيضًا- عدم وجود الكافرين في زمن ظهور الإمام الحجة (عَلَيْهِ السَّلَام)، وهذا ينافي وجود الصادق، والكاذب في كلِّ زمانٍ، ومن تلك الروايات الدالة على ذلك ما ذكره (منتخب الأثر في الإمام الثاني عشر)، وهو ينقلها عن (عقد الدرر في أخبار المنتظر)، عن أمير المؤمنين في قصة المهدي (عَلَيْهِ السَّلَام) قال: « فيبعث المهدي إلى أمرائه بسائر الأمصار بالعدل بين الناس، وترعى الشاة والذئب في مكانٍ واحدٍ، وتلعب الصبيان بالحيات والعقارب لا يضرهم شيءٌ، ويبقى الخير، ويزرع الإنسان مدًا يخرج له سبعمائة مدٍّ، كما قال تعالى: ﴿ كَمْثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلٍ فِي كُلِّ سُنبُلَةٍ مِائَةٌ حَبَّةٌ وَاللَّهُ يُضْعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾ البقرة: ٢٦١. ويذهب الربا والزنا وشرب الخمر والرياء، وتقبل الناس على العبادة والمشروع، والديانة والصلاة في الجماعات، وتطول الأعمار وتؤدي الأمانة، وتحمل الأشجار، وتتضاعف البركات، وتهلك الأشرار، ويبقى الأخيار، ولا يبقى من يبغض أهل البيت (عَلَيْهِمُ السَّلَام) »^(١).

ومحلَّ الشاهد: « ولا يبقى من يبغض أهل البيت (عَلَيْهِمُ السَّلَام)، وعلى هذا فسوف تكون روايات الإمام المهدي (عَلَيْهِ السَّلَام) مخالفةً لهذه الآية الكريمة: ﴿ وَلَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَلَيَعْلَمَنَّ الْكَاذِبِينَ ﴾ العنكبوت: ٣ ».

(١): منتخب الأثر في الإمام الثاني عشر (عَلَيْهِ السَّلَام) ج ٣، الباب الثامن فيما يكون بعد خروجه، الفصل الرابع في ظهور البركات السواوية والأرضية وغيرها، ح ١١٣٨.

○ ردّ الشبهة:

في مقام الجواب على هذه الشبهة، أذكر عدة أجوبة:

- الجواب الأول: عدم تنافي سنّة الابتلاء مع كلّ الروايات المهدوية.
- الجواب الثاني: غلبة الظلم مع وجود أهل الحق.
- الجواب الثالث: بيان المعنى الدقيق لآية الابتلاء.

○ الجواب الأول:

▪ عدم تنافي سنّة الابتلاء مع كل الروايات المهدوية:

إنّ هذه الآية الكريمة -آية الابتلاء- إذا كانت تدلّ على بقاء الأشرار، وأنّ الله ﷻ يبني بهم إلى يوم القيامة مع أنّه لا يوجد فيها قيدٌ إلى يوم القيامة ولكن لو كانت تدل على ذلك باعتبار أنها تقرر سنّة إلهية، والسنن الإلهية لا تقبل التبديل ولا تقبل التحويل، ﴿سُنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلُ وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا﴾ ﴿٦٢﴾ الأحزاب: ٦٢، فهي إنما تتنافى مع بعض الروايات الواردة في الإمام المهدي (عليه السلام)، فليس كلّ الروايات يشتمل على عبارة: « يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً »، وأيضاً لم يرد في كل الروايات ما يدل على عدم وجود الكذابين والظالمين وأهل الجور بعد ظهور الإمام المهدي (عليه السلام)، حيث دلت بعض الروايات على ذلك.

ثم إنّ هذا البعض من روايات المعارف، وينبغي ألاّ نغفل عن تصنيف القضايا المهدوية الذي سبق بيانه في المحور الأول حيث قلنا: إنّ بعض القضايا التي أخبر عنها الدين من المعارف، وليست من العقائد ولا من فروع الدين، ووضع الناس بعد ظهور الإمام (عليه السلام) من مسائل المعارف، والمعارف لا يكتفى فيها بخبر الواحد الظني، بل لا بدّ من دليلٍ قطعيٍّ أو دليلٍ يفيد الاطمئنان، وربما يرى بعض العلماء أنّ الروايات التي تدل على عدم وجود مكذبٍ، وعدم وجود ناصبٍ، وعدم

وجود أحدٍ من أهل الكتاب بعد ظهور الإمام الحجة عجل الله فرجه؛ لا تفيد القطع ولا تفيد اليقين، فهي من روايات المعارف، وإذا كانت من روايات المعارف وهي لا تفيد القطع ولا اليقين، فلا تكون حينئذٍ حجةً.

فالجواب الأول يفيد أن هذه الشبهة لو تمت فهي لا تنفي أصل القضية المهدوية، وإنما تتنافى مع بعض الروايات.

○ الجواب الثاني:

▪ غلبة الظلم مع وجود أهل الحق.

إن روايات « يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً »، لم تفهم من المستشكل بنحوٍ صحيح، فإن هذه الروايات لا تدل على امتلاء الأرض بالعدل بنحوٍ لا يوجد ظالمٌ، وبنحوٍ لا يوجد كافرٌ، فلا بد أن نلاحظ الروايات التي تتحدث عن زمن الظهور، هل هي تثبت أن الظلم يملأ الدنيا بأجمعها بنحوٍ لا يوجد عدلٌ، فإذا كان الأمر كذلك فسوف نقول بأن « يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً »، يعني يملؤها عدلاً وقسطاً بنحوٍ لا يوجد ظلمٌ.

وأما إذا كانت هذه الروايات تثبت غلبة الظلم حال الظهور مع وجود أهل حقٍّ، وهذا ما تدل عليه الآية: ﴿ وَلَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَلَيَعْلَمَنَّ الْكَاذِبِينَ ﴾ العنكبوت: ٣، بحسب فهم المستشكل، حيث يقول بأن هذه الآية دالة على وجود الصادقين والكاذبين في كل زمانٍ، فلا بد من القول بأنه يوجد الصادقون في زمن الظهور، وعليه لا تملأ الأرض في زمن الظهور بالظلم، بل توجد مساحةٌ فيها مؤمنٌ، ولو لم يكن إلا المساحة التي فيها الإمام المهدي عليه السلام لكفى، فتكون نتيجة حركة الإمام المهدي عجل الله فرجه عكس الواقع، بأن تكون الغلبة للعدل والقسط، وذلك لا ينفي وجود الظلم.

○ الجواب الثالث:

▪ بيان المعنى الدقيق لآية الابتلاء:

وهو جواب يدفع الشبهة عن خصوص الروايات التي تدلّ على إيمان جميع الناس بعد ظهور الإمام المهدي (عجل الله فرجه)، وعدم وجود الكاذبين، فإنه يمكننا القول بأنّ المشكل لم يفهم المعنى الدقيق من قوله تعالى: ﴿أَحْسِبَ النَّاسَ أَنْ يُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا ءَامَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ﴾ (٢) ولقد فتنا الذين من قبلهم فليعلمنّ الله الذين صدقوا وليعلمنّ الكاذبين (٣) العنكبوت: ٢-٣، فهذه الآية ليست في مقام إثبات وجود الكاذبين في كلّ زمانٍ، إنما هي في مقام بيان أنّ الله سبحانه وتعالى، ومن الواضح البين أنّ ابتلاء الله « لا ينحصر بوجود الكاذبين والظالمين »، فمن ابتلاء الله سبحانه أيضاً: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ بِشَيْءٍ مِّنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ وَالثَّمَرَاتِ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ﴾ (١٥٥) البقرة: ١٥٥، فابتلاء الله وافتتانه لخلق له مصاديقٌ متعددة، فقد يكون بمرضٍ أو بفقد الأحباب، فليس الابتلاء بوجود الظالمين والكاذبين الذين يشككون المؤمنين في دينهم فقط، فغاية ما تدل عليه الآية الكريمة هو بقاء الابتلاء، وهذا ما نسلم به، ونقوله من بقاء ابتلاء المؤمنين حتى بعد ظهور الإمام المهدي (عجل الله فرجه).

كما أنّ الآية الكريمة لا تدل على وجود الكاذبين، وإنما تدل على أنّ الله سبحانه وتعالى سوف يبقي الابتلاء، ووظيفة الابتلاء التمييز بين الذين صدقوا وبين الذين كذبوا، حيث يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿أَحْسِبَ النَّاسَ أَنْ يُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا ءَامَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ﴾، فالذي يظهر من هذه الآية: هو أنّ الله تعالى يقول: نحن ابتلينا الذين مضوا وفتناهم، والغرض من ذلك أن يمتاز الذين صدقوا عن غيرهم، وهذا لا يلازم بالضرورة وجود الكاذبين بعد الابتلاء.

نعم، إذا انقسم الناس إلى قسمين تكون النتيجة أنّ الله سبحانه وتعالى علم الصادق وعلم الكاذب، أما إذا كانت نتيجة الابتلاء أنّ آمن جميع الناس كما تدل عليه

الروايات الواردة في دولة الإمام المهدي (عليه السلام) فلا يكون وجود للكاذبين، ومن تلك الروايات ما وراه الشيخ لطف الله الصافي الكليكاني دام ظلّه الشريف في سفره الجليل (منتخب الأثر في الإمام الثاني عشر)، حيث عقد فصلاً بعنوان: « في اجتماع جميع الملل على الإسلام، وأن بعد ظهوره لا يعبد غير الله، وأنه يذهب بدولة الباطل ».

ونقل فيه عن تفسير العياشي: « عن ابن بكير: سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن قوله: ﴿وَلَهُ أَسْلَمَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا﴾ آل عمران: ٨٣، قال: أنزلت في القائم (عليه السلام)، إذا خرج باليهود، والنصارى، والصابئين، والزنادقة، وأهل الردة، والكفار في شرق الأرض وغربها، فعرض عليهم الإسلام، فمن أسلم طوعاً أمره بالصلاة والزكاة، وما يؤمر به المسلم ويجب لله عليه، ومن لم يسلم ضرب عنقه حتى لا يبقى في المشارق والمغرب أحدٌ إلا وحّد الله، قال: قلت له: جعلت فداك إن الخلق أكثر من ذلك؟ قال: إن الله إذا أراد أمراً قلل الكثير وكثر القليل»^(١)، فإذا استفدنا من هذه الرواية أن نتيجة الابتلاء أن يعلم الله تعالى الصادقين وهم جميع أهل الأرض، فلا يكون في ذلك منافاةً للآية الكريمة.

وبعبارة مختصرة نقول: إن غاية ما تدل عليه الآية الكريمة أن الابتلاء سنة باقية، وأن نتيجته أن يعلم الله تعالى الصادقين ويعلم الكاذبين، وهذا يتحقق فيما إذا انقسم الناس، فإن الله تعالى سيعلم من هو الصادق ويعلم من هو الكاذب، أو أصبح كل الناس كاذبين فإن الله سيعلم الكاذبين، أو أصبح كل الناس صادقين فإن الله تعالى سيعلم الصادقين، فهذه الآية لا تتنافى مع روايات الإمام المهدي (عليه السلام).

(١): ج ٣، الباب الثامن فيما يكون بعد خروجه، الفصل الثاني في اجتماع جميع الملل على الإسلام،

على أنه قد يكون خروج الإمام (عليه السلام) ابتلاءً يقسم الناس، وبإهلاك الله تعالى للمكذبين يبقى المصدقون فقط.

○ الشبهة الرابعة:

▪ منافاة روايات الإمام المهدي (عليه السلام) لما دلّ على بقاء غلبة النصارى إلى يوم القيامة:

يزعم أصحاب هذه الشبهة أن القضية المهدوية تتنافى مع القرآن الكريم، وذلك من جهة أنها تثبت الغلبة في آخر الزمان للمؤمنين، ولا يوجد غيرهما، بينما نجد أن القرآن الكريم يثبت بقاء النصارى أتباع نبي الله عيسى (على نبينا وآله وعليه الصلاة والسلام) إلى آخر الزمان، وأن لهم الغلبة والقهر والاستيلاء، حيث يقول الله ﷻ: ﴿إِذْ قَالَ اللَّهُ يَلْعَسَىٰ إِنَّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَىٰ وَمُطَهِّرُكَ مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا وَجَاعِلُ الَّذِينَ اتَّبَعُوكَ فَوْقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ ثُمَّ إِلَيْنَا مَرْجِعُكُمْ فَأَحْكُمُ بَيْنَكُمْ فِيمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾ آل عمران: ٥٥، فهذه الآية تثبت بقاء أتباع نبي الله عيسى (عليه السلام)، وهم النصارى إلى يوم القيامة، وأن لهم الغلبة والرفعة والقهر والاستيلاء على الكافرين، وهذا يتنافى مع غلبة واستيلاء المؤمنين تحت راية الإمام المهدي (عليه السلام) في آخر الزمان.

كما إن هذه الآية المباركة تدلّ دلالة واضحة على وجود الكافرين في آخر الزمان وإن كانوا مقهورين، وهذا يتنافى مع الروايات الواردة في الإمام المهدي (عليه السلام) التي تثبت الغلبة والقهر للمؤمنين، وتنفي وجود الكافرين الذين لا يؤمنون بالإمام المهدي (عليه السلام)، فقول الرواية: « يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً »، يدلّ على أنه لا يوجد إلا المؤمن، وأن له السيطرة التامة على الأرض، وعلى جميع أطرافها، من مشارقتها إلى مغاربها، وفي كل بقاعها.

○ ردّ الشبهة:

في مقام الجواب على هذه الشبهة أذكر تعليقاتٍ ثلاث:

- التعليق الأول: بيان التفسير الصحيح لقوله تعالى: ﴿وَجَاعِلُ الَّذِينَ اتَّبَعُوكَ فَوْقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ آل عمران: ٥٥.
- التعليق الثاني: بيان معنى الرِّفْعَةِ.
- التعليق الثالث: سنّة التمكين للمؤمنين.

○ التعليق الأول:

■ بيان التفسير الصحيح لقوله تعالى: ﴿وَجَاعِلُ الَّذِينَ اتَّبَعُوكَ فَوْقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ آل عمران: ٥٥:

إنَّ المُشكَل فسر الآية المباركة: ﴿وَجَاعِلُ الَّذِينَ اتَّبَعُوكَ فَوْقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ تفسيرًا خاطئًا، حيث فسرها بأن النصارى الذي ينتسبون أو ينسبون أنفسهم إلى نبيِّ الله عيسى عليه السلام سيكون لهم البقاء والغلبة إلى يوم القيامة، وهذا يتنافى مع الغلبة بدولة العدل الإلهي التي تحت راية الإمام المهدي عليه السلام في آخر الزمان، وهذا التفسير ليس صحيحًا، فليس المقصود بالذين اتبعوا نبي الله عيسى عليه السلام، الذين ينسبون أنفسهم إلى نبي الله عيسى عليه السلام، وإن كانوا على باطل، وإنما المقصود خصوص المتبعين للحق، وذلك بقرينة أن الله تعالى قال: ﴿وَمُطَهِّرُكَ مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ - وهم أعداء نبي الله عيسى عليه السلام - ﴿وَجَاعِلُ الَّذِينَ اتَّبَعُوكَ فَوْقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾، وبمقتضى المقابلة بين الذين اتبعوا وبين الذين كفروا يكون المقصود من الذين اتبعوا من كان على منهج الحق، ومن كان على منهج الحق قبل بعثة النبي الأكرم عليه السلام هو من كان يصدق بنبي الله عيسى عليه السلام، وأما بعد بعثة النبي الأعظم فهو من يصدق بالنبي الأكرم عليه السلام، ويدعن لشريعة الإسلام، فالمقصود برفعة الذين اتبعوا نبي الله عيسى عليه السلام هم الذين ساروا على نهجه وتمسكوا بوصاياه، ومن وصاياه البشارة بالنبي الخاتم محمد عليه السلام.

فهذه الآية تدلُّ على رفعة المؤمنين إلى يوم القيامة، والإمام المهدي عليه السلام وأتباعه هم المؤمنون بالحق في آخر الزمان، فهذه الآية إن كانت تدلُّ على رفعة المؤمنين بمعنى غلبتهم، فهي لا تتنافى مع الروايات الدالة على غلبة الإمام المهدي عليه السلام.

○ **التعليق الثاني:**■ **بيان معنى الرّفعة:**

إنَّ صاحب هذه الشبهة فسّر قوله تعالى: ﴿وَجَاعِلُ الَّذِينَ اتَّبَعُوكَ فَوْقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾، بأنَّ المقصود هو رفعة نفس أتباع نبي الله عيسى (ﷺ)، فهم تكون لهم الرفعة والفوقانية على الذين كفروا، وهذا التفسير أيضًا ليس صحيحًا، وذلك لوجود قرينة خارجية قطعية تدلُّ على أنَّ التفسير ليس صحيحًا، فإنَّ الله يُبَارِكُ يَوْمَ يَدْعُ نبيه عيسى (ﷺ) برفعة الذين اتبعوه إلى يوم القيامة، فإذا فسرنا هذه الرفعة بمعنى أنَّ مكانتهم تكون أعلى من حيث القهر والسلطة، فيلزم من ذلك تكذيب الواقع، فإنَّ أتباع نبي الله عيسى (ﷺ) بالحق كانوا مضطهدين في زمانه، ومضطهدين بعد رفعه مباشرة على يد اليهود، ثمَّ لما انتشرت الديانة النصرانية في أوروبا، اضطهد أتباع نبي الله عيسى (ﷺ) على يد الرومانيين، واستمرَّ الاضطهاد إلى سنة ٣١٣، وهو زمن الإمبراطور قسطنطين، حيث تنصَّر فانخفض منسوب الاضطهاد، إلَّا أنَّه بقي مستمرًّا، بل استمرَّ الاضطهاد إلى القرن العشرين، حيث إنَّ الثورة البلشفية - الثورة الشيوعية في روسيا - اضطهدت النصارى أيما اضطهاد، فكيف يمكن أن نفسر الآية الكريمة بالرفعة خصوصًا مع وجود العموم فيها: ﴿وَجَاعِلُ الَّذِينَ اتَّبَعُوكَ﴾، فالذين اتبعوك لفظٌ عامٌّ، فكيف نفسر الرفعة بمعنى الغلبة وعلو سلطان الأتباع بينما الواقع يكذب ذلك، حيث كان النصارى وما زالوا مضطهدين إلى اليوم في بعض البقاع، بل وفي كلِّ البقاع حتى مركزهم؛ إذ سيطرت العلمانية والليبرالية على العالم وقهرت الأديان، وبقي من النصرانية اسمها، واندثر جوهرها، فهذا التفسير غير صحيح.

والتفسير المحتمل من الآية الشريفة هو رفعة قوة وغلبة الدليل والبرهان، فقوله: ﴿وَجَاعِلُ الَّذِينَ اتَّبَعُوكَ فَوْقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾، أي: سأجعل لهم حجةً جليةً ظاهرةً قويةً تدحض إشكالات وشبهات الذين كفروا.

وقد يقال - كما قال العلامة الطباطبائي رحمته الله في تفسير الميزان - بأنه لا يمكن أن نفسر الغلبة والرفعة بأنها بمعنى غلبة البرهان، لأنَّ برهان نبي الله عيسى عليه السلام كان حقاً في زمانه، وكان غالباً وقاهراً بعد زمانه وإلى نهاية الدنيا، وأيضاً في يوم القيامة، فلا معنى لأن يخبر الله تعالى نبيه عيسى عليه السلام بأنه سوف يجعل برهان نبوته حقاً جلياً بعده إلى قيام الساعة، فإنَّ قوة البرهان قوةٌ ثابتةٌ له في جميع الأحوال ^(١).

إلا أنه يمكن الإجابة على هذا الإشكال بأنَّ هناك فرقاً بين قوة البرهان في نفسه، وبين قوة البرهان عند أتباع نبي الله عيسى عليه السلام، فالباري تعالى هنا يعدُّ نبيه بأنَّ يجعل أتباعه أقوىاء في البرهان، أي: يكون البرهان حاضراً وقوياً وجلياً عندهم إلى يوم القيامة، وإذا كان المقصود قوة البرهان، وقلنا المقصود من هذه الآية هو بيان رفعة أتباع نبي الله عيسى عليه السلام بمعنى غلبة برهانهم، فإنَّ غلبة البرهان - بمعنى كونه واضحاً عندهم - أمرٌ يمكن أن يتصور إلى يوم القيامة، وإن لم يوجد كافرٌ مغلوبٌ دليله بهذه البرهان، فالمقصود هنا ليس رفعة الأتباع في أنفسهم على الكافرين، وإنما رفعة البرهان بمعنى وضوحه عند الأتباع، فإذا كان هذا هو المقصود ولو بقريته، فلن يتنافى مفاد الآية الكريمة مع الروايات التي دلت على غلبة الإمام الحجة عليه السلام.

○ التعليق الثالث:

▪ سنة التمكين للمؤمنين:

إنَّ الروايات التي تدلُّ على عدم وجود الكافرين إلى يوم القيامة، وإيمان الناس بالإمام المهدي عليه السلام، وأتباع الدين الذي هو عليه؛ تعضدها بعض آيات سنن الله تعالى التي بينت أن من سننه تعالى تمكين الذين آمنوا، وقد بينت هذه السنة في الآيات التالية:

(١): الميزان في تفسير القرآن، ج ٣، سورة آل عمران الآية ٥٥.

■ الأولى:

يقول الله ﷻ: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ﴾ الأنبياء: ١٠٥، فإذا لاحظنا هذه الآية المباركة نجد فيها التعميم ﴿الْأَرْضَ﴾، فالأرض بأجمعها يرثها الصالحون، وتعبير ﴿يَرِثُهَا﴾، هنا تعبيرٌ لطيفٌ ودقيقٌ في نفس الوقت، فهو يبيّن أنّ هنالك من يترك تمام الأرض؛ لأنّ الإرث هو التركة التي يأخذها المرء ممّن تركها، فتعبير الإرث في الآية الكريمة يدلّ على أنّ الكافرين سيتركون الأرض بأجمعهم ليرثها الصالحون.

■ الثانية:

يقول الحق: ﴿وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتَضَعُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَاهُمْ أَيْمَةً وَنَجْعَاهُمُ الْوَارِثِينَ﴾ القصص: ٥، أي: نمنّ عليهم في الأرض، فنجعلهم أئمةً فيها ونجعلهم الوارثين لها، فهنا لم تقيد الآية الكريمة، حيث حذفت المضاف إليه، وهذا من أدوات العموم، حيث قالت: ﴿وَنَجْعَاهُمُ الْوَارِثِينَ﴾، ولم تقل الوارثين لبقعةٍ معينةٍ من الأرض.

■ الثالثة:

يقول الله ﷻ: ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾ التوبة: ٣٣، فهذه دالةٌ أيضًا على سنّة الله ﷻ في نصر المؤمنين وجعل السلطة والغلبة لهم على جميع بقاع الأرض.

○ الشبهة الخامسة:

▪ دعوى ضعف جميع روايات الإمام المهدي (عليه السلام):

و خلاصة هذه الشبهة هي إنه لا يمكننا أن نعتمد على الروايات الواردة في قضية الإمام المهدي (عليه السلام)، لأن هذه الروايات إما بأجمعها ضعيف، أو أغلبها ضعيفة، وما يبقى لقلته لا يمكن أن يحتج به في إثبات هذه القضية المهمة، وهي قضية الإمام المهدي (عليه السلام) الذي يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً.

○ القائلون بالشبهة:

نذكر بدايةً بعض الباحثين الذين تبنا هذه الشبهة، وهم:

- الباحث الأول: ابن خلدون.
- الباحث الثاني: محمد رضا رشيد.
- الباحث الثالث: أحمد أمين المصري.
- الباحث الرابع: محمد درويش البيروتي.
- الباحث الخامس: عبدالرحمن محمد عثمان.
- الباحث السادس: الشيخ محمد الغزالي المعاصر.

○ الباحث الأول: ابن خلدون:

ذهب ابن خلدون إلى ضعف الروايات الواردة في الإمام المهدي (عليه السلام)؛ لأنها مروية عن الشيعة، أو عن أناسٍ وصفوا بأن فيهم تشيعاً، فيقول في مقدمته^(١): « فهذه جملة الأحاديث التي خرَّجها الأئمة في شأن المهدي وخروجه آخر الزمان، وهي كما

(١): مقدمة ابن خلدون، الباب الثالث، الفصل ٥٣: في أمر الفاطمي وما يذهب إليه الناس في شأنه وكشف الغطاء عن ذلك، ص ٢٩٠.

رأيت لم يخلص منها من النقد إلا القليل أو الأقل منه».

وإذا تتبعنا بحث ابن خلدون نجده تارةً يعتمد على وقوع الشيعة في أسانيد جميع الروايات، فيضعف الجميع، وأخرى يعتمد على وقوع رجالٍ - وإن وثقوا إلا أنهم - قدحوا وجرحوا من رجالٍ آخرين، فهو في بحثه يعتمد على دعويين:

▪ الدعوى الأولى:

إن وصف الراوي بأنه شيعيٌّ أو فيه تشيعٌ كافٍ لإسقاط اعتبار الراوية التي يرويها، فمثلاً ضعّف ابن خلدون رواية الحاكم التي يرويها عن محمد بن الحنفية (عليه السلام) عن أمير المؤمنين (عليه السلام) وفيها: « كنا عند عليّ (عليه السلام) فسأله رجلٌ عن المهدي فقال: هيئات ثم عقد بيده سبغاً، فقال: ذلك يخرج في آخر الزمان»، فقال عنها بأنها ضعيفة؛ لأنه وقع في سندها عمار الدهني وقد قال فيه ابن المدني: فيه تشيعٌ، فقال ما نصّه: « مع ما ينضم إلى ذلك من تشيع في عمار الدهني، وهو وإن وثقه أحمدٌ، وابن معينٍ، وأبو حاتم والنسائي، وغيرهم، فقد قال علي بن المدني عن سفيان: إن بشر بن مروان قطع عرقوبيه، قلت: في أي شيء؟ قال: في التشيع»^(١).

وأيضاً هو ضعّف رواية أبي داود^(٢) التي فيها: « لو لم يبق من الدهر إلا يوم، لبعث الله رجلاً من أهل بيتي يملؤها عدلاً كما ملئت جوراً»، فقال عنها بأنها ضعيفة وإن وثق جميع رواياتها، وسبب ضعفها هو أنه وقع في سندها فطر بن خليفة وقد قال فيه أبو الحسن أحمد بن عبد الله: فيه تشيع قليل، فقال ما نصّه: « وفطر بن خليفة وإن وثقه أحمد، ويحيى ابن القطان، وابن معين، والنسائي، وغيرهم، إلا أن العجلي قال

(١): مقدمة ابن خلدون، الباب الثالث، الفصل ٥٣: في أمر الفاطمي وما يذهب إليه الناس في شأنه وكشف الغطاء عن ذلك، ص ٢٨٧.

(٢): مقدمة ابن خلدون، الباب الثالث، الفصل ٥٣: في أمر الفاطمي وما يذهب إليه الناس في شأنه وكشف الغطاء عن ذلك، ص ٢٨١.

حسن الحديث وفيه تشيع قليل، وقال ابن معين مرةً: ثقةٌ شيعيٌّ».

▪ الدعوى الثانية:

متى ما تعارض التوثيق مع الجرح، فيقدم الجرح مطلقاً، وسوف يأتي إن شاء الله ﷻ نقاش هاتين الدعويين اللتين اعتمد عليهما ابن خلدون في تضعيف روايات الإمام المهدي (عليه السلام).

○ الباحث الثاني: محمد رضا رشيد:

وقد تعرضنا له فيما سبق أثناء عرض الشبهة الأولى من الشبهات التي أثيرت حول القضية المهديوية، حيث ذكرنا أنه ذهب إلى ضعف روايات الإمام المهدي (عليه السلام)؛ لأنَّ الشيخين لم ينقلا هذه الروايات في كتابيها، وقد تقدم سابقاً مناقشة هذا الكلام مفصلاً، يقول محمد رضا رشيد في تفسير المنار: «ولذلك لم يعتدَّ الشيخان بشيءٍ من رواياتهما في صحيحهما»^(١)، وما تقدم مبني على أنه أراد التضعيف بهذا.

○ الباحث الثالث: أحمد أمين المصري:

وهو صاحب كتاب (ضحى الإسلام)، وقد ضعف أيضاً الروايات المهديوية، ووافق محمد رضا رشيد في أنَّ عدم إخراج الشيخين لروايات الإمام المهدي (عليه السلام) مما يوجب ضعف هذه الروايات، وزاد على ذلك بأنه قطع بأنَّ روايات الإمام المهدي (عليه السلام) موضوعةٌ من قبل الشيعة، فقد قال: «ففي نظري أنها نبعت من الشيعة، وكانوا هم البادئين باختراعها، وذلك بعد خروج الخلافة من أيديهم وانتقالها إلى معاوية، وقتل عليٍّ، وتسليم الحسن الأمر لمعاوية عام الجماعة، ثم قتل الحسين»^(٢).

(١): ج ٩، تفسير سورة الأعراف: الآية ١٨٧، التعارض والإشكالات في أحاديث المهدي (عليه السلام)،

(٢): ضحى الإسلام، ج ٣، الإمامية، المهدي، ص ٢٤١.

○ الباحث الرابع: محمد درويش البيروتي:

فقد قال: « وفي المهدي أحاديث أفردت في التأليف، وكلها فيها مقال »^(١)، أي: فيها ضعف سند.

○ الباحث الخامس: عبد الرحمن محمد عثمان:

ومن الغريب في تضعيف روايات الإمام المهدي (عليه السلام) ما ذكره هذا الباحث في تعليقه على (تحفة الأحوزي شرح جامع الترمذي): « ويرى الكثير من العلماء الثقات الأثبات، أن ما ورد من أحاديث خاصة بالمهدي ليست إلا من وضع الباطنية والشيعية وأضرابهم، وأنها لا تصح نسبتها إلى الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) ».

وفي طبعة دار النشر (دار الفكر): « ويرى الكثيرون من العلماء أن كل ما ورد من أحاديث عن المهدي - إنما هي موضع شك، وأنها لا تصح عن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، بل إنها من وضع الشيعة »^(٢).

وسوف يأتي - إن شاء الله تعالى كما أنه تقدم أيضاً فيما سبق - بيان فساد هذه الدعوى، فإننا لم نر الكثير من محققي العامة يذهب إلى عدم صحة روايات الإمام المهدي (عليه السلام) بأجمعها، فضلاً عن أن يذهب إلى وضعها، فضلاً عن أن يذهب إلى أن الشيعة هم الذين وضعوها، فهذا الكلام مما لا أساس له.

(١): أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب، حرف الميم، ح ١٥٩٣، « المهدي منا أهل البيت، يصلحه الله في ليلة ».

(٢): أبواب الفتن، باب ما جاء في الخلفاء، ص ٤٧٤.

○ الباحث السادس: الشيخ محمد الغزالي المعاصر:

فقد قال في كتابه (مشكلات في طريق الحياة الإسلامية): « لما ألفت كتابي (عقيدة المسلم) لم أذكر شيئاً عن المهدي المنتظر، وعندما خوطبت في ذلك، وقيل لي: لمْ تذكره في علامات الساعة؟ قلت: من محفوظاتي وأنا طالب أنه لم يرد في المهدي حديثٌ صريحٌ، وما ورد صريحاً فليس بصحيحٍ»^(١).

○ ردّ الشبهة:

هذه أسماء جملة من الباحثين الذين أنكروا اعتبار روايات الإمام المهدي (عليه السلام)، ونحن نسجّل على كلامهم عدة ملحوظات، وهي:

- الملحوظة الأولى: تواتر روايات الإمام المهدي (عليه السلام).
- الملحوظة الثانية: عدم تفرد الشيعة بالروايات المهدوية.
- الملحوظة الثالثة: تلخيص مناقشة الشبهة الخامسة، مع بيان منطلقات من ضعف الروايات الهدوية.

○ الملحوظة الأولى:

■ تواتر روايات الإمام المهدي (عليه السلام):

إنّ روايات الإمام المهدي (عليه السلام) روايات متواترة، ونحن نقلنا فيما تقدم عن جملة من علماء العامّة، وعن جملة من الثقات، والأثبات، والمحققين في علم الحديث وعلم الرجال عند المخالفين؛ النصّ على تواتر روايات الإمام المهدي (عليه السلام)، بل إنّ البعض قد صنف كتباً خاصةً في روايات الإمام المهدي (عليه السلام)، ونصّ على تواترها،

(١): الفصل السادس، خلاف الفقهاء، ص ١٣٩.

ومن هؤلاء الشوكاني فإنه كتب كتاباً بعنوان: (التوضيح في تواتر ما جاء في المنتظر والدجال والمسيح).

○ التواتر في الروايات المهدوية:

و ضابطة الروايات المتواترة أمَّها تفيد القطع، ومع إفادتها للقطع فلا معنى للبحث في وثاقة الرواة والتدقيق في أسانيد الروايات المتواترة، لكي نرى هل رواها شيعي والشيعة لا تؤخذ روايته أم لا؟ وهل رواها راوٍ قد قرح فيه ومن قرح فيه لا تأخذ روايته؟ فهذا الأسلوب من البحث لا معنى له مع الروايات المتواترة، وإنما يكون له معنى في الروايات المظنونة حتى نستوثق من اعتبارها، وذلك لوجود دليل على حجية خصوص خبر الثقة من المظنونات في بعض المسائل، أما مع حصول القطع بسبب التواتر أو احتفاف الخبر بقرائن تفيد اليقين بالصدور، فلا معنى للبحث عن وثاقة الرواة.

ولكي تتضح هذه الملاحظة نتحدث في أمرين هما:

○ بيان قطعية روايات الإمام المهدي:

الأمر الأول: بيان قطعية روايات الإمام المهدي (عليه السلام):

التواتر: إخبار جماعةٍ يمتنع تواطؤهم بل اتفاهم على الكذب، بنحوٍ يكون إخبارهم مفيداً لليقين^(١)، وروايات الإمام المهدي (عليه السلام) كما أسلفنا روايات متواترة، بل إن روايات الإمام المهدي (عليه السلام) لو لم تكن متواترة، فهي محفوفة بقرائن تفيد القطع بصدورها عن رسول الله ﷺ.

(١): المتواترات: هي قضايا تسكن إليها النفس سكوتاً يزول معه الشك ويحصل الجزم القاطع، وذلك بواسطة إخبار جماعة يمتنع تواطؤهم عن الكذب، ويمتنع اتفاق خطئهم في فهم الحادثة، المنطق للشيخ المظفر، اليقينيات، ص ٢٦٥.

○ خصائص أسانيد روايات الإمام المهدي (عليه السلام) :

ولكي نقف على قوة ومثانة أسانيد روايات الإمام المهدي (عليه السلام) ، نذكر بعض الخصائص الموجودة في سند هذه الروايات

الخاصية الأولى: اتفاق الشيعة والسنة على نقلها.

اتفاق الفريقين -الخاصة والعامة- على نقل هذه الروايات بنحو متواتر.

○ ممانعة القوم لنقل الروايات التي تقوي الشيعة:

وهنا أنبه على أمرٍ مهمٍّ له علاقة بارتفاع قيمة احتمال صدور روايات الإمام المهدي (عليه السلام) ، وهو إنَّ من لاحظ طريقة المخالفين في نقل الروايات، يقف على أنهم يتحاشون نقل الروايات التي تثبت عقائد الشيعة، فإذا كانت هنالك رواية يمكن أن يستفيد منها الإمامي في إثبات عقيدته فهم يتحاشون نقلها، وتوجد شواهد كثيرة في كتب الأحاديث، وفي كتب الرجال تؤيد هذا المعنى -تجنب نقل الروايات التي يتقوى بها الإمامية- ونذكر بعض هذه الشواهد الكثيرة:

■ الشاهد الأول:

ما في كتاب الضعفاء: ينقل عن عيسى بن يونس قال: « ما رأيت الأعمش خضع إلا مرة واحدة، فإنه حدثنا بهذا الحديث: قال عليُّ: أنا قسيم النار، فبلغ ذلك أهل السنة -للتأمل في اللفظ- فجاءوا إليه فقالوا: أتحدث بأحاديث تقوي بها الروافضة والزيدية والشيعة؟ فقال: سمعته فحدثت به، فقالوا له: فكلَّ شيءٍ سمعته تحدث به، قال: فرأيت خضع ذلك اليوم^(١)، فهم سألوه هذا السؤال إنكاراً عليه

(١): ج ٣، رقم ١٤٦٠، عبّاية بن ربّعي الأسدي.

؛ لأنه حدّث بحديث يتقوى به الإمامية، وهذا يوضح أنّ من مقاصدهم منع نقل الروايات التي يمكن أن يتقوى بها الإمامية.

وفي هذه الرواية دلالات كثيرة، فمع مكانه، وقوة بأسه حيث لم يخضع قبلاً، تجمّعوا عليه، وليس سبب ذلك وضع الرواية أو ضعفها، وإنما تقويتها للشيعة، مع أنها في فضل خليفة المسلمين، وتوافق ما نقلوه في أصحّ كتبهم من أنه (عليه السلام) لا يجب إلا مؤمن ولا يبغضه إلا منافق.

■ الشاهد الثاني:

ما ذكره الحاكم النيسابوري في كتابه المستدرک على الصحيحين: « عن أبي الأزهر قال: ثنا عبدالرزاق، أنبأنا معمرٌ، عن الزهري، عن عبيدالله بن عبدالله، عن ابن عباس (عليه السلام) قال: نظر النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) إليّ فقال: يا علي، أنت سيدٌ في الدنيا، وسيدٌ في الآخرة، حبيبك حبيبي، وحبيبي حبيب الله، وعدوك عدوي، وعدوي عدو الله، والويل لمن أبغضك بعدي»^(١).

ولنلاحظ ماذا قال الحاكم في هامش هذه الرواية، قال: « صحيحٌ على شرط الشيخين، وأبو الأزهر بإجماعهم ثقةٌ، وإذا تفرد الثقة بحديثٍ فهو على أصلهم صحيحٌ.

سمعت أبا عبدالله القرشي يقول: سمعت أحمد بن يحيى الحلواني يقول: لما ورد أبو الأزهر من صنعاء وذاكر أهل بغداد بهذا الحديث، أنكره يحيى بن معين، فلمّا كان يوم مجلسه قال في آخر المجلس: أين هذا الكذاب النيسابوري الذي يذكر عن عبدالرزاق هذا الحديث، فقام أبو الأزهر فقال: هو ذا أنا، فضحك يحيى بن معين من قوله وقيامه في المجلس، فقربه وأدناه ثمّ قال له: كيف حدثك عبدالرزاق بهذا ولم

(١): ج ٣، كتاب معرفة الصحابة (صلى الله عليه وآله وسلم)، ذكر إسلام أمير المؤمنين علي (عليه السلام)، ح ٤٦٤٠.

يحدث به غيرك؟ فقال: اعلم يا أبا زكريا إني قدمت صنعاء وعبدالرزاق غائب في قرية له بعيدة، فخرجت إليه وأنا عليلٌ، فلما وصلت إليه سألتني عن أمر خراسان فحدثته بها، وكتبت عنه وانصرفت معه إلى صنعاء، فلما ودعته قال لي: قد وجب عليّ حقك، فأنا أحدثك بحديثٍ لم يسمعه مني غيرك، فحدثني والله بهذا الحديث لفظاً، فصدقه يحيى بن معين واعتذر إليه».

فهذا الحديث من كلام رسول الله ﷺ، وعبدالرزاق كان مؤتمناً عليه، فلماذا كتبه ولم يحدث به إلا بعد أن ذهب إليه أبو الأزهر عليلاً مريضاً، وبسبب ضعف حاله والعناء والمشقة اللتين تكبدهما في ذلك رق قلبه عليه وحدث به؟

ولما حدث أبو الأزهر به هتكت بهذه الكيفية حيث قال ابن معين في مجلسه، و أمام الأَشهاد: أين هذا الكذاب النيسابوري الذي يذكر عن عبدالرزاق هذا الحديث!

■ الشاهد الثالث:

ما نقل في فضائل الصحابة لأحمد بن حنبل: «حدثنا عبدالله، حدثنا أبي، حدثنا عبدالرزاق، قال: أنا معمر، عن قتادة وعلي بن زيد بن جدعان، قالوا: نا بن المسيب، قال: حدثني ابن لسعد بن أبي وقاص عن أبيه، قال: فدخلت على سعد، فقلت: حديثٌ حدثته عنك، حدثنيه حين استخلف النبي ﷺ علياً على المدينة، قال: فغضب سعدٌ، وقال: من حدثك به؟ فكرهت أن أخبره أن ابنه حدثنيه فيغضب عليه، ثم قال: إن رسول الله ﷺ حين خرج في غزوة تبوك استخلف علياً على المدينة، فقال عليٌّ: يا رسول الله، ما كنت أحب أن تخرج وجهاً إلا وأنا معك، فقال: أو ما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى؟ غير أنه لا نبي بعدي»^(١).

(١): ج ٢، فضائل علي (عليه السلام)، ح ٩٥٦.

فهذه الشواهد كاشفة عن الجو العام، وأنه جوٌّ ممانعٌ لنقل الروايات الواردة فيما يقوي مذهب أهل البيت (عليهم السلام)، ولا إشكال ولا شبهة في أن روايات الإمام المهدي (عليه السلام) عند الشيعة من أصول العقائد، حيث إن مذهب الشيعة مبني على وجود الإمام الحجة (عليه السلام)، ويعتقدون أنه المهدي المنتظر الذي يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً.

ومع أن روايات الإمام المهدي (عليه السلام) تقوي مذهب الشيعة، وعادة المخالفين الذين كانوا ينقلون أحاديث النبي (صلى الله عليه وآله) التحاشي عن نقل الروايات التي تقوي مذهب الشيعة، إلا أنه قد نقلت روايات الإمام المهدي (عليه السلام) بطرق كثيرة مستفيضة.

الخاصية الثانية: نصّ كبراء العامة على تواتر روايات الإمام المهدي (عليه السلام).

فإن هذا يعطي أيضاً خاصيةً أخرى لأسانيد روايات الإمام المهدي (عليه السلام)، فهي ليست متواترةً فقط، بل تواترها مما نصّ عليه المحققون عندهم، فمن الذين نصّوا على ذلك: الشوكاني^(١)، وابن حجر المكي^(٢)...

(١): نقل عنه تحفة الأحوذني ج ٦ أبواب الفتن، باب ما جاء في المهدي، برقم ٢٣٣١ ص ٤٨٥ ما نصه: « وقال القاضي الشوكاني في الفتح الرباني: الذي أمكن الوقوف عليه من الأحاديث الواردة في المهدي المنتظر خمسون حديثاً وثمانية وعشرون أثراً. ثم سردها مع الكلام عليها ثم قال: وجميع ما سقناه بالغ حدّ التواتر كما لا يخفى على من له فضل اطلاع ».

(٢): قال ابن حجر الهيتمي في كتابه (القول المختصر في علامات المهدي المنتظر)، المقدمة ص ٢٣ ما نصه: « قال بعض الأئمة: قد تواترت الأخبار واستفاضت بكثرة روايتها عن المصطفى (صلى الله عليه وآله) بمجيء المهدي، وأنه من أهل بيته، وأنه سيملك سبع سنين، وأنه يملأ الأرض عدلاً، وأنه يخرج مع عيسى (عليه السلام)، فيساعده على قتال الدجال بباب لد بأرض فلسطين، وأنه يؤم هذه الأمة، وعيسى يصلي خلفه ».

والبيهقي^(١)، وأبو الحسن الأبري فقد نقل عنه (تهذيب الكمال) قوله: « قد تواترت الأخبار واستفاضت بكثرة روايتها عن المصطفى ﷺ، يعني في المهديّ، وأنه من أهل بيته »^(٢).

الخاصية الثالثة: تعدّد طرق الروايات المهدوية.

إنّ روايات الإمام المهدي ﷺ رواياتٌ متكررةٌ من حيث الطرق، وقد نقلها كثيرٌ من الصحابة وأخذها عن الصحابة كثيرٌ من التابعين، وأخرجها كذلك كثيرٌ من الحفاظ، واحتجّ بها كثيرٌ من العلماء في مدرسة السقيفة.

وإذا نظرنا إلى طرق روايات الإمام المهدي ﷺ، نجدها ذات خصائصٍ مميزةٍ، ومن تلك الخصائص:

الأولى: رواها أكثر من ثلاثين صحابياً، ومنهم: أمير المؤمنين، والإمام الحسين ﷺ، عثمان بن عفان، طلحة بن الزبير، عبدالرحمن بن عوف، عبدالله بن عباس، عبدالله بن مسعود، عبدالله بن عمر، عبدالله بن عمرو بن العاص، أبو سعيد الخدري، جابر بن عبدالله، أبو هريرة، أنس بن مالك، عمار بن ياسر، أم حبيبة، أم سلمة، عائشة، حذيفة بن اليمان وتميم الداري، وغيرهم كذلك^(٣).

(١): نقله عنه تهذيب التهذيب، ج ٥، حرف الميم، برقم ٦٩٠٥ محمد بن خالد الجندي الصنعاني المؤذن، ص ٥٦٢ قال: قال البيهقي: « والأحاديث في التنصيص على خروج المهدي أصحّ ألبة إسناداً ».

(٢): ج ٢٥، برقم ٥١٨١، محمد بن خالد الجندي الصنعاني المؤذن، ص ١٤٩، وكذلك نقله عنه تهذيب التهذيب ج ٥، حرف الميم، برقم ٦٩٠٥ محمد بن خالد الجندي الصنعاني المؤذن، ص ٥٦٢.

(٣): ذكر الكاتب علي محمد علي دخيل في كتاب (الصحابة الذين رووا أحاديث الرسول الأعظم ﷺ في الإمام المهدي ﷺ): خمسين صحابياً، حيث قال ص ٥: « مَنْ تصفّح كتب ===

وهذا يدل على عناية الصحابة تبعاً لعناية رسول الله ﷺ ببيان قضية الإمام المهدي (عليه السلام).

الثانية: أخرجها جملة من العلماء، ومنهم: أبو داود^(١)، الترمذي^(٢)، ابن ماجة^(٣)، النسائي، فقد ذكر كتاب (عقد الدرر في أخبار المنتظر) في الباب الأول في بيان أنه من ذرية رسول الله ﷺ حديث: «المهدي من عترتي من ولد فاطمة» وقال: خرجه الإمام أبو عبد الرحمن النسائي في سننه، أحمد بن حنبل^(٤)، ابن حبان^(٥)، ...

=== الحديث ومعاجم الأخبار يجد إسم المهدي (عليه السلام) يلمع بين الآونة والأخرى، فقد نقل أحاديث الرسول ﷺ عددٌ جمَّ من كبار الصحابة (عليهم السلام).
وبين يديك قائمة بأسماء خمسين صحابياً رووا أحاديث الرسول الأعظم ﷺ في الإمام المهدي (عليه السلام)، وقد اكتفينا بالإشارة أمام اسم كلِّ صحابي بمصدر واحد جاء فيه حديث المهدي (عليه السلام) بواسطة ذلك الصحابي، ولو أردنا استقصاء ما أورده كلُّ صحابي عنه ﷺ في المهدي (عليه السلام) لاحتجنا إلى موسوعة ضخمة للحديث لا تقلُّ عن موسوعات الحديث الكبرى.

- (١): سنن أبي داود، ج ٣، كتاب المهدي.
- (٢): جامع الترمذي، أبواب الفتن عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في المهدي.
- (٣): سنن ابن ماجة، كتاب الفتن، باب خروج المهدي.
- (٤): مسند أحمد بن حنبل، ج ٢، مسند علي بن أبي طالب رضي الله عنه، رقم ٦٤٥، «حدثنا فضل بن ذكين، حدثنا ياسين العجلي، عن إبراهيم بن محمد بن الحنفية، عن أبيه، عن عليّ قال: قال رسول الله ﷺ: المهدي منا أهل البيت، يصلحه الله في ليلة».
- (٥): صحيح ابن حبان، كتاب التاريخ، ذكر البيان بأنَّ خروج المهدي إنّما يكون بعد ظهور الظلم والجور في الدنيا وغلبها على الحق والجد، ذكر الأخبار عن وصف اسم المهدي واسم أبيه ضد قول من زعم أن المهدي عيسى بن مريم، ذكر البيان بأنَّ المهدي يشبه خلقه خلق المصطفى ﷺ.

الحاكم^(١)، الطبراني^(٢) أبو يعلى^(٣)، البزار^(٤)، ابن أبي شيبة^(٥)، ونعيم بن حماد^(٦).

الثالثة: احتج بها جملة من العلماء، فقد أخرجوا الروايات المهدوية واستدلوا بها، فهي عندهم رواياتٌ صحيحةٌ ومعتبرةٌ، ومنهم: الثوري، البربهاري، البستوي، الحافظ الآبري، أبو سليمان الخطابي، البيهقي، أبو بكر بن العربي، القاضي عياض، السهيلي، ابن الجوزي، ابن الأثير، الإمام المنذري، القرطبي المفسر، القسطلاني، ابن تيمية، المزي، الحافظ الذهبي، ابن القيم، الشاطبي، ابن حجر العسقلاني، السنخوي، والسيوطي والهيثمي.

(١): المستدرك على الصحيحين، ج ٤، كتاب الفتن والملاحم، «عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ، قال: يخرج في آخر أمتي المهدي يسقيه الله الغيث، وتخرج الأرض نباتها، ويعطي المال صحاحاً، وتكثر الماشية، وتعظم الأمة، يعيش سبعاً أو ثمانياً يعني حججاً، هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه».

(٢): المعجم الكبير للطبراني، ج ٢٣، ح ٥٦٦، ص ٢٦٧، «عن أم سلمة، قالت: ذكر المهدي عند النبي ﷺ، فقال: من ولد فاطمة (رضي الله عنها)».

(٣): مسند أبي يعلى، مسند علي بن أبي طالب رضي الله عنه، ح ٤٦٥، «حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا أبو داود عمر بن سعد، عن ياسين، عن إبراهيم بن محمد بن الحنفية، عن أبيه، عن علي قال: قال رسول الله ﷺ: المهدي منكم أهل البيت، يصلحه الله في ليلة».

(٤): مسند البزار، ج ٨، مسند قرة بن إياس المزني، ح ٣٣٢٠، «أن النبي ﷺ ذكر المهدي فقال: ليملأن الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت جوراً».

(٥): مصنف ابن أبي شيبة، ج ١٤، كتاب الفتن، ما ذكر في فتنة الدجال، منها ح ٣٨٦٤٤: «عن علي، عن النبي ﷺ قال: لو لم يبق من الدهر إلا يومٌ، لبعث الله رجلاً من أهل بيتي يملؤها عدلاً كما ملئت جوراً».

(٦): الفتن، أورد في الجزء الخامس العناوين التالية: سيرة المهدي وعدله وخصب زمانه، صفة المهدي ونعته، اسم المهدي، نسبة المهدي، قدر ما يملك المهدي، ما يكون بعد المهدي.

يقول الشيخ الألباني: « قلت: فهؤلاء خمسة من كبار أئمة الحديث قد صحّحوا أحاديث خروج المهدي، ومعهم أضعافهم من المتقدمين والمتأخرين أذكر أسماء من تيسر لي منهم:

١. أبو داود في (السنن) بسكوته على أحاديث المهدي.
٢. العقيلي.
٣. ابن العربي في (عارضه الأحوذى).
٤. القرطبي كما في (أخبار المهدي) للسيوطي.
٥. الطيبي كما في (مرقاة المفاتيح) للشيخ القارىء.
٦. ابن قيم الجوزية في (المنار المنيف)، خلافاً لمن كذب عليه.
٧. الحافظ ابن حجر في (فتح الباري).
٨. أبو الحسن الأبري في (مناقب الشافعي) كما في (فتح الباري).
٩. الشيخ علي القارئ في (المرقاة).
١٠. السيوطي في (العرف الوردى).
١١. العلامة المباركفوري في (تحفة الأحوذى). وغيرهم كثير وكثير جداً^(١).

الرابعة: أَلّف فيها جملة من العلماء، حيث أفرد بعض علماء العامة كتباً خاصة في جمع روايات الإمام المهدي (عليه السلام) ومن هذه الكتب:

١. (البيان في أخبار صاحب الزمان)، للكنجي الشافعي.
٢. (التوضيح في تواتر ما جاء في المنتظر والدجال والمسيح)، للشوكاني.
٣. (العرف الوردى في أخبار المهدي)، لجلال الدين السيوطي.
٤. (عقد الدرر في أخبار المنتظر)، ليوسف بن يحيى المقدسي الشافعي.

(١): سلسلة الأحاديث الصحيحة، ج ٤، خروج المهدي حقيقة عند العلماء، رقم ١٥٢٩، ص ٤١.

٥. (الأربعون حديثاً في المهدي)، والمسمى كذلك (مناقب المهدي)،
للمحافظ أبي نعيم الإصبهاني.

فإذا كان سند الروايات المهدوية يشتمل على هذه الوفرة، وهو بهذه الخصائص؛ فلا إشكال ولا شبهة في أنه سندٌ يفيد القطع واليقين بالصدور عن رسول الله ﷺ، كما إننا نقلنا فيما سبق أن آية الله الشيخ لطف الله الصافي الكلبيكاني رحمته الله، أفرد كتاباً كاملاً في ثلاثة مجلدات، جمع فيه جملةً وافرةً من الروايات الواردة في الإمام المهدي عليه السلام، وآخر حديثٍ نقله رحمته الله في ج ٣ رقمه هو ١٢٨٧، فإذا كان يوجد ألفٌ حديثٍ في الإمام المهدي عليه السلام، أفلا يكون ذلك كافياً لحصول القطع واليقين بصدور أحاديث الإمام المهدي عليه السلام؟

إنَّ من لم تدخله شبهة، ولا يوجد عنده تعصب، ولم يلوث قلبه بمرض الطائفية، لا يملك إلا أن يقطع بصدور هذه الروايات، أو بصدور بعضها عن رسول الله ﷺ.

○ إذا تمَّ التواتر فمن الخطأ البحث في وثيقة الرجال:

الأمر الثاني: إذا تم التواتر فمن الخطأ البحث في وثيقة الرجال:

من واضحات علم الحديث أن الروايات متواترة لا يبحث عن وثيقة رجالها، فمن الخطأ البحث عن ذلك؛ لأنَّ التواتر ضابطته نقل جماعةٍ يفيد نقلهم القطع، لا امتناع توأمتهم واتفقهم على الكذب، ومن كان حاله من الأخبار كذلك - أي يفيد القطع واليقين - فلا معنى للبحث في صحة سنده، وهذا ما ذكره أئمة رجال الجرح والتعديل عند العامة، وأنقل عبارةً واحدةً لعالمٍ من كبراء علماء الجرح والتعديل عند العامة وهو ابن حجر العسقلاني في كتاب (نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في

مصطلح أهل الأثر)، حيث يقول في تعريف التواتر، بأنه إخبار جماعة « تكون العادة قد أحالت تواطهم على الكذب، وكذا وقوعه منهم اتفاقاً من غير قصد »^(١).

ثم بيّن شروط التواتر باختصارٍ على نحو الإبهام، ثم بيّن لماذا أبهم العلماء بيان شروط التواتر في علم مصطلح الحديث، فقال: « وإنما أبهمت شروط التواتر في الأصل، لأنّه على هذه الكيفية ليس من مباحث علم الإسناد، إذ علم الإسناد يبحث فيه عن صحة الحديث أو ضعفه، ليعمل به أو يترك من حيث: صفات الرجال، وصيغ الأداء، والمتواتر لا يبحث عن رجاله، بل يجب العلم به من غير بحثٍ »^(٢).

فابن حجرٍ يؤكد على أنّ الحديث المتواتر لا ينبغي أن يبحث في وثاقة رجاله، لأنّه نقل كثيرٍ يفيد اليقين، ومع حصول اليقين بصحة المضمون فلا معنى لإضاعة الوقت في البحث عن صحة السند، وهل هو سندٌ معتبرٌ أم غير معتبرٍ؟ وهل ينطبق عليه صحيحٌ بحسب اصطلاح علماء الدراية أم لا؟ إنما يبحث عن ذلك فيما إذا كان الحديث ظنيّاً، وحيث إنّ كلّ حديثٍ ظنيّ ليس حجة، والحجة ليس مطلق الخبر، وإنما خصوص ما نقله الثقة مثلاً، فلا بدّ أن نبحث في السند هل نقله ثقةٌ أم لا؟ وأما الخبر المتواتر أو المحفوف بقريّة تفيد اليقين بصدوره عن رسول الله ﷺ فقد حصل لنا معه القطع، فلا معنى لإضاعة الوقت في البحث عن صحة سنده.

○ هل التواتر مفيدٌ لليقين؟

وقد يوجه على ما ذكرناه في الملاحظة الأولى سؤالٌ يمكن أن يعنون بعنوان إشكال، وخلاصة هذا السؤال: ما هو الدليل على أنّ التواتر يفيد اليقين؟

(١): ص ٣٧.

(٢): ص ٤٢.

وبعبارة أخرى: إنَّ الملاحظة الأولى على الشبهة الخامسة تنبني على أنَّ روايات الإمام المهدي (عليه السلام) متواترة، ولأنها متواترة فهي تفيد اليقين، ومع إفادة اليقين فلا معنى للبحث في أحوال الرواة، ولكن ما هو الدليل على أنَّ التواتر يفيد اليقين؟

والباحثون الذين بحثوا مسألة إفادة التواتر لليقين في نظرية المعرفة قدموا إجابتين هما:

○ الإجابة الأولى: التواتر يفيد اليقين:

وهي الإجابة المشهورة -التي عليها مشهور علماء المنطق- وأصحاب هذا الجواب قدموا نظريتين في كيفية إفادة التواتر لليقين:

النظرية الأولى: إرجاع التواتر إلى برهان خفي كبراه (استحالة تكرار الصدفة). وهي نظرية الأغلب، حيث يقولون بأنَّ التواتر يفيد اليقين باعتبار اشتماله على برهانٍ يتكون من كبرى وصغرى، وهو كما يلي:

الصغرى: نقل جماعةٍ كثيرة.

الكبرى: إنَّ نقل الجماعة الكثيرة يفيد اليقين بعدم التواطؤ والاتفاق على الكذب، لأنَّ ذلك يلزم منه أن تكون الصدفة دائميةً أو أكثريةً، ويستحيل أن تكون الصدفة كذلك، لأنَّه يلزم من ذلك اجتماع النقيضين.

أما بيان وجه دعوى هؤلاء من حيث استبطان التواتر لبرهانٍ يتكون من هذه الصغرى وهذه الكبرى، وبيان الدليل على استحالة أن تكون الصدفة دائميةً أو أكثريةً؟ فإنه ما لا نريد الخوض فيه في هذه السلسلة المهدوية؛ لأنَّه يخرجنا عن خطة البحث المرسومة.

النظرية الثانية: تراكم الاحتمالات.

وهذه نظرية جملة من المتأخرين، ومنهم آية الله السيد محمد باقر الصدر رحمته الله في كتابه (الأسس المنطقية للاستقراء)، حيث يقول: إنَّ التواتر لا يفيد اليقين استناداً إلى برهانٍ خفيٍّ مستبطنٍ في عملية التواتر، وإنما يفيد اليقين بسبب تراكم الاحتمالات، فإنَّه إذا أخبر شخصٌ بخبرٍ يحصل احتمال صدقٍ واحتمال كذبٍ، والاحتمالان متساويان، فإذا أخبر خبرٌ آخر بنفس مضمون الخبر فإنَّه يقوى احتمال الصدق، ويضعف احتمال الكذب، فإذا أخبر ثالثٌ ورابعٌ وخامسٌ، فإنَّ الاحتمالات تتراكم إلى أن يصل المستمع بالأخبار المتواترة إلى مرحلة اليقين، أي مرحلة يقطع فيها بصدق الخبر المُخبر عنه.

وفي سبب حصول هذا القطع واليقين توجد أكثر من إجابةٍ، ولكن السيد الصدر رحمته الله يرجع ذلك إلى أنَّ الذهن البشري خلق بكيفيةٍ لا يحتفظ بقيمة الاحتمال الضعيف، فإذا كان احتمال الصدق -مثلاً- كبيراً جداً بحيث يكون احتمال الكذب موهوناً، كأن يكون احتمال الكذب مثلاً: ١ / ١٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠، فإنَّ الذهن يقطع بصحة الخبر.

○ الإجابة الثانية: التواتر يفيد الاطمئنان:

يرى أصحاب هذه الإجابة أن التواتر لا يفيد اليقين، وإنما يفيد ظناً يشتمل على احتمال قوي جداً، وهو ما يسمى بالاطمئنان، وهذا المقدار كاف عند العقلاء، فأغلب ما يملك الناس في قضاياهم الاطمئنان، وهو ما يعول عليه العقلاء، وهو متحقق في القضية المهدوية.

○ الترجيحُ بين النظريتين:

وإذا أردنا معرفة أيّ هاتين النظريتين هي النظرية الصحيحة، فلا بد أن نرجع في موازنة ذلك إلى الوجدان، فما نجد في أنفسنا فيما إذا تحقق تواتر هو الحكم، فهل نجد قطعاً وجزماً أم نجد اطمئناناً فقط؟

وإنّ الذي نجده في أنفسنا هو الجزم واليقين، وعندنا أمثلة كثيرةٌ للتواتر المفيد للجزم واليقين، ومن ذلك: أننا نقطع مثلاً بوجود مدينةٍ تسمى واشنطن، ولكن كيف علمنا بوجودها؟ لقد علمنا ذلك بالتواتر، فبعضنا ذهب إلى واشنطن ولكنّ ذهابه كان بعد قطعه بوجودها، فلولا قطعه بوجودها لما حجز تذكرة السفر وذهب، فالواحد منا يجد في نفسه أنّ يميك يقيناً، وليس ما يملك في كثير من القضايا اطمئناناً فحسب.

○ حوارٌ حول إفادة التواتر:

وأتذكر أنني تشرفت بلقاء أحد العلماء الذين يذهبون إلى أنّ التواتر يفيد الاطمئنان فقط، فقلت له: هل يوجد عندك يقينٌ بإمامة أمير المؤمنين (عليه السلام)، ويقينٌ بأنّ الأئمة اثنا عشر، ويقينٌ بولادة الإمام المهدي (عليه السلام)؟

فإذا كان عندك يقينٌ، فكيف تحصّل عندك هذا اليقين، وأنت لا تملك في هذه المسألة إلا التواتر؟ أي: تواتر (حديث الغدير)، وحديث (الأئمة اثنا عشر)، وتواتر الروايات في ولادة الإمام المهدي والنصّ على إمامته (عليه السلام)، فنحن لا نملك في هذه المسائل التي نقطع بها إلا التواتر، وهذا منبّهٌ وجدانيٌّ على أنّ التواتر يفيد اليقين.

○ نتيجة القول:

وحاصل القول في مسألة تواتر روايات الإمام المهدي (عليه السلام) هو: إذا كان التواتر يفيد اليقين أو يفيد الاطمئنان، فلا معنى للبحث في حال رجال الأسانيد المتواترة، لأنَّ إخبار هؤلاء الرجال أفادنا بالجزم واليقين -بحسب الإجابة الأولى- أو أفادنا الاطمئنان -بحسب الإجابة الثانية وهو ما يسمى بالعلم العرفي- وهو ما يبحث عنه الناس في كثيرٍ من قضاياهم، فنحن نملك إما يقيناً أو نملك اطمئناناً بالصدق، واليقين حجةٌ وكذلك الاطمئنان.

إذن، في مسألة حجية روايات الإمام المهدي (عليه السلام) لسنا بحاجةٍ إلى بحث أحوال الرجال، فما صنعه ابن خلدون وغيره من البحث في سند روايات الإمام المهدي (عليه السلام)، ثم تضعيف هذه الروايات، ليس منهجياً علمياً.

○ فكرة مشروع مهدوي:

وقد ذكرنا أنَّ علماء العامة نصوا على تواتر روايات الإمام المهدي (عليه السلام)، وتحديثنا بنحوٍ من الإيجاز حول طرق روايات الإمام الحجة (عليه السلام)، وفي تصوري أنَّ من المشاريع المهمة جداً في القضية المهدوية مشروع بحث أسانيد روايات الإمام المهدي (عليه السلام)، فنحن بحاجةٍ إلى أن يقوم جملةٌ من العلماء بوضع مشجرة لطبقات رواة أحاديث الإمام المهدي (عليه السلام)، فيحددوا عدد الصحابة، والتابعين، والرواة، والحفاظ الذين أخرجوا روايات الإمام المهدي (عليه السلام)، وكم حافظٍ احتج بروايات الإمام المهدي (عليه السلام)، فييجاد هذه المشجرة سوف يسدُّ باب الإشكال في سند روايات الإمام الحجة (عليه السلام)، وأسأل الله أن يوفقني أو يوفق غيري لإنجاز هذا المشروع المهم، والذي هو خدمةٌ عظيمةٌ في مسألة الإمام المهدي (عليه السلام).

○ الملاحظة الثانية: عدم تفرد الشيعة بالروايات المهدوية.

ذكرنا فيما سبق أنَّ بعض الباحثين زعم ضعف روايات الإمام المهدي (عليه السلام)، لأنَّه وقع في أسانيدِها شيعيٌّ أو من وُصف بالتشيع، ومن الذين ضعفوا الروايات استناداً إلى ذلك ابن خلدون ومحمد رضا رشيد، ويوجد عندنا أكثر من تعليقٍ على ما ذكره هذان الباحثان وغيرهما، وهي:

- التعليق الأول: عدم تضعيف الراوي فاسد العقيدة أو صاحب البدعة لفساد عقيدته.
- التعليق الثاني: عدم تفرد الشيعة بنقل الروايات المهدوية.
- التعليق الثالث: فساد دعوى اختراع ووضع الشيعة للقضية المهدوية.

○ التعليق الأول:

▪ عدم تضعيف العامة للراوي فاسد العقيدة أو صاحب البدعة:

إنَّ علماء العامة لا يضعفون الراوي لفساد عقيدته، أو لكونه صاحب بدعةٍ مطلقاً، بل إنَّهم قد يقبلون ما يرون فساد عقيدته، أو يعتقدون أنَّه على بدعةٍ إذا كان في نفسه ثقةً، ونصَّ أحد كبراء علماء الجرح والتعديل على وثقاته، وكيف يقال بأنَّهم لا يروون عن من فسدت عقيدته، وهم أكثرُ الروايات عن الخوارج، بل إنَّ روايات المنحرفين عن أمير المؤمنين (عليه السلام)، والمبغضين له والذين قاتلوه، تعتبر العمدة والأساس الذي ينبنى عليه مذهبهم، وأنقل بعض تصريحات علمائهم في الرواية عن الخوارج الذين أخرج عنهم كبراء علمائهم بما فيهم البخاري.

روى الخطيب البغدادي في (الكفاية في علم الرواية) عن أبي داود صاحب السنن أنَّه قال: « ليس في أصحاب الأهواء أصح حديثاً من الخوارج، ثمَّ ذكر عمران

بن حطان وأبا حسان الأعرج»^(١)، وقال الصنعاني في (ثمرات النظر في علم الأثر):
«رووا عن الخوارج - أي روى علمًا وهم عن الخوارج - وهم أشد الناس بدعة، لأنهم
يكفرون من يكذب، فقبولهم لحصول الظن بخبرهم...».

إلى أن يقول: «وفي البخاري من المبتدعة أمم لا يحصون، وفي غيره من
الأممات، وناهيك أنه أخرج لعمران بن حطان الخارجي المادح لقاتل عليٍّ (رضي الله
بالأبيات المشهورة السائرة)^(٢)».

فلأن الخوارج يكفرون من يكذب فإنهم اعتمدوا على نقل الخوارج، مع أن
مسلم في صحيحه يروي عن أمير المؤمنين (رضي الله عنه) قال: «والذي فلق الحبة وبرأ
النسمة، إنه لعهد النبي الأمي (صلى الله عليه وآله) إليّ: أنه لا يجنبني إلا مؤمنٌ، ولا يبغضني إلا منافقٌ»
^(٣)، فمن أبغض أمير المؤمنين (رضي الله عنه) فهو بشهادة رسول الله (صلى الله عليه وآله) منافقٌ، ورسول الله
ﷺ قال أيضًا: «من علامات المنافق ثلاثة: إذا حدث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا
أؤتمن خان»^(٤)، فكيف يؤخذ بقول الخارجي الذي شهد رسول الله ﷺ بكذبه؟!
وكيف يحصل الظنّ بصدقه بمجرد أنه يعتقد بكفر من كذب؟! فهل اعتقاده هذا
يعصمه من الكذب؟! وكيف ما كان، فمجرد فساد العقيدة ومجرد الابتداع عند
أصحاب السقيفة لا يوجب إسقاط وثاقة الراوي إذا وجد نصٌّ على وثاقته.

(١): باب ذكر بعض المنقول عن أئمة أصحاب الحديث في جواز الرواية عن أهل الأهواء والبدع،
ص ١٣٠.

(٢): وقف على هذه النكته، ثقة المبتدع، ص ٨٤، قال محقق الكتاب في الهامش: «فائدة: رأيت أن
أسرد هنا من رمي ببدعته ممن أخرج لهم البخاري ومسلم أو أحدهما»، ثم ذكر ما ينيف على
خمسین اسماً.

(٣): صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب الدليل على أن حب الأنصار وعليٍّ (رضي الله عنهم) من الإيمان
وعلاماته، وبغضهم من علامات النفاق، ح ١٣١.

(٤): صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب بيان خصال المنافق، ح ١٠٨.

○ إفادة السيد عبدالحسين شرف الدين رحمته الله في المراجعات:

و في كتاب المراجعات للسيد عبدالحسين شرف الدين رحمته الله، وعندما ذكر للشيخ سليم البشري عدة آياتٍ نزلت في أمير المؤمنين عليه السلام، ونزلت في أهل البيت الطاهرين عليهم السلام، كقوله تعالى: ﴿ * أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ كَمَنْ أَمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَجَاهِدَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَوُونَ عِنْدَ اللَّهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴿١٩﴾ ﴾ التوبة: ١٩، وقوله عليه السلام: ﴿ * إِنْ اللَّهُ اشْتَرَى مِنْ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ لَهُمُ الْجَنَّةُ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَعَدَا عَلَيْهِ حَقًّا فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالْقُرْآنِ وَمَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ فَاسْتَبْشِرُوا بِبَيْعِكُمْ الَّذِي بَايَعْتُمْ بِهِ وَذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴿١١١﴾ ﴾ التَّيْبُوتِ الْعَبِيدُونَ الْحَمِيدُونَ السَّيِّحُونَ الرَّكِعُونَ السَّجِدُونَ الْأَمْرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَالْحَافِظُونَ لِحُدُودِ اللَّهِ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ ﴿١١٢﴾ ﴾ التوبة: ١١١ - ١١٢، وقوله تعالى: ﴿ * وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَاللَّهُ رَءُوفٌ بِالْعِبَادِ ﴿٢٧﴾ ﴾ البقرة: ٢٠٧، سأله الشيخ البشري قائلاً: وربما اعترض بأن الذين رووا نزول تلك الآيات فيما قلتم إنما هم رجال الشيعة؟ ورجال الشيعة لا يحتج أهل السنة بهم؟^(١).

فأجاب السيد عبدالحسين شرف الدين رحمته الله بجوابين هما:

الجواب الأول: -وهو نقاشٌ صغرويٌّ- إن الذين رووا نزول هذه الآيات في أمير المؤمنين عليه السلام، وفي أهل البيت عليهم السلام ليسوا بأجمعهم شيعة، بل يوجد في روايات سبب نزول هذه الآيات من لم يوصف بالشيعة؟

(١): المراجعات، المراجعة ١٤.

الجواب الثاني: -وهو النقاش الكبروي- لو سلمنا أن الرواة شيعة، فلا توجد قاعدة عند العامة بعدم الاحتجاج بروايات الشيعي، فهذه الكلية لا وجود لها في مدرسة المخالفين، فقال عليه السلام: « وأما الكبرى وهي قوله: (إنَّ رجال الشيعة لا يحتجَّ أهل السنة بهم)، فأوضح فسادًا من الصغرى، تشهد بذلك أسانيد أهل السنة وطرقهم المشحونة بالمشاهير من رجال الشيعة، وتلك صحاحهم الستة وغيرها تحتجَّ برجال الشيعة، وصمهم الواصمون بالتشيع والانحراف، ونبزوهم بالرفض والخلاف، ونسب إليهم الغلو والإفراط والتنكب عن الصراط، وفي شيوخ البخاري رجال من الشيعة نبزوا بالرفض، ووصموا بالبغض، فلم يقدح ذلك في عدالتهم عند البخاري وغيره، حتى احتجوا بهم في الصحاح بكل ارتياح، فهل يصغى بعد هذا إلى قول المعترض: (إنَّ رجال الشيعة لا يحتجَّ أهل السنة بهم)، كلا.»

ثم أخذ السيد شرف الدين عليه السلام بذكر أسماء علماء شيعة الذين وصموا ووصفوا بالتشيع، وقد احتج بهم كبراء العامة، وذكر مائة اسم، ومنهم^(١):

١. أبان بن تغلب، وذكر أنه أخرج عنه البخاري واحتجَّ به مسلم.
٢. إسماعيل بن أبان، احتجَّ به البخاري والترمذي.
٣. إسماعيل بن زكريا، أخرج عنه البخاري ومسلم.
٤. ثابت بن دينار، المعروف بأبي حمزة الثمالي.

وإذا جئنا عند عبارة الموصوف عندهم بأمر المؤمنين في علم الحديث والجرح والتعديل، وبشيخ الإسلام، وهو الذهبي؛ فإننا نجده يقول في أبان بن تغلب: « أبان بن تغلب [م، عو]^(٢) الكوفي شيعي جلدٌ لكنه صدوقٌ، فلنا صدقه وعليه بدعته، وقد

(١): المراجعات، المراجعة ١٦.

(٢): إشارة إلى أن أرباب السنن الأربعة اتفقوا عليه.

وثقه أحمد بن حنبل، وابن معين، وأبو حاتم، وأورده ابن عديّ وقال: كان غالباً في التشيع، وقال السعدي: زائغ متجاهر - فوصم بأنه غالٍ في التشيع، ومع ذلك وثقه - فلقائل أن يقول: كيف ساغ توثيق مبتدع، وحدّ الثقة العدالة والإتقان؟ فكيف يكون عدلاً من هو صاحب بدعة؟ - وهذا هو إشكال ابن خلدون وإشكال محمد رضا رشيد - وجوابه أن البدعة على ضربين: فبدعةٌ صغرى كغلو التشيع، أو كالتشيع بلا غلو ولا تحرف، فهذا كثيرٌ في التابعين وتابعيهم مع الدين والورع والصدق - أي: قد يكون شيعياً، ولكنه ورعٌ، وتقيٌّ، وصاحب دينٍ، فليس فقط الخوارج لا يكذبون، وكذلك الشيعة أيضاً لا يكذبون عند علماء العامة، فتعتمد روايتهم - فلو رُدّ حديث هؤلاء - أي: أهل البدع عند العامة - لذهب جملة من الآثار النبوية -، وهذه مفسدةٌ بينة^(١). فكون الراوي قد وصف بأنه شيعي لا يمنع من قبول روايته.

○ وقفةٌ نقدية مع الباحث الخلفي:

و قبل الدخول في التعليق الثاني أذكر فائدةً مهمةً ينبغي أن يلتفت إليها الباحث في روايات المخالفين، فقد نقلنا فيما تقدم كلمة الذهبي في أبان بن تغلب، فهو مع تشيعه إلا أنه وثق من كبراء علماء الجرح والتعديل عند المخالفين، وقال الذهبي إن من عندهم بدعة ويختلفون في المذهب كثيرون في التابعين فلو رفضت روايات كل شخصٍ يختلف في المذهب أو عنده بدعة، يلزم من ذلك أن يضيع شيءٌ من أحاديث النبي ﷺ وفي ذلك مفسدةٌ بينة.

وقد كتب الباحث عبدالله بن فهد الخلفي مقالاً للردّ على شمس الدين الذهبي؛ يريد أن يثبت فيه أن ما ذكره الذهبي من صحة الاعتماد على روايات أبان بن تغلب وأمثاله من رجال الشيعة غير صحيح، وأنه ينبغي أن يترك علماء الشيعة، ولا

(١): ميزان الاعتدال في نقد الرجال: ج ١، حرف الألف، رقم ٢ - أبان بن تغلب.

يحدث عنهم ومقاله بعنوان: « وقفةٌ مع كلام الذهبي في أبان بن تغلب الشيعي »^(١)، ونحن لا يهمننا ما ذكره في مقاله هذا، فإنه لا يوجد فيه شيءٌ يمكن الاعتماد عليه في إثبات دعواه، والذي يهمننا كلمة صدرت منه ينبغي أن نقف عندها ونتأمل فيها لنعرف خلفيات رفض كثيرٍ من رواة الثقات من الشيعة ومن غيرهم.

فقد نقل الباحث في مقاله موقف أبان بن تغلب من عثمان بن عفان فقال بعد ذلك: « فما كان هذا شأنه لو ترك حديثه حميةً لعثمان كما فعل المحدثون في غيره لما انبنى على ذلك كبير مفسدةٍ، وقد اجتنب البخاري حديثه في صحيحه، ولا يقال: إنَّ في إهدار مثله إهدارٌ للأثار النبوية »، فالباحث الخليفي يدعو لترك روايات أبان بن تغلب مع كونه ثقةً، قد وثقه كبراء علماء الجرح والتعديل، واعتمد عليه كبراء علماء الحديث والحفاظ، فقط حميةً لعثمان!

وبهذا فهو يدعو إلى ترك أحاديث نبويةٍ رواها ثقة، وسبب ذلك أن بينه وبين عثمان بن عفان موقفاً -حميةً لعثمان-.

إذا كان هذا منطلقاً لرفض الأحاديث -وليس هذا فقط عند الباحث الخليفي مع أبان، بل كما فعل المحدثون في غيره- ومبرراً للتحاشي عن نقل روايات الثقات، فإنا نرى كم حديثٍ في فضل أمير المؤمنين وفي فضل أهل بيته عليهم السلام، ويقوي مذهب أهل البيت عليهم السلام لم ينقل، وتحاشى القوم عن روايته حميةً لعثمان أو حميةً لمعاوية أو حميةً ليزيد بن معاوية؟!!

وأنا لست أدري كم مقدار الحق الذي ضاع بذلك! ولكن هذا أمرٌ ينبغي أن يلتفت إليه الباحث، ويتأمل فيه بنظرةٍ ثاقبةٍ، لأنه يحدّد لنا كيف نتعامل مع الموروث الروائي الذي نقل في كتب المخالفين.

(١): مدونة عبدالله بن فهد الخليفي، http://alkulify.blogspot.com/2014/02/blog-post_4231.html

○ التعليق الثاني:

■ عدم تفرد الشيعة بنقل الروايات المهدوية:

زعم ابن خلدون، ومحمد رضا رشيد، وغيرهما أنَّ روايات الإمام المهدي (عليه السلام) مرويةٌ عن الشيعة، ثمَّ ضعفوا هذه الروايات؛ لأنَّ الشيعي لا تقبل روايته، ونحن في التعليق الأول ناقشنا في الكبرى، فقلنا: بأنَّ الشيعي تقبل روايته في مدرسة المخالفين، وفي هذا التعليق نريد أن نناقش في الصغرى.

إنَّ القول بأنَّ جميع روايات الإمام المهدي (عليه السلام) رواها شيعة، لا يقوله إلا من لم يبحث في روايات أحاديث الإمام المهدي (عليه السلام)، ويعمل النظر فيها بدقة، فمن لم يعطِ التحقيق والتتبع حقه يقول بهذا القول، والصحيح الصريح أنَّ هنالك روايات لم يقع في سندها شيعيٌّ، بل أغلب روايات الإمام المهدي (عليه السلام) لم يقع في سندها شيعيٌّ، وهذا ما ذكره الدكتور البستوي، فقد قال: « وهكذا عرفنا أنَّ أغلب الأحاديث الثابتة في المهدي ليس في أسانيدنا من رمي بالتشيع، والروايات التي فيها من رمي بالتشيع فأكثرها لها شواهد من طرقٍ أخرى»^(١).

وذكر ذلك الألباني في مقالة له حول روايات الإمام المهدي (عليه السلام)، نشرت في مجلة التمدن الإسلامي ج ٢٧ ص ٦٤٢ بعنوان (حول المهدي)، ونقل فيها أربع روايات:

الأولى: حديث ابن مسعود: « لو لم يبقَ من الدنيا إلاَّ يومٌ، لطول الله ذلك اليوم حتى يبعث فيه رجلاً مني أو من أهل بيتي، يواطئ اسمه اسمي، واسم أبيه اسم

(١): المهدي المنتظر في ضوء الأحاديث والآثار الصحيحة وأقوال العلماء وآراء الفرق المختلفة، أغلب الأحاديث الثابتة في المهدي لا يوجد في روايتها من رمي بالتشيع، ص ٣٧٥.

أبي، يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً»، وقال الترمذي في سنده: «حسنٌ صحيحٌ»، وقال الذهبي: «صحيح»، ثم قال الألباني: «وهو كما قالاً».

الثانية: حديث أمير المؤمنين (عليه السلام)، وقال له طريقان: الطريق الأول صحيحٌ، والطريق الثاني حسنٌ.

الثالثة: حديث أبي سعيد الخدري، وقال له طريقان: الأول صحيحٌ، فقد صححه الحاكم، فقال: «صحيحٌ على شرط مسلم ووافقه الذهبي، ثم قال الألباني: «وهو كما قالاً»، والثاني صححه الحاكم، وقال الألباني: «سنده حسنٌ».

الرابعة: حديث أم سلمة (رضي الله عنها).

وبعد ذكره لهذه الأحاديث الأربعة تعرض لمن قال بأن روايات الإمام المهدي (عليه السلام) مرويةٌ عن الشيعة وضعفها لأنها مروية عنهم، فقال الألباني: «ثم إنَّ السيد رشيد رضا أو غيره لم يتبعوا ما ورد في المهدي من الأحاديث حديثاً حديثاً، ولا توسعوا في طلب ما لكل حديثٍ منها من الأسانيد، ولو فعلوا لوجدوا فيها ما تقوم به الحجة حتى في الأمور الغيبية التي يزعم البعض أنَّها لا تثبت إلاً بحديثٍ متواترٍ».

ومما يدلُّ على ذلك، أنَّ السيد رشيد (عليه السلام) ادعى أنَّ أسانيدها لا تخلو من شيعي، مع أنَّ الأمر ليس كذلك على إطلاقه، فالأحاديث الأربعة التي أوردتها ليس فيها رجلٌ معروفٌ بالشيعة، على أنَّه لو صحَّت هذه الدعوى -أي كان كلُّ الرواة شيعة- لم يقدح ذلك في صحة الأحاديث، لأنَّ العبرة بالصحة إنما هو الصدق والضبط، وأما الخلاف المذهبي فلا يشترط في ذلك كما هو مقرر في مصطلح علم الحديث، ولهذا روى الشيخان في صحيحهما لكثيرٍ من الشيعة وغيرهم من الفرق المخالفة، واحتجوا بأحاديث هذا النوع.

وقد أعلها السيد بعلّةٍ أخرى وهي التعارض، وهذه علّةٌ مدفوعةٌ، لأنّ التعارض شرطه تساوي في قوة الثبوت، وأمّا نصب التعارض بين قوَيٍّ وضعيفٍ فمِمّا لا يسوغه عاقلٌ منصفٌ، والتعارض المزعوم من هذا القبيل، -فالسيد رضا أيضًا ضعّف روايات الإمام المهدي (عليه السلام) لوجود تعارض فيها، ولكن الألباني يرى أنّ تضعيفه بالتعارض في غير محله لأنه يشترط في التعارض التكافؤ، وروايات الإمام المهدي (عليه السلام) أقوى -.

وخلاصة القول: إنّ عقيدة خروج المهدي عقيدة ثابتة متواترة عنه (عليه السلام)، يجب الإيمان بها لأنّها من أمور الغيب، والإيمان بها من صفات المتقين كما قال تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴿١﴾ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ ﴿٢﴾﴾ البقرة: ٢ - ٣ «^(١)».

○ التعليق الثالث:

▪ فساد دعوى اختراع ووضع الشيعة للقضية المهدوية:

اتضح مما ذكرناه في التعليق السابق أنّ هناك روايات لم يقع في سندها شيعيٌّ، وهي صحيحةٌ واحتجّ بها المخالفون، وبذلك يثبت فساد ما ذكره أحمد أمين المصري في (ضحى الإسلام) بقوله: « ففي نظري أنّها نبتت من الشيعة، وكانوا هم البادئين باختراعها، وذلك بعد خروج الخلافة من أيديهم وانتقالها إلى معاوية، وقتل عليٍّ، وتسليم الحسن الأمر لمعاوية »^(٢).

ويظهر أيضًا فساد قول عبدالرحمن بن محمد بن عثمان في تعليقه على تحفة الأحوزي: « ويرى الكثيرون من العلماء أنّ كلّ ما ورد من أحاديث عن المهدي، إنّها

(١): موقع تراث الألباني، الموقع المرجعي الشامل: www.alalbani.info/alalbany_misc_٠٠٦٧.php.

(٢): ج ٣، الإمامية، المهدي (عليه السلام)، ص ٢٤١.

هي موضع شك، وأنها لا تصح عن الرسول ﷺ، بل إنهما من وضع الشيعة»^(١).

إن دعوى هذين الباحثين بأن الشيعة هم الذين وضعوا روايات الإمام المهدي (عليه السلام) فاسدة بثبوت نقل غير الشيعة لروايات الإمام المهدي (عليه السلام)، فقد روى روايات الإمام المهدي (عليه السلام) ثلاثون من الصحابة، وروى عنهم كبار التابعين وكبار الحفاظ، وما رواه هؤلاء بعضه لم يقع في سنده شيعي، فكيف يقال مع هذا: إن الشيعة هم الذين وضعوا واختلقوا روايات الإمام المهدي (عليه السلام)؟!

وبذلك يتضح أن من ينكر الإمام المهدي (عليه السلام) فهو إما جاهل أو مكابر - كما ذكر الألباني - فلا شك أن هذا النعت ينطبق على هذين، وعلى غيرهما ممن تبني ما ذهبوا إليه، فهؤلاء الذين يزعمون بأن الشيعة هم من وضع روايات الإمام المهدي (عليه السلام) لا يخرج حالهم عن الجهل أو المكابرة.

ونعم، ما ذكره الألباني في نقاشه لابن خلدون في مسألة الإمام المهدي (عليه السلام)، فقد قال: « وقد أخطأ ابن خلدون خطأ واضحاً، حيث ضعف أحاديث المهدي جلها، ولا غرابة في ذلك، فإن الحديث ليس من صنعه»^(٢)، فإن ابن خلدون هو مجرد مؤرخ، وليس الحديث من حرفته، وليس متخصصاً فيه، وضعفه وعدم تخصصه في الحديث هو السبب وراء إنكاره لروايات الإمام المهدي (عليه السلام).

(١): في أبواب الفتن، باب ما جاء في الخلفاء: ج ٦ ص ٤٧٤.

(٢): تخريج أحاديث فضائل الشام ودمشق، الحديث الثامن عشر، ص ٤٥.

○ الملاحظة الثالثة: تلخيص لمناقشة الشبهة الخامسة مع بيان منطلقات من ضعف الروايات المهدوية.

إذا تأملنا في منطلقات الذين ضعفوا روايات الإمام المهدي (عليه السلام)، نجد أنهم انطلقوا من عدة منطلقات:

المنطلق الأول: تفرد رواية الشيعة.

وقلنا فيما سبق: إنَّ هذا غير صحيح، ونقلنا عن الألباني وغيره أنَّ بعض الروايات المهدوية الصحيحة والمعتبرة لم يقع في سندها شيعيٌّ.

المنطلق الثاني: ضعف أسانيد روايات الإمام المهدي (عليه السلام):

ومنَّ ضعفها الشيخ الغزالي المعاصر، وقد تعقبه الشيخ الألباني في (سلسلة الأحاديث الصحيحة)، فقد قال بعد أن خرج رواية في المهدي (عليه السلام) وأثبت أنَّها صحيحة: « بعد هذا كله أليس من العجيب حقاً، قول الشيخ الغزالي في مشكلاته التي صدرت عنه حديثاً في ص ١٣٩: من محفوظاتي وأنا طالب أنَّه لم يرد في المهدي حديثٌ صريحٌ، وما ورد صريحاً فليس بصحيحٍ ».

فمن هم الذين لقنوك هذا النفي وحفظوك إياه وأنت طالبٌ؟ أليسوا هم علماء الكلام الذين لا علم عندهم بالحديث ورجاله، وإلا فكيف يتفق ذلك مع شهادة علماء الحديث بإثبات ما نفوه؟ أليس في ذلك ما يملك على أن تعيد النظر فيما حفظته طالباً، لا سيما فيما يتعلق بالسنة والحديث تصحيحاً وتضعيفاً، وما بني على ذلك من الأحكام والآراء، ذلك خيرٌ من أن تشكك المسلمين في الأحاديث التي صححها العلماء لمجرد كونك لقنته طالباً، ومن غير أهل الاختصاص والعلم؟! ^(١).

(١): سلسلة الأحاديث الصحيحة ج ٤، خروج المهدي عند العلماء، ص ٤٢.

فالانطلاق من ضعف الرواة؛ لإسقاط روايات الإمام المهدي (عليه السلام) ليس صحيحاً، وذلك لوجود رواياتٍ صحيحة.

المنطلق الثالث: دعوى تعارض الروايات في الإمام المهدي (عليه السلام):

وهذا أيضاً ذكره ابن خلدون، وقد استُند في إثبات تعارض الروايات الواردة في الإمام المهدي (عليه السلام) بالحديث الذي نقله ابن ماجه: « ولا المهدي إلا عيسى بن مريم »^(١)، إلا أن هذا المنطلق أيضاً فاسدٌ، وليس صحيحاً، وذلك للأمر التالية:

أولاً: إن روايات الإمام المهدي (عليه السلام) متواترةٌ، وفيها رواياتٌ صحيحةٌ سنداً تدلُّ على أن المهدي ليس عيسى (عليه السلام)، وإنما عيسى يصلي خلف المهدي (عليه السلام)، بل سيكون مؤتمراً بالمهدي (عليه السلام) كما في بعض الروايات المعتبرة التي أخرجها بعض الحفاظ، كابن حجر في فتح الباري^(٢) - وإن شاء الله يأتي الحديث في ذلك -.

ثانياً: إن رواية: « ولا المهدي إلا عيسى بن مريم » ضعيفةٌ، فالحاكم يقول بعد أن نقلها: « فذكرت ما انتهى إليّ من علة هذا الحديث تعجباً لا محتجاً به »^(٣)، ويقول البيهقي: « هذا حديث تفرد به محمد بن خالد الجندي »^(٤)، وقال أبو عبد الله الحافظ -الحاكم النيسابوري-: « ومحمد بن خالد رجلٌ مجهولٌ »^(٥)، ورده كذلك ابن القيم في (المنار المنيف في الصحيح والضعيف)، وقال: « وهو مما تفرد به محمد بن خالد ». قال محمد بن الحسن الآبري في كتاب (مناقب الشافعي): « محمد بن خالد

(١): سنن ابن ماجه، كتاب الفتن، باب شدة الزمن، ح ٤٠٣٩.

(٢): ج ٦، الأنبياء، نزول عيسى بن مريم (عليه السلام)، ص ٥٦٦.

(٣): المستدرک علی الصحیحین، ج ٤، كتاب الفتن والملاحم، ص ٤٨٩.

(٤): تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج ٢٥، باب الميم من اسمه محمد، ص ١٤٩.

(٥): تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج ٢٥، باب الميم من اسمه محمد، ص ١٤٩.

هذا غير معروفٍ عند أهل الصناعة من أهل العلم والنقل، وقد تواترت الأخبار عن رسول الله ﷺ بذكر المهدي، وأنه من أهل بيته^(١)، ويقول الألباني تبعاً للذهبي في (سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة): « منكرٌ »^(٢)، وإذا كان منكرًا فلا يمكن أن يكون معارضًا للأحاديث الصحيحة المعتبرة الواردة في الإمام المهدي ﷺ.

والصحيح الصريح والحق الحقيق بالاتباع هو أن روايات الإمام المهدي ﷺ رواياتٌ متواترةٌ غير متعارضة، وبعضها صحيحٌ سندًا بحسب مباني العامة، وأما في مدرسة أهل البيت ﷺ فهي متواترةٌ ومنقولةٌ بواسطة الرجال الثقات بل عليها الضرورة والتسالم.

المنطلق الرابع: اختلاف علماء الرجال في حال بعض رواة أحاديث الإمام المهدي ﷺ:

وكان هذا -أيضاً- منطلقاً لابن خلدون، فقد ذكر أن بعض روايات الإمام المهدي ﷺ رواها من وثقه بعض علماء الجرح والتعديل، ولكنه ضعفه بعضٌ آخر، ومن تعارض فيه الجرح والتوثيق لا تقبل روايته، فقال في مقدمته: « إن جماعةً من الأئمة أخرجوا أحاديث المهدي ومنهم: الترمذي، وأبو داود، والبزار، وابن ماجه، والحاكم، والطبراني، وأبو يعلى الموصلي، وأسندوها إلى جماعةٍ من الصحابة - إلى أن يقول - بأسانيد ربما يعرض لها المنكرون كما نذكره، إلا أن المعروف عند أهل الحديث أن الجرح مقدمٌ على التعديل، فإذا وجد طعنًا في بعض رجال الأسانيد بغفلةٍ أو بسوء حفظٍ، أو سوء رأي، تطرق ذلك إلى صحة الحديث وأوهن منه^(٣).

(١): فصل وسألت عن « لامهدي إلا عيسى بن مريم »، ص ١٤٠.

(٢): ج ١، ح ٧٧، ص ١٧٥.

(٣): مقدمة ابن خلدون، الباب الثالث، الفصل ٥٣: في أمر الفاطمي وما يذهب إليه الناس في شأنه وكشف الغطاء عن ذلك، ص ٢٨٠.

○ شواهد الرد على كلام ابن خلدون:

إنَّ كلامه هذا ليس صحيحًا على إطلاقه، فليس كل جرحٍ يوجب سقوط وثاقة الراوي، بل لا بدَّ أن يبيّن القادح وجه قدحه، فلربما كان الجرح لا يعتمد على الطرق الشرعية والعقلانية في مقام الجرح، وإنما يعتمد على الخصومات الشخصية أو على الخلافات المذهبية، خصوصًا إذا كان الجرح من علماء العامة الذين نصّوا هم بأنفسهم على أن جرحهم قد لا يستند إلى وجهٍ شرعي، ونذكر بعض الوثائق والشواهد التي تبيّن هذه الحقيقة:

الشاهد الأول: يقول محمد بن عقيل العلوي في كتابه (العتب الجميل على أهل الجرح والتعديل): « وقال القبلي في (العلم الشامخ) ما مفاده، إنَّ الإمام أحمد مع فضله وورعه لما تكلم في مسألة خلق القرآن وابتلى بسببها، جعلها عدل التوحيد - أي: غال في مسألة عدم خلق القرآن - أو زاد، ثمَّ ذكر أنَّه كان لا يريد رواية كل من خالفه في هذه المسألة تعصبًا منه، وفي ذلك خيانةٌ للسند.

ثمَّ قال: بل زاد فصار يردّ الواقف ويقول: فلان واقفيٌّ مشؤومٌ - أي صار: أحمد يردّ خبر حتى الذي يتوقف في الحكم بعدم خلق القرآن - بل غلا وزاد وقال: لا أحب الرواية عمّن أجاب في المحنة كيحيى بن معين»^(١).

ونقل الذهبي عن أحمد بن حنبل أنَّه قال: « أكره الكتابة عمّن أجاب في المحنة كيحيى، وأبي نصر التمار»^(٢).

(١): العتب الجميل على أهل الجرح والتعديل، في تعديل الفساق، تكميل، ص ١٦١.

(٢): ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ج٧، رقم ٩٦٤٤، ص ٢٢٢.

الشاهد الثاني: يقول ابن الأثير في ابن الجوزي الحنبلي: «... ابن الجوزي الحنبلي الواعظ، تصانيفه مشهورة، وكان كثير الوقعة في الناس، لا سيما في العلماء المخالفين لمذهبه والموافقين له»^(١)، أي: مجرد الاختلاف في المذهب وفي الرأي كافٍ لقدح ابن الجوزي في الشخص.

الشاهد الثالث: إنَّ مالكاَ إمام المذهب المالكي روى عن حميد بن قيس الأعرج ووثقه، إلاَّ أنَّه لما تحامل عمر بن قيس أخو حميد على مالك وبلغ ذلك مالكاَ، قال مالك: «لو علمت أنَّ حميد بن قيس أخوه ما رويت عنه»^(٢).

الشاهد الرابع: نقلوا عن يحيى بن سعيد القطان أنَّه جرح همام بن يحيى، وسبب جرحه له كما قال أحمد بن حنبل: «شهد يحيى بن سعيد في حديثه شهادة، فلم يعدله همام فنقم عليه»^(٣)، فلأنه ردَّ شهادته أيام صغره قدحه وجرحه.

○ جرح الأقران لا يقدر:

و نظرًا لما وقع بين علماء العامَّة من كثرة الجرح والطعن، جعلوا قاعدةً للخروج من هذا المأزق، وهي قاعدة (جرح الأقران لا يقدر) أو (كلام الأقران يُطوى ولا يُروى)، فقالوا: إذا طعن عالمٌ في عالمٍ لا نقبل هذا الطعن.

فقد عقد الحافظ أبو عمر بن عبد البر في كتاب (الجامع في بيان العلم وفضله)، بابًا بعنوان: «باب في حكم قول العلماء بعضهم في بعض»، فقال فيه: «... سمعت مالك بن دينار يقول: يؤخذ بقول العلماء والقراء في كل شيء، إلاَّ قول

(١): الكامل في التاريخ، ج ١٠، أحداث ٥٩٧، ص ٢٧٦.

(٢): الكامل في ضعفاء الرجال، ج ٥، من اسمه عمر، عمر بن قيس المكي، ص ٨.

(٣): تهذيب التهذيب، ج ٦، رقم ٨٥٩٤ همام بن يحيى بن دينار الأزدي، ص ٦٦٨.

بعضهم في بعض، فإنهم أشدّ تحاسداً من التيوس»^(١).

ويقول السبكي: «قلت: ورأيت كتاب (معين الأحكام) لابن عبدالرفيع من المالكية: وقع في (المبسوطة) من قول عبدالله بن وهب: أنه لا يجوز شهادة القارئ على القارئ يعني العلماء، لأنهم أشدّ الناس تحاسداً وتباغضاً. وقاله سفيان الثوري ومالك بن دينار»^(٢).

ويقول ابن عبد البر في (جامع بيان العلم وفضله): «قال أبو عمر: هذا بابٌ قد غلط فيه كثيرٌ من الناس، وضلت به نابتة جاهلة لا تدري ما عليها في ذلك، والصحيح في هذا الباب، أن من صحت عدالته، وثبتت في العلم أمانته، وبانت ثقته وبالعلم عنايته، لم يلتفت فيه إلى قول أحدٍ، إلا أن يأتي في جرحه بينةً عادلةً تصحّ بها جرحته على طريق الشهادات»^(٣).

فابن عبد البر يقول بلزوم أن يبيّن الجرح وجه جرحه، فلا يقبل الجرح معارضاً للتوثيق إلا إذا كان الجرح مفسراً، والسبب في ذلك هو شيوع الجرح لا لوجه شرعيّ بين الكبراء.

ويقول الذهبي في ترجمة أبي بكر بن أبي داود - وأبو بكر بن أبي داود طعن وأراد الذهبي أن يدافع عنه -: «وكذا لا يسمع قول ابن جرير فيه، فإنّ هؤلاء بينهم عدواةً بيّنة، فقف في كلام الأقران بعضهم في بعض»^(٤).

(١): ج ٢، باب حكم قول العلماء بعضهم في بعض، ص ١٠٩٢.

(٢): قاعدة في الجرح والتعديل وقاعدة في المؤرخين، ص ٢٢.

(٣): ج ٢، باب حكم قول العلماء بعضهم في بعض، ص ١٠٩٣.

(٤): تذكرة الحفاظ، ج ٢، رقم ١١٤، ابن أبي داود الحافظ العلامة قدوة المحدثين أبو بكر عبدالله الحافظ الكبير ابن أبي داود، ص ٣٠٢.

فإذا كان هذا حال كبراء علماء العامة حيث طعن بعضهم في بعض، وبعضهم يطعن لموقفٍ شخصيٍّ - كما نقلنا سابقاً عن الخليفة في ردّه على الذهبي في توثيق أبان بن تغلب -، حيث ذكر أنّ الأفضل عدم نقل روايات أبان بن تغلب حميةً لعثمان، لأنّ لأبّان موقفاً من عثمان، فمع وثاقته ونصّ علماء الجرح والتعديل عليها ينبغي ألاّ تقبل روايته من حديث رسول الله ﷺ - فكيف يمكن أن نقبل منهم جرح من شهد بعضهم على وثاقته؟!

ولهذا نحن نقول: إنّ ما ذكره ابن خلدون من رفض وثاقة روايةٍ قد نصّ أئمة الجرح والتعديل على وثاقتهم؛ لأنّ البعض الآخر من أئمة الجرح والتعديل قد ضعفهم، هو قولٌ مرفوض، وإنما نقبله إذا كان الجرح يعتمد الموازين الشرعية والعقلانية في الجرح ويبيّن لنا وجه جرحه، أي: يفسر سبب طعنه.

والنتيجة هي: إنّ المهدوية والروايات فوق الشبهات، ولا يملك المرء إلاّ أن يقطع بصدور إخبارٍ عن الإمام المهدي (عليه السلام) من رسول الله ﷺ.

الفصل الثاني

فطرية العقيدة المهدوية

- تحديد محلّ البحث.
- معنى الفطرة ومواردها.
- تقييم دليل الفطرة.



نتحدث في الفصل الثاني حول (فطرية العقيدة المهدوية)، لنعرف الجواب على السؤال التالي: هل العقيدة المهدوية عقيدة فطرية؟ وما هو المقصود من كونها عقيدة فطرية؟

فقد ذكر بعض الباحثين أنَّ العقيدة المهدوية عقيدة فطرية، واستشهد لذلك بما نجده من اتفاق الديانات السماوية وجملة من الديانات الأرضية، كالزرادشتية والبوذية، بل وحتى بعض المذاهب الإلحادية على انتظار دولة العدل في آخر الزمان، فإنَّ إطباق هؤلاء بأجمعهم شاهدٌ على أنَّ الإنسان فطر على مسألة الإمام المهدي (عَلَيْهِ السَّلَام).

ومن العلماء الذين نصوا على فطرية هذه العقيدة العلامة الطباطبائي (رَضِيَ اللهُ عَنْهُ) في كتاب (الشيعة في الإسلام)، فقد قال: « إنَّ الإنسان منذ وجد على ظهر البسيطة كان يهدف إلى حياة اجتماعية مقرونة بالسعادة، وكان يعيش لغرض الوصول إلى هذه المرحلة، ولو لم تتحقق هذه الأمنية في الخارج لما وعد الإنسان نفسه بهذه الأمنية، فلو لم يكن غذاء لم يكن هنالك جوعٌ، ولو لم يكن هناك ماءٌ لم يكن عطشٌ، وإذا لم يكن تناسلٌ لم تكن علاقة جنسية.

فعلى هذا وبحكم الضرورة فإنَّ مستقبل العالم سيكشف عن يوم يهيمن فيه العدل والقسط على المجتمع البشري، ويتعايش أبناء العالم في صلحٍ وصفاءٍ ومودةٍ

ومحبة، تسودهم الفضيلة والكمال.

وطبيعي أن استقرار مثل هذه الحالة بيد الإنسان نفسه، والقائد لمثل هذا المجتمع سيكون منجي العالم البشري وعلى حدّ تعبير الروايات سيكون المهدي^(١).

وكأنّ العلامة الطباطبائي^{عليه السلام} يريد هنا أن يقدم برهاناً على أنّ هذه الميل الفطري له ما يجاذيه وهو تحقق دولة العدل التي يميل إليها الناس، لأنّه لو لم يكن لهذا الأمر الفطري شيء يجاذيه للزم من ذلك لغوية جعل هذا الأمر الفطري في الإنسان، ونظرّ العلامة لذلك بمسألة الجوع والأكل، فلو لم يكن هنالك طعاماً، ولو لم يكن هناك عملية أكلٍ، لم يكن معنىً لخلق الجوع وميل الإنسان نحو الأكل.

ومن العلماء الذين ذكروا فطرية العقيدة المهدوية -أيضاً- الشهيد السيد محمد باقر الصدر^{عليه السلام} حيث قال في (بحث حول المهدي): « ليس المهدي تجسيداً لعقيدة إسلامية ذات طابع ديني فحسب، بل هو عنوانٌ لطموحٍ اتجهت إليه البشرية بمختلف أديانها ومذاهبها، وصياغةٌ لإلهام فطريٍّ، أدرك الناس من خلاله على الرغم من تنوع عقائدهم ووسائلهم إلى الغيب، أنّ للإنسانية يوماً موعداً على الأرض تتحقق فيه رسالات السماء بمغزاها الكبير، وهدفها النهائي^(٢) ».

فبعض الأعلام ذهب إلى أنّ قضية تحقق دولة العدل في آخر الزمان قضية يميل إليها أصحاب الديانات المختلفة، بل حتى من لا يعتقد بالدين، فقد نقل عن راسل -العالم الرياضي والفيلسوف الشهير- أنه قال: « العالم ينتظر يوماً يزول فيه الظلم ويسود فيه العدل، ويتحقق الأمن والسلام لجميع الناس »، وكذلك أتباع

(١): بحث في ظهور المهدي ^{عليه السلام} من وجهة نظر العامة، ص ٢١٥.

(٢): ص ١٩.

المذهب الديالكتيكي والشيوعي يؤمنون بأنه في آخر المطاف وفي فترة من فترات تطور مراحل المجتمعات البشرية سوف يتكامل المجتمع وتزول أسباب الحروب والاختلافات، ويزول ما يدعو الناس إلى التناحر بتحقيق الأمن الاقتصادي المنعكس على الأمن الاجتماعي، وهذا الاتفاق يكشف عن وجود فطري للعقيدة المهدوية في جبلة جميع الناس عند بعض الباحثين.

○ زوايا البحث في فطرية العقيدة المهدوية:

وقبل أن نلج في أبحاث فطرية العقيدة المهدوية أنبه على أمر منهجيّ، وهو إنّ البحث في فطرية المسألة المهدوية له زوايا ثلاثة هي:

- الزاوية الأولى: تحديد الموضوع.
- الزاوية الثانية: تحديد المحمول.
- الزاوية الثالثة: هل الميل الإنساني للعدل دليل تحقق العدل؟

○ الزاوية الأولى:

▪ تحديد الموضوع:

إذا قلنا بأنّ العقيدة المهدوية أو مسألة الإمام المهدي (عليه السلام) أو المهدوية فطرية، فلا بدّ أن نعرف ما هو المقصود من المهدوية أو عقيدة الإمام المهدي (عليه السلام)؟

فليس المقصود هنا مطلق الميل إلى العدل أو الميل إلى دولة عادلة في آخر الزمان، فإنّ هذا ليس هو العقيدة المهدوية التي نحن نعتقد بها، وإنما المقصود أنّه يخرج في آخر الزمان رجلٌ عادِلٌ، يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً، فإذا قلنا بأنّ المهدوية فطرية فلا بدّ أن يكون مقصودنا من المهدوية هذا المعنى، وليس الميل إلى تحقق دولة عدلٍ، أو الميل إلى العدالة بشكلٍ عام، أو الميل إلى الانتقام من

الظالمين وأخذ الحق للمستضعفين، فهذه وأشباهها ليس هي العقيدة المهدوية، وإنما هي من الفروع والتفاصيل المرتبة بمحل البحث حيث تشمل العقيدة المهدوية عليها، وأما العقيدة المهدوية فهي خروج رجلٍ مهديٍّ، وهو الذي يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً.

○ الزاوية الثانية:

▪ تحديد المحمول:

عندما نقول: (المهدوية فطرية)، فما هو المقصود من كلمة (الفطرية) وبعبارة أخرى: ما هو المقصود من كلمة الفطرة؟ وما هو المقصود من استعمالها في هذه الجملة (المهدوية فطرية)؟

وهذه زاويةٌ مهمةٌ جداً، فلكي يحكم الإنسان بثبوت محمولٍ لموضوع، فلا بدّ أن يتصور الموضوع -وهذا ما تتكفل به الزاوية الأولى- ولا بدّ أن يتصور المحمول الذي يثبته للموضوع -وهذا ما تتكفل به الزاوية الثانية-.

○ الزاوية الثالثة:

▪ هل الميل الإنساني للعدل دليل تحقق العدل؟

وهي الزاوية التي تعرّض لها العلامة الطباطبائي رحمته الله في العبارة المتقدمة، حيث أفاد أنه إذا ثبت أنّ الإنسان يميل إلى تحقيق دولة العدل أو ثبت فطرية العقيدة المهدوية -بأي معنى من المعاني التي ذكرت لكلمة الفطرة- فلا بدّ من تحقق متعلق هذا الميل الفطري في الخارج، كما أنّ وجود الجوع يكشف عن وجود طعام وقدرٍ على أكل ذلك الطعام، كذلك وجود ميل في الإنسان إلى دولة العدل يلازم تحقق دولة العدل في آخر الزمان، فهذه جهةٌ لا بدّ أن تبحث، وهي جهةٌ ترتبط بكون الفطرة

دليلاً على ثبوت العقيدة المهدوية، فإنَّ بعض الباحثين استدلَّ بالفطرة على أصل ثبوت العقيدة المهدوية.

○ البحث الأول: تحديد معنى الفطرة.

وأول بحث من الأبحاث التي تواجهنا في فطرية العقيدة المهدوية، هو تحديد معنى الفطرة من الناحية اللغوية.

وإذا رجعنا إلى كتب اللغة نجد أنَّ علماء اللغة يذكرون معنيين للفطرة -ونص بعض علماء اللغة على أن أحد هذين المعنيين راجعٌ إلى المعنى الآخر، وهذا ليس بعيداً- والمعنيان:

▪ المعنى الأول: الخَلِقة.

يقول الخليل بن أحمد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في (كتاب العين)^(١): « فَطَرَ اللهُ الخَلْقَ، أي خلقهم وابتدأ صنعة الأشياء، وهو فاطر السموات والأرض، والفِطْرَةُ: التي طبعت عليها الخليفة من الدِّين، فطرهم على معرفته بربوبيته، ومنه حديث النبي ﷺ: « كل مولودٌ يولد على الفطرة حتى يكون أبواه يهودانه وينصرانه ويمجسانه ».

وذكر ابن منظور في (لسان العرب): « وَفَطَرَ اللهُ الخَلْقَ يَفْطِرُهُمْ: خلقهم وبدأهم، والفِطْرَةُ الابتداء والاختراع.

وفي التنزيل العزيز: ﴿ أَحْمَدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ فاطر: ١، قال ابن عباس (رضي الله عنهما): ما كنت أدري ما فاطر السموات والأرض، حتى أتاني أعرابيان يختصمان في بئرٍ فقال أحدهما: أنا فَطَرْتُهَا، أي أنا ابتدأت حفرها.. «.

(١): ج ٣، باب الفاء، ص ٣٢٨.

إلى أن قال: « والفِطْرَةُ بالكسر الخِلْقَةُ، أنشد ثعلب:

هون عليك فقد نال الغنير جلُّ
في فِطْرَةِ الكلب لا بالدين والحسب
والفِطْرَةُ: ما فطر الله عليه الخلق من المعرفة به، وقد فَطَرَهُ يَفْطُرُهُ بالضم فَطَرًا
أي: خلقه ».

إلى أن قال: « وقال أبو الهيثم: الفِطْرَةُ الخِلْقَةُ التي يخلق عليها المولود في بطن
أمه، قال: وقوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي فَإِنَّهُ سَيَهْدِينِ﴾، أي خلقني»^(١).

فالمعنى الأول للفطرة هو الخِلْقَةُ، وإذا قيل: فطر الله الناس على معرفته،
فالمقصود أنه تعالى خلقهم على معرفته.

■ المعنى الثاني: الشق.

يقول وَبَيَّنَّا: ﴿إِذَا السَّمَاءُ أَنْفَطَرَتْ﴾ الانفطار: ١، أي: انشقت، وذكر بعض
اللغويين أن هذا المعنى راجع إلى المعنى الأول، فَإِنَّ الخِلْقَةَ هي معنى الفطرة، والابتداء
والخلق بمعنى الفطرة، إِلَّا أَنَّ من يخلق بعد أن لم يكن فخلقه يشق العدم، نظير شق
البئر، بمعنى فطر البئر، وهو إيجاد وابتداء للبئر، ولهذا المناسبة أطلق الفطر على
الشق، فكأن المعنى الثاني في الأصل راجع إلى المعنى الأول، ولكن لا مانع من القول
بتحقيق وضع بكثرة الاستعمال أيضًا في المعنى الثاني، ففي الأصل كانت كلمة الفطرة
موضوعة للخِلْقَةُ، ولمناسبة استخدمت في الشق، كشق الأرض لإخراج الماء، ثم بعد
ذلك تطور الاستعمال وبكثرة الاستعمال وجد معنى جديد لكلمة الفطرة، وتحقق
الاشتراك اللفظي.

(١): ج ١٠، باب الفاء، ص ٢٨٦.

وعلى كل حال، فإذا رجعنا إلى الآيات والروايات نجد أنها قد أطلقت الفطرة على بعض الحقائق، وكأنها تريد أن تقول: هناك حقائق فطر الإنسان عليها - أي: خلق عليها - حيث وجد الإنسان بكيفية خاصة على تلك الحقائق، فمثلاً يقول عليه السلام: ﴿فَأَقْرَهُ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ الروم: ٣٠.

وفي أصول الكافي روي « عن زرارة قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾ الروم: ٣٠، فقال: فطرهم جميعاً على التوحيد»^(١). ويقول الله تعالى أيضاً: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِن بَنِي آدَمَ مِنْ طُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ شَهِدْنَا أَن تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ﴾ الأعراف: ١٧٢.

وقد بينت بعض الروايات أنه ليس المقصود أن الله تعالى أخذ الذرية من ظهور آدم أو من ظهور الآباء وخاطبهم وهم ذر الذرية ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾، وإنما المقصود هو بيان فطرة الله تعالى للناس على معرفته، فهم في ذلك العالم تكونوا يسمعون الخطاب التكويني، فمثلاً في كتاب التوحيد للشيخ الصدوق عليه السلام: « عن ابن مسكان، عن زرارة، قلت لأبي جعفر عليه السلام أصلحك الله، قول الله عزَّ وجلَّ في كتابه: ﴿فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾، قال: فطرهم على التوحيد عند الميثاق على معرفته أنه ربهم، قلت: وخاطبوه؟ قال: فطأطأ رأسه، ثم قال: لولا ذلك لم يعلموا من ربهم ولا من رازقهم»^(٢)، فقبل إن الظاهر إرادة الخطاب التكويني.

(١): الكافي، ج ٢، باب فطرة الخلق على التوحيد، ح ٢.

(٢): التوحيد، باب: فطرة الله عزَّ وجلَّ الخلق على التوحيد، ح ٩، ص ٣٣٠.

وفي الكافي عن أبي بصير قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: « كيف أجابوا وهم ذر؟ قال: جعل فيهم ما إذا سألهم أجابوه، يعني في الميثاق »، وفيه عن الإمام الباقر عليه السلام: « كانت شريعة نوح عليه السلام أن يعبد الله بالتوحيد والإخلاص وخلع الأنداد وهي الفطرة التي فطر الناس عليها »^(١).

فتوجد روايات تبين أن المقصود من فطرة الله للناس هو إنَّ الله وَجَعَلَ خَلْقَهُمْ على معرفته أو خلقهم على توحيده، أو خلقهم على الإسلام، أو خلقهم على شريعة الإسلام، أو خلقهم على الشهادات الثلاث، كما في رواية: « الهيثم بن عبد الله الرماني قال حدثنا علي بن موسى الرضا عليه السلام عن أبيه عن جده محمد بن علي بن الحسين عليه السلام في قوله: ﴿ فَطَرَتِ اللَّهُ النَّاسَ عَلَيْهَا ﴾ قال: هو لا إله إلا الله، محمد رسول الله، عليٌّ أمير المؤمنين ولي الله إلى ههنا التوحيد »^(٢)، فهذه الروايات فسرت الفطرة بأنَّ الله وَجَعَلَ خَلْقَهُمْ خلق الناس على كيفية خاصة تجعلهم يقرون بهذه المعارف، ويميلون إلى التعبد بالشريعة الحقة التي أنزل الله وَجَعَلَ خَلْقَهُمْ على أنبيائه عليهم السلام.

○ احتملات الباحثين حول الأمور الفطرية:

ذكر الباحثون جملةً من الأمور ادَّعوا أنَّها فطريةٌ، وبعضها محلَّ خلافٍ، وأذكرها بنحوٍ سريعٍ، بلا تفصيل:

الأمر الأول: بعض التصورات.

الأمر الثاني: التصديق ببعض القضايا.

الأمر الثالث: الميولات النفسية والغرائز النفسية.

الأمر الرابع: إدراك قيمة الأفعال.

(١): روضة الكافي، ج ٨، ح ٤٢٤.

(٢): القمي، علي بن إبراهيم، تفسير القمي، ج ٢ سورة الروم، ص ١٥٤.

○ الأمر الأول:

■ بعض التصورات.

ذهب ديكارت وأتباع المنهج العقلي إلى أنَّ الذهن البشري يُخلق وفيه تصوراتٌ جاهزةٌ، فهناك مفاهيمٌ عامةٌ بسيطةٌ تُخلق مع الإنسان، مثل: مفاهيم الوجود، والعدم، والوحدة، والشكل، وهذا محلُّ بحث بين علماء نظرية المعرفة.

○ الأمر الثاني:

■ التصديق ببعض القضايا.

حيث ادعى بعض الباحثين أنَّ معنى فطرية معرفة الله ﷻ هو إنَّ الإنسان يولد ويوجد في ذهنه قضية (الله موجودٌ)، وفي قلبه تصديقٌ بهذه القضية، وقال بأنَّ الأمر كذلك في التوحيد حيث فطر الله ﷻ الناس على التوحيد، أو فطر الناس على الإسلام، أو فطر الناس على الشهادة لله ﷻ بالوحدانية، وللنبي الأكرم ﷺ بالنبوة، ولأمير المؤمنين (عليه السلام) بالإمامة، وأيضًا فطرهم على قضية الإمام المهدي (عليه السلام)، والفطرية في الإمام المهدي (عليه السلام) على هذا تعني أنَّ كل مولودٍ يولد وفي ذهنه تصورٌ لقضية أنَّ المهدي سيخرج في آخر الزمان، وفي قلبه تصديقٌ لذلك.

○ الأمر الثالث:

■ الميولات النفسية والغرائز النفسية.

يجد الإنسان محبة لذاته في نفسه، ولهذا هو يميل نحو تحقيق كمالاته ودفع المضار عنه، وهذا الأمر الفطريُّ له تفرعاتٌ وتشعباتٌ، من قبيل أنَّ الإنسان إذا لم يأكل فإنه يجوع، فشعوره بالجوع أمرٌ فطريٌّ وأيضًا ميله نحو تحصيل الطعام لرفع نقص الجوع أمرٌ فطريٌّ، وكذلك إذا أثير الإنسان يشعر بالغضب، فيتحرك نحو الانتقام، فهذا الميل نحو تحصيل الطعام والانتقام مما فطر عليه الإنسان، ويتفرعان من

حبّ الإنسان لذاته -والذي هو منبعٌ لجميع الميولات التي تحرك الإنسان نحو جلب منفعه ونحو دفع مضاره-.

○ الأمر الرابع:

■ إدراك قيمة الأفعال.

فالإنسان يدرك أنّ بعض الأفعال ينبغي أن تفعل، كالعدل والصدق، وبعض الأفعال ينبغي ألا تفعل كالظلم والكذب، ولهذا ذكر بعض الباحثين أنّ الإنسان فطر على إدراك قضية (ما ينبغي وما لا ينبغي)، فهو في ذاته وذهنه قد غرس إدراك قضية: (يقبح الظلم) و(يحسن العدل)، وهذا هو معنى قوله تعالى: ﴿فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا﴾ ^(٨) الشمس: ٨.

بينما يقول بعض الباحثين بأنّ إدراك قبح الفعل وحسن الفعل من التصورات والتصديقات التي ينالها الإنسان بعقله النظري، فبعد أن يدرك قبح الفعل يتكون عنده ميلٌ فطريٌّ نحو الترك، وبعد أن يدرك حسن العدل يتكون لديه ميلٌ فطريٌّ نحو أن يأتي بالعدل، نظير أن يدرك أنه جائع وفي الطعام مصلحةٌ، فيحصل عنده ميلٌ نحو الطعام، فليس إدراك قضية الحسن والقبح من الفطريات، وإنما هي من التصورات والتصديقات، كسائر القضايا التي ينالها الإنسان بعقله النظري، وبعد الإدراك يحدث ميلٌ عمليٌّ وهو الأمر الفطريّ.

○ البحث الثاني: محتملات فطرية العقيدة المهدوية :

وقبل أن أذكر المحتملات المتصورة نستعرض أمراً توضيحياً مهماً في محاكمة هذه المحتملات، وخلاصته هي: أن الملاحظ لمعنى الفطرة في اللغة والآيات والروايات الواردة في الأمور الفطرية، يجد أن هنالك خواصاً وسماتٍ ومميزاتٍ تتوفر في الأمر الفطري، وهي:

- الميزة الأولى: الأصالة مع الخلقة.
- الميزة الثانية: الدوام وعدم الانفكاك.
- الميزة الثالثة: العموم والشمول لجميع الأفراد.

○ الميزة الأولى: الأصالة مع الخلقة.

إنَّ الأمر الفطري لا يكون عارضاً للإنسان، وإنما يكون مع الإنسان في أصل خلقته، قال الله ﷻ: ﴿فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾، ومعنى فطر الناس عليها: أي خلق الناس عليها، وقال ﷻ: ﴿لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ﴾، فالأمر الفطري يكون مع الإنسان في لحظة وجوده وفي لحظة ابتدائه وخلقته ولا يكون أمراً عارضاً عليه، فإذا وجدنا شيئاً منفكاً عن الإنسان، ثم عرض بعد ذلك فهو ليس فطرياً، كما في حالة المرض، فإصابة الإنسان بمرضٍ معينٍ ليس أمراً فطرياً، حيث إنَّ الإنسان لم يخلق مع هذا المرض وليس هذا المرض موجوداً مع الإنسان في بداية خلقه، فهو إذاً ليس أمراً فطرياً.

○ الميزة الثانية: الدوام وعدم الانفكاك.

الأمر الفطري ليس هو كل ما يكون موجوداً مع بداية خلق الإنسان، وإنما هو الأمر الثابت الملازم لخلقة الإنسان ﴿فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾

لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ﴿١﴾، فكون الإنسان مثلاً خلقاً لا يعلم شيئاً ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئاً﴾ النحل: ٧٨، -أي: حالة الجهل في أول خلق الإنسان- ليس أمراً فطرياً، فهي وإن كانت مع خلقه الإنسان الأولى، ومتحققة مع الإنسان في أول لحظاته، إلا أنّها كذلك مع بعض الناس وليس مع جميع الناس، فإنّ الله بَعَثَ إِلَيْنَا قَدْ يُوْجَدُ إِنْسَانًا وَيَجْعَلُ الْعِلْمَ مَلَاذِمًا لَهُ مِنْذُ أَوَّلِ لِحْظَةٍ لَهُ، وَهَذَا مَا ثَبَتَ لِلأَوْلِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، كما أن هذه الحالة قد تزول.

فالوجه في عدم كون حالة الجهل من الأمور التي يصطلح عليها بأنّها أمرٌ فطريٌّ -وإن كانت موجودةً مع خلقه البعض من الناس- عائداً إلى كونها حالةً تقبل الانفكاك، فإنّ الإنسان يولد جاهلاً، ثم يتعلم ويكتسب العلم، وتتبدل حالته الأولى إلى حالةٍ أخرى، وهذا التبدل يكشف عن كون حالة الجهل في أول النشأة ليست أمراً فطرياً، وذلك لأنّ الأمر الفطري، كما تقول الآية الكريمة: ﴿لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ﴾ أمر ثابت لا يتبدل.

○ الميزة الثالثة: العموم والشمول لجميع الأفراد.

إذا دققنا في قوله بَعَثَ إِلَيْنَا: ﴿فِطَرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾، وقول النبي الأعظم ﷺ: «كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ»^(١)، نجدهما يدلان على أنّ الفطرة أمرٌ عامٌ يشمل جميع الناس، وليس خاصاً ببعضهم، ولعلنا نجد أنّ هذه الفطرة قد يضعف صوتها، ويقل تأثيرها بسبب وجود موانع، إلا أنّها موجودةٌ في كلّ الناس، وباقيّة ودائمةٌ ما دام الناس.

(١): بحار الأنوار، ج ٣، باب: الدين الحنيف والفطرة وصبغة الله والتعريف في الميثاق، ح ٢٢.

وبعد بيان هذا نأتي عند الاحتمالات الموجودة في فطرية المهدوية، وهي:

- الاحتمال الأول: العلم الفعلي.
- الاحتمال الثاني: البدهاة.
- الاحتمال الثالث: العلم الحضورى بالظهور في آخر الزمان.
- الاحتمال الرابع: الميل نحو دولة العدالة.

○ الاحتمال الأول: العلم الفعلي.

المقصود بذلك هو ولادة الإنسان مع وجود علم فعلي بقضية المهدي عجل الله فرجه وأنه سيخرج آخر الزمان، أي: يولد المولود ولديه تصورٌ لأطراف هذه القضية، وفي قلبه تصديقٌ بثبوت المحوّل للموضوع فيها.

وهذا الاحتمال قد رفضه جملةٌ من الباحثين للأسباب التالية:

الأول: عدم وجود دليلٍ على الفطرية بهذا المعنى، فلا يوجد دليلٌ على ذلك من العقل أو من النقل، ولا من الوجدان كذلك.

الثاني: إنَّ القرآن الكريم يقول: ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا﴾ النحل: ٧٨، فلا يوجد عند الإنسان في أول نشأته علم حصوليٌّ بأي شيءٍ بها في ذلك قضية الله موجودٌ، وقضية الإمام المهدي عجل الله فرجه وخروجه في آخر الزمان.

الثالث: إن جملة من الناس لا يعلمون شيئاً عن القضية المهدوية، ثم يعلمون، كما في غير المسلمين أو المستبصرين أو يعلمون بها ولكن تزول بالشبهة، وهذا يدلُّ على أن المهدوية ليست علماً فعلياً في فطرة الإنسان، وإلا لما تبدل العلم؛ لثبات الفطرة.

○ الاحتمال الثاني : البداهة.

المقصود بالفطرية هو ما ذكره علماء المنطق في قسم من القضايا البديهية، وهو ما يعبر عنه بالقضايا الفطرية^(١)، حيث يقول علماء المنطق بأنَّ الإنسان يولد ولا ذهن له ولا تصورات لديه، ولكنه يكتسب التصورات ويكتسب القضايا ويكتسب التصديق بها، وبعض القضايا يتصورها الإنسان ويصدق بها من دون حاجةٍ إلى إقامة برهانٍ عليها، وذلك إما لاستحالة البرهان عليها، كما في القضايا الأولية كاستحالة اجتماع النقيضين، أو لأنَّ البرهان يكون معها، فبمجرد أن تأتي إلى الذهن يأتي البرهان معها، وبهذا المعنى يقال بأنَّ القضية المهدوية فطريةٌ، أي: هي قضيةٌ بديهيةٌ واضحةٌ دليلها معها.

وهذا الاحتمال مرفوضٌ أيضًا، وذلك باعتبار أنَّ القضية المهدوية ليست من قبيل القضايا الفطرية التي يذكرها علماء المنطق، وإنَّما هي قضيةٌ تحتاج إلى إقامة دليلٍ من إخبار النبي ﷺ وإخبار المعصوم (عليه السلام) من بعده على وقوعها، فهناك فرقٌ بين قضية (الكلُّ أعظم من الجزء)، والتي هي قضيةٌ يدركها الإنسان بعقله، ويرى دليلها واضحًا جليًّا ولا يحتاج إلى تفكيرٍ ونظرٍ، ولا يحتاج إلى غيره ليخبره بها، فيصدق، وبين قضية الإمام المهدي (عليه السلام)، فإنَّه لا يوجد دليلٌ عقليٌّ قطعيٌّ ملازمٌ لها لا ينفك عنها، وإنَّما تؤخذ لإخبار النبي ﷺ وإخبار المعصومين (عليهم السلام) عنها.

نعم، القضية المهدوية من ضروريات المذهب، بمعنى أنَّ أدلتها متظافرةٌ، وهي متسالم عليها وواضحة الثبوت، فمن نظر في الأخبار، وأراد معرفة شيء عن مذهبنا لا يملك إلا أن يقطع بثبوتها فيه، إلا أنَّ هذا المعنى ليس هو المقصود باصطلاح الفطرية في أبحاث علماء المنطق.

(١): المنطق، المظفر، ج ٣، الفطريات، ص ٢٨٦.

○ الاحتمال الثالث: العلم الحضورى بالظهور في آخر الزمان.

المقصود من الفطرية في هذا المحتمل هو: علم الإنسان الحضورى بظهور الإمام المهدي عجل الله فرجه في آخر الزمان، فإنَّ الإنسان لا يوجد عنده تصورٌ لقضية خروج الإمام المهدي عليه السلام في آخر الزمان، فيقال: بأنَّ وجود هذا التصور منفيٌّ بالآية المباركة: ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا﴾ النحل: ٧٨، وإنَّما الذي ندَّعيه أنَّ الإنسان يدرك حضور القضية المهدوية، كما يدرك المولود حضور نفسه عنده.

○ العلم الحسولى والعلم الحضورى:

حتى يتضح الاحتمال الثالث أذكر بنحوٍ موجزٍ الفرق بين العلم الحسولى والعلم الحضورى، وقد فصلنا الكلام فيه في كتاب: (دروس في نظرية المعرفة).

أما العلم الحسولى فهو: ادرك المعلوم بواسطة صورة، كعلمي بمدينة واشنطن من خلال صورة لها في الذهن، أو علمي بمدينة بغداد من خلال صورة في الذهن، فهنا يوجد أطراف ثلاث:

- الطرف الأول: العالم (وهو الإنسان).
- الطرف الثاني: الصورة الذهنية، والتي تحكي المعلوم الخارجى.
- الطرف الثالث: المعلوم الخارجى.

وهذا المعنى من العلم لا يدَّعيه صاحب الاحتمال الثالث في فطرية العقيدة المهدوية. وأما العلم الحضورى فهو: حضور ذات المعلوم من دون توسط صورة، فأنا أعلم بنفسي من دون توسط صورة، لأنَّ نفسي حاضرةٌ عندي، وأنا أعلم كذلك بمشاعري النفسية، فأعلم بحالة الخوف والاطمئنان والفرح من دون توسط صورة،

وإن كنت أنتزع من المعلوم الحضوري -الحاضر بوجوده- صورةً وأشكل منها العلم الحسولي، ولكن هناك فرقاً بين منشأ الانتزاع وبين المفهوم المنتزع، والأمر كذلك في القضية المهدوية، فإن القضية حاضرةٌ عندي، فأعلم بها بالعلم الحضوري، وهذا يعني أنّها فطريةٌ، ثم أنتزع صورةً من حضور ووجود القضية المهدوية عندي، فيتشكل عندي علمٌ حسوليٌّ.

وهذا الاحتمال من البين الواضح أنّه ليس احتمالاً صائباً؛ لأنّ خروج الإمام المهدي عجل الله فرجه وملاؤه للأرض قسطاً وعدلاً هو أمر غير موجود وحاضر عندي حتى أعلم به بالعلم الحضوري، وإنّما هو أمرٌ سوف يقع في المستقبل، وعلمي به إنّما هو بواسطة الإخبار عن الغيب، ولهذا اعتبرت الروايات قضية الإمام المهدي عجل الله فرجه من علم الغيب، فليس العلم به علم شهادةٍ، كنحو العلم بالنفس، والمشاعر النفسية، وإنّما هو من الغيب الذي أخبر به النبي ﷺ.

بل حتى لو تحقق الخروج، فإنه كسائر الموجودات في عالمنا يعلم بواسطة الصور، والعلم الحضوري قاصر على موارد خاصة لا تشمل الأفعال الخارجية.

○ الاحتمال الرابع: الميل نحو دولة العدالة.

إنّ المقصود بالفطرية هو إنّ الإنسان فطر في ذاته على أن يميل إلى وجود دولة العدل والتي تتأسس بيد الإمام المهدي (عليه السلام)، فكما إنّ المقصود بفطرية الله ﷻ هو إنّ النفس الإنسانية تميل نحو الله ﷻ، وهذا الميل سببٌ لأن نتحصل على معرفة الله بالبرهان العقلي أو بالبرهان العلمي، وكذلك الأمر في قضية الإمام المهدي (عليه السلام)، حيث يوجد ميل نحو المصلح العالمي، ونحو دولة العدل التي تتأسس على يده، وهذا الميل الذي يحرك نحو المهدي عجل الله فرجه يكون سبباً للبحث عن البرهان والدليل الدال على وجود الإمام الحجة (عليه السلام).

وهذا الاحتمال لعله أوجه وأقرب الاحتمالات التي ذكرت في مسألة فطرية الإمام الحجة عليه السلام.

○ الدولة المهدوية مصداقٌ للأمر الفطري:

بناءً على الاحتمال الرابع—وهو إنَّ الإنسان فطرَ على طلب الأمن، والسلامة، والعدالة، والفرار من الظلم— فإنه سوف يكون ما فطر عليه الإنسان هو نفس الميل نحو العدالة والنفور من الظلم، أي: إنَّ طلب الأمن والاستقرار وتحقيق العدالة هو الأمر الفطري، وليس الأمر الفطري خروج شخص في آخر الزمان يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً، ومما لا شك فيه أن ما فطر عليه الإنسان يقتضي طلب ما يحقق الدولة العادلة، وما يحقق حالة العدالة، وحالة الأمن، وحالة السلامة، ولو كان بتأسيس دولة عادلة، ولو كانت تلك الدولة العادلة بيد رجلٍ عادلٍ مهديٍّ، وبناءً على ذلك تكون المسألة المهدوية حينئذٍ مصداقاً من المصاديق التي تطلبها الفطرة بمقتضى جبلتها على الميل نحو تحقيق العدالة وتحقيق الأمن والسلامة.

○ إشكالاتٌ على دليل العلامة الطباطبائي عليه السلام:

تقدم أن العلامة الطباطبائي عليه السلام ذكر دليلاً على ثبوت تحقق الدولة المهدوية في آخر الزمان، وهو دليل الفطرة، حيث ذكر أن الإنسان فطر على طلب دولة العدل، فلا بدّ من تحقق دولة العدل وإلا يلزم العبث في فعل الله تعالى، وقد نظر لذلك بالفطرة على طلب الطعام عند الجوع، فإنَّه يدل على وجود الطعام، وهذا الكلام أشكل عليه بثلاثة إشكالاتٍ، وهي:

- الإشكال الأول: الفطرة هي طلب العدالة ورفض الظلم.
- الإشكال الثاني: تحقق دولة العدل أعمّ من القضية المهدوية.

▪ الإشكال الثالث: ما وجه الملازمة بين خلق الميل للعدالة وتحقيق دولة العدالة؟

○ الإشكال الأول:

▪ الفطرة هي طلب العدالة ورفض الظلم.

إنَّ ما فطر عليه الإنسان ليس إلَّا طلب حالة الأمن، والاستقرار، والسلامة، وهذا قد طبقه بعض أتباع الأديان على تحقيق دولة العدل في آخر الزمان، فما هو فطريُّ ليس إلَّا الميل إلى تحقيق العدالة، وتحقيق دولةٍ في آخر الزمان مجرد مصداق لذلك، وتوجد مصاديقُ أخرى، وهو تحقيق يوم القيامة ﴿ذَلِكَ الْيَوْمُ الْحَقُّ﴾ النبأ: ٣٩، فيوم القيامة هو يوم العدل المحض.

وعليه، فلا يمكن أن نستكشف بوجود هذا الأمر الفطري - وهو طلب العدالة - تحقق دولة العدالة في الدنيا، فإنَّ إخراج هذا الأمر الفطري عن العبثية يمكن أن يكون بتحقيق يوم العدل في نشأة يوم القيامة وإن لم يتحقق ذلك اليوم في الدنيا، إلا أن يقول العلامة الطباطبائي رحمته الله بأن ما ندركه بالوجدان هو إنَّ الإنسان يطلب العدل واليوم الذي يشيع فيه الأمن والسلام في الدنيا، فلا بدَّ أن يكون له مصداق في الدنيا، ولكن هذا سوف يكون ادعاءً لوجدان، فلا يترتب عليه أثرٌ عند من ينكر وجوده.

○ الإشكال الثاني:

▪ تحقق دولة العدل أعمّ من القضية المهدوية.

إنَّ فطرة الإنسان قائمةٌ على تحقيق دولة العدل في آخر الزمان بحسب الدعوى، فإذا سلمنا بأنَّ تحقق دولة العدل في آخر الزمان أمرٌ فطري، ويجد الإنسان في نفسه الميل إلى تحقيقها في علمنا هذا، وأنَّ هذا الأمر الفطري لا بدَّ أن تكون له

ترجمة في الخارج، وإلا يلزم العبث؛ فإنه غايته أنه سوف تتحقق دولة عدلٍ في الدنيا، إلا أن تحقق دولة عدلٍ في الدنيا أعمّ من القضية المهدوية، فالقضية المهدوية تعني أن يوجد رجلٌ عادلاً مهديٌّ يحقق هذه الدولة، ولا تعني أن تتحقق دولةٌ عادلة ولو بـ(كن) الإلهية ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ وَكُنْ فَيَكُونُ﴾ يس: ٨٢.

، أو بتظافر جهود الناس وتكامل جميع الناس، وبلوغهم إلى درجة من التكاتف تمكنهم من تحقيق هذه الدولة ثمّ يحققونها، ولو بمساعدة نبي الله عيسى (عليه السلام)، فمسألة الميل إلى تحقيق دولةٍ عادلةٍ أعمّ من حصول الميل إلى خصوص أن تكون هذه الدولة بيد الإمام المهدي (عليه السلام).

○ الإشكال الثالث:

■ ما وجه الملازمة بين خلق الميل للعدالة وتحقيق دولة العدالة؟

ذكر العلامة الطباطبائي عليه السلام أن وجود الميل عند الإنسان نحو العدالة ونحو تحقق دولة العدل يدلّ على ضرورة تحقق دولة العدل، كما يدلّ الميل إلى أكل الطعام على ضرورة تحقيق الطعام، ومن حقنا أن نسأل: ماهي الملازمة بين وجود الميل إلى العدالة وتحقيق دولة العدالة وبين ضرورة ولزوم تحقق دولة العدالة؟ فإن كان الوجه هو لزوم عبثية خلق هذا الميل في الإنسان، فهذا الوجه إنما يكون تاماً إذا انتفت جميع المصالح والغايات في جعل هذا الميل، ولم تبق عندنا إلا غاية واحدة ومصصلحة واحدة، وهي تحقق دولة العدالة في آخر الزمان، وحينئذٍ يمكن أن نقول: بلابدية تحقق دولة العدالة، وإلا يلزم عبثية وجود هذا الميل، إلا أن العقل يحتمل وجود مصالح وفوائد أخرى غير تحقق دولة العدالة في آخر الزمان بنحو يكون هذا الميل ليس عبثياً وإن لم تتحقق دولة العدل في آخر الزمان، كما في إجازة العقل أنّ الباري تعالى قد جعل هذا الميل -نحو العدالة وتحقيق دولته- حتى يجتهد الإنسان في تحقيق العدالة ما استطاع، فإنه إذا كان الإنسان طالباً للعدالة وطالباً لانتفاء الظلم

مطلقاً، فإنه فيمكن أن يتحرك الإنسان نحو تحقيق العدالة، ودفع الظلم، فيحقق ما يستطيع، ففطرة الإنسان على الميل نحو العدالة وعلى بغض الظلم، يكفي أن يترتب عليها مصلحةٌ ما، كأن يتحرك الإنسان ما استطاع نحو فعل العدل وترك الظلم، وهذا المقدار كافٍ لإخراج هذا الأمر الفطري عن العبيثية.

○ خلاصة بحث فطرية القضية المهدوية:

والنتيجة التي تنتهي إليها من خلال بحث فطرية القضية المهدوية هي: أن ما فطر عليه الإنسان هو طلب العدالة وتحقيق حالة الأمن والسلام سواء في الدنيا أم في الآخرة، والقضية المهدوية مصداقٌ لما يطلبه الإنسان، فإذا دلت الأدلة النقلية على ثبوت دولة الإمام المهدي (عليه السلام)، فإنَّ ما دلت عليه هذه الروايات هو مصداقٌ لما تطلبه الفطرة، وهذا معنى فطرية العقيدة المهدوية.

الفصل الثالث

« أدلة المهذوية الخاصة »

- أدلة إثبات العقيدة المهذوية (المهذوية الخاصة) عند أهل البيت عليهم السلام.
- الصنف الأول: دليل بقاء الحق مع سنة زواله.
 - الصنف الثاني: الدليل المعتمد على نتيجة آية أو رواية، ونذكر فيه فردين:
 - الأول: الخلافة الإلهية والمهذوية في القرآن الكريم.
 - الثاني: حديث الثقلين.
 - الصنف الثالث: إثبات المهذوية بمقدمات السيدة حكيمة رضي الله عنها.
 - الصنف الرابع: إثبات المهذوية الخاصة بالدليل التاريخي.

في هذا الفصل نتحدث حول إثبات المهديّة الخاصة الثابتة في مذهب أهل البيت (عليهم السلام).

○ أركان العقيدة المهديّة الخاصة:

- وللعقيدة المهديّة الخاصة أركانٌ أربع، وهي:
- الركن الأول: إنّ الإمام المهدي (عليه السلام) من أئمة أهل البيت الاثني عشر، وهو آخر الأئمة (عليهم السلام).
- الركن الثاني: إنّ الإمام المهدي هو الحجة بن الحسن العسكري (عليه السلام)، والذي ولد في سنة: ٢٥٥ للهجرة.
- الركن الثالث: إنّ الإمام المهدي (عليه السلام) موجودٌ إلى يوم الناس هذا، وسوف يخرج ليملاً الأرض قسطاً وعدلاً بأمر الله (تعالى).
- الركن الرابع: إنّ الذي يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً، هو الحجة بن الحسن العسكري (عليه السلام)، وليس شخصاً آخر يخرج ويملؤها قسطاً وعدلاً ثمّ يرفّها إلى الإمام الحجة بن الحسن (عليه السلام)، كما يزعم ذلك بعض من لا دراية لهم في مسألة الإمام المهدي (عليه السلام) والمصلح في آخر الزمان.

فهذه الأركان الأربعة تشكل المهدوية الخاصة في مذهب أهل البيت (عليهم السلام)، وقد أقيمت أدلة كثيرة ومتعددة لإثبات المهدوية الخاصة، وبعضها يثبت هذه الأركان الأربعة، وبعضها يثبت بعضاً منها، وهنا نريد أن نقف عند هذه الأدلة بنحو من التفصيل:

○ بين يدي الشيخ الصدوق عليه السلام:

الدليلُ الذي نستهلُّ به هذا الفصل هو الدليل الذي يعتمد على بقاء الحق وبقاء العدل الواقعيين إلى آخر الزمان مع جريان سنّة الله ويعجز الله على ضياع الحق وانطماسه، واندراس الدّين وابتعاد الناس عنه كلما امتدّ الزمان وابتعد عن زمن النبي الذي بعث إلى الأمة، كنبينا الخاتم عليه السلام الذي بعث إلى آخر الأمم.

وهذا الصنف من الأدلة ذكره الشيخ الصدوق عليه السلام في (إكمال الدين)^(١) وهنا أبين هذا الدليل الذي يتكون من عدة مقدماتٍ مع ذكر بعض الإضافات، ولكن روح ما سوف أذكره هو الذي بينه الشيخ الصدوق عليه السلام، وهذا يكشف عن أهمية كتاب (كمال الدين وتمام النعمة) فإنه كتاب شريف، حيث يشتمل على مطالب عالية، تدلنا على نباهةٍ وعبقريّةٍ عاليةٍ عند الشيخ الصدوق عليه السلام في تحقيق المطالب وجمعها عن الأعلام السابقين، وتبين كذلك مقدار تأثير الشيخ الصدوق عليه السلام في حفظ عقيدة الشيعة.

(١): إكمال الدين وإتمام النعمة أو كمال الدين وإتمام النعمة: ص ٦٥.

ولهذا ينبغي علينا فعلاً الاهتمام بهذا الكتاب الشريف، وأسأل الله ﷻ أن يوفقنا لإلقاء بعض المحاضرات في بيان مطالب هذا الكتاب الشريف والربط بين أبحاثه.

وهذا الدليل المنقول عن بعض علماء الشيعة المتقدمين يتكون من مقدماتٍ، وهي:

- المقدمة الأولى: الضعف الديني سنة إلهية مع امتداد عمود الزمن.
- المقدمة الثانية: جريان هذه السنة في أمة النبي محمد ﷺ.
- المقدمة الثالثة: هل يمكن حفظ الدين باجتهاد الفقهاء؟
- المقدمة الرابعة: المعصوم هو الحافظ للدين.

○ المقدمة الأولى:

- الضعف الديني سنة إلهية مع امتداد عمود الزمن.

إنَّ سنة الله ﷻ التي خلت في الأمم السابقة قائمة على أن الناس يتمسكون بالدين ويحافظون عليه ما دام النبي بينهم، فإذا قبض النبي يضعف تمسك الناس بالدين، وتضعف قوة الدين في أيدي الناس كلما امتد الزمان وابتعد الناس عن زمن النبي ﷺ، فالدين يكون قوياً، ثم يبدأ في الضعف، فتذهب رسومه وتنطمس آثاره، فيقل التزام الناس بالدين ويأخذ الدين بالضياح بالتدريج.

وقد نقل الشيخ الصدوق رحمته الله شاهداً من القرآن الكريم على ذلك، وهو قول الله ﷻ: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ مِن ذُرِّيَّةِ آدَمَ وَمِمَّنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ وَمِن ذُرِّيَّةِ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْرَائِيلَ وَمِمَّنْ هَدَيْنَا وَاجْتَبَيْنَا إِذِ اتَّخَذُوا عَلَيْهِمْ هَايَةَ الرَّحْمٰنِ خَرُّوا سُجَّدًا وَبُكِيًا ﴿٥٨﴾ * فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ وَاتَّبَعُوا الشَّهْوَاتِ فَسُوفَ يَلْقَوْنَ عَذَابًا ﴿٥٩﴾

ويقول الله ﷻ: ﴿*الَّذِينَ آمَنُوا أَن تَحْشَع قُلُوبُهُمْ لِدِكْرِ اللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ وَلَا يَكُونُوا كَالَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلُ فَطَالَ عَلَيْهِمُ الْأَمَدُ فَقَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ فَاسِقُونَ﴾ (١٦) الحديد: ١٦.

فسنة الله ﷻ في الأمم السابقة قائمة على أن الدين يضعف بعد ارتحال الأنبياء، وكلما امتد عمود الزمان كلما ازداد تأثير الاختلاف، وتأثير الشهوات وإضاعة الصلاة وأحكام الدين في طمس آثار الدين.

وهنا نقرأ ما ذكره الشيخ الصدوق رحمته الله في المقدمة الأولى حيث قال: « وقال بعض علماء الإمامية: كان الواجب علينا وعلى كل عاقل يؤمن بالله وبرسوله وبالقرآن وبجميع الأنبياء الذين تقدم كونهم كون نبينا محمد رحمته الله، أن يتأمل حال الأمم الماضية والقرون الخالية، فإذا تأملنا وجدنا حال الرسل والأمم المتقدمة شبيهة بحال أمتنا، وذلك أن قوة كل دين كانت في زمن أنبيائهم عليهم السلام إنما كانت متى قبلت الأمم الرسل، فكثرت أتباع الرسل في عصره ودهره، فلم تكن أمة كانت أطوع لرسولها بعد أن قوي أمر الرسول من هذه الأمة، لأن الرسل الذين عليهم دارت الرحي قبل نبينا محمد رحمته الله نوح وإبراهيم وموسى وعيسى عليهم السلام، هم الرسل الذين في يد الأمم آثارهم وأخبارهم، ووجدنا حال تلك الأمم اعترض في دينهم الوهن في المتمسكين به، لتركهم كثيرا مما كان يجب عليهم محافظته في أيام رسلهم وبعد مضي رسلهم، وكذلك ما قاله الله: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ يَكْتُبُ لَكُم مَّا كُنْتُمْ تَخْفُونَ مِنَ الْكِتَابِ﴾ المائدة: ١٥.

وبذلك وصف الله ﷻ أمر تلك القرون فقال: ﴿*فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ وَاتَّبَعُوا الشَّهَوَاتِ فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غِيَا﴾ (٥٩) مريم: ٥٩، وقال ﷻ لهذه الأمة:

﴿ وَلَا يَكُونُوا كَالَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلُ فَطَالَ عَلَيْهِمُ الْأَمَدُ فَقَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ فَسِقُونَ ﴿١٦﴾ ﴾ الحديد: ١٦^(١).

وخلاصة المقدمة الأولى هي: إنَّ الأمم كلما ابتعدت عن زمان أنبيائها ضاع الدين وذهبت رسومه، ولهذا كان الله ﷻ بعد مدة يبعث أنبياء بعد الأنبياء، ليجددوا ما انطمس واندثر من آثار الدين.

○ المقدمة الثانية:

▪ جريان هذه السنة في أمة النبي محمد ﷺ.

إنَّ هذه السنَّة الجارية في الأمم السابقة جارية أيضًا في أمة النبي الخاتم ﷺ، ففي زمن النبي الأعظم ﷺ كان الدين قويا بوجوده المبارك ﷺ، والناس أكثر تمسكًا بالدين، والدين أكثر وضوحًا وجلاءً، ثم بعد ارتحال النبي الأكرم ﷺ ضعف وضوح الدين عند عامة الناس، وكلَّمًا امتدَّ الزمان ازدادَّ ضعف الدين وازدادَّ ضعف تمسك الناس بالدين، والذي يدلُّ على جريان هذه السنَّة التي خلت في الأمم السابقة في أمتنا بعد ارتحال النبي ﷺ هي أحاديثٌ صحيحةٌ عند المخالفين، ومنها: مارواه البخاري ومسلم وغيرهما عن النبي الأكرم ﷺ: «ففي لفظ البخاري: «لتبعنَّ سنن من كان قبلكم»، وفي لفظ مسلم: «لتبعنَّ سنن الذين من قبلكم -الذين قبلكم- شبرًا بشبرٍ، وذراعًا بذراع -أي: ستجرون على ما جرى عليهم، وسيقع عليكم ما وقع عليهم بالدقة شبرًا بشبرٍ وذراعًا بذراع- حتى لو دخلوا جحر ضبًّا لاتبعتموهم، قلنا يارسول الله: اليهود والنصارى؟ -وهم الذين أضاعوا الدين واختلفوا فيه وضعف

(١): كمال الدين وتمام النعمة، ج ١: استدلال على وجود إمام غائب من العترة يظهر ويملاً الأرض عدلاً.

الدّين عندهم وتحرف الدّين بعد ارتحال نبي الله موسى ورفع نبي الله عيسى عليه السلام - فقال: فمن ^(١)، والمفاد: ستتبعون اليهود وتتبعون النصارى.

فهذه الرواية تدلّ على أنّ الدّين الإسلامي يضعف وتذهب رسومه ويقل تمسك الناس به، فسيضيع الناس الصلاة، وستفسد قلوبهم بعد امتداد زمنٍ على ارتحال النبي الأكرم صلى الله عليه وآله.

وصحح الشيخ عبدالله بن باز ^(٢) الرواية التالية عن رسول الله صلى الله عليه وآله: «يأتي على الناس زمان لا يقال فيه: الله الله، ولا يقال فيه: لا إله إلا الله»، وكذلك روى صحيح مسلم: «لا تقوم الساعة حتى لا يقال في الأرض: الله، الله» ^(٣)، وروى الحاكم: «ثم تقوم الساعة على شرار الناس» ^(٤)، فهذه الروايات دالة على أنّ الدّين سوف يضيع من أيدي النّاس في آخر الزمان.

○ واقع الحال شاهد على المقال:

إنّ واقع الحال -أيضاً- يدلّ على ما أشارت له هذه الروايات، فإذا جئنا عند مذهب المخالفين، نجد أنّ عدد الروايات المروية عن النبي الأعظم صلى الله عليه وآله عندهم هو عددٌ قليلٌ يقرب من أربعة آلاف حديث فقط.

(١): صحيح البخاري، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب قول النبي صلى الله عليه وآله لتبعن سنن من كان قبلكم ح ٧٣٢٠، صحيح مسلم، كتاب العلم، باب اتباع سنن اليهود والنصارى، ح ٢٦٦٩.

(٢): موقع الشيخ بن باز: <https://www.binbaz.org.sa/noor/11001>.

(٣): صحيح مسلم: كتاب، باب ذهاب الإيمان آخر الزمان، ح ٢٣٤.

(٤): المستدرک على الصحيحين: كتاب الفتن والملاحم، ح ٨٦٦٦، قال الحاكم: «هذا حديثٌ صحيحٌ على شرط الشيخين ولم يخرجاه».

فقد ذكر ابن حجر العسقلاني في كتاب (النكت على كتاب ابن الصلاح):
 « ذكر أبو جعفر محمد بن الحسين البغدادي في كتاب التمييز له، عن الثوري وشعبة
 ويحيى بن سعيد القطان وابن المهدي وأحمد بن حنبل وغيرهم، أنّ جملة الأحاديث
 المسندة عن النبي ﷺ (يعني الصحيحة بلا تكرير) أربعة آلاف وأربعمائة حديث^(١).
 وهذا تفسيرٌ غير صحيح، فحيث إنّه قال الأحاديث المسندة فهي أعمّ من كونها
 أحاديث صحيحةً أو ضعيفةً.

وذكر الحافظ بن رجب: « وعن أبي داود قال: نظرت في الحديث المسند،
 فإذا هو أربعة آلاف حديث^(٢) ».

فالأحاديث المسندة إلى النبي ﷺ الذي هو المعصوم والحجة عندهم لا
 تتجاوز أربعة آلاف، وكتابا البخاري ومسلم لا يشتملان إلا على ألفين وتسعمائة
 وثمانين حديثاً، وليس كلّ هذه الأحاديث من الصحاح عندهم ومما أطبقوا على
 صحته، فالقدماء كانوا يعبرون بتعبير عامّ، وهو صحة جميع ما في كتاب البخاري
 ومسلم، والمتأخرون منهم يرى أنّ بعض ما في كتابي البخاري ومسلم ليس من
 الصحيح.

فهذا هو عدد جملة الأحاديث المسندة إلى رسول الله ﷺ، وبعضها صحيحٌ
 وبعضها ضعيفٌ، فكم عدد الأحاديث التي تبين الحلال والحرام منها؟

الجواب: هو عددٌ ضئيلٌ جداً لا يبلغ ألف حديثٍ، بل بحسب بعض
 الإحصائيات لا يتجاوز خمسمائة حديث، فقد نقل البيهقي^(٣): « سئل الإمام الشافعي

(١): ص ٢٩٩.

(٢): جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم، الحديث الأول، ص ٣٢.

(٣): مناقب الشافعي: ج ١ ص ٩١٥.

كم أصول السنة أي أصول الأحكام؟ فقال: خمسمائة، ف قيل له: كم منها عند مالك، فقال: كلها إلا خمسة وثلاثون».

وفي كتاب (النكت على ابن الصلاح): « قال أحمد بن حنبل: وسمعت ابن مهدي يقول: الحلال والحرام من ذلك ثمانمائة حديث، وكذا قال إسحاق بن راهويه عن يحيى بن سعيد، وذكر القاضي أبو بكر بن العربي: أن الذي في الصحيحين من أحاديث الأحكام نحو ألفي حديث، وقال أبو داود السجستاني عن ابن المبارك: تسعمائة»^(١).

فما عسى خمسمائة حديث في الحلال والحرام أن تصنع لتفي ببيان ما يحتاجه النَّاس من ارتحال النبي الأكرم ﷺ إلى يوم القيامة مع ما يطراً من مستجداتٍ وتغييراتٍ لا نهاية لها في حياة البشر؟! وهذا العدد الضعيف جداً من الأحاديث هو الذي أحوج المخالفين إلى فتح باب القياس، والاستحسان، وسد الذرائع، والأخذ بالمصالح المرسلّة، واعتماد حجة قول الصحابي، وظن الفقيه ولو كان ظناً شخصياً لا يستند إلى مستند شرعي، فإذا كان هذا هو حال الدّين في القرون الأولى، فلم يبقَ عن رسول الله ﷺ في الأحكام إلا خمسمائة حديث، فما هو حال الدّين بعد ألف سنة من يومنا الحالي؟ لا شك أنّ الدّين سوف يزداد انطامسه وسوف يزداد ضياعه، وسوف تتسع الهوة بينه وبين الناس.

وقد بيّن الشيخ الصدوق رَضِيَ اللهُ عَنْهُ المقدمة الثانية في قوله: « وفي الأثر أنّه يأتي على الناس زمانٌ لا يبقى فيهم من الإسلام إلا اسمه ومن القرآن إلا رسمه، وقال النبي ﷺ: « إنَّ الإسلام بدأ غريباً، وسيعود غريباً، فطوبى للغرباء»، فكان الله عزَّ وجلَّ يبعث في كلِّ وقتٍ رسولاً يجدد لتلك الأمم ما انمحي من رسوم الدّين،

(١): النكت على ابن الصلاح: ص ٢٩٩.

واجتمعت الأمة إلا من لا يلتفت إلى اختلافه، ودلت الدلائل العقلية أن الله عز وجل قد ختم الأنبياء بمحمد ﷺ فلا نبي بعده، ووجدنا أمر هذه الأمة في استعلاء الباطل على الحق، والضلال على الهدى، بحالٍ زعم كثيرٌ منهم أن الدار اليوم دار كفرٍ وليست بدار إسلام، ثم لم يجز على شيءٍ من أصول شرائع الإسلام ما جرى في باب الإمامة، لأن هذه الأمة يقولون: لم يقم بالإمامة منذ قتل الحسين (عليه السلام) إمامٌ عادلٌ، لا من بني أمية ولا من ولد عباس الذين جارت أحكامهم على أكثر الخلق»^(١).

والنتيجة هي: إن الدين بشريعته يجري عليه ما يجري على الأديان السابقة، وسنة انطماس الدين في الأمم السابقة كانت تعالج ببعثة الأنبياء، أمّا في أمتنا فلا يمكن أن تعالج هذه المشكلة ببعثة نبي جديد، كما لا يمكن حفظ الدين ببعثة نبي بعد النبي الخاتم ﷺ، لأن من ضروريات الدين ختم النبوة «إلا أنه لا نبي بعدي»، وهنا يأتي السؤال: كيف يمكن أن يُحفظ الدين؟ وكيف يكون الدين باقياً من دون أن ينطمس منه شيء بعد ارتحال النبي الأعظم ﷺ؟

ففي الأمم السابقة إذا انطمس الدين وضعف وذهبت رسومه، يبعث الله ﷻ أنبياء معصومين مسددين يجددون الدين ويبلغون رسالاته ﷻ، ولكن في أمة النبي الخاتم ﷺ لا يبعث الله ﷻ نبياً بعد النبي الأعظم ﷺ، وذلك لختم النبوة به ﷻ، ولكن في الوقت نفسه وعد تعالى بحفظه وإبقائه، فهو يقول: ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾ ﴿الصف: ٩٩﴾

(١): كمال الدين وقام النعمة، ج ١، استدلال على وجود إمام غائب من العترة يظهر ويملا الأرض عدلاً.

○ المقدمة الثالثة:

▪ هل يمكن حفظ الدين باجتهد الفقهاء؟

وهنا يأتي هذا السؤال: هل يمكن أن يحفظ الدين بالتأج الفقهية التي ينتهي إليها الفقهاء؟

إنَّ الفقهاء مختلفون فيما بينهم، ونتائجهم نتائج ظنية في أغلب الحالات، والفقهاء المخالفون يعتمدون على ظنون لم يقيم دليل شرعي على اعتبارها، فكيف - والحال هذه- يكون الفقهاء حفظة لواقع الدين والشرعية؟

إننا إذا تأملنا حال الصلاة -وهي من أركان الإسلام، إذا قبلت قبل ما سواها، وإن ردت ردًا ما سواها^(١)- فإننا نجد أنها لم تحفظ بدقة في مدرسة المخالفين، فقد اختلفوا في مسألة التكفير-التكف- فهل يجوز الإسبال أم يجب التكفير؟ مع أنَّ رسول الله ﷺ كان يصلي قرابة ثلاثة وعشرين سنة بين المسلمين، والسنة فيها ثلاثمائة وستون يومًا، والحدّ الأقل في اليوم الواحد كان رسول الله ﷺ يصلي خمس مرات كحد أقل -وقطعًا كان ﷺ يصلي أكثر من ذلك بكثير- ومع ذلك ضاعت الصلاة؟ فكيف اختلف في كيفيةها منذ يوم الإسلام الأول -في القرن الأول والثاني والثالث- مع أنها بينت بفعل رسول الله ﷺ بهذه الوفرة؟

إنَّ هذا يدلنا على أنَّ السنة الجارية في الأمم السابقة هي جارية في هذه الأمة، وقد جرت في مثل الصلاة، فجرانها في ما هو أقل من الصلاة أهمية يكون من باب أولى.

(١): قال الإمام الصادق (عليه السلام): « أول ما يحاسب به العبد الصلاة، فإن قبلت قبل سائر عمله، وإذا ردت رد عليه سائر عمله»، وسائل الشيعة، ج ٤، باب وجوب إتمام الصلاة وإقامتها،

○ المقدمة الرابعة:

▪ المعصوم هو الحافظ للدين.

إنَّ حفظ الدِّين إنما يكون بوجود معصومٍ مسدِّدٍ، يكون عادلاً بالعدل الواقعي، وصالحاً بالصلاح الواقعي، وهو الذي به يحفظ الله ﷻ الدِّين مع جريان السنَّة على ضياع الدِّين عند عامة الناس، وهذا ما دلت عليه روايات الإمام المهدي (عليه السلام)، فإنها دلت على أنَّ الإمام المهدي عجل الله فرجه يملأ الأرض قسطاً وعدلاً، فيملؤها بالقسط والعدل الواقعيين الذي يتحدث عنهما رسول الله ﷺ وليس الظاهريين والوهميين، فهو محيطٌ بواقع العدل والقسط ويحقق العدالة الواقعية، وهذا يدلُّ على أنه معصومٌ مسدِّدٌ مؤيِّدٌ من قبل الله ﷻ وهو القائم بالحجة.

ومن اللطيف أنَّ ابن حجر العسقلاني في فتح الباري ومن خلال أحاديث الإمام المهدي (عليه السلام) ينتهي إلى ما عليه الشيعة من وجود من يقوم بالحجة في كل زمن، ففي شرحه لفقرة « كيف أنتم إذا نزل ابن مريم فيكم وإمامكم منكم »، ونقل عن غيره مرتضياً لما نقل، فهو يقول: « وقال ابن التين معنى قوله وإمامكم منكم أنَّ الشريعة المحمدية متصلةٌ إلى يوم القيامة »^(١)، فكون الإمام من أمة النبي ﷺ يدلُّ على بقاء الشريعة، ثم قال ابن حجر: « وقال ابن الجوزي: ... وفي صلاة عيسى خلف رجل من هذه الأمة مع كونه في آخر الزمان، وقرب قيام الساعة، دلالةٌ للصحيح من الأقوال أنَّ الأرض لا تخلو عن قائم لله بحجة »^(٢)، أي: مع أنَّ الساعة تقوم على الأشرار، ودلالة الروايات على ضياع الدِّين عند أغلب الناس كلما ابتعدنا عن زمن رسول الله ﷺ، حتى لا يوجد من يقول الله الله، ولا يوجد من يقول لا إله إلا الله، يكون وجود هذا الإمام العظيم الذي يصلي خلفه نبي الله عيسى (عليه السلام) -الذي هو

(١): فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج ٦، الأنبياء، نزول عيسى بن مريم (عليه السلام)، ح ٣٣٣٤.

(٢): فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج ٦، الأنبياء، نزول عيسى بن مريم (عليه السلام)، ح ٣٣٣٤.

أحد أنبياء الله ومن أولي العزم، ومعصوم جزماً- دالاً على عدم خلو الأرض من حجة قائم لله تعالى.

فروايات الإمام المهدي عليه السلام تدل على وجود قائم بحجة، وعلى وجود معصوم مؤيد ومسدّد يبقى معه الدين الذي وعد الله تعالى بحفظه، والمذهب الذي يعتقد بهذه العقيدة الحقّة، ويرى عصمة الإمام المهدي عليه السلام، وأنّه لا يتأثر بالعوامل التي تؤدي إلى انطياس الدين، هو مذهب الإمامية، فإن كان الحق ثابتاً في مسألة الإمام المهدي عليه السلام فهو ثابتٌ في عقيدة الإمامية، لأنهم الذين يعتقدون بالحق الذي دلت عليه الروايات في مسألة الإمام المهدي عليه السلام.

ولهذا توجد ملازمة بين إثبات بقاء الدين إلى يوم القيامة عند رجلٍ معصوم، وبين إثبات حقانية مذهب الإمامية الذي يعتقد بضرورة العصمة وضرورة وجود إمام في كل زمان، وحيث إنّ مذهب الإمامية يعتقد أنّ المهدي عليه السلام إمامٌ معصومٌ، وهو الثاني عشر من أئمة أهل البيت عليهم السلام، وهو الحجة بن الحسن العسكري عليه السلام، فما اعتقد به الشيعة في هذه المسألة بأجمعه حقٌّ، لأنّه لا يمكن أن يكون مذهبه مذهباً باطلاً مع أنّ الحق يدعمهم ويثبت أنّ رأي غيرهم في مسألة الإمام المهدي عليه السلام -ولو في بعض التفاصيل - باطلٌ.

يقول الشيخ الصدوق رحمته الله مبيناً لهذا: « ثمّ تأملنا أخبار الرسول صلى الله عليه وآله فوجدناها قد وردت بأنّ الأرض تملأ قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً برجلٍ من عترته، فدلنا هذا الحديث على أنّ القيامة لا تقوم على هذه الأمة إلّا بعد ما ملئت الأرض عدلاً، فإنّ هذا الدين الذي لا يجوز عليه النسخ ولا التبديل سيكون له ناصرٌ يؤيده الله عزّ وجلّ، كما أيد الأنبياء والرسل لما بعثهم لتجديد الشرائع وإزالة ما فعله الظالمون، فوجب لذلك أن تكون الدلائل على من يقوم بها وصفناه موجودة غير معدومة، -فالأنبياء والرسل ثبت لهم مقام النبوة، وهو بعد النبيّ الخاتم صلى الله عليه وآله لا تثبت

له النبوة، إلا أن التسديد والتأييد والعصمة كل ذلك ثابتٌ له (عليه السلام) - وقد علمنا عامة اختلاف الأمة وسبرنا أحوال الفرق، فدلنا أن الحق مع القائلين بالأئمة الاثني عشر (عليهم السلام) دون من سواهم من فرق الأمة، ودلنا ذلك على أن الإمام اليوم هو الثاني عشر منهم، وأنه الذي أخبر رسول الله ﷺ به ونصَّ عليه^(١).

فثبت أن الإمام المهدي (عليه السلام) هو الحافظ للدين، وهو معصومٌ وقائمٌ بالحجة في آخر الزمان، مع جريان السنّة على انطماس معالم الدين كلياً ابتعدنا عن زمان رسول الله ﷺ، وهذا يدلُّ على حقانية عقيدة الشيعة في الإمام المهدي (عليه السلام)، حيث إنَّ هذا المعنى لا وجود له إلا في عقيدة الشيعة الاثني عشرية.

(١): كمال الدين وتمام النعمة، ج ١، استدلال على وجود إمام غائب من العترة يظهر ويملاً الأرض عدلاً.

هنا نتعرض لصنفٍ من الأدلة المهدوية يتكون بشكلٍ عامٍّ من مقدمتين، هما:

- المقدمة الأولى: نتيجة آيةٍ أو رواية.
- المقدمة الثانية: ذكر بيانٍ يثبت المهدوية الخاصة استنادًا إلى مضمون الآية أو الرواية التي ذكرت نتيجتها في المقدمة الأولى، مع بيان أن الإجماع يقتضي حقانية ما عليه الشيعة في مسألة الإمام المهدي (عَلَيْهِ السَّلَام).

فهذا بيانٌ مختصرٌ وموجزٌ لهذا الصنف من أدلة المهدوية الخاصة، وسوف يأتي شرحه وتوضيحه في التقرير التفصيلي، وسوف نستعرض فردين من هذا الصنف، وهما:

- الفرد الأول: الخلافة الإلهية والمهدوية في القرآن الكريم.
- الفرد الثاني: حديث الثقلين.

وأول فردٍ نقره - كما ذكرنا - هو الفرد الذي يعتمد على آيات الخلافة، وهي قول الله ﷻ: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٠﴾ وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ فَقَالَ أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴿٣١﴾ قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ﴿٣٢﴾ قَالَ يَا آدَمُ أَنْبِئْهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ فَلَمَّا أَنْبَأَهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ قَالَ أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ إِنِّي أَعْلَمُ غَيْبَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ ﴿٣٣﴾﴾ البقرة: ٣٠ - ٣٣.

وكما بيّنا سابقاً، فإنّ هذا التقرير يمرّ بمقدمتين، ويتلوها تطبيق للإجماع.

المقدمة الأولى:

○ محتوى الآيات الشريفة:

وهذه المقدمة تتطلب منّا أن نقف وقفةً تفسيريةً نحلل فيها مضمون هذه الآيات الشريفة بقطع النظر عن الروايات الواردة في تفسيرها، وذلك بالتأمل في نفس هذه الآيات لكي نرى ما تعطيه الآيات المباركة، ثم نربط بين نتيجة هذه الآيات وبين العقيدة المهدوية في مذهب أهل البيت (عليهم السلام)، والأبحاث التفسيرية التي سوف

نظرها ثمانية، وهي:

- البحث الأول: إثبات أن الله ﷻ قد جعل لذاته المقدسة خليفةً.
- البحث الثاني: بيان حقيقة الخلافة (ماذا يقصد من الخلافة الإلهية).
- البحث الثالث: بيان ملاك استحقاق الإنسان لهذه الخلافة الإلهية.
- البحث الرابع: بيان ما هي الأسماء التي امتاز نبي الله آدم ﷺ على الملائكة بمعرفتها، واستحق أن يكون خليفةً لله ﷻ بها.
- البحث الخامس: الفرق بين علم نبي الله آدم ﷺ بالأسماء، وعلم الملائكة بها بعد إنباء نبي الله آدم ﷺ إياهم.
- البحث السادس: تحديد من هو خليفة الله ﷻ.
- البحث السابع: إثبات استمرار الخلافة الإلهية.
- البحث الثامن: إثبات أن تعيين الخليفة بيد الله ﷻ وليس بيد الأمة.

○ البحث الأول:

▪ إثبات أن الله ﷻ قد جعل لذاته المقدسة خليفةً:

والسؤال الذي يواجهنا في هذا البحث: ما هو الدليل على ثبوت الخلافة

الإلهية؟

وفي مقام الجواب على ذلك نقول: إنَّ الدليل على ذلك هو الآيات المباركة المتقدمة: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ البقرة: ٣٠ فهناك خليفة جعله الله ﷻ وهو خليفة عن ذات الله ﷻ، ولكن ما هو وجه دلالة هذه الآيات على أن الخلافة عن الله؟ إذ قد يدعي مدع أن الخلافة عن غير الله ﷻ، كأن تكون خلافة عن جنسٍ كان موجوداً قبل البشر على وجه الأرض.

والجواب هو: وجود ثلاثة شواهدٍ في هذه الآيات الشريفة تثبت أنَّ

المستخلف عنه هو ذات الله ﷻ، وهي:

الشاهد الأول: إنَّ الله ﷻ قال: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي

الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾، ولم يذكر ﷻ أن الخلافة خلافة عن غيره، مما يفيدنا كون الخلافة عن ذاته المقدسة ﷻ، فالذي ينقدح في الذهن وينصرف إليه عند قول المتكلم إني جاعل خليفة دون أن يبين بأنَّ الخليفة عن غيره، هو أنَّ الخلافة خلافة عن ذاته، فإذا قال الأب لأسرته: إني سأجعل خليفةً، يفهم أنه سيجعل خليفةً عن ذاته، وإذا قال مدير العمل أو المسؤول في مؤسسة: سأجعل خليفةً، فالذي يفهم أنه يجعل خليفةً عن ذاته.

الشاهد الثاني: إنَّ الله ﷻ لما قال للملائكة: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي

جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾، وفهم الملائكة أن الخلافة ليست فيهم، قالوا لله ﷻ: ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ﴾،

فذكر الملائكة عدم لياقة من يفسد، وذكروا لياقة من يكون مسبحاً وحامداً لله ﷻ،
أي: إنَّ الملائكة ذكروا أمرين يرتبطان بخلافة الله ﷻ:

الأمر الأول: إنَّ الخلافة تناسب من لا فساد فيه ومنه، وهو الله ﷻ، لأنَّ الله ﷻ كاملٌ عادلٌ تامٌّ.

الأمر الثاني: إنَّ التسبيح والحمد شأنٌ يرتبط بالله ﷻ. فكأنَّ الملائكة فهموا أنَّ الخلافة عن ذات الله ﷻ، فقالوا لله ﷻ: نحن يوجد فينا ملاك الخلافة عن ذاتك المقدسة، فنحن لا يوجد فينا فسادٌ، ونحن نسبح بحمدك ونقدسك، فذكر هذا الملاك المرتبط بالله ﷻ دليلٌ على أنَّ الخلافة عن الله ﷻ.

الشاهد الثالث: لما ذكر الملائكة ملاك الخلافة الإلهية وهو عدم الإفساد وتقديس الله ﷻ وحمده وتسبيحه، أجاهم الله ﷻ بأنَّ هذا وإن كان حقاً إلاَّ أنَّه لا يشكل تمام ملاك خلافة الله ﷻ، بل لا بدُّ أن يضم إليه شيءٌ يميز النبي آدم ﷺ عن جميع الملائكة مع اختلاف أصنافهم، وهو ملاكٌ بين الله ﷻ أنه يعلم به، ولا تعلم به الملائكة، وهو القدرة على الإحاطة بالأسماء كلها، ولهذا قال لهم: إن كان ما ذكرتم تمام الملاك فأنبئوني بأسماء هؤلاء وأثبتوا أنَّ عندكم القدرة والجدارة لبلوغ مقام تلقي علم الأسماء كلها: ﴿قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٠﴾ وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ فَقَالَ أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴿٣١﴾ قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ﴿٣٢﴾﴾ البقرة: ٣٠ - ٣٢.

إنَّ جعل الإحاطة بالأسماء كلها، والذي هو فوق رتبة الملائكة ملاكاً للخلافة، دليلٌ على أنَّ المستخلفَ عنه هو الله ﷻ وليس موجوداً أرضياً، فهذه الآية الكريمة تثبت لنا أنَّ الخليفة له شأنٌ رفيعٌ جداً ومقامٌ عالٍ جداً، وهذا يتناسب مع

كونه خليفة لله ﷻ، فإن الملائكة أصناف كثيرة، ومنتشرة في عالم الخليقة، وبعضها في العظمة والقرب من الله تعالى يفوق التصور، ومع ذلك لم تكن جديرة للخلافة.

والنتيجة التي ننتهي إليها في البحث الأول هي دلالة الآيات على ثبوت الخلافة الإلهية عن الله ﷻ.

○ البحث الثاني:

■ بيان حقيقة الخلافة الإلهية:

ما هو المقصود بالخلافة الإلهية؟ فإذا ثبت أن الله ﷻ جعل خليفةً عن ذاته المقدسة، فما معنى وجود خليفة لله عز وجل؟

في مقام البيان لهذا السؤال أذكر أموراً ثلاثة، وهي:

■ الأمر الأول: معنى الخليفة في اللغة.

إذا رجعنا إلى كتب اللغة التي تكفلت بيان معنى (الخليفة)، نجدها قد نصت على أن الخلافة هي النيابة، والخليفة هو النائب الذي يقوم مقام المُستخلف، فقد ذكر الخليل بن أحمد رَضِيَ اللهُ عَنْهُ في كتاب العين: « ووالدُ يموت فيكون ابنه خلفاً له، أي خليفة فيقوم مقامه »^(١)، وفي لسان العرب: « واستخلف فلاناً من فلان: جعله مكانه. وخلف فلان فلاناً إذا كان خليفته. يُقال: خلفه في قومه خلافةً. وفي التنزيل العزيز: ﴿وَقَالَ مُوسَى لِأَخِيهِ هَارُونَ أَخْلِفْنِي فِي قَوْمِي﴾، وخلفته أيضاً إذا جئت بعده. ويُقال: خلفت فلاناً أخلفه تخليفاً واستخلفته أنا جعلته خليفتي. واستخلفه: جعله خليفةً. والخليفة: الذي يُستخلفُ مِن قِبَلِهِ، والجمع خلائف »^(٢)، فإذا كان معنى الخلافة

(١): العين ج ١، باب الخاء، ص ٤٣٦.

(٢): لسان العرب: ج ٩ ص ٨٣.

القيام مقام المُستخلف، ومعنى الخليفة القائم مقامه فإنه سوف يكون معنى خليفة الله ﷻ هو ذلك الشخص الذي يقوم مقام الله.

○ أقسام الخلافة:

وينبغي أن نلتفت إلى نقطة هامة في المقام وهي: كيف يقوم الشخص مقام الله ﷻ، مع أن الخلافة تقتضي ألا يكون المُستخلف موجودًا فيما إذا تحقق الخليفة، لأن الخليفة يقوم مقام المُستخلف، فإذا كان المُستخلف في مقامه فكيف يتحقق الخليفة؟ وكيف يكون قائمًا مقام المُستخلف؟

والجواب عن ذلك، هو إنه لا يشترط في صدق مفهوم الخلافة غيبة المُستخلف، حيث إن الخلافة تنقسم إلى قسمين:

القسم الأول: الخلافة العرضية، وهي: الخلافة التي لا يجتمع فيها الخليفة مع المُستخلف، كخلافة الابن عن أبيه، فلا يمكن أن يكون الابن خليفة بالفعل مع وجود الأب. نعم، يمكن أن يكون خليفة بالقوة بمعنى أنه إذا مات أبوه يتصف بأنه خليفة، أما أن يكون بالفعل مع وجود أبيه فلا يعقل ذلك.

القسم الثاني: الخلافة الطولية، كخلافة المخلوق عن الخالق، فالباري محيطٌ بكل شيء وهو ﷻ لا يخلو منه شيء، فهو ليس محدودًا في وجوده بحد، وهو ﷻ فوق أن يكون مظرورًا بالأرض، وفوق أن يكون محسوسًا ومن موجودات عالم الحس، وفوق أن يكون متحققًا بتحقق موجودات عالم الدنيا وعالم المادة، فهو بوجوده محيطٌ بجميع المراتب بما في ذلك مرتبة المادة ومرتبة الحس، ولا تجري عليه أحكام المادة وأحكام الحس، وبعبارة أدق: إن الله ﷻ فوق ومع ومحيط بجميع مراتب الوجود ولكن لا تجري عليه أحكام المراتب الخاصة من الوجود، فله ﷻ شأن أعلى من شأن خلقه، فهو مع إحاطته متنزّه عن أحكامهم ومتنزّه عن صفاتهم.

جاعل في الأرض خليفةً في تبليغ الأحكام، أو خليفةً في تطبيق الأحكام، أو خليفةً في إدارة شؤون الناس، فلم يقيد الخليفة بشأن محدد، بل جعله مطلقاً، وقد ذكر بعض المفسرين لفتةً دقيقةً في هذا المورد وهي: إِنَّ الْبَارِيَّ ﷻ لَمْ يَقُلْ: إِنِّي جَاعِلٌ خَلِيفَةَ (في الأرض)، فالجار والمجرور في الأرض لم يذكر بعد كلمة (خليفة)، وذلك لكي يبين الله ﷻ أَنَّ الخليفة ليس بالضرورة مقيداً في خلافته بالأرض، فخلافته ليست مقيدة، وإذا كان موضع الخليفة هو الأرض، فالأرض موضوع للخليفة، أما الخلافة فهي ليست مقيدةً بقيد: (في الأرض)، وإنما هي مطلقةٌ.

المقدمة الثانية: أَنَّ شَأْنَ اللَّهِ ﷻ لَا يَنْحَصِرُ بِبَيَانِ الْأَحْكَامِ وَلَا يَنْحَصِرُ بِإِدَارَةِ شُؤُونِ النَّاسِ، بَلْ لَهُ ﷻ الْوَلَايَتَانِ التَّشْرِيعِيَّةَ وَالتَّكْوِينِيَّةَ، فَهُوَ ﷻ الْمُتَصَرِّفُ فِي التَّشْرِيعِ وَالتَّكْوِينِ، وَمَقْتَضَى إِطْلَاقِ الْخِلَافَةِ فِي الْآيَةِ الشَّرِيفَةِ ثُبُوتُ أَنَّ الْخَلِيفَةَ عَنِ اللَّهِ ﷻ يَقُومُ مَقَامَهُ سُبْحَانَهُ فِي التَّشْرِيعِ وَالتَّكْوِينِ.

○ عدم انحصار الخلافة في النبوة:

▪ الأمر الثالث: شمول الخلافة لغير النبي ﷺ.

هل خلافة الله ﷻ في الآية المباركة خاصةٌ بالنبوة؟ بمعنى أَنَّ المقصود من ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ هو إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ أَنْبِيَاءَ، بنحوِ تكونِ الخلافةِ دائرةً مدار النبوة، وأما غير النبي فلا يكون خليفة؟

إنَّ هذا التساؤل مهمٌّ جدًّا في بحث الخلافة الإلهية والمهدوية، وقد تصدَّى الشيخ الصدوق عليه السلام في كتابه (كمال الدين وتمام النعمة) للإجابة على هذا السؤال، حيث قال: «ومن زعم أنَّ الخليفة أراد به النبوة فقد أخطأ من وجه، وذلك أنَّ الله ﷻ وعد أن يستخلف من هذه الأمة الفاضلة خلفاء راشدين، كما قال ﷻ: ﴿وَعَدَ

اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا ﴿٥٥﴾ النور: ٥٥ - فهذه الآية تثبت الخلافة لقوم بعد النبي الأكرم ﷺ، وحيث إن النبي ﷺ ختمت به النبوة ولا نبي بعده، فهذا يدل على ثبوت الخلافة لغير النبي ﷺ - ولو كان قضية الخلافة قضية النبوة أوجب حكم الآية أن يبعث الله ﷻ نبياً بعد محمد ﷺ وما صحَّ قوله: ﴿وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾ ﴿الأحزاب: ٤٠﴾، فثبت أن الوعد من الله ﷻ ثابت في غير النبوة، وثبت أن الخلافة تحالف النبوة بوجه، وقد يكون الخليفة غير نبي، ولا يكون النبي إلاً خليفة^(١).

هذا، وسوف يأتي أن الآيات تثبت استمرار الخلافة في كل زمان، وهذا غير ثابت في النبوة؛ إذ لا شك في خلو بعض الأزمنة منها، فما انتهى إليه في البحث الثاني هو إن الله ﷻ جعل من يقوم مقامه، ومن يقوم مقامه صاحب خلافة مطلقة تنال التشريع وتنال التكوين، وهذا الخليفة قد يكون نبياً وقد لا يكون نبياً.

○ البحث الثالث:

■ في بيان ملاك استحقاق الإنسان لهذه الخلافة الإلهية:

و تقدم فيما سبق أن الله ﷻ جعل خليفة عن ذاته المقدسة، وقد تميز الخليفة عن جميع أصناف الملائكة بما فيهم حملة العرش، بأنه إستحق أن يكون قائماً مقام الله ﷻ مطلقاً، والسؤال الذي نريد معرفة الإجابة عليه في البحث الثالث هو: ماهو ملاك استحقاق خلافة الله؟ وما الذي ميّز الإنسان وجعله فوق الملائكة قادراً على أن يكون خليفة لله؟

(١): ج ١، وجوب طاعة الخليفة.

ونأخذ جواب هذا السؤال من آيات الخلافة المباركة نفسها، حيث يقول الباري ﷻ: ﴿وَأِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾، فالملائكة علمت أن الخليفة ليس منها، كما أنها علمت أن طبيعة النوع الذي ينتمي إليه الخليفة طبيعة تدعو إلى سفك الدماء والإفساد، فقالت لله ﷻ: كيف تجعل من يفسد في الأرض خليفة؟ وبين القرآن ذلك بقوله تعالى: ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ﴾ البقرة: ٣٠، فالملائكة سألت الله ﷻ عن وجه جعل الخلافة في ذلك الجنس الذي قد يصدر منه الفساد ولم الخلافة ليست فيهم؟ وهم الذين يسبحون بحمد الله ويقدمونه، وفي كلام الملائكة هذا بيان للملاكين وميزانين لاستحقاق الخلافة الإلهية:

الميزان الأول: العدالة في الفعل، فمن يفسد ويسفك الدماء ليس أهلاً للخلافة، ومن لم يكن كذلك يتوقع أن يكون خليفة لله ﷻ.

الميزان الثاني: معرفة الله ﷻ وعبادته بتقديسه وحمده وتسيحه، ﴿وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ﴾.

فالخليفة في نظر الملائكة لا بدّ ألا يكون مفسداً، ولا بدّ أن يكون مسبحاً بحمد الله ﷻ ومقدساً له، ثم إن الباري ﷻ لم يعترض على ما ذكره الملائكة من ملاكين، وإنما قال لهم ﷻ: إن ما ذكرتم لا يكفي لوحده، بل لا بدّ أن ينضم إليه ملاكٌ ثالثٌ، فالشخص الجدير بخلافة الله ﷻ لا بدّ أن تتوفر فيه ثلاثة أمور، وقد ذكرت الملائكة إثنين منهما، أما الثالث فكان مكنوناً في علم الله ﷻ لم يعلمه الملائكة، ولهذا قال الله ﷻ: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ فَقَالَ أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ البقرة: ٣١.

فالملاك الثالث هو القدرة على تعلم الأسماء كلها، وكأنه تعالى قال لهم: أنتم تملكون الصلاح وعدم الفساد، وعندكم التسبيح والحمد، وعندكم التقديس، فأنتم تعبدون ولا تفترون عن عبادتي ﴿عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾ (٣٦) لَا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ ﴿الأنبياء: ٢٦-٢٧، إِلَّا أَنَّهُ لَا يُوجَدُ عِنْدَكُمْ عِلْمٌ وَإِحَاطَةٌ بِالْأَسْمَاءِ كُلِّهَا، ﴿قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾ (٣٢) البقرة: ٣٢، فهنا أدرك الملائكة أن الحكمة الإلهية تقتضي أن يكون الخليفة -مضافاً إلى عدم فساده، ومضافاً إلى عبادته- محيطاً بشيء خاص وهو الأسماء، وهذا ما قصرت عنه قدرة الملائكة.

○ البحث الرابع:

■ في بيان ما هي الأسماء التي امتاز نبي الله آدم (ﷺ) على الملائكة بمعرفتها، واستحق أن يكون خليفة الله ﷻ بها؟

اختلف المفسرون في بيان ماهية هذه الأسماء، وقدموا أكثر من نظرية، ومنها:

- النظرية الأولى: معرفة أسماء جميع الأشياء.
- النظرية الثانية: معرفة حقيقة المسمى بالأسماء اللفظية.
- النظرية الثالثة: معرفة حقائق خارجية خاصة.

○ النظرية الأولى: معرفة أسماء جميع الأشياء:

فالأشياء التي خلقها الله ﷻ قبل خلق العاقل القادر على النطق واعتبار اللغة أو إيجادها لم يكن لها أسماء، والله ﷻ جعل لها الأسماء، فجعل للسماء اسماً وللأرض، وللحجر، وللشجر أسماءً، وهكذا في جميع الأشياء، وعلم هذه الأسماء آدم (ﷺ)، فيكون العلم بالأسماء التي هي جزء من اللغات الملائكة الثالث الذي تميز به آدم (ﷺ) على الملائكة.

○ تقييم النظرية:

وهذه النظرية - كما هو واضح - نظرية باطلة، فما هي قيمة الألفاظ التي اعتبرت أسماءً للأشياء حتى تكون مميزة للنبي آدم على جميع الملائكة عليهم السلام التي هي موعلة في تسييح الله تعالى وموعلة في تقديسه وعبادته، يقول الإمام السجاد عليه السلام في وصف الملائكة في (الصحيفة السجادية): « اللهم وحمة عرشك الذين لا يفترون عن تسيحك، ولا يسأمون من تقديسك، ولا يستحسرون من عبادتك، ولا يؤثرون التقصير على الجدِّ في أمرك، ولا يغفلون عن الوله إليك »^(١)، فإذا كان هذا هو حال الملائكة، فليسوا فاسدين وهم منغمرون و متمحضون في عبادة الله تعالى، فهل يمكن أن تكون معرفة اللغة هي الملاك المميز للنبي آدم عليه السلام عليهم، فهذا أمرٌ بعيدٌ جداً، ويبعده - أيضاً - أن المعرفة التصورية للأسماء المفقوطة لا يختلف فيه حال المعلم والتلميذ، وقد حصل للملائكة بتعلم آدم، حيث يقول تعالى: ﴿ وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ فَقَالَ أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾^(٢) قالوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ^(٣) قَالَ يَا آدَمُ أَنْبِئْهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ فَلَمَّا أَنْبَأَهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ قَالَ أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ إِنْني أَعْلَمُ غَيْبَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ ﴿ البقرة: ٣١ - ٣٣، ويبعده - أيضاً - ما سوف يأتي - إن شاء الله تعالى - في وجوه النظرية الثالثة -.

○ النظرية الثانية: معرفة حقيقة المسمى بالأسماء اللفظية.

إن المقصود بالأسماء ليس هو معرفة أسماء الأشياء، أي: معرفة الألفاظ التي وضعت كألفاظ للأشياء، وإنما المقصود معرفة حقيقة المسمى بالأسماء اللفظية، أي معرفة حقائق الأشياء التي خلقها الله تعالى وسوف يخلقها.

(١): وكان من دعائه عليه السلام في الصلاة على حملة العرش وكل ملك مقرب.

وهنا يعرض أماننا السؤال التالي: لماذا أطلق على حقائق الأشياء لفظ (أسماء)؟

وجواب ذلك هو: إنَّ الاسم في اللغة هو العلامة والدليل، والأشياء بالنسبة إلى الله ﷻ كذلك، فهي علاماتٌ ودلائلٌ على وجوده ﷻ: ﴿سَزِيهِمْ ءَايَاتِنَا فِي الْأَفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ ﴿٥٣﴾﴾ فصلت: ٥٣، فتكون أسماءً لله ﷻ، فالذي ميز النبيَّ آدم ﷺ على الملائكة هو إحاطته بجميع الأشياء التي سوف يخلقها الله ﷻ، أو التي خلقها الله ﷻ وسوف يخلقها، وهذه إحاطةٌ بحقائق خارجية وليست بالفاظ.

ويتضح التعليق على هذه النظرية مما سيأتي في وجه النظرية الثالثة.

○ النظرية الثالثة: معرفة حقائق خارجية خاصة:

وهي توافق النظرية الثانية في أنَّ المقصود بالأسماء حقائق خارجية وليست ألفاظاً، ولكن تختلف في أنَّ المقصود بالأسماء ليس كلَّ الأشياء، وإنما أشياء خاصة، أي: حقائق عظيمة عالية لها نحو من الإدراك والشعور إمتاز النبيَّ آدم ﷺ بمعرفتها دون سواه، والذي يشهد على أنَّ المقصود بالأسماء حقائق خارجية خاصة وليس كلَّ حقائق الأشياء هو إنَّ الله ﷻ عبَّر عن هذه الأسماء بأنها غيب السموات والأرض: ﴿قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ﴿٣١﴾ قَالَ يَا أدمُ أَنْبِئِهِمْ بِأَسْمَائِهِمْ فَلَمَّا أَنْبَأَهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ قَالَ أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ إِنِّي أَعْلَمُ غَيْبَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ ﴿٣٢﴾﴾ البقرة: ٣١ - ٣٣.

وقد ذكر العلامة الطباطبائي ﷺ قرينةً لطيفةً في المقام -أيضاً- وهي إنَّ الله ﷻ عبَّر عن الأسماء بضمير العاقل، وهذا يدلُّ على أنَّ المقصود بها حقائق شاعرة

مدركةٌ عاقلةٌ، وليس المقصود مطلق الحقائق، حيث يقول ﷺ: « ثم قوله ﴿عَرَضَهُمْ﴾ دالٌّ على كون كل اسم أي: مسماه ذا حياةٍ وعلمٍ وهو مع ذلك تحت حجاب الغيب، غيب السماوات والأرض، وإضافة الغيب إلى السموات والأرض وإن أمكن أن يكون في بعض الموارد إضافة من يفيد التبويض - وقد يقصد ﷺ بـ (من غيب) ما هو من غيب السماوات، ولكن هنا ليس هو هذا المقصود، لأنَّ من الواضح أنَّ الملائكة تعرف بعض غيب السموات والأرض، فإذا المقصود هنا حقائق عامة، وهي تشكل غيباً مطلقاً للسموات والأرض - ولكن المورد وهو مقام إظهار تمام قدرته تعالى وإحاطته، وعجز الملائكة ونقصهم، يوجب كون إضافة الغيب إلى السموات والأرض إضافة اللام، يفيد أنَّ الأسماء أمورٌ غائبةٌ عن العالم السماوي والأرضي، خارج محيط الكون ^(١)، فالمقصود من: ﴿أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ إِنِّي أَعْلَمُ غَيْبَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾، أي: كلُّ غيبٍ بالنسبة إلى تمام السموات والأرض، وهذا يدلُّ على رفعة مقام ودرجة هؤلاء الأسماء بنحو صاروا غيباً لجميع من كان في السموات والأرض.

والنتيجة التي تنتهي إليها هي: إنَّ الملاك الثالث في جدارة خلافة الله ﷻ هو وجدان الإحاطة التامة بجميع الأسماء الذين هم غيب للسموات والأرض.

○ البحث الخامس:

▪ الفرق بين علم نبي الله آدم ﷺ بالأسماء، وعلم الملائكة بهم بعد إنشاء آدم ﷺ الملائكة إياهم:

إنَّ آيات الخلافة بينت أنَّ الملائكة قد تعرفت على هؤلاء الأسماء بواسطة النبي آدم ﷺ، حيث قال تعالى: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى

(١): الميزان في تفسير القرآن، ص ١١٧.

الْمَلَائِكَةِ فَقَالَ أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴿٣١﴾ قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ﴿٣٢﴾ قَالَ يَا أَدَمُ أَنْبِئْهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ فَلَمَّا أَنْبَأَهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ قَالَ أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ إِنْ أَعْلَمُ غَيْبَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ ﴿٣٣﴾ البقرة: ٣١-٣٣.

وهنا استخدم أيضًا القرآن الكريم ضمير العاقل - هؤلاء - وهذا يدل كما ذكر العلامة الطباطبائي رحمته الله على وجود إدراكٍ وشعورٍ عند هؤلاء الأسماء، وقد علم النبي آدم عليه السلام الملائكة بهم، فأصبحت الملائكة عالمةً، وهذا يعني أن الملاك الثالث - وهو القدرة على تعلم الأسماء كلها - متوفر في الملائكة أيضًا، فلماذا إمتاز نبي الله آدم عليه السلام عن الملائكة بالخلافة الإلهية؟

في مقام الجواب على هذا السؤال نقول:

لقد بينت هذه الآيات المباركة امتياز علم النبي آدم عليه السلام عن الملائكة من جهتين هما:

الجهة الأولى: إن النبي آدم عليه السلام تلقى هذا العلم مباشرةً من الله تعالى من دون وساطة، وأمّا الملائكة فهي قد اطلعت على أسماء هؤلاء بواسطة إنباء النبي آدم عليه السلام، وكم هو الفرق كبير بين الوقوع على الشيء مباشرةً بإفاضةٍ من الله تعالى، وبين الوقوف على اسمه بإفاضةٍ وساطةٍ وهو نبي الله آدم عليه السلام؟

الجهة الثانية: إن نبي الله آدم عليه السلام يعلم بالأسماء: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾، أي: تحصل على العلم، وأمّا الملائكة فلم يعبر القرآن الكريم عن معرفتهم بالعلم وإنما عبر عنها بالإنباء ﴿قَالَ يَا أَدَمُ أَنْبِئْهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ﴾، فهناك أسماءٌ عظيمة،

والنبي آدم ﷺ عَلِمَ بِهِمْ، ثم أنبأ الملائكة، فما تحصّلت عليه الملائكة مجرد إنباء وتحصّل النبي آدم على العلم.

وهنا يعترض أماننا سؤال آخر، وهو: ما هو الفرق بين علم النبي آدم ﷺ وبين نتيجة إنباء النبي آدم للملائكة؟

وفي مقام الجواب يوجد أكثر من احتمال:

■ الاحتمال الأول: إن الفرق في التفصيل والإجمال.

فعلم نبي الله آدم ﷺ هو علمٌ تفصيليٌّ، ولهذا أكّده الباري ﷻ فقال: ﴿الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾، بينما علم الملائكة هو علمٌ إجماليٌّ ولهذا لم يؤكد الباري ﷻ فقال في شأنهم: ﴿قَالَ يَتَادُمُ أَنْبِئُهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ فَلَمَّا أَنْبَأَهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ﴾، فهناك الاختلاف في التعبير بين ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾، وبين ﴿قَالَ يَتَادُمُ أَنْبِئُهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ فَلَمَّا أَنْبَأَهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ﴾، فإنّ التعبير الوارد في النبي آدم يدلّ على التفصيل، بينما التعبير الوارد في الملائكة يدلّ على أصل حصول العلم، ولعله على نحو الإجمال.

○ الفرق بين العلم التفصيلي والعلم الإجمالي:

ولكي يتّضح الفرق بين العلمين -التفصيلي والإجمالي- أذكر مثلاً لبيان ذلك: لو رأى شخصٌ شجرةً من بعيدٍ ولم يستطع أن يميزها بالدقة، هل هي شجرة تفاح أم شجرة برتقال؟ فإنّه يملك علماً عن الشجرة إلا أنّ علمه إجماليٌّ، فيه نحو من الغموض وعدم الوضوح، بخلاف الشخص الذي هو قريبٌ من الشجرة ويراهم ويعلم نوعها وأنها شجرة تفاح -مثلاً- فالشخصان يعلمان بالشجرة، إلا أنّ علم أحدهما تفصيليٌّ، وعلم الآخر إجماليٌّ، ولعل الفرق بين علم الملائكة وعلم النبي آدم

ﷺ من هذا القبيل، فالنبي آدم يعلم بالأسماء علماً تفصيلياً، بينما الملائكة تعلم بهم علماً إجمالياً.

■ الاحتمال الثاني: الفرق في رتبة العلم.

أن يكون الفرق ليس في الإجمال والتفصيل بل كلاهما يملك علماً تفصيلاً، وإنما الفرق يقع في رتبة العلم، فالعلم ليس على رتبة واحدة، وقد أثبت ذلك القرآن الكريم فذكر أن هناك عين اليقين وعلم اليقين وحق اليقين، فقد قال ﷺ: ﴿كَلَّا لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ ﴿٥﴾ لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ ﴿٦﴾ ثُمَّ لَتَرُونَهَا عَيْنَ الْيَقِينِ ﴿٧﴾﴾ والتكاثر: ٥ - ٧، وهذه الآية تذكر الكشف التام، وهو اليقين إلا أنه ليس على رتبة واحدة، فما هو الفرق بين علم اليقين وعين اليقين؟ وما هو الفرق بين هذين العلمين وبين حق اليقين في قوله: ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ ﴿٩٥﴾﴾ الواقعة: ٩٥؟

○ توضيح اختلاف رتبة العلم:

لكي يتضح معنى اختلاف الرتبة أعرض المثال التالي، فبالمثال يتضح المقال:

لو وصفت لشخص حلاوة معينة، وقد أخذ الواصف يصف له اللون والطعم، فإن الشخص -السامع للوصف- سوف يتحصّل على علم، وكلما كان الوصف أكثر، فسوف يكون العلم أكثر تفصيلاً، فإذا وصف له اللون ودرجة اللون والمواد التي عملت منها الحلاوة، ثم ذكر له الطعم وأخذ يميز له درجة الطعم، يزداد العلم تفصيلاً، وكلما ذكر أوصافاً أخرى كلما تكوّن لدى هذا الشخص علم تفصيلي أوسع، إلا أن هذا الوصف يفيد درجة من درجات العلم وإن كان يقيناً، ولكن توجد درجة أعلى وهي درجة من يتذوق هذه الحلاوة، فإن المتذوق لهذه الحلاوة عنده نتيجة الوصف -ولنقل نتيجة الإنباء- وعنده أيضاً درجة أعلى من الإنباء وهي درجة التذوق، فهنا وجدت درجتان مختلفتان من العلم إحداهما أعلى من الأخرى، وهذا ما

نجده في آية نبي الله إبراهيم عليه السلام: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَىٰ ۗ قَالَ أُولَٰئِكَ تُؤْمِنُ ۗ قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قُلُوبِي ۗ﴾ البقرة: ٢٦٠، فنبي الله إبراهيم عليه السلام يملك يقيناً بأن الله تعالى قادرٌ على إحياء الموتى، ولكن كم هو الفارق كبيرٌ بين أن يعلم بعلمٍ تصوريٍّ بأن الله تعالى قادرٌ وبين أن يرى عيناً وشهوداً عملية الخلق وعملية الإحياء؟ فالشهود يفيد درجةً أعلى، ولعلَّ الفرق بين علم نبي الله آدم عليه السلام وبين نتيجة إنباء نبي الله آدم للملائكة، من هذا القبيل، وهو إنَّ علم نبي الله آدم علمٌ شهوديٌّ وهو درجةٌ أعلى، بينما علم الملائكة علمٌ وصفيٌّ حصوليٌّ وهذه درجةٌ أقل، ومن يستحقَّ الخلافة الإلهية هو الذي يبلغ درجة الإحاطة الشمولية.

وعلى كلِّ حال سواء علمنا حقيقة الفرق أم لم نعلم، فإنَّ الآيات المباركة تدلُّ على وجود فرق، وإلا لم يكن وجهٌ لتخصيص آدم وتمييزه على الملائكة، ما داموا معه في العلم بالأسماء سواء، وهذا أمر ظاهر.

○ البحث السادس:

▪ في تحديد من هو خليفة الله ﷻ؟

إختلف الباحثون في هذا، وقدّموا أكثر من رأي، ومنها:

- الرأي الأول: إنّ الخليفة هو نبي الله آدم ﷺ.
- الرأي الثاني: إنّ الخليفة هو جنس البشر بجميع أفرادهم.
- الرأي الثالث: إنّ الخليفة هم أفراد مخصوصون.

○ الرأي الأول:

▪ إنّ الخليفة هو نبي الله آدم ﷺ:

فالمقصود بالخليفة شخص نبي آدم ﷺ فقط؛ حيث يقول الباري ﷻ:

﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلٰٓئِكَةِ اِنِّيْ جَاعِلٌ فِى الْاَرْضِ خَلِيْفَةً ۗ قَالُوْۤا اَتَجْعَلُ فِيْهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيْهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ۗ قَالَ اِنِّىْۤ اَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُوْنَ ﴿٣١﴾ وَعَلَّمَ اٰدَمَ الْاَسْمَآءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلٰٓئِكَةِ فَقَالَ اَنْبِئُوْنِىْ بِاَسْمَآءِ هٰٓؤُلَآءِ اِنْ كُنْتُمْ صٰدِقِيْنَ ﴿٣٢﴾ قَالُوْۤا سُبْحٰنَكَ لَا عِلْمَ لَنَاۤ اِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا اِنَّكَ اَنْتَ الْعَلِيْمُ الْحَكِيْمُ ﴿٣٣﴾﴾ البقرة: ٣٠ - ٣٢.

○ تقييم الرأي الأول:

هذا الرأي واضح الفساد، وذلك لأمرين هما:

الأمر الأول: لما علمت الملائكة بجعل خليفة في الأرض، وعلمت أنّ طبيعة الخليفة تقتضي الفساد؛ لتركبه الخاص؛ علمت أنه سوف يسفك الدماء في الأرض، ويرتكب ما لا يرضى به الله ﷻ، ومن الواضح أنّ هذا لا ينطبق على نبي الله آدم ﷺ، وإنما ينطبق على سلالة باقية مستمرة، فالملائكة قد فهمت أنّ الخليفة لا ينحصر

بفردٍ ولهذا قالت: ﴿قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ﴾، فهذا دليلٌ على أنَّ الخليفة لا ينحصر في نبي الله آدم ﷺ.

الأمر الثاني: إنَّ حصر الخليفة في نبي الله آدم ﷺ يتنافى مع بعض آيات القرآن الكريم، فإنَّ آيات القرآن قد اثبتت الخلافة لغيره؛ حيث يقول الحق ﷻ في نبي الله داود ﷺ: ﴿يَا دَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ﴾ ص: ٢٦، ويقول الله ﷻ: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ النور: ٥٥، فقبل المصلحين والصالحين من أمة النبي الأكرم ﷺ وجد خلفاء، وفي أمة النبي ﷺ يوجد خلفاء، فالخليفة لا ينحصر في شخصٍ واحدٍ، وهو نبي الله آدم.

الأمر الثالث: لزوم عدم انقطاع سؤال الملائكة، حيث قالت بعد معرفة طبيعة الخليفة: ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ﴾، ولا بدَّ أن يكون جوابه تعالى دافعاً لهذا، وهو إنما يكون فيما إذا لم تخل الأرض مع وجود الفساد من خليفة يكسر قبح تحقق الفساد بها يشتمل عليه وجوده من مصلحة في كلِّ زمان، وإلا عاد سؤال الملائكة في زمان خلوه، حيث وجد الفساد، وانعدم الخليفة.

○ الرأي الثاني:

▪ إنَّ الخليفة هو جنس البشر بجميع أفراده:

وهذا الرأي -أيضاً- رأيٌ باطلٌ، وذلك لوجود شواهد كثيرة في آيات الخلافة تبعده، ومنها:

الشاهد الأول: إنَّه تقدم في الأبحاث السابقة أنَّ المقصود بالخليفة هو النائب الذي يقوم مقام الله ﷻ، وأنَّ خلافته خلافةٌ مطلقةٌ ليست محصورةً بالتشريع بل

تنال التكوين، وهذا مقامٌ عظيمٌ وشأنٌ جليلٌ لا نتوقع أن يكون ثابتاً لكلِّ أفراد البشر، فبعض أفراد البشر له رتبةٌ دانيةٌ ونازلةٌ تحت رتبة الأنعام، يقول ﷺ: ﴿لَقَدْ جِئْنَاكُمْ بِالْحَقِّ وَلَكِنَّ أَكْثَرَكُمْ لِلْحَقِّ كَرِهُونَ﴾ الزخرف: ٧٨، ﴿أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾ الفرقان: ٤٤.

فهل يُقبل أن يكون من لا يصلح أن يوضع في مقام الأنعام قائماً مقام الله تعالى؟!!

الشاهد الثاني: بيّنت آيات الخلافة أن ملاك الخلافة هو عدم الإفساد وعبادة الله ﷻ بتسبيحه وحمده وتقديسه والإحاطة بالحقائق العالية المدركة الشاعرة - كما سبق بيانه - وهي الأسماء، ومن الواضح البين أن هذا الملاك لا يتوفر في كل فردٍ من أفراد البشر.

الشاهد الثالث: قالت الملائكة لله ﷻ: كيف تجعل من يكون مفسداً خليفة عن ذاتك ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ﴾؟ وقد يكون الظاهر منها أن الملائكة سألت الله ﷻ بناءً على هذا الرأي، ولكنّ الباري ﷻ أجاب بأنّ الخليفة ليس هو ما ذكره هذا الرأي - جنس البشر بجميع أفراده -، وإنما الخليفة صنفٌ خاصٌّ من الناس، ولو كان المقصود كلٌّ من كان إنساناً - أي: الإنسانية بجميع أفرادها - لم يكن لله ﷻ جوابٌ على سؤال الملائكة وكان إشكال الملائكة وارداً، ولكنّ الله ﷻ دفعه بأنّ الخليفة غيرُ المفسد والذي يسبح ويحمد ويعبد الله ﷻ وعنده علم بالأسماء كلها.

فهذه الشواهد الثلاثة تبعد أن يكون المراد بالخليفة هو جنس البشر بجميع أفراده.

○ الرأي الثالث:

▪ إن الخليفة أفراد مخصوصون:

وهو الرأي الصائب، فالمقصود بالخليفة أفراد مخصوصة من جنس البشر، وهم الذين اصطفاهم الله ﷻ، فجعل لهم العصمة العملية فهم لا يفسدون، وجعل لهم الإنقطاع إليه، فهم كالملائكة لا يفترون عن طاعته وعبادته، وأيضاً لديهم إحاطة بالأسماء، يقول ﷻ: ﴿* إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ ۝٣٣ ذُرِّيَّةً بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾.

فهذه الذرية المباركة والشجرة القدسية من جنس البشر هي التي يتوقع فيها ثبوت الخلافة الإلهية والتي عندها إحاطة بأسماء الله ﷻ التامة.

والنتيجة التي وصلنا إليها بعد إستعراض هذه الآراء في تحديد خليفة الله ﷻ، هي إن الخليفة أفراد مخصوصة بالكرامة الخاصة من جنس البشر وليس كل أفراد البشر، وهذا ما بيّنه دعاء الندبة الشريف في المقطع التالي: «اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ عَلَى مَا جَرَى بِهِ قَضَاؤُكَ فِي أَوْلِيَائِكَ الَّذِينَ اسْتَخْلَصْتَهُمْ لِنَفْسِكَ وَدِينِكَ إِذْ اخْتَرْتَ لَهُمْ جَزِيلَ مَا عِنْدَكَ مِنَ النِّعَمِ الْمُقِيمِ الَّذِي لَا زَوَالَ لَهُ وَلَا اضْمِحْلَالَ، بَعْدَ أَنْ شَرَطْتَ عَلَيْهِمُ الرُّهْدَ فِي دَرَجَاتِ هَذِهِ الدُّنْيَا الدُّنْيَةِ وَزُخْرُفِهَا وَزِبْرَجِهَا، فَشَرَطُوا لَكَ ذَلِكَ وَعَلِمْتَ مِنْهُمْ الْوَفَاءَ بِهِ فَقَبِلْتَهُمْ وَقَرَّبْتَهُمْ وَقَدَّمْتَ لَهُمُ الذُّكْرَ الْعَلِيَّ وَالشَّانَ الْجَلِيَّ وَأَهْبَطْتَ عَلَيْهِمْ مَلَائِكَتَكَ وَكَرَّمْتَهُمْ بِوَحْيِكَ وَرَفَدْتَهُمْ بِعِلْمِكَ وَجَعَلْتَهُمُ الدَّرِيْعَةَ إِلَيْكَ وَالْوَسِيْلَةَ إِلَى رِضْوَانِكَ فَبَعْضُ أَسْكَنْتَهُ جَنَّتِكَ إِلَى أَنْ أَخْرَجْتَهُ مِنْهَا، وَبَعْضُ حَمَلْتَهُ فِي فُلْكَ وَنَجَّيْتَهُ وَمَنْ آمَنَ مَعَهُ مِنَ الْهَلَكَةِ بِرَحْمَتِكَ، وَبَعْضُ اتَّخَذْتَهُ لِنَفْسِكَ خَلِيْلًا وَسَأَلْتَ لِسَانَ صِدْقٍ فِي الْآخِرِينَ فَأَجَبْتَهُ وَجَعَلْتَ ذَلِكَ عَلِيًّا، وَبَعْضُ كَلَّمْتَهُ مِنْ شَجَرَةٍ تَكْلِيْمًا وَجَعَلْتَ لَهُ مِنْ أَحْيِهِ رِذَاءً وَوَزِيْرًا، وَبَعْضُ أَوْلَدْتَهُ مِنْ غَيْرِ أَبِي وَآتَيْتَهُ الْبَيْتَاتِ وَأَيَّدْتَهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ، وَكُلُّ شَرَعْتَ لَهُ شَرِيْعَةً وَنَهَجْتَ لَهُ مِنْهَا جَاءً وَخَيَّرْتَ لَهُ

أَوْصِيَاءَ مُسْتَحْفِظًا بَعْدَ مُسْتَحْفِظٍ مِنْ مُدَّةٍ إِلَى مُدَّةٍ إِقَامَةً لِدِينِكَ وَحُجَّةً عَلَى عِبَادِكَ، وَلَثَلَا يَزُولَ الْحَقُّ عَنْ مَقَرِّهِ وَيَغْلِبَ الْبَاطِلُ عَلَى أَهْلِهِ وَلَا يَقُولُ أَحَدٌ لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا مُنْذِرًا وَأَقَمْتَ لَنَا عِلْمًا هَادِيًا فَتَتَّبِعَ آيَاتِكَ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَذَلَ وَنَخْزِي، إِلَى أَنْ أَنْتَهَيْتَ بِالْأَمْرِ إِلَى حَبِيبِكَ وَنَجِيبِكَ مُحَمَّدٍ ﷺ فَكَانَ كَمَا أَنْتَجَبْتَهُ سَيِّدًا مَنْ خَلَقْتَهُ وَصَفَوْتَ مِنْ أَصْطَفَيْتَهُ وَأَفْضَلَ مِنْ اجْتَبَيْتَهُ وَأَكْرَمَ مِنْ اعْتَمَدْتَهُ.

قَدَّمْتَهُ عَلَى أَنْبِيَائِكَ وَبَعَثْتَهُ إِلَى الثَّقَلَيْنِ مِنْ عِبَادِكَ وَأَوْطَأْتَهُ مَشَارِقَكَ وَمَغَارِبَكَ وَسَخَّرْتَ لَهُ الْبُرَاقَ وَعَرَجْتَ بِرُوحِهِ إِلَى سَمَائِكَ وَأَوْدَعْتَهُ عِلْمَ مَا كَانَ وَمَا يَكُونُ إِلَى انْقِضَاءِ خَلْقِكَ، ثُمَّ نَصَرْتَهُ بِالرُّعْبِ وَحَفَفْتَهُ بِجَبْرَائِيلَ وَمِيكَائِيلَ وَالْمُسَوِّمِينَ مِنْ مَلَائِكَتِكَ وَوَعَدْتَهُ أَنْ تَطْهَرَهُ دِينَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ، وَذَلِكَ بَعْدَ أَنْ بَوَّأْتَهُ مُبَوَّأً صَدِيقٍ مِنْ أَهْلِهِ وَجَعَلْتَ لَهُ وَهْمَ أَوَّلِ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لِلَّذِي بِيَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِلْعَالَمِينَ فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا، وَقُلْتَ: إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا.

ثُمَّ جَعَلْتَ أَجْرَ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مَوَدَّتِهِمْ فِي كِتَابِكَ فَقُلْتَ: قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى، وَقُلْتَ: مَا سَأَلْتُكُمْ مِنْ أَجْرٍ فَهُوَ لَكُمْ، وَقُلْتَ: مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِلَّا مَنْ شَاءَ أَنْ يَتَّخِذَ إِلَىٰ رَبِّهِ سَبِيلًا؛ فَكَانُوا هُمْ السَّبِيلَ إِلَيْكَ وَالْمَسْلَكَ إِلَىٰ رِضْوَانِكَ.

فَلَمَّا انْقَضَتْ أَيَّامُهُ أَقَامَ وَلِيُّهُ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِمَا هَادِيًا إِذْ كَانَ هُوَ الْمُنْذِرَ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ، فَقَالَ وَالْمَلَأُ أَمَامَهُ: مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ، اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ وَانصُرْ مَنْ نَصَرَهُ وَاخْذُلْ مَنْ خَذَلَهُ، وَقَالَ: مَنْ كُنْتُ أَنَا نَبِيٌّ فَعَلِيٌّ أَمِيرُهُ، وَقَالَ: أَنَا وَعَلِيٌّ مِنْ شَجَرَةٍ وَاحِدَةٍ وَسَائِرُ النَّاسِ مِنْ شَجَرَتَيْنِ. وَأَحَلَّهُ مَحَلَّ هَارُونَ مِنْ مُوسَى فَقَالَ لَهُ: أَنْتَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى إِلَّا أَنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدِي، وَرَوَّجَهُ ابْنَتَهُ سَيِّدَةَ الْعَالَمِينَ، وَأَحَلَّ لَهُ مِنْ مَسْجِدِهِ مَا حَلَّ لَهُ، وَسَدَّ

الْأَبْوَابَ إِلَّا بَابَهُ ثُمَّ أَوْدَعَهُ عِلْمَهُ وَحِكْمَتَهُ فَقَالَ: أَنَا مَدِينَةُ الْعِلْمِ وَعَلِيٌّ بَابُهَا فَمَنْ أَرَادَ الْمَدِينَةَ وَالْحِكْمَةَ فَلْيَأْتِهَا مِنْ بَابِهَا.

ثُمَّ قَالَ: أَنْتَ أَخِي وَوَصِيِّي وَوَارِثِي، لَحْمِكَ مِنْ لَحْمِي وَدَمُّكَ مِنْ دَمِي وَسَلْمُكَ سَلْمِي وَحَرْبُكَ حَرْبِي، وَالْإِيمَانُ مُخَالِطُ لَحْمِكَ وَدَمِّكَ كَمَا خَالَطَ لَحْمِي وَدَمِّي، وَأَنْتَ عَدَاً عَلَى الْحَوْضِ خَلِيفَتِي وَأَنْتَ تَقْضِي دِينِي وَتُنْجِزُ عِدَاتِي، وَشِيعَتُكَ عَلَى مَنَابِرٍ مِنْ نُورٍ مُبَيَّضَةٍ وَجُوهُهُمْ حَوْلِي فِي الْجَنَّةِ وَهُمْ جِيرَانِي، وَلَوْ لَا أَنْتَ يَا عَلِيُّ لَمْ يُعْرِفِ الْمُؤْمِنُونَ بَعْدِي.

وَكَانَ بَعْدَهُ هُدًى مِنَ الضَّلَالِ وَنُوراً مِنَ الْعَمَى وَحَبَلٌ مِنَ الْيَتِيمِ وَصِرَاطَةٌ مِنَ الْمُسْتَقِيمِ لَا يُسْبِقُ بَقْرَابَةَ فِي رَحِمٍ وَلَا بِسَابِقَةَ فِي دِينٍ وَلَا يُلْحَقُ فِي مَنْقَبَةٍ مِنْ مَنْاقِبِهِ، يَخْذُو حَذْوَ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِمَا وَآلِهِمَا وَيُقَاتِلُ عَلَى التَّوَالِيهِ وَلَا تَأْخُذُهُ فِي اللَّهِ لَوْمَةٌ لَائِمٌ؛ قَدْ وَتَرَ فِيهِ صَنَادِيدَ الْعَرَبِ وَقَتَلَ أَبْطَاهُمْ وَنَاوَشَ ذُؤَابَانَهُمْ فَأَوْدَعَ قُلُوبَهُمْ أَحْقَاداً بَدْرِيَّةً وَخَيْرِيَّةً وَحَيْنِيَّةً وَغَيْرَهُنَّ، فَأَضَبَّتْ عَلَى عِدَاوَتِهِ وَأَكْبَتْ عَلَى مُنَابَذَتِهِ حَتَّى قَتَلَ النَّاكِثِينَ وَالْقَاسِطِينَ وَالْمَارِقِينَ.

وَلَمَّا قَضَى نَحْبَهُ وَقَتَلَهُ أَشَقَى الْآخِرِينَ يَتَّبِعُ أَشَقَى الْأَوَّلِينَ لَمْ يُمَثَّلْ أَمْرُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فِي الْهَادِينَ بَعْدَ الْهَادِينَ، وَالْأُمَّةُ مُصْرَّةٌ عَلَى مَقْتِهِ مُجْتَمِعَةٌ عَلَى قَطِيعَةِ رَجْمِهِ وَإِفْصَاءِ وُلْدِهِ إِلَّا الْقَلِيلَ مِمَّنْ وَفَى لِرِعَايَةِ الْحَقِّ فِيهِمْ، فَقُتِلَ مَنْ قُتِلَ وَسُبِيَ مَنْ سُبِيَ وَأُقْصِيَ مَنْ أُقْصِيَ وَجَرَى الْقَضَاءُ هُمْ بِمَا يُرْجَى لَهُ حُسْنُ الْمَثُوبَةِ، إِذْ كَانَتْ الْأَرْضُ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ وَسُبْحَانَ رَبَّنَا إِنْ كَانَ وَعْدُ رَبَّنَا لَمَفْعُولاً وَلَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ وَعْدَهُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ»^(١).

(١): مفاتيح الجنان: ص ٦٣٧.

فإن هذا المقطع الشريف يبيّن الاصطفاء وتسلسله في الأولياء على نحو الاستمرار - كما يعتقد أهل الحق - إلى يوم الناس هذا.

○ البحث السابع:

■ إثبات استمرار الخلافة الإلهية.

ولكي يتضح استمرار الخلافة الإلهية في الأرض وأنه لا تمر لحظة على الأرض من دون وجود خليفة، تعالوا نتأمل في آيات الخلافة المباركة، فقد قال ﷺ: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً ۗ﴾، فهنا أخبر الله ﷻ بأنه سيجعل خليفة عن ذاته، فسألته الملائكة: ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ ۗ﴾، وروح هذا السؤال هو: إنك (تباركت وتعاليت) عادِلٌ، وحكيم، وصفاتك المتعالية تقتضي أن يكون خليفتك كاملاً وتاماً، وحيث أردت أن تجعل خليفة في الأرض فلا بد أن يكون الخليفة كاملاً وتاماً، ونحن بمقتضى اطلاعنا على الجنس البشري نرى أنه سوف يفسد في الأرض، فكيف يكون هذا المفسد خليفةً عنك؟!

فأجابهم الله ﷻ: إِنَّ الْخَلِيفَةَ لَنْ يَكُونَ مَفْسُداً، بل هو يمتاز عنكم، فإنه خليفة عن الله ﷻ بالخلافة الأسائية؛ حيث لديه إحاطة برتبة من رتب علم الله ﷻ الفعلي، وبهذا استحق أن يكون خليفةً.

فلو كان هذا الخليفة -الذي لا يصدر منه فسادٌ وتصدر منه العبادة، وهو واجدٌ لعلم الأسماء- لا يشغل جميع آتات الزمان على وجه الأرض بأن كان يخلو منه زمانٌ لكان سؤال الملائكة بلحاظ ذلك الآن بلا جوابٍ، لأنه من حق الملائكة أن تقول لله ﷻ: يا ربّ نحن اقتنعنا بجوابك منذ زمن نبي الله آدم (عليه السلام) إلى زمن النبي الخاتم ﷺ، ولكن من تحدثت عنه يا رب وأنه غير مفسد وعابد ومحيط بالأسماء صار

مفقودًا بعد النبي الخاتم ﷺ، فما هو الرافع لقبح إيجاد المفسد في الأرض ونحن نسبح بحمدك ونقدس لك؟

فالسؤال سوف يعود ويكون بلا جواب، لأنه بلحاظ تلك اللحظة الخاصة يوجد فساد ولا يوجد الخليفة، فلكي يكون جواب الله ﷻ قاطعًا لسؤال الملائكة مطلقًا في كل زمانٍ، فلا بد أن يقال بوجود خليفة في كل زمانٍ، وهذا ما دلت عليه روايات أهل البيت (عليهم السلام).

وللشيخ الصدوق (عليه السلام) عبارة لطيفة، فإنه يقول في (كمال الدين وتمام النعمة): « إن الله تبارك وتعالى يقول في محكم كتابه: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ فبدأ عز وجل الخليفة قبل الخليفة - فأولاً جعل الله ﷻ من لا يفسد، وجعل ﷻ من لا يفسد الجامع لملاك الخلافة مستمرًا في كل زمان - فدل ذلك على أن الحكمة في الخليفة أبلغ من الحكمة في الخليفة، فلذلك ابتداء به لأنه سبحانه حكيم، والحكيم من يبدأ بالأهم دون الأعم، وذلك تصديق قول الصادق جعفر بن محمد (عليه السلام) حيث يقول: (الحجة قبل الخلق، ومع الخلق، وبعد الخلق)، ولو خلق الله عز وجل الخليفة خلواً من الخليفة لكان قد عرضهم للتلف، ولم يردع السفيه عن سفهه بالنوع الذي توجب حكمته من إقامة الحدود وتقويم المفسد، واللحظة الواحدة لا تسوغ الحكمة ضرب صفح عنها - لأنه يلزم أن يكون خلق الله ﷻ للموجودات الأرضية في هذه اللحظة مجاناً للحكمة، والباري ﷻ حكيمٌ وإنما خلق الخلق لعلة تامة تتناسب مع كمال ذاته، وما يتناسب مع كمال ذاته هو وجود الإنسان الكامل التامل الذي يصلح أن يكون مظهرًا لله ﷻ إلى أن يقول ﷻ وبالخليفة يستدل على المستخلف كما جرت به العادة في العامة والخاصة، وفي المتعارف متى استخلف ملكٌ

ظالماً أَسْتَدِلُّ بِظُلْمِ خَلِيفَتِهِ عَلَى ظُلْمِ مُسْتَخْلِفِهِ، وَإِذَا كَانَ عَادِلًا أَسْتَدِلُّ بِعَدْلِهِ عَلَى عَدْلِ مُسْتَخْلِفِهِ، فَثَبَتَ أَنَّ خِلَافَةَ اللَّهِ تَوْجِبُ الْعِصْمَةَ، وَلَا يَكُونُ الْخَلِيفَةُ إِلَّا مَعْصُومًا^(١).

إذن، مقتضى التأمل في آيات الإستخلاف يثبت ضرورة وجود خليفة في كل زمانٍ، وإلاّ يبقى سؤال الملائكة بلا جوابٍ في بعض الأزمنة، وأيضاً يلزم ألاّ يحقق الباري ﷻ الحكمة التامة التي تناسب مع كمال صفاته في تلك اللحظة.

○ تعيينُ الخليفة بيد الله ﷻ وليس بيد الأمة:

البحث الثامن: في إثبات أنّ تعيين الخليفة بيد الله ﷻ وليس بيد الأمة.

و من خلال الأبحاث السابقة انتهينا إلى نتائج تقتضي أن يكون تعيين الخلافة وتحديد الخليفة بيد الله ﷻ، وهي:

الأولى: إنّ الخليفة ليس مطلق الإنسان، وإنما هو إنسانٌ خاصٌّ وهو الذي يكون منزهاً عن الفساد، والفساد قد يكون ظاهرياً وقد يكون باطنياً، فإنّ الشرك بالله ﷻ ظلماً عظيماً، وهو من الفساد الباطني.

الثانية: إنّ الخليفة لا بدّ أن يكون عابداً لله ﷻ بالعبادة المرضية أو يكون بالحد الأدنى في جانب العبادة ليس أقلّ شأناً من الملائكة.

الثالثة: إنّ الخليفة هو الذي امتاز بعلم الأسماء كلها، والأسماء - كما ذكرنا - موجوداتٌ عاليةٌ جداً تشكل غيباً للسماوات والأرض، ومن كان هذا حاله فلا يمكن أن يعلم من عامة الناس، وإن كان سيعلم فهو بإخبار الله ﷻ، وبتحديد الله ﷻ.

(١): ج ١، الخليفة قبل الخليفة.

والنتيجة التي نصل إليها من جميع ذلك، هي لا بدية أن يكون الخليفة الذي جعله الله (جلَّ شأنه) بالأرض قائماً مقامه معيناً ومنصوباً عليه من قبل الله ﷻ.

○ عود على بدء:

بعد أن استعرضنا ثمانية أبحاثٍ في خلافة الله ﷻ في القرآن الكريم من خلال آيات الخلافة، نعود إلى الدليل الذي يعتمد على الخلافة الإلهية - والذي هو الفرد الأول من الصنف الثاني من أدلة إثبات المهذوية الخاصة - وهذا الدليل يتكون من مقدمتين، والمقدمة الأولى تتشكل من محتوى الآيات الشريفة، وقد أثبتت الآيات أن الله ﷻ جعل خليفةً في الأرض، وأنَّ خليفته معصومٌ لا يُفسد، وأنه محيطٌ بالأسماء، وأنه موجودٌ في كلِّ زمانٍ، وأنه لا يمكن أن يعين إلا بإخبار الله ﷻ، فهذه كانت هي النتيجة التي انتهينا إليها من خلال أبحاث الخلافة الإلهية في القرآن الكريم، وهذه النتيجة تشكل المقدمة الأولى.

المقدمة الثانية:

○ إقامة البيان المثبت للمهدوية الخاصة من خلال آيات الخلافة:

إنَّ المهدي (عَلَيْهِ السَّلَام) الذي يملأ الأرض قسطاً وعدلاً في آخر الزمان، ويحقق أمل الأنبياء (عَلَيْهِمُ السَّلَام) بتحقيق دولة العدل الإلهية؛ خليفة الله (تَعَالَى)، وذلك لأنه لا يمكن أن يكون غيره خليفةً وحاكماً على المسلمين ويأتمر جميع المسلمين بأمره، فهو (عَلَيْهِ السَّلَام) الخليفة في زمانه، وإذا كان هو الخليفة فسوف يكون معصوماً، وسوف يكون متميزاً على جميع الملائكة ومحيطاً بالأسماء كلها، وإذا كان المهدي (عَلَيْهِ السَّلَام) كذلك فسوف تثبت العقيدة الشيعية.

○ خلافة الإمام المهدي في كتب العامة:

قبل أن أبين وجه الملازمة بين ثبوت أن الإمام المهدي (عَلَيْهِ السَّلَام) خليفة، وجامعٌ لصفات وملاك الخليفة، وبين ثبوت العقيدة الإمامية في الإمام المهدي (عَلَيْهِ السَّلَام)؛ أذكر لتدعيم هذه المقدمة بعض الروايات المعتبرة من كتب العامة في إثبات خلافة الإمام المهدي (عَلَيْهِ السَّلَام).

الرواية الأولى: روي عن النبي ﷺ أنه قال: « إذا رأيتم الرايات السود قد جاءت من قبل خراسان فأتوها، فإنَّ فيها خليفة الله المهدي »^(١). وقد ذكر هذه الرواية ابن الجوزي في الموضوعات^(٢)، ولكن تعقبه المحققون من علماء الحديث وخطئوه،

(١): مسند أحمد بن حنبل، مسند الأنصار، ومن حديث ثوبان، ح ٢٢٣٨٧.

(٢): الموضوعات ج ٢، باب ذكر أحاديث في غمض بني العباس، الحديث الثاني، « حدثنا حنان بن سدير عن عمر بن قيس عن الحسن عن عبيدة عن عبدالله قال: قال رسول الله ﷺ: إذا أقبلت الرايات السود من خراسان فأتوها، فإنَّ فيها خليفة الله المهدي »، هذا حديث لا أصل له ولا نعلم أن الحسن سمع من عبيدة ولا عمر سمع من الحسن، قال يحيى: « عمر لا شيء »، ص ٣٩.

ومنهم ابن حجر في القول المسدد^(١) والسيوطي في اللآلئ، وذكروا أن لهذا الخبر شواهد ترقى به إلى الخبر الحسن.

الرواية الثانية: ما نقله الحاكم في مستدركة عن النبي ﷺ أنه قال: «... إذا رأيتموه فبايعوه ولو حبواً على الثلج، فإنه خليفة الله المهدي»، قال الحاكم: «هذا حديثٌ صحيحٌ على شرط الشيخين»^(٢).

ووافقه الذهبي، وقال ابن كثير: إسناده قويٌ صحيحٌ^(٣).

فالإمام المهدي (عليه السلام) خليفة الله في آخر الزمان، فإذا كان كذلك فإنه سيكون معصوماً ومحيطاً بأسماء الله وتعالى كلها، وإذا كان كذلك فستثبت العقيدة المهدوية، لأن المهدي (عليه السلام) الذي يتفق المسلمون على ثبوته انقسم فيه المسلمون على قسمين:

القسم الأول: الشيعة الذين قالوا هو خليفة الله وتعالى، بمعنى أنه معصومٌ ومسددٌ من قبل الله وتعالى وعنده إحاطة بأسماء الله.

(١): أحاديث لم يذكرها الحافظ العراقي: «الحديث الثالث عشر: إذا أقبلت الرايات السود من خراسان فأتوها، فإن فيها خليفة الله المهدي، أورده الجوزي في (الموضوعات) من حديث عبيدة وهو ابن عمرو، عند عبد الله وهو ابن مسعود، وقد أخرجه الإمام أحمد من حديث ثوبان، ومن طريقه أخرجه ابن الجوزي أيضاً في كتاب (الأحاديث الواهية)، وفي طريق ثوبان علي بن زيد بن جدعان، وفيه ضعف، ولم يقل أحدٌ أنه كان يتعمد الكذب حتى يحكم على حديثه بالوضع إذا انفرد، وكيف وقد توبع من طريق آخر رجاله غير رجال الأول، أخرجه عبدالرزاق، والطبراني»، ص ٩٧.

(٢): المستدرک علی الصحیحین، کتاب الفتن والملاحم، ح ٨٤٣٢.

(٣): النهاية في الفتن والملاحم، ج ١، إخبار الرسول ﷺ ببعض ما سيلقي آل بيته الكرام من متاعب وأهوال، ص ٤٨.

القسم الثاني: الذين قالوا بأنه إنسانٌ عاديٌّ وليس معصومًا ولا مسددًا، ولا عنده إحاطةٌ بأسماء الله تَعَالَى تمييزه عن الملائكة.

وَأَمَّا أَنْ يُقَالَ أَنَّ الْمَهْدِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَعْصُومٌ وَمَسَدَّدٌ وَلَكِنَّهُ لَيْسَ الْحُجَّةُ بْنُ الْحَسَنِ الْعَسْكَرِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَهَذَا لَمْ يُقَلَّ بِهِ أَحَدٌ، وَقَدْ أَبْطَلَهُ جَمِيعُ الْمُسْلِمِينَ، وَإِجْمَاعُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى بَطْلَانِ رَأْيِ ثَالِثٍ يُثَبِّتُ بَطْلَانَ ذَلِكَ الرَّأْيِ، خُصُوصًا عِنْدَ الْمُخَالَفِينَ الَّذِينَ قَالُوا أَنَّ الرَّسُولَ الْأَكْرَمَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِنَّ أُمَّتِي لَا تَجْتَمِعُ عَلَى ضَلَالَةٍ» ^(١).

فَإِذَا ثَبِتَ أَنَّ الْإِمَامَ الْمَهْدِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ خَلِيفَةً فِيهِ مَلَائِكَةُ الْخِلَافَةِ، يَتَعَيَّنُ أَنَّ يَكُونُ هُوَ ابْنُ الْإِمَامِ الْحَسَنِ الْعَسْكَرِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ بِرَأْيِ الْعَامَّةِ، وَهُوَ إِنَّهُ لَيْسَ ابْنُ الْإِمَامِ الْحَسَنِ الْعَسْكَرِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي نَفْسِ الْوَقْتِ لَيْسَ خَلِيفَةً جَامِعًا لِلْمَلَائِكَةِ الْخِلَافَةِ، لِأَنَّ مَقْتَضَى ذَلِكَ هُوَ التَّنَافِي مَعَ مَا دَلَّ عَلَى أَنَّهُ خَلِيفَةٌ، وَالتَّنَافِي مَعَ آيَاتِ الْخِلَافَةِ الَّتِي بَيَّنَّتْ مَلَائِكَةَ الْخِلَافَةِ الْإِلَهِيَّةِ.

فَمَقْتَضَى ثُبُوتِ الْخِلَافَةِ لَهُ، وَأَنَّهُ بِهَذِهِ الصِّفَاتِ الَّتِي يَنْكُرُهَا الْعَامَّةُ أَنْ يَكُونَ هُوَ الْإِمَامَ الْمَهْدِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ عِنْدَ الشَّيْعَةِ، لِأَنَّ كَوْنَهُ بِهَذِهِ الصِّفَاتِ وَلَيْسَ هُوَ الْإِمَامَ الْمَهْدِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ عِنْدَ الشَّيْعَةِ بَاطِلٌ بِاتِّفَاقِ الْمُسْلِمِينَ، وَأَمَّا الشَّيْعَةُ فَلَا تُهَمُّ يَقُولُونَ هُوَ الْحُجَّةُ بْنُ الْحَسَنِ الْعَسْكَرِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَأَمَّا الْمُخَالَفُونَ لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ لَيْسَ مَعْصُومًا وَلَا تَتَوَفَّرُ فِيهِ الشَّرُوطُ، وَلَا يَوْجَدُ فِيهِ الْمَلَائِكَةُ الَّتِي تُثَبِّتُ آيَاتِ الْخِلَافَةِ، فَالْقَوْلُ بِوُجُودِ الْمَلَائِكَةِ مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ الْحُجَّةُ بْنُ الْحَسَنِ الْعَسْكَرِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِحْدَاثٌ لِقَوْلِ ثَالِثٍ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى بَطْلَانِهِ، وَالْمُسْلِمُونَ لَا يَجْمَعُونَ عَلَى بَاطِلٍ عِنْدَ الْمُخَالَفِينَ.

(١): سنن ابن ماجه، كتاب الفتن، باب السواد الأعظم، ح ٣٩٥٠، وورد في مسند أحمد، من مسند القبائل، حديث أبي بصرة الغفاري، ح ٢٧٢٢٤: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: سَأَلْتُ رَبِّي عَزَّ وَجَلَّ أَرْبَعًا فَأَعْطَانِي ثَلَاثًا وَمَنْعَنِي وَاحِدَةً: سَأَلْتُ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ أَلَّا يَجْمَعَ أُمَّتِي عَلَى ضَلَالَةٍ فَأَعْطَانِيهَا...».

فهذا دليلٌ تامٌ يثبت العقيدة الإمامية في مسألة الإمام المهدي (عجل الله فرجه)؛ إذ بمجرد ثبوت أنه خليفةٌ يثبت أنه وفق الصفات التي يذكرها الإمامية، وإلا يلزم من ذلك إحداث قولٍ ثالثٍ وهو باطلٌ بالاتفاق.

○ من الملائكة الذين تفوق عليهم الخليفة؟

إنَّ عظمة الخليفة البشري الذي تميز على الملائكة طراً تظهر عند الوقوف على عظمة الملائكة أنفسهم من حيث الحجم، والعدد، وشدة الخضوع لله (عز وجل) والعبادة والدوام على الطاعة، وهذا ما بينته آيات القرآن الكريم والروايات، وهنا سوف أكتفي باستعراض بعض الآيات الكريمة، وسوف أقصر على روايات العامة في هذا، لتكون خير شاهد على عظم منزلة خليفة الله تعالى في الأرض، وأذكر بعض العناوين:

○ كثرة الملائكة:

دلت الآيات والروايات على كثرة عدد الملائكة، وأن إحصاءهم فوق قدرة الناس، يقول تعالى في ملائكة النار: ﴿وَمَا جَعَلْنَا أَصْحَابَ النَّارِ إِلَّا مَلَائِكَةً وَمَا جَعَلْنَا عِدَّتَهُمْ إِلَّا فِتْنَةً لِلَّذِينَ كَفَرُوا لَيَسْتَخْفِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَيَزْدَادَ الَّذِينَ ءَامَنُوا إِيمَانًا وَلَا يَرْتَابَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالْمُؤْمِنُونَ وَلَيَقُولَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ وَالْكَافِرُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا كَذَلِكَ يُضِلُّ اللَّهُ مَن يَشَاءُ وَيَهْدِي مَن يَشَاءُ وَمَا يَعْلَمُ جُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ وَمَا هِيَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْبَشَرِ﴾ المدثر: ٣١.

وروى مسلم عن أنس بن مالك أن رسول الله (صلى الله عليه وآله) قال: « أتيت بالبراق، وهو دابة أبيض طويل فوق الحمار ودون البغل يضع حافره عند منتهى طرفه، قال فركبته... فإذا أنا بإبراهيم (عجل الله فرجه) مسنداً ظهره إلى البيت المعمور، وإذا هو يدخله كل

يوم سبعون ألف ملك ثم لا يعودون إليه، ثم ذهب بي إلى سِدْرَةِ المنتهى ..»^(١).

وفي حديث عن أبي ذر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إني أرى ما لا ترون، أطّت السماء وحق لها أن تئط، ما فيها موضع أربع أصابع إلا وملك واضع جبهته ساجداً لله تعالى، والله لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلاً ولبكيتم كثيراً، وما تلذذتم بالنساء على الفرش، ولخرجتم إلى الصُّعَدَات تجأرون إلى الله تعالى»^(٢).

○ عظم خلقة الملائكة:

فقد روى مسلم خلق الملائكة من نور؛ إذ فيه: « خلقت الملائكة من نور، وخلق الجن من نار، وخلق آدم مما وصف لكم »^(٣).

وبيّن القرآن حملة العرش، وهذا يدلّ على عظم خلقتهم، وسعة قدرتهم فقال يَعْلَىٰ: ﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا فَاغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا وَاتَّبَعُوا سَبِيلَكَ وَقِهِمْ عَذَابَ الْجَحِيمِ ﴿٧﴾﴾ غافر: ٧. وقال تعالى: ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَنِيَّةٌ ﴿١٧﴾﴾ الحاقة: ١٧.

وروي عن جابر بن عبد الله: أن رسول الله ﷺ قال: « أذن لي أن أحدث عن ملك من ملائكة الله تعالى من حملة العرش أن ما بين شحمة أذنه إلى عاتقه مسيرة سبعمائة عام »^(٤).

(١): إمتاع الأسماع للمقريزي: ج ٨ ص ٢١٧.

(٢): رواه الترمذي برقم: ٢٣١٢، وقال: حديث حسن.

(٣): صحيح مسلم برقم: ٢٩٩٦.

(٤): سنن أبي داود: ج ٢ ص ٦٤٥.

وروى مسلم ما يدل على عظم الخلق في بعض الملائكة وهو إن عائشة قالت: يا أبا عائشة، ثلاث من تكلم بواحدة منهن فقد أعظم على الله الفرية، قلت: ما هن؟ قالت: من زعم أن محمداً ﷺ رأى ربه فقد أعظم على الله الفرية، قال: وكنت متكبئاً فجلست، فقلت: يا أم المؤمنين، أنظريني، ولا تعجليني، ألم يقل الله عز وجل: ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ بِالْأَفُقِ الْمُبِينِ ﴿٢٣﴾﴾ التكويز: ٢٣، ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَى ﴿١٣﴾﴾ النجم: ١٣ فقالت: أنا أول هذه الأمة سأل عن ذلك رسول الله ﷺ، فقال: إنما هو جبريل، لم أره على صورته التي خلق عليها غير هاتين المرتين، رأيتُه مُنْهَبِطاً مِنَ السَّمَاءِ سَادّاً عِظْمَ خَلْقِهِ مَا يَبِينُ السَّمَاءَ إِلَى الْأَرْضِ، فقالت: أو لم تسمع أن الله يقول: ﴿لَا تَدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ ﴿١٠٣﴾﴾ الأنعام: ١٠٣، أو لم تسمع أن الله يقول: ﴿*وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحِيًّا أَوْ مِنْ وَرَآئِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ إِنَّهُ وَعَلَىٰ حَكِيمٍ ﴿٥١﴾﴾ الشورى: ٥١.

○ شدة عبادة وطاعة وخضوع الملائكة:

كما بينت النصوص شدة عبادة وطاعة وخضوع الملائكة وبنحو متكرر كثيراً، يقول تعالى: ﴿تَكَادُ السَّمَوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْ فَوْقِهِنَّ وَالْمَلَائِكَةُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا إِنْ أَلَّ اللَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ ﴿٥٠﴾﴾ الشورى: ٥٠.

ويقول جل جلاله: ﴿لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ﴿٦﴾﴾ التحريم: ٦. ويقول سبحانه: ﴿يُسَبِّحُونَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ ﴿٢٠﴾﴾ الأنبياء: ٢٠، ويقول جل جلاله: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ﴿٥٠﴾﴾ النحل: ٥٠، ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنْ أَرَادَ مِنْ خَشْيَتِهِ مُشْفَعُونَ ﴿٢٨﴾﴾ الأنبياء: ٢٨. وقد كرم الله تعالى بعضهم، ووصفهم بأنهم بررة في قوله سبحانه: ﴿بِأَيْدِي سَفَرَةٍ ﴿١٥﴾﴾ كرام بررة ﴿عبس: ١٥-١٦﴾.

ومع كلّ هذا لم يستحقوا أن يكونوا خلفاء الله تعالى في عالم الخليقة، وهذا يدلّ على عظم مقام الخلفاء، ومنهم مولانا صاحب العصر والزمان عجل الله فرجه، فأيّ عظمة من حيث سعة الوجود النوري، والقدرة والعلم، ومن حيث الخضوع والطاعة والعبادة لله تعالى يجمعها الوجود المقدس لولي أمرنا عليه السلام؟

الفرد الثاني من أفراد الصنف الثاني من أدلة المهديّة الخاصة يعتمد على حديث الثقلين أو الثقلين، ويمكن أن نبين هذا الفرد من خلال ذكر مقدمتين:

المقدمة الأولى: محتوى حديث الثقلين.

يدلنا حديث الثقلين على وجود شخصٍ من أهل البيت (عليهم السلام) هو عدل الكتاب الكريم ومحيطٌ بما فيه، وهو معصومٌ مسدّدٌ، كالقرآن لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه في كلِّ زمانٍ، بما في ذلك الزمان الذي نحن فيه.

المقدمة الثانية: إقامة البيان المثبت للمهديّة الخاصة من خلال حديث الثقلين.

إنَّ ما يدلُّ عليه هذا الحديث الشريف يثبت المهديّة الخاصة التي يعتقد بها مذهب أهل البيت (عليهم السلام) - مذهب الشيعة الاثني عشرية (أنار الله برهانهم) - من أنَّ المهدي (عجل الله فرجه) هو الحجة بن الحسن العسكري (عليه السلام) والذي ولد سنة مائتين وخمسة وخمسين، وهو موجودٌ الآن وسوف يخرج - بإذن الله (تعالى) - ليملاً الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً.

○ وجه دلالة حديث الثقلين على ثبوت العقيدة المهدوية الخاصة:

ويمكننا توضيح وجه الدلالة بالبيان التالي:

إذا كان حديث الثقلين يدلّ على وجود شخصٍ معصومٍ من أهل البيت (عليه السلام)، وهو عدل للقرآن الكريم في زماننا، فهذا يعني أنّه لا يسع أحدٌ من المسلمين أن ينكر وجود هذا الشخص؛ لأنّ إنكار وجوده يقتضي تكذيب رسول الله (صلى الله عليه وآله) الذي بين وجوده من خلال حديث الثقلين، وإذا رجعنا إلى مذهب الخاصة والعامة نجد أنهم قد اختلفوا في وجود هذا الشخص، فقد قال الشيعة بوجوده، وهو الحجة ابن الحسن العسكري (عليه السلام)، بينما أنكرت العامة وجوده، وفي ظلّ هذا الخلاف لا بدّ أن نقول: إنه لا يسع مسلماً أن ينكر أصل وجود هذا الشخص؛ لأنّ في ذلك تكذيب بحديث الثقلين، فإذا اتبعنا قول رسول الله (صلى الله عليه وآله) في حديث الثقلين وقلنا بوجود شخص من أهل البيت (عليه السلام)، وهو عدل للكتاب في زماننا، فلا يخلو الأمر من احتمالين:

الاحتمال الأول: أن يقال بأنّ ذلك الشخص هو الحجة بن الحسن العسكري (عليه السلام)، وهنا يثبت المطلوب وهو ما عليه الشيعة.

الاحتمال الثاني: أن يقال هو شخصٌ آخر ليس الحجة بن الحسن العسكري (عليه السلام)، وهذا الاحتمال باطلٌ، لأنّه خلاف إجماع المسلمين قاطبةً، لأنّ المسلمين قد انقسموا إلى قسمين هما:

الأول: القائلون بأنّ الشخص الذي هو من أهل البيت (عليه السلام) وعدلّ للكتاب، وهو الحجة بن الحسن العسكري (عليه السلام).

الثاني: المنكرون لأصل وجود هذا الشخص.

فأن يأتي طرفٌ ثالثٌ ويقول بوجود هذا الشخص ولكنه ليس الحجة بن الحسن العسكري (عليه السلام)، فهذا إحداهُ لقولٍ ثالثٍ يجمع الفريقان - الشيعة والعامّة - على بطلانه، أمّا الخاصة فلاهم يعتقدون أن المهدي الذي هو عدلٌ للكتاب الكريم في زماننا هو الحجة بن الحسن العسكري (عليه السلام)، وأمّا العامة فلاهم ينكرون أصل هذا الشخص، وبذلك يكون القول الثالث مخالفاً لإجماع الأمة، ويرى العامة أن ما خالف إجماع الأمة فهو باطلٌ، وقد نقلوا في ذلك أحاديث كثيرة فقد نقلوا عن عمر، وعن ابن مسعود، وأبي سعيد الخدري، وأنس بن مالك، وأبي هريرة، وابن عمر، وحذيفة بن اليمان، أن رسول الله ﷺ قال: «إن أمتي لا تجتمع على ضلالة»^(١).

وعن ابن مسعود: «فإن الله لم يكن ليجمع أمة محمدٍ على ضلالةٍ»^(٢)، وفي رواية: «سألت الله عزَّ وجلَّ ألا يجمع أمتي على ضلالةٍ فأعطانيها...»^(٣)، و«ألا فمن سرّه أن يسكن بحبوحه الجنة فليلزم الجماعة، فإنّ الشيطان مع الفذ، وهو من الاثني عشر أبعد...»^(٤)، و«فإن يد الله مع الجماعة وإنّ الشيطان مع من فارق الجماعة يرتكض»^(٥)، و«ويد الله على الجماعة، ولا يبالي الله شذوذ من شدّ»^(٦)، و«من فارق الجماعة قيد شبرٍ فقد خلع ربة الإسلام عن عنقه»^(٧).

(١): سنن ابن ماجه، كتاب الفتن، باب السواد الأعظم، ح ٣٩٥٠.

(٢): تحفة الأحوذى ج ٦، باب في لزوم الجماعة، ح ٢٢٥٤، ص ٣٨٤.

(٣): مسند أحمد، من مسند القبائل، حديث أبي بصرة الغفاري، ح ٢٧٢٢٤.

(٤): شفاء العليل بتحريج وتحقيق مسند الإمام الشافعي، ج ٢، كتاب الأدب، ح ٦٦٧.

(٥): صحيح ابن حبان، كتاب السير، باب طاعة الأئمة، ح ٤٥٥٨.

(٦): بغية الرائد في تحقيق مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، كتاب الأدب، باب ما جاء فيمن يسكن

البادية والكفور، ح ١٣٢١٤.

(٧): المستدرک على الصحيحين، ج ١، كتاب العلم، ح ٤٠٢.

فالعامّة قد رووا هذه الروايات وغيرها واستدلوا بها على حجّية إجماع الأمة، والمفروض أنّ الأمة أجمعت على بطلان القول بوجود شخصٍ من أهل البيت (عليهم السلام)، معصوم، هو عدلٌ للقرآن الكريم ولكنه ليس الحجة بن الحسن العسكري (عليه السلام)، فالقول بوجود هذا الشخص مع عدم القول بأنّه الحجة بن الحسن العسكري (عليه السلام) قولٌ باطلٌ لا يمكن أن يصار إليه.

وعليه يستفاد من الحديث النتيجة التالي: ضرورة وجود شخص من أهل البيت (عليهم السلام) في كلّ زمانٍ هو عدلٌ للكتاب^(١)، وهذه النتيجة إذا ضمّنا إليها الإجماع المركب على بطلان القول بوجود شخص من أهل البيت (عليهم السلام) عدلٌ للكتاب ليس هو الحجة بن الحسن العسكري (عليه السلام)، ستكون النتيجة أنّ ما عليه الشيعة في مسألة الإمام المهدي (عليه السلام) هو الحق، وهو أنّ المهدي هو الحجة بن الحسن العسكري (عليه السلام) وهو موجودٌ في يوم الناس هذا.

○ وقفة مع حديث الثقلين:

وهذا الدليل كما اتضح لنا يعتمد في مقدمته الأولى على حديث الثقلين، وهذا يقتضي منا أن نقف قليلاً عند هذا الحديث الشريف، لنرى هل يثبت النتيجة التي ذكرت في المقدمة الأولى أم لا؟ وهذا يقتضي منا أن نتحدث عن المهدوية في ظلّ حديث الثقلين ضمن جهات ثلاث:

(١): يقول ابن حجر المكي بعد تخريجه روايات حديث الثقلين: « والحاصل: أنّ الحث وقع على التمسك بالكتاب وبالسنّة وبالعلماء بهما من أهل البيت، ويستفاد من مجموع ذلك: بقاء الأمور الثلاثة إلى قيام الساعة ».

الصواعق المحرقة، ج ٢، الباب الحادي عشر في فضائل أهل البيت النبوي، الفصل الأول: في الآيات الواردة فيهم، الآية الرابعة: قوله تعالى: ﴿وَقَفُّهُمْ إِنَّهُمْ مَسْئُولُونَ﴾، ص ٤٣٩.

الجهة الأولى: سند حديث الثقلين.

الجهة الثانية: مدلول حديث الثقلين.

الجهة الثالثة: دفع بعض الشبهات عن حديث الثقلين.

○ الجهة الأولى: سند حديث الثقلين:

حديث الثقلين حديثٌ معروفٌ مشهورٌ، وله طرقٌ كثيرةٌ عن رسول الله ﷺ تفيد القطع واليقين بصدوره عنه ﷺ، وقد نُقلَ بأكثر من لفظٍ، والذي يعيننا هو اللفظ الذي نقله الترمذي حيث نقل عن زيد بن أرقم أنه روى عن رسول الله ﷺ أنه قال: «إني تاركٌ فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا من بعدي، أحدهما أعظم من الآخر: كتاب الله حبلٌ ممدودٌ من السماء إلى الأرض وعترتي أهل بيتي، ولن يفترقا حتى يردها عليَّ الحوض، فانظروا كيف تخلفوني فيهما»^(١)، وقد صحح ناصر الدين الألباني هذا الحديث في (مشكاة المصابيح)^(٢)، وكذلك في (الروض النضير)^(٣)، وأيضاً في (سلسلة الأحاديث الصحيحة)^(٤).

(١): جامع الترمذي، أبواب المناقب، باب مناقب أهل بيت النبي ﷺ، ح ٣٧٨٨.

(٢): ج ٣، كتاب المناقب، باب مناقب أهل بيت النبي ﷺ، الفصل الثاني، رقم ٦١٤٤.

(٣): صحيح الجامع الصغير وزيادته ج ١، حرف الألف، ح ٢٤٥٨، ذكره أنه أخرج في الروض النضير برقم ٩٧٧.

(٤): ج ٤، حديث العترة وبعض طرقه، ح ١٧٦١.

○ موقف بعض علماء العامة من حديث الثقلين:

فقد صحّحه جملة من أكابر القوم، منهم:

١. الألباني:

ذكر الألباني في (سلسلة الأحاديث الصحيحة)^(١) جملةً من الطرق والشواهد التي تنقل هذا الحديث الشريف، فقال: « يا أيها الناس، إني قد تركت فيكم ما إن أخذتم به لن تضلوا، كتاب الله، وعترتي أهل بيتي »، أخرجه الترمذي (٣٠٨/٢) والطبراني (٢٦٨٠) عن زيد بن الحسن الأنطاقي عن جعفر عن أبيه عن جابر بن عبد الله قال: رأيت رسول الله ﷺ في حجته يوم عرفة، وهو على ناقته القصواء يخطب، فسمعتة يقول: فذكره، وقال: حديثٌ حسنٌ غريبٌ من هذا الوجه - ثم قال الألباني -: قلت لكنّ الحديث صحيحٌ فإنّ له شاهداً من حديث زيد بن أرقم قال: قام رسول الله ﷺ يوماً فينا خطيباً بهاءٍ يدعى (حُخّاً) بين مكة والمدينة، فحمد الله وأثنى عليه، ووعظ وذكر، ثم قال: أما بعد، ألا أيها الناس، فإنّنا أنا بشرٌ، يوشك أن يأتي رسولُ ربي فأجيب، وأنا تاركٌ فيكم ثقلين، أولهما كتاب الله، فيه الهدى والنور [من استمسك به وأخذ به كان على الهدى، ومن أخطأه ضلَّ]، فخذوا بكتاب الله، واستمسكوا به - فحث على كتاب الله ورغب فيه -، ثم قال: وأهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي.

- قال الألباني -: أخرجه مسلم (١٢٢/٧ - ١٢٣) والطحاوي في (مشكلة الآثار) (٣٦٨/٤)، وأحمد (٣٦٦/٤ - ٣٦٧)، وابن أبي عاصم في (السنة) (١٥٥٠) و (١٥٥١) والطبراني (٥٠٢٦) من طريق يزيد بن حيان التميمي عنه. ثم أخرج أحمد (٣٧١/٤) والطبراني (٥٠٤٠) والطحاوي من طريق علي بن ربيعة قال: لقيت زيد

(١): ج ٤، حديث العترة وبعض طرقه، ح ١٧٦١.

بن أرقم وهو داخلٌ على المختار أو خارجٌ من عنده فقلت له: أسمعت رسول الله ﷺ يقول: إني تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي، قال: رأيت زيد بن أرقم وهو داخلٌ على المختار أو خارجٌ من عنده، فقلت له: أسمعت رسول الله ﷺ يقول: إني تاركٌ فيكم الثقلين [كتاب الله وعترتي]؟ قال: نعم. وإسناده صحيحٌ، رجاله رجال الصحيح، وله طرق أخرى عند الطبراني (٤٩٦٩-٤٩٧١-٤٩٨٠-٤٩٨٢-٥٠٤٠)، وبعضها عند الحاكم (٣/١٠٩ و ١٤٨ و ٥٣٣) وصحح هو والذهبي بعضها.

وشاهدٌ آخر من حديث عطية العوفي عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً: « [إني أوشك أن أدعى فأجيب]، وإني تركت فيكم ما إن أخذتم به لن تضلوا بعدي الثقلين، أحدهما أكبر من الآخر، كتاب الله حبلٌ ممدودٌ من السماء إلى الأرض، وعترتي أهل بيتي، ألا وإني لئن يفترقا حتى يرثي عليّ الحوض » -إلى أن قال الألباني-: أخرجه أحمد (٣/١٤ و ١٧ و ٢٦ و ٥٩) وابن أبي عاصم (١٥٥٣ و ١٥٥٥) والطبراني (٢٦٧٨ - ٢٦٧٩) والديلمي (٢/١ / ٤٥) وهو إسناد حسن في الشواهد.

وله شواهد أخرى من حديث أبي هريرة عند الدار قطني (ص ٥٢٩) والحاكم (١/٩٣) والخطيب في (الفقيه والمتفقه) (١/٥٦) وابن عباس عند الحاكم وصححه ووافقه الذهبي -أي صححه الذهبي أيضاً-، وعمر بن عوف عند ابن عبد البر في (جامع بيان العلم) (٢/٢٤، ١١٠)، وهي وإن كانت مفرداتها لا تخلو من ضعفٍ، فبعضها يقوي بعضاً وخيرها حديث ابن عباس، ثم وجدت له شاهداً قوياً من حديث علي مرفوعاً به.

-إلى أن يقول الألباني-: وشاهدٌ آخر يرويه شريك عن الركن بن الربيع عن القاسم بن حسان عن زيد بن ثابت مرفوعاً به.

○ الألباني وموقفه من بعض الباحثين في حديث الثقلين:

وجد الشيخ ناصر الدين الألباني أنَّ البعض ضعف هذا الحديث الشريف بمنهجية خاطئة، حيث أخذ يتعقب طرق حديث الثقلين طريقاً طريقاً ويضعف كل طريق منها، فأراد الألباني أن يردَّ على هذا الباحث وطريقته، فبيَّن أنَّ هذا الباحث ومن سار على طريقته غفل عن قاعدةٍ أساسٍ في علم الحديث، وهي إنَّ الحديث الذي له طرق متعددة وإن كانت طرقه بأجمعها يوجد فيها جهات ضعفٍ، إلا أنَّ بعضها يكون شاهداً للبعض الآخر ومقوياً، فيرقى الحديث بذلك إلى مقام الحجية ويمكن أن يحتجَّ به، فقال الألباني: « بعد تخريج هذا بزمنٍ بعيدٍ، كُتِبَ عليَّ أن أهاجر من دمشق إلى عمان، ثمَّ أن أسافر منها إلى الإمارات العربية، أوائل سنة: ١٤٠٢ هجرية، فلقيت في قطر بعض الأساتذة والدكاترة الطيبين، فأهدى إليَّ أحدهم رسالةً له مطبوعة في تضعيف هذا الحديث، فلما قرأتها تبين لي أنَّه حديثٌ عهدٌ بهذه الصناعة، وذلك من ناحيتين ذكرتهما له:

الأولى: إنَّه اقتصر في تخريجه على بعض المصادر المطبوعة المتداولة، ولذلك قصر تقصيراً فاحشاً في تحقيق الكلام عليه، وفاته كثيرٌ من الطرق والأسانيد التي هي بذاتها صحيحة أو حسنة فضلاً عن الشواهد والمتابعات، كما يبدو لكل ناظر يقابل تخريجه بما خرجته هنا. -وهنا ذكر الألباني شيئاً آخر وهو: أنَّ بعض هذه الطرق في نفسه صحيحٌ، ولو كان الكل ضعيفاً فالكل يقوي بعضه بعضاً، ويوجد شواهد ومتابعات ترقى بهذا الحديث إلى درجة الاعتبار.-

الثانية: إنَّه لم يلتفت إلى أقوال المصححين للحديث من العلماء، ولا إلى قاعدتهم التي ذكروها في مصطلح الحديث: أنَّ الحديث الضعيف يقوى بكثرة

الطرق، فوقع في هذا الخطأ الفادح من تضعيف الحديث الصحيح»^(١).

فالمستفاد من العبارة الألباني أنَّ لحديث الثقلين طرقاً كثيرةً، وأنَّ الحفاظ صحَّحوا بعض هذه الطرق، وأنَّه هو يرى بعض هذه الطرق صحيحاً في ذاته، وأنَّه يرى أنَّ هذه الطرق بأجمعها لو كانت ضعيفةً مع ذلك فالحديث صحيحٌ؛ لأنَّ هذه الطرق يقوِّي بعضها بعضاً، ومن ضعَّف هذا الحديث إنما ضعَّفه لأنَّه لم يعمل النظر والتحقيق في طرق هذا الحديث الشريف، ولم يهضم أبحاث علم الحديث وعلم الرجال، فغفل عن قاعدةٍ أساسيةٍ في باب التصحيح وغفلته هذه أوقعته في التضعيف.

٢. ابن حجر الهيتمي المكي:

قال فيه: «ثم اعلم أنَّ لحديث التمسك بذلك طرقاً كثيرةً وردت عن نيفٍ وعشرين صحابياً، ومر له طرق مبسوبة في حادي عشر الشُّبه، وفي بعض تلك الطرق أنَّه قال ذلك بحجة الوداع بعرفة، وفي أخرى أنَّه قاله بالمدينة في مرضه، وقد امتلأت الحجرة بأصحابه، وفي أخرى أنَّه قال ذلك بغدير خمٍّ، وفي أخرى أنَّه قال لما قام خطيباً بعد انصرافه من الطائف كما مر، ولا تنافي إذ لا مانع أنَّه كرر عليهم ذلك في تلك المواطن وغيرها اهتماماً بشأن الكتاب العزيز والعترة الطاهرة»^(٢).

وقال أيضاً في الكتاب نفسه: «وفي روايةٍ صحيحةٍ: إني تارك فيكم أمرين لن تضلوا إن اتبعتموهما، وهما: كتاب الله وأهل بيتي عترتي، زاد الطبراني: إني سألت

(١): سلسلة الأحاديث الصحيحة، ج ٤، حديث العترة وبعض طرقه، ح ١٧٦١.

(٢): الصواعق المحرقة، ج ٢، الباب الحادي عشر في فضائل أهل البيت النبوي، الفصل الأول:

في الآيات الواردة فيهم، الآية الرابعة: قوله تعالى: ﴿وَقَفُّوهُمْ^ط إِنَّهُمْ مَسْئُولُونَ﴾، ص ٤٤٠.

ذلك لهما، فلا تقدموهما فتهلكوا، ولا تقصروا عنها فتهلكوا، ولا تعلموهم فإنهم أعلم منكم»^(١).

٣. الذهبي:

نقل ابن كثير عن الذهبي أنه صحح حديثاً بهذا اللفظ فقال: « وقد روى النسائي في سننه، عن محمد بن المثني، عن يحيى بن حماد، عن أبي معاوية، عن الأعمش، عن حبيب بن أبي ثابت، عن أبي الطفيل، عن زيد بن أرقم: لما رجع رسول الله ﷺ من حجة الوداع، ونزل غدیر خم، أمر بدوحاتٍ فقممن، ثم قال: كأني قد دعيت فأجبتُ، إني قد تركت فيكم الثقلين، كتاب الله وعترتي أهل بيتي، فانظروا كيف تخلفوني فيها، فإنَّهما لن يفترقا حتى يردا عليَّ الحوض.

ثم قال: الله مولاي وأنا مولى كل مؤمن، ثم أخذ بيد عليٍّ فقال: من كنت مولاه فهذا وليه، اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه، فقلت لزيد: سمعته من رسول ﷺ؟ فقال: ما كان في الدوحات أحدٌ إلا رآه بعينيه، وسمعه بأذنيه - يقول ابن كثير بعد ذلك - : تفرد به النسائي من هذا الوجه، قال شيخنا أبو عبد الله الذهبي وهذا حديثٌ صحيحٌ »^(٢).

(١): الصواعق المحرقة، ج ٢، الباب الحادي عشر في فضائل أهل البيت النبوي، الفصل الأول:

في الآيات الواردة فيهم، الآية الرابعة: قوله تعالى: ﴿وَقَفُّوهُمْ إِتِّهَمُوا أَنَّهُمْ لَمَسُوا نَوًا﴾، ص ٤٣٩.

(٢): البداية والنهاية، ج ٥، أحداث سنة ١٠ هـ، فصل في إيراد الحديث الدال على أنه ﷺ خطب

بمكان بين مكة والمدينة مرجعه من حجة الوداع قريب من الجحفة يقال له غدیر خم، ص

٢٠٩. وأورده ابن كثير كذلك في السيرة النبوية، ج ٤، فصل في إيراد الحديث الدال على أنه

ﷺ خطب بمكان بين مكة والمدينة، مرجعه من حجة الوداع قريب من الجحفة يقال له

غدیر خم، ص ٤١٦.

٤. ابن حجر العسقلاني:

قال ابن حجر العسقلاني في كتاب (المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية):
« عن عليٍّ رضي الله عنه قال: إنَّ النبي ﷺ حضر الشجرة بخمٍّ، ثمَّ خرج آخذًا بيد عليٍّ رضي الله عنه فقال: أَلستم تشهدون أنَّ الله تبارك وتعالى ربكم؟ قالوا: بلى، قال ﷺ: أَلستم تشهدون أنَّ الله ورسوله أولى بكم من أنفسكم، وأنَّ الله تعالى ورسوله أولياؤكم؟ فقالوا: بلى، قال: فمن كان الله ورسوله مولاة فإنَّ هذا مولاة، وقد تركت فيكم ما إن أخذتم به لن تضلوا، كتاب الله تعالى سببه بيده وسببه بأيديكم، وأهل بيتي - قال ابن حجر -: وهذا إسنادٌ صحيح، وحديثٌ غديرٌ حُمٌّ قد أخرجه النسائي من رواية أبي الطفيل، عن زيد بن أرقم، وعليٍّ، وجماعةٍ من الصحابة رضي الله عنهم، وأصل الحديث أخرجه الترمذي أيضًا»^(١).

٥. ابن جرير الطبري:

ونقل تصحيحه للحديث المتقي الهندي في (كنز العمال)^(٢).

٦. البوكيري:

أورد في (إنحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة): « عن علي بن أبي طالب: أنَّ النبي ﷺ حضر الشجرة بخمٍّ، ثمَّ خرج آخذًا بيد علي فقال: أَلستم تشهدون أنَّ الله ربكم؟ أَلستم تشهدون أنَّ الله ورسوله أولى بكم من أنفسكم؟ وأنَّ الله ورسوله مولاكم؟ قالوا: بلى، قال: فمن كان الله ورسوله مولاة، فإنَّ هذا مولاة، وقد تركت فيكم ما إن أخذتم به لن تضلوا، كتاب الله سببه بيديه وسببه بأيديكم، وأهل بيتي، ثم قال: رواه إسحاق بسندٍ صحيح»^(٣).

(١): ج ١٦، باب فضائل علي رضي الله عنه، ح ٣٩٤٣، ص ١٤٢.

(٢): ج ١، فضائل أهل البيت مجملًا ومفصلاً، فصل في فضلهم مجملًا، ح ٣٧٦٢٠.

(٣): ج ٧، كتاب المناقب: ١٣، باب فيمن كنت مولاة فعلي مولاة، ح ٦٦٨٣.

٧. حسن السقاف:

ومن الذين نصّوا على صحته مع اشتماله على لفظ « ولن يفترقا »، واشتماله على الأمر بالتمسك بالكتاب والعترة، ونفي الضلال مطلقاً عن المتمسك بالكتاب والعترة معاً؛ حسن السقاف صاحب كتاب (صحيح صفة صلاة النبي ﷺ)، فقد ذكر فيه: « سُئِلت عن حديث تركت فيكم شيئين لن تضلوا بعدهما كتاب الله و...، هل الحديث الصحيح بلفظ: عترتي وأهل بيتي، أو هو بلفظ: سنتي، نرجو توضيح ذلك من جهة الحديث وسنده؟

الجواب: الحديث الثابت الصحيح هو بلفظ وأهل بيتي، والرواية التي فيها لفظ سنتي، باطلّة من ناحية السند والمتن - إلى أن يقول -: وفي رواية الترمذي وقع بلفظ: عترتي وأهل بيتي، ففي سنن الترمذي (٥/٦٦٣ برقم ٣٧٨٨) قال رسول الله ﷺ: إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي، أحدهما أعظم من الآخر: كتاب الله حبلٌ ممدودٌ من السماء إلى الأرض، وعترتي أهل بيتي، ولن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض، فانظروا كيف تخلفوني فيهما. قال السقاف - وهو صحيح. وأما لفظ: وسنتي، فلا أشك بأنه موضوعٌ لضعف سنده، ووهائه، ولعوامل أموية أثرت في ذلك»^(١).

○ رواية حديث الثقلين:

بحث آية الله الجليل العلامة السيد حامد حسين حفظه الله في كتابه (عبارات الأنوار في إمامة الأئمة الأطهار) حديث الثقلين في مجلدات، وفصل الكلام في سنده، وقد اختصر العالم الجليل والعلامة النبيل السيد علي الميلاني حفظه الله في كتابه (نفحات

(١) جواب سؤال حديثي عن حديث: « تركت فيكم الثقلين كتاب الله، وعترتي أهل بيتي »،

الأزهار في خلاصة عبقات الأنوار) ما ذكره السيد حامد حسين في مجلدين^(١)، وجعل خاتمةً لما ذكره في بحث أسانيد حديث الثقلين، وهي عبارةٌ عمّا كتبه سماحة السيد عبدالعزيز الطباطبائي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ في سند هذا الحديث الشريف، حيث استطاع السيد الطباطبائي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أن يثبت تواتر حديث الثقلين في هذه الرسالة التي جعلت ملحقاتاً في كتاب السيد الميلاني^(٢)، فذكر أنّ عدد الصحابة الذين رووا حديث الثقلين يصل إلى أربعة وعشرين صحابياً، وذكر أسماءهم جميعاً - وقد نقلنا فيما سبق عن ابن حجر المكي في الصواعق المحرقة أنّه قال: « ثم اعلم أنّ لحديث التمسك بذلك طرقاً كثيرةً وردت عن نيفٍ وعشرين صحابياً ».

كما إنّ السيد عبدالعزيز الطباطبائي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ذكر بعض أسماء من روى هذا الحديث من التابعين، والعدد الذي ذكره هو تسعة عشر، كما نقل أسماء الحفاظ والمصنفين الذين رووا هذا الحديث في كتبهم عبر القرون إلى قرننا هذا، فكان عددهم مائة وسبعة وعشرين حافظاً وكتّاباً، ولا شك أنّ هذه الوفرة تثبت تواتر حديث الثقلين، ومن راجع ضابطة التواتر عند المخالفين يجد أنهم يحكمون بتواتر روايات منقولة بطرقٍ أقل بكثيرٍ من الطرق التي نقلت حديث الثقلين.

○ خلاصة البحث في الجهة الأولى:

فالنصّ على اعتبار هذا الحديث الشريف وصحته، وقد صدر من كبراء علماء الحديث وعلماء الجرح والتعديل عند العامة، وبلغت كثرة النصوص ووفرة الطرق حدّاً ادّعى بعض العلماء تواتر هذا الحديث الشريف، وعبارة ابن حجر التي نقلناها قريباً ظاهرة في هذا - وهو كذلك - ومع وجود كل هذا فإنه من الناحية السنية لا ينبغي الشكّ في اعتبار هذا الحديث الشريف، ولا يملك الإنسان إلا أن يجزم بأنّ

(١): الجزء ٢ و ٣ حسب طبعة مركز الحقائق الإسلامية، المنشور في شبكة الفكر للكتب الإلكترونية.

(٢): نفحات الأزهار في خلاصة عبقات الأنوار، ج ٢، ملحق سند حديث الثقلين، ص ٣٨.

رسول الله ﷺ قال: «إني تارك فيكم الثقلين ما إن تمسكتم بهما، أو إني تارك فيكم ما إن أخذتم به لن تضلوا من بعدي، كتاب الله وعترتي وإنهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض».

○ الجهة الثانية:

تحديد مدلول حديث الثقلين « ما يستفاد من حديث الثقلين »:

ماهي دلالة هذا الحديث الشريف والمعتبر عند الخاصة والعامة؟

وقبل أن أعرض ما يستفاد من حديث الثقلين على نحو التفصيل أستعرض بعض الألفاظ التي وردت في حديث الثقلين مع بيان ما يستفاد منها على نحو الإجمال، وقد عرضنا فيما سبق بعضاً من هذه الألفاظ، ولكن نكرر نقلها على بوابة بحثنا عن الدلالة لكي يُعلم كيف نُقل حديث الثقلين؟ وما هي الفقرات التي يستند إليها الشيعة في إثبات عقائدهم به؟ ولكي يعلم أن هذه الفقرات نصّ كبراء الحفاظ على اعتبارها.

اللفظ الأول: ما رواه الترمذي، عن زيد بن أرقم قال: قال رسول الله ﷺ: «إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي، أحدهما أعظم من الآخر: كتاب الله حبلٌ ممدودٌ من السماء إلى الأرض، وعترتي أهل بيتي، ولن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض فانظروا كيف تخلفوني فيها».

قال عنه الترمذي: أنه حديثٌ حسنٌ، ونقلنا فيما سبق تصحيح الألباني لهذا الحديث بهذا اللفظ في (مشكاة المصابيح)، و(الروض النضير)، و(سلسلة الأحاديث الصحيحة).

والذي نستفيده من هذا اللفظ هو:

الأمر الأول: إنَّ الكتاب والعترة تركة رسول الله ﷺ .

الأمر الثاني: إنَّ التمسك بالكتاب والعترة أمانٌ من الضلال.

الأمر الثالث: عدم افتراق الكتاب عن العترة، وعدم افتراق العترة عن الكتاب، فالنبي ﷺ لم يقل: والعترة لا تفرق عن كتاب الله ﷻ، وإنما قال: « ولن يفترقا حتى يردا عليَّ الحوض »، وهذا يدلُّ على أنَّ الكتاب والعترة في عرضٍ واحدٍ، فليس الكتابُ إماماً لأهل البيت ﷺ، بل هداية رسول الله ﷺ متمثلة في الكتاب والعترة في عرضٍ واحدٍ، فكما أنَّ العترة مع الكتاب، فالكتاب مع العترة أيضاً.

الأمر الرابع: حصّ وتحرّض رسول الله ﷺ المؤكّد على العناية بالكتاب والعترة والتمسك بهما معاً، ولهذا بعد أن أمر ﷺ بالتمسك قال: « فانظروا كيف تخلفوني فيهما ».

اللفظ الثاني: ما رواه النسائي وصحّحه الذهبي، فقد نقل ابن كثير في كتاب البداية والنهاية حديث الثقلين بهذا اللفظ: « وقد روى النسائي في سننه، عن محمد بن المثنى، عن يحيى بن حماد، عن أبي معاوية، عن الأعمش، عن حبيب بن أبي ثابت، عن أبي الطفيل، عن زيد بن أرقم قال: لما رجع رسول الله ﷺ من حجة الوداع ونزل غدیر خمّ، أمر بدوحاتٍ فقممنَ، ثم قال: كأني قد دعيتُ فأجبتُ، إني قد تركت فيكم الثقلين: كتاب الله وعترتي أهل بيتي، فانظروا كيف تخلفوني فيهما، فإنهما لن يفترقا حتى يردا عليَّ الحوض، ثم قال: الله مولاي وأنا مولى كلِّ مؤمنٍ، ثم أخذ بيد عليٍّ فقال: من كنت مولاه فهذا وليه، اللهم وال من والاه، وعاد من عاده ».

ثم قال ابن كثير معلقاً عليه: « تفرد به النسائي من هذا الوجه، قال شيخنا أبو عبد الله الذهبي: وهذا حديثٌ صحيحٌ »، ونقل ابن كثير تصحيح الذهبي وعدم التعقيب عليه يدلُّ على رضاه بتصحيح الذهبي.

والذي نستفيده من هذا الحديث بهذه اللفظ:

الأمر الأول: إنَّ الكتاب والعترة تركة رسول الله ﷺ .

الأمر الثاني: إنَّ رسول الله ﷺ أمر باتباع الكتاب والعترة، لأنَّه بينَ أنَّه ترك في الأمة هذين، وهذا يدلُّ - كما سيأتي - على وجوب الإتيان، وأيضاً بينَ النبي ﷺ عدم افتراق الكتاب عن العترة، وهذا يدلُّ على وجوب الإتيان.

الأمر الثالث: إنَّ الكتاب والعترة لن يفترقا.

الأمر الرابع: تعقيب رسول الله ﷺ حديث الثقلين بالنصِّ على أنَّ أمير المؤمنين (عليه السلام) وليٌّ لكلِّ مؤمنٍ، أي: ذكر حديث الغدير بعد ذكر حديث الثقلين، وهذا يدلُّ على وجود ارتباط بين المضمونين؛ فلأنَّ العترة عدل الكتاب، ولأنَّ العترة لا تفرق عن الكتاب، وسيد العترة أمير المؤمنين (عليه السلام) فهو أولى بالمؤمنين من أنفسهم.

اللفظ الثالث: ما نقله الحافظ ابن حجر العسقلاني في كتابه (المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية)، حيث قال: « عن عليٍّ رضي الله عنه قال: إنَّ النبي ﷺ حضر الشجرة بخرم، ثمَّ خرج آخذاً بيد عليٍّ رضي الله عنه فقال: أستم تشهدون أنَّ الله تبارك وتعالى ربكم؟ قالوا: بلى، قال ﷺ: أستم تشهدون أنَّ الله ورسوله أولى بكم من أنفسكم، وأنَّ الله تعالى ورسوله أولياؤكم؟ فقالوا: بلى، قال: فمن كان الله ورسوله مولاة فإنَّ هذا مولاة، وقد تركت فيكم ما إن أخذتم به لن تضلوا، كتاب الله تعالى سببه بيده وسببه بأيديكم، وأهل بيتي، قال ابن حجر: وهذا إسنادٌ صحيحٌ. »

والذي نستفيده من هذا اللفظ:

الأمر الأول: إنَّ رسول الله ﷺ اعتبر الكتاب والعترة تركةً له.

الأمر الثاني: إنَّ رسول الله ﷺ أمر بالأخذ بالكتاب والعترة، حيث لم يعبر بلفظ التمسك كما في بعض الروايات وإنما عبر بلفظ الأخذ.

الأمر الثالث: إنَّ في اتباع الكتاب والعترة أماناً من الضلال مطلقاً.

اللفظ الرابع: ما نقله وصحَّحه الألباني في كتابه (صحيح الجامع الصغير وزيادته): «إني تاركٌ فيكم خليفتين: كتاب الله حبلٌ ممدودٌ ما بين السماء والأرض، وعترتي أهل بيتي، وإنهما لن يفترقا حتى يردا عليَّ الحوض»^(١).

وهذا اللفظ يفيدنا عدّة أمور، ومنها:

الأمر الأول: إنَّ الكتاب والعترة تركتا رسول الله ﷺ، وتأكيدنا على أنهما تركة الرسول ﷺ، لأنَّ في ذلك دلالة عظيمة، فرسول الله ﷺ كان في مقام بيان ما يرتبط بمرحلة ما بعد ارتحاله، حيث بيّن أنّه يوشك أن يدعى فيجيب، ثمَّ خاطب الأمة جمعاء وقال: «إني تاركٌ فيكم»، أي: تاركٌ في هذه الأمة الباقية إلى يوم القيامة، ويبيّن أنّ التركة تتمثل في الكتاب الكريم والعترة الطاهرة -ولهذا دلالة عظيمة سوف يأتي إن شاء الله تعالى الحديث فيها-.

الأمر الثاني: إنَّ الكتاب والعترة خليفتان لرسول الله ﷺ، والخليفة هو الذي يقوم مقام المُستخلف -كما بينا في أبحاث الخلافة الإلهية والمهدوية الخاصة في القرآن الكريم- فالقرآن الكريم يقوم مقام رسول الله ﷺ من بعده، والعترة تقوم مقام

(١): ج ١، حرف الألف، ح ٢٤٥٧.

رسول الله ﷺ من بعده، فهذا اللفظ لم يذكر الثقلين كما في بعض ألفاظ الحديث الشريف، وإنما ذكر لفظ خليفتين.

الأمر الثالث: عدم افتراق الكتاب عن العترة، وعدم افتراق العترة عن الكتاب.

○ وجه اختلاف ألفاظ حديث الثقلين:

و السؤال الذي نواجهه بعد استعراض بعض ألفاظ حديث الثقلين هو: لماذا اختلفت ألفاظ حديث الثقلين؟

وبعبارة أخرى: ما هو التوجيه في ظاهرة الاختلاف في حديث الثقلين؛ حيث نقل بعدة ألفاظ؟

١. ففي بعض: « ما إن تمسكتم به »، وفي البعض الآخر: « ما إن أخذتم به ».
٢. وفي بعض: « إني تاركٌ فيكم خليفتين »، وفي البعض الآخر: « قد تركت فيكم الثقلين ».
٣. وفي بعض يوجد « وإنما لن يفترقا »، وفي بعض آخر لا يوجد هذا اللفظ.

و يبيننا على هذا السؤال ابن حجر الهيتمي المكي في كتابه (الصواعق المحرقة) مبيناً أن السبب يعود إلى أن رسول الله ﷺ كرّر هذا الحديث الشريف في عدة وقائع، فالروايات تبين أن رسول الله ﷺ زيادةً في بيان هذا المضمون الشريف لأهميته كرّر النصّ على لزوم التمسك بالكتاب والعترة في مواطن متعددة.

يقول ابن حجر: « ثم اعلم أن لحديث التمسك بذلك طرقاً كثيرةً وردت عن نيفٍ وعشرين صحابياً، ومر له طرق مبسوطه في حادي عشر الشُّبه، وفي بعض تلك الطرق أنه قال ذلك بحجة الوداع بعرفة، وفي أخرى أنه قاله بالمدينة في مرضه، وقد امتلأت الحجرة بأصحابه، وفي أخرى أنه قال ذلك بغدير خم، وفي أخرى أنه قال لما

قام خطيباً بعد انصرافه من الطائف كما مر، ولا تنافي إذ لا مانع أنه كرر عليهم ذلك في تلك المواطن وغيرها اهتماماً بشأن الكتاب العزيز والعترة الطاهرة^(١).

فالأهمية مضمون هذا الحديث الشريف اهتم رسول الله ﷺ ببيانه، فحدّد تركته المباركة بوضوح، وأمر بالتمسك بها في مواطن متعددة، وبألفاظ مختلفة، لكي تحفظ الوصية وتبقى خالدة إلى يوم القيامة، فيحفظ بهذا منهج الإسلام القويم، وهذا ما تحقق لرسول الله ﷺ، وقد قال ﷺ: ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتَمَّ نُورُهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾ التوبة: ٣٢، وكم حاولت يد التلاعب والطمس أن تطمس حديث الثقلين، ولكنها لم تسطع إلى ذلك سبيلاً، فبعض الذين لا يرتضون حديث الثقلين، ولا يريدون أن يصل إلى الأمة قام بتقطيع بعض فقراته، والبعض حذف وأخذ يقدّم ويؤخر، وما ذاك إلا لأنّ مضمون هذا الحديث الشريف فيه دلالة واضحة على فضل أهل البيت ﷺ، وأهمّ الأئمة بعد رسول الله ﷺ.

○ دلالات حديث الثقلين:

إنّ التأمّل والتفكّر في هذا الحديث الشريف يفضي إلى دلالات متعددة، ويقود إلى مضامين كثيرة أراد النبي الأعظم ﷺ إيصالها إلى الأمة، ومنها:

الدلالة الأولى: إنّ الكتاب والعترة تركه رسول الله ﷺ.

الدلالة الثانية: وجوب إتباع أهل البيت ﷺ بعد رسول الله ﷺ.

الدلالة الثالثة: عصمة أهل البيت ﷺ.

الدلالة الرابعة: ضرورة وجود شخص من أهل البيت ﷺ في كلّ زمان.

الدلالة الخامسة: المقصود بأهل البيت ﷺ جماعة خاصة.

(١): الصواعق المحرقة، ج ٢، الباب الحادي عشر في فضائل أهل البيت النبوي، الفصل الأول:

في الآيات الواردة فيهم، الآية الرابعة: قوله تعالى: ﴿وَقَفَّوهُمْ أَتَاهُمْ رَسُولُونَ﴾، ص ٤٤٠.

○ الدلالة الأولى: إنَّ الكتاب والعترة تركة رسول الله ﷺ :

تركة كلِّ شخصٍ بحسبه، فالتاجر ومن يجمع حطام هذه الدنيا يترك من بعده الممتلكات، والعالم الذي صرف عمره في تعلم العلم وتعليمه يترك ويخلف فيمن يكون بعده العلم، ورسول الله ﷺ كان نبياً رسولاً ووظيفته أن يبين معالم الدِّين، وأن يهدي الأمة إلى سبيل الرشاد ليحول بينهم وبين الضلال، فكان ﷺ معلماً مربياً وهادياً وقائداً للأمة: ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾ الجمعة: ٢، وكان ﷺ القاضي والحاكم بأمر الله ﷻ فله بذلك الولاية العامة في إدارة شؤون الناس بتطبيق أحكام الله ﷻ وتنفيذ إرادته في الأمة.

إنَّ تركة رسول الله ﷺ ينبغي أن تكون بحسبه، ومن يكون بعد رسول الله ﷺ ويتصف بأنه تركة لرسول الله ﷺ ينبغي أن يكون معدناً لعلم رسول الله ﷺ، وهادياً، وينبغي أن يكون القاضي والمنظم لشؤون الأمة من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقضائية، وهذا ما يدلُّ عليه حديث الثقلين عندما عبَّر رسول الله ﷺ بلفظ التركة -إني تاركٌ فيكم- فالمقصود من هذه الفقرة هو أنَّ رسول الله ﷺ قد ترك ما يناسب شأنه من كونه العالم الهادي وصاحب الولاية العامة والقاضي والمنظم لشؤون الأمة.

فحديث الثقلين يدلُّ على أنَّ عترة رسول الله ﷺ هم معدن العلم وهم ورثة الكتاب، وهم المحيطون بواقع تعاليم الدين بعد رسول الله ﷺ، ولهذا فرَّع الحديث الشريف بقوله: « وإني لئن يفترقا »، وبقوله: « ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي »، وعلى هذا نستفيد دلالة الحديث على أنَّ ورتة الكتاب في الأمة ليس جميع أفراد الأمة فإنَّ الأمة تنقسم بعد رسول الله ﷺ إلى قسمين وهما:

■ القسم الأول: قرناء القرآن الكريم.

وهم الذين قرئوا بالقرآن الكريم وجعلوا عدلاً له، وأودع فيهم علم رسول الله ﷺ والإحاطة التامة بكتاب الله ﷻ، وهؤلاء هم الذين أورثهم الباري ﷻ القرآن الكريم، حيث يقول جل شأنه: ﴿وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ مِنَ الْكِتَابِ هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ إِنَّ اللَّهَ بِعِبَادِهِ لَخَبِيرٌ بَصِيرٌ﴾ (٣١) ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بإِذْنِ اللَّهِ ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ ﴿٣٢﴾ فاطر: ٣١ - ٣٢، فالمصطفى ليس كل العباد الذين كانوا في زمن النبي الأكرم ﷺ وإنما هم جماعة من عباد الله ﷻ، ثم يوضح الحق ﷻ وبين العباد الذين اصطفى منهم ورثة الكتاب، فيذكر أن من العباد من هو ظالم لنفسه، ومنهم مقتصد، ومنهم سابق بالخيرات بإذن الله ﷻ، والسابق بالخيرات هو الذي أورثه الله ﷻ الكتاب بعد رسول الله ﷺ.

■ القسم الثاني: عامة الناس.

وهم الذين لم يرثوا الكتاب، وإنما وظيفتهم أن يرجعوا إلى القسم الأول من الناس في أخذ تعاليم القرآن الكريم وتعاليم النبي ﷺ، وعامة الناس لا يوجد فيهم من عنده إحاطة تامة بالقرآن الكريم، ولا يوجد فيهم من يدعي لنفسه الإحاطة بجميع أحكام الله ﷻ.

○ عدم معرفة بعض الصحابة بالأحكام:

ويكفي أن نقرأ التاريخ والروايات التي نقلت حال كبار الصحابة والذين جعلوا خلفاء أو حكاماً بعد رسول الله ﷺ لتتعرف على أنهم كانوا يجهلون بعض آيات القرآن الكريم الواضحة، ويجهلون بعض الأحكام الجليلة، ويكفي أن نتصفح

كتابي مسلم والبخاري لنرى موقف عمر من حكم التيمم في حال الجنابة، وليبيان هذه الحالة نقل هنا بعض الروايات:

نقل مسلم في كتابه: « أن رجلاً أتى عمر فقال: إني أجنب فلم أجد ماءً؟ فقال: لا تصل. فقال عمارٌ: أما تذكر يا أمير المؤمنين إذا أنا وأنت في سرية فأجنبنا فلم نجد ماءً، فأما أنت فلم تصل، وأما أنا فتمعكت في التراب وصليت، فقال النبي ﷺ: إنما كان يكفيك أن تضرب بيدك الأرض، ثم تنفخ، ثم تمسح بهما وجهك وكفيك، فقال عمر: اتق الله يا عمار، قال: إن شئت لم أحدث به»^(١).

○ حكم التيمم في القرآن الكريم:

ومن الروايات التي تبين أن هذا الحكم موجودٌ في كتاب الله ﷺ الرواية التي رواها البخاري في كتابه الموسوم بالصحيح قال: « حدثنا عمر بن حفص، قال: حدثنا أبي، قال: حدثنا الأعمش، قال: سمعت شقيق بن سلمة، قال: كنت عند عبدالله وأبي موسى، فقال له أبو موسى: رأيت يا أبا عبد الرحمن إذا أجنب فلم يجد ماءً، كيف يصنع؟ فقال: عبدالله - ابن عمر - لا يصلي حتى يجد الماء، فكيف تصنع بقول عمار حينما قال له النبي ﷺ: كان يكفيك؟ قال: ألم تر عمر لم يقنع بذلك؟ فقال أبو موسى: فدعنا من قول عمارٍ فكيف تصنع بهذه الآية؟ فما درى عبدالله ما يقول»^(٢).

إنَّ عبدالله بن عمر نقل الحكم الذي كان عليه أبوه وهو أنَّ الجنب لا يصلي، فقال له أبو موسى وماذا تصنع فإنه يوجد نصُّ ينقله ثقةٌ وهو عمار بن ياسر أنَّ النبي ﷺ قال له: كان يكفيك، وبيّن له طريقة التيمم، فما كان من عبدالله إلا أنه تذرّع بأنَّ

(١): صحيح مسلم، كتاب الحيض، باب التيمم، ح ١١٢.

(٢): صحيح البخاري، كتاب التيمم، باب إذا خاف الجنب على نفسه المرض أو الموت، أو خاف العطش، تيمم، ح ٣٤٦.

أباه لم يقنع بذلك، وهذا في نفسه ردٌ عجيبٌ، إذ كيف لا يقنع عمر بنقل عمار وهو صاحبيُّ، والصحابيُّ عادلٌ لا يكذب؟!!

وهنا أشكل عليه أبو موسى بالآية الكريمة، فإذا كنت لا تقبل بقول عمار، وإذا كان عمارٌ ليس ثقةً ليؤخذ منه قول رسول الله ﷺ، فما تصنع بالآية المباركة التي فيها نصٌّ على وجوب التيمم، وهي قول الله ﷻ: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُمْ مِنَ الْغَايِبِ أَوْ لَمْ تُسْمِعُوا النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُورًا غَفُورًا ۝٤٣﴾ النساء: ٤٣، وهنا لم يستطع عبدالله بن عمر أن يجيب.

ولست أدري كيف نسي عمر هذه الحادثة مع أنها حادثة هامة مرتبطة بشأنٍ عظيمٍ، وهو حكمٌ شرعيٌّ مرتبط بعمود الدين وهي الصلاة؟!!

والذي يعيننا أن عمر -ومن قيل: إنه أفضل الأمة بعد رسول الله ﷺ وبعده أبي بكر، والذي جعل خليفة على المسلمين ونصب في مكان رسول الله ﷺ - كان يجهل حكماً واضحاً من أحكام الدين بين في كتاب الله ﷻ بشهادة الصحابة، فإذا كان هكذا حاله، وحال ابنه عبدالله الذي هو من المكثرين في نقل الأحاديث عن رسول الله ﷺ فماذا سيكون حال سائر الأمة؟!!

إذن، يظهر بما تقدم أن الكتاب والعترة مستودع علم رسول الله ﷺ، والذي يؤيد ما ذكرناه -من أن لفظ التركة يدلُّ على اجتماع علم النبي ﷺ وهديه في العترة من بعده- هو ما رواه العامة، ونقله الترمذي^(١) وصححه الألباني^(٢) من أن رسول الله ﷺ قال: «... إن العلماء ورثة الأنبياء، إن الأنبياء لم يورثوا ديناراً ولا

(١): جامع الترمذي، أبواب العلم، باب ما جاء في فضل الفقه على العبادة، ح ٢٦٨٢.

(٢): مشكاة المصابيح، ج ١، كتاب العلم، الفصل الثاني، ح ٢١٢.

درهماً، إنّما ورثوا العلم، فمن أخذ به فقد أخذ بحظٍّ وافرٍ»، فالأنبياء - ومنهم النبي الخاتم ﷺ - شأنهم توريث وترك العلم، فترك رسول الله ﷺ للثقلين ترك لمستودع العلم.

○ تأكيدُ لفظةِ الثقلين على هذه الدلالة:

ومّا يؤيد هذا المعنى - وهو كون القرآن والعترة مستودع علم الرسول الأكرم ﷺ وتركه النبوة الخاتمة - تعبير النبي ﷺ بالثقلين أو الثقلين في قوله: إني تاركٌ فيكم الثقلين أو الثقلين. فإنَّ الثقل هو الأمر النفس، والثقل هو غير الخفيف^(١)، فقول رسول الله ﷺ: « إني تاركٌ فيكم الثقلين أو الثقلين » يدلُّ على عظمة الكتاب والعترة، وأنَّ ما سواهما بالنسبة إليهما ليس في مستوى النفاسة أو ليس في مستوى الثقل، وما ذاك إلاَّ لأنَّ هذين يقومان مقام رسول الله ﷺ من بعده، ومن قام في الأمة مقام رسول الله ﷺ فلا شكَّ أنَّه نفيسٌ ثمينٌ، ولا شكَّ أنَّه ثقيلٌ، وهو أنفُس وأثقل من غيره.

(١): ورد في لسان العرب، ج ٢، باب الثاء، ص ١١٢: « الثَّقَلُ: نقيض الخِفَّةِ. والثَّقَلُ مصدر الثَّقِيلِ، تقول: ثَقَلْتُ الشَّيْءُ ثِقَالًا وَثِقَالَةً، فهو ثَقِيلٌ، والجمع ثِقَالٌ. والثَّقَلُ رجحان الثَّقِيلِ. - إلى أن يقول -: وقوله عز وجل: ﴿ إِنَّا سَأَلْنَا عَلِيَّكَ قَوْلًا ثَقِيلًا ﴾؛ يعني الوحي الذي أنزله الله عليه ﷺ، جعله ثَقِيلًا من جهة عِظَمِ قدره وجلاله حَظْرَه، وأنه ليس بسَفْسَافِ الكلام الذي يُسْتَحَفُّ به، فكل شيء نفيسٍ وَعَلِيٍّ حَظِيرٍ فهو ثَقَلٌ وَثَقِيلٌ وثاقلٌ.»

○ أقوال بعض علماء العامة:

يَبِّينُ جَمَلَةً مِنْ عُلَمَاءِ الْعَامَةِ فِي مَعْرُضٍ تَعْرِضُهُمْ لِحَدِيثِ الثَّقَلَيْنِ أَنَّ مِمَّا يَسْتَفَادُ مِنْهُ أَنَّ الْكِتَابَ وَالْعِتْرَةَ مَكْمُنٌ وَمَجْمَعُ عِلْمٍ وَهَدْيُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَمِنْ هَؤُلَاءِ:

١. السهمودي:

قال: « قلت: والحاصل إنه لما كان كلُّ من القرآن العظيم والعترة الطاهرة معدناً للعلوم الدينية، والأسرار والحكم النفيسة الشرعية، وكنوز دقائقها، أطلق ﷺ عليهما الثقلين، ويرشد لذلك حثه في بعض الطرق السابقة على الاقتداء والتمسك والتعلم من أهل بيته، وقوله في حديث أحمد الآتي: « الحمد لله الذي جعل فينا الحكمة أهل البيت »^(١).

٢. ابن حجر المكي:

ذكر في كتابه (الصواعق المحرقة): « تنبيه: سمى رسول الله ﷺ القرآن وعترة وهي بالمشاة الفوقية: الأهل والنسل والرهط الأدنون ثقلين، لأنَّ الثقل كل نفيسٍ خطيرٍ مصونٍ، وهذان كذلك، إذ كلُّ منهما معدن للعلوم اللدنية والأسرار والحكم العالية والأحكام الشرعية، ولهذا حث ﷺ على الاقتداء والتمسك بهم والتعلم منهم، وقال: الحمد لله الذي جعل فينا الحكمة أهل البيت »^(٢).

(١): جواهر العقدين في فضل الشرفين، القسم الثاني، ج ١، الرابع ذكر حثه ﷺ الأمة على التمسك بعده بكتاب ربهم وأهل بيت نبينهم....، ص ٩٢.

(٢): الصواعق المحرقة، ج ٢، الباب الحادي عشر في فضائل أهل البيت النبوي، الفصل الأول: في الآيات الواردة فيهم، الآية الرابعة: قوله تعالى: ﴿وَقَفُّهُمْ إِنَّهُمْ مَسْئُولُونَ﴾، ص ٤٤١.

ويقول السيد الميلاني رحمته الله في كتابه (نفحات الأزهار في خلاصة عبقات الأنوار)^(١): « وبمثل ذلك -أي: بمثل ما ذكره ابن حجر- صرح كل من: القاري في شرح الشفاء ٤١٠/٣ هامش نسيم الرياض، والمناوي في فيض القدير ١٤/٣، والعزيزي في السراج المنير ٥١/٢، والشهاب الخفاجي في نسيم الرياض الجزء ٣/٤١٠، والزرقاني في شرح المواهب اللدنية ٧/٧، وغيرهم وقد تقدمت كلماتهم في قسم السند».

وقد جمع (شكر الله تعالى سعيه) عبارات وافرة لعلماء العامة في مضمون حديث الثقلين، وبيّن أنهم على ما عليه الخاصة -الشيعة أنار الله تعالى برهانهم- في هذه الدلالة.

■ **الدلالة الثانية: وجوب إتباع أهل البيت عليهم السلام بعد رسول الله صلى الله عليه وآله:**

إذا راجعنا ألفاظ حديث الثقلين نجد أن النبي صلى الله عليه وآله أمر بالتمسك بالعترة في بعض ألفاظه، وأمر بالأخذ في البعض الآخر، وجعل انتفاء الضلالة مطلقاً معلقاً على التمسك بهم وعلى الأخذ بهم، فمثلاً في اللفظ الذي حسنه الترمذي وصححه الألباني: « إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي »، وفي اللفظ الذي صححه ابن حجر العسقلاني في (المطالب العالية): « وقد تركت فيكم ما إن أخذتم به لن تضلوا »، وهاتان الفقرتان تدلان دلالة واضحة على وجوب اتباع أهل البيت عليهم السلام بعد رسول الله صلى الله عليه وآله.

وإذا أعملنا النظر الدقيق في حديث الثقلين نجد أموراً كثيرة تدل على وجوب إتباع أهل البيت عليهم السلام، ومنها:

(١): ج ٢، دلالة حديث الثقلين على إمامة أهل البيت عليهم السلام، ١- مفاد هذا الحديث وجوب الاتباع، ص ٢٤٨.

■ الأمر الأول: الأمر بالتمسك والأخذ بأهل البيت عليهم السلام.

أمر النبي ﷺ في هذا الحديث العظيم بالأخذ والتمسك، وعلق -كما ذكرنا- انتفاء الضلال على التمسك والأخذ بأهل البيت عليهم السلام، ولا إشكال ولا شبهة في أن بغية كل مؤمن أن يكون مهتدياً غير ضالاً، فالمؤمن في صلواته الخمس يقول أكثر من مرة: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ۝ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ الفاتحة: ٦-٧، فمطلوب المؤمن أن يكون على صراط الذين أنعم الله ﷻ عليهم، والذين أنعم الله ﷻ عليهم هم غير الضالين وهم الذين أمر رسول الله ﷺ بالتمسك بهم في حديث الثقلين، فالذين أنعم الله ﷻ عليهم وهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين هم الذين ذكرهم رسول الله ﷺ في حديث الثقلين وبين أنهم الصراط إلى الهداية « ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي ».

ومن الواضح أنه يجب على الإنسان أن يكون على صراط هؤلاء، ويحرم عليه أن يكون ضالاً، فإن من ضلَّ وكان ضلاله عن قصورٍ يُحرم الآثار الدنيوية والأخروية المترتبة على الهداية، ومن ضلَّ عن تقصيرٍ أو عن عنادٍ يعاقبه الله ﷻ على ضلاله، يقول عز وجل: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَصِلُونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ ۝﴾ ص: ٢٦، فيجب على الإنسان أن يكون مهتدياً، وإنما تتحقق الهداية بالتمسك بالكتاب والعترة، وهذا ما بينه رسول الله ﷺ للأمة، حيث خاطب جميع الصحابة -حتى من تقدم على أمير المؤمنين عليه السلام - بخطابٍ جليٍّ وواضحٍ: « إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به -أخذتم به- لن تضلوا من بعدي كتاب الله وعتري أهل بيتي ».

وتوجد روايةٌ تصرَّح بوجوب اتباع أهل البيت عليهم السلام، قد صحَّحها ابن حجر المكي، في كتابه (الصواعق المحرقة)، حيث قال: « وفي روايةٍ صحيحةٍ: إني تارك فيكم أمرين لن تضلوا إن اتبعتموهما، وهما كتاب الله، وأهل بيتي عترتي، زاد الطبراني: إني سألت ذلك لها، فلا تقدمه وهما فتهلكوا، ولا تقصروا عنها فتهلكوا،

ولا تعلموهم، فإنهم أعلم منكم»^(١)، وهذا أيضًا يؤكد ما استفدناه في الدلالة الأولى من كونهم معدن العلم، فإن ترك رسول الله ﷺ الكتاب والعترة من بعده مع أن شأنه العلم والهداية يدل على أنهم أعلم الأمة ﷺ.

▪ الأمر الثاني: القرن بين العترة والقرآن.

قرن حديث الثقلين القرآن الكريم بالعترة الطاهرة وقرن العترة الطاهرة بالقرآن الكريم، ففي اللفظ الذي حسنه الترمذي وصححه الألباني يقول رسول الله ﷺ: «ولن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض».

وفي اللفظ الذي صححه الذهبي ولم يعقب عليه ابن كثير في تصحيحه يقول النبي الأكرم ﷺ: «فإنهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض»، وفي اللفظ الذي صححه الألباني في (صحيح الجامع الصغير وزيادته)، يقول رسول الله ﷺ: «وأنها لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض».

وهذا قرنٌ للكتاب بالعترة وقرنٌ للعترة بالكتاب، وهو يدل على أن العترة مع الكتاب دائماً وأبداً، وحيث إن الكتاب العزيز كتاب هداية ومعصوم من الزلل، ولا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وحيث إن الكتاب تبيان لكل شيء، وأنه لا يمكن أن يقوم الناس بالقسط من دونه، فالعترة الطاهرة كذلك في كل ما هو للكتاب الكريم.

وبذلك يتضح وجود دلالات كثيرة ومدلولات متعددة تبين عظم شأن العترة الطاهرة ﷺ في قول النبي الأعظم ﷺ: «وإنهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض».

(١): الصواعق المحرقة، الباب الحادي عشر في فضائل أهل البيت النبوي، الفصل الأول: في الآيات الواردة فيهم، الآية الرابعة قوله تعالى: ﴿وَقَفُّوهُمْ إِنَّهُمْ مَسْئُولُونَ﴾.

○ عظمة القرآن العظيم في آيات القرآن الكريم:

إذا أردنا أن نقف على عظم صفات العترة الطاهرة، ونتعرّف على عظم الأدوار التي تقوم بها، والتي تستفاد من هذه العبارة المختصرة والمختزلة - والتي ألقاها من أعطي جوامع الكلام ﷺ - فعلياً أن نتأمل في آيات القرآن الكريم الواردة في وصف الكتاب العظيم والمبينة لأدواره العظيمة، لأنّ هذه الآيات أيضاً تبين لنا أدوار العترة التي لا تفترق عن كتاب الله ﷻ.

الآية الأولى: يقول ﷻ في بيان دور القرآن الكريم: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾ الحديد: ٢٥، فهذه الآية تبين أنّ الناس لا يقومون بالقسط إلا من خلال كتاب الله العزيز، وهذا يعني أنّ الأمة بمقتضى « لن يفترقا » و« ما إن تمسكتم بهما » لا يمكن أن تقوم بالقسط إلا بالتمسك بالعترة مع القرآن الكريم، فإذا كان القرآن الكريم لوحده كافٍ في تحديد الهداية وفي قيام الناس بالقسط، فلماذا يقول رسول الله ﷺ: « ما إن تمسكتم بهما »، ولا يقول ما إن تمسكتم به - أي القرآن؟ - فهذا القرن يدلّ على أنّ الكتاب يقيم الناس بالقسط مع العترة المباركة، والعترة الطاهرة لا تفترق عن الكتاب في تحقيق ذلك.

الآية الثانية: يقول الباري ﷻ: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تَبْيِينًا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾ النحل: ٨٩، والعترة كذلك، فهي تبين لكل ما تحتاج إليه الأمة.

الآية الثالثة: يقول الحق ﷻ: ﴿وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ ﴿٤١﴾ لَا يَأْتِيهِ الْبَطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴿٤٢﴾﴾ فصلت: ٤١ - ٤٢، والعترة المعصومة كذلك، لا يأتيهم الباطل من بين أيديهم ولا من خلفهم.

الآية الرابعة: قوله ﷺ: ﴿أَفَلَا يَتَذَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ (النساء: ٨٢).

والأمر بالنسبة إلى العترة الطاهرة ﷺ كذلك، لا يوجد فيهم اختلاف، يقول الإمام الصادق (عليه السلام): « حديثي حديث أبي، وحديث أبي حديث جدي، وحديث جدي حديث الحسين، وحديث الحسين حديث الحسن، وحديث الحسن حديث أمير المؤمنين (عليه السلام) وحديث أمير المؤمنين حديث رسول الله ﷺ وحديث رسول الله قول الله عز وجل^(١) ».

ووال أناساً قولهم وحديثهم روى جدنا عن جبرئيل عن الباري

الآية الخامسة: قوله ﷺ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ (الحجر: ٩، فكما أن القرآن الكريم محفوظ، فكذلك العترة محفوظة، « فإنهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض ».

الآية السادسة: يصف الله ﷻ القرآن الكريم بأنه نور واضح وجلي: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُورًا مُبِينًا﴾ (النساء: ١٧٤، والعترة نور كذلك.

الآية السابعة: ويقول ﷺ: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ (البقرة: ٢، فكما أن الكتاب الكريم نور وفيه هدى، فالعترة الطاهرة كذلك، فهم الهداة بعد رسول الله ﷺ.

الآية الثامنة: يقول الباري ﷻ: ﴿قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِالْحَقِّ لِيُثَبِّتَ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَهُدًى وَبُشْرَىٰ لِّلْمُسْلِمِينَ﴾ (النحل: ١٠٢، فالعترة كذلك

(١): الكافي، ج ١، باب رواية الكتب والحديث، فضل الكتابة والتمسك بالكتب، ح ١٤.

هدايتهم هداية حقيّة، وهم مؤيدون ومسددون وما يأتون به هو بشرى للمؤمنين.

الآية التاسعة: يقول الباري ﷻ: ﴿مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ﴾ المائدة: ٤٨، فالقرآن مهيمن على الكتب السابقة حيث جمع الله ﷻ فيه ما في الكتب السابقة وزيادة، والعترة ﷺ كذلك فهم ورثة الكتاب، وهم الهداة بالكتب السابقة وبالقرآن الكريم ويهدي رسول الله ﷺ، لأنهم ورثوا علم النبي الأعظم ﷺ.

فهذه الفقرة من الحديث الشريف تدلّ دلالة واضحة على وجوب اتباع أهل البيت ﷺ، لأنهم النور والهداة والمحفوظون من الله ﷻ، والوارثون لعلم جميع الأنبياء ﷺ الموجود في الكتب السابقة، فليدهم هيمنة على ما تقدّم من الكتب كالقرآن الكريم؛ لأنهما لن يفترقا، فهم مع الكتاب مطلقاً في جميع شؤونه ممكنة ثبوتها لهم، فالعترة لا تفترق عن الكتاب في أي وصف وفي أي دور من أدواره، وإذا كان هذا حالهم، فيجب على الأمة أن تتبعهم.

■ الأمر الثالث: خلافة العترة عن النبي الأعظم ﷺ

ففي الفقرة التي صحّحها الألباني في «صحيح الجامع الصغير» وهي قول رسول الله ﷺ: «إني تارك فيكم خليفين»، ورد لفظ (خليفة)، وهو يدلّ على أنّ العترة تقوم مقام رسول الله ﷺ من بعده، فرسول الله ﷺ صاحب الولاية العامة وكان القاضي وكان المطاع، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ النساء: ٥٩، والعترة هم أولو الأمر الذين أمر الله ﷻ بطاعتهم بعد طاعة رسول الله ﷺ ويكشف لنا عن ذلك حديث الثقلين.

والنتيجة التي نصل إليها هنا هي: أن حديث الثقلين يدل على وجوب اتباع أهل البيت (عليهم السلام)، وهذا ما يوضح لنا وجه تعبير الحديث بلفظ (الثقلين) الذي يفيد النفاسة، فإنهم إذا كانوا الهداة الذين يجب اتباعهم بعد رسول الله ﷺ - حيث فيهم علم القرآن وهدى رسول الله ﷺ - فلا إشكال في أنهم بالنسبة إلى غيرهم أمرٌ نفيسٌ خطيرٌ، وأهل ثقل، وما سواهم بالنسبة إليهم خفيف.

○ دلالة وجوب التمسك بأهل البيت في لسان علماء العامة:

وقد فهم بعض علماء العامة - كما فهم علماء الخاصة (أنار الله برهانهم) - من هذا الحديث الشريف وجوب إتباع أهل البيت (عليهم السلام)، ومن صرح بذلك:

١. التفتازاني في (شرح المقاصد)، فقد قال: «ألا يرى أنه ﷺ قرنهم بكتاب الله في كون التمسك بهما منقذاً عن الضلالة، ولا معنى للتمسك بالكتاب إلا الأخذ بما فيه من العلم والهداية فكذا في العترة»^(١).

٢. ابن حجر المكي، فقد قال - ونقلنا هذه العبارة فيما تقدم - : «تنبية: سمى رسول الله ﷺ القرآن وعترة وهي بالمشاة الفوقية: الأهل والنسل والرهط الأدنون ثقلين، لأن الثقل كل نفيسٍ خطيرٍ مصونٍ، وهذان كذلك، إذ كلُّ منهما معدن للعلوم اللدنية والأسرار والحكم العالية والأحكام الشرعية، ولهذا حث ﷺ على الاقتداء والتمسك بهم والتعلم منهم، وقال: الحمد لله الذي جعل فينا الحكمة أهل البيت»^(٢).

(١): ج ٥، الفصل الرابع في الإمامة، المبحث السادس: الأفضلية عندنا بترتيب الخلافة مع تردد

فيما بين عثمان وعلي رضي الله عنهما، وعند الشيعة وجمهور المعتزلة الأفضل علي، ص ٣٠٣.

(٢): الصواعق المحرقة، ج ٢، الباب الحادي عشر في فضائل أهل البيت النبوي، الفصل الأول:

في الآيات الواردة فيهم، الآية الرابعة: قوله تعالى: ﴿وَقَوْهُمْ إِنَّهُمْ قَسْوُونَ﴾، ص ٤٤١.

٣. المناوي فقد قال في (الفيض القدير شرح الجامع الصغير): « وفي هذا مع قوله أولاً إني تاركٌ فيكم تلويحٌ بل تصريحٌ بأنهما كتوأمين خلفهما ووصى أمته بحسن معاملتهم، وإيثار حقهم على أنفسهم واستمسك بهما في الدين »^(١).

○ الدلالة الثالثة: عصمة أهل البيت عليهم السلام:

فإنه توجد أمور ثلاثة تدلّ على العصمة في حديث الثقلين:

الأمر الأول: الإطلاق في الأمر بالتمسك بأهل البيت عليهم السلام.

الأمر الثاني: نفي الضلال المطلق عن المتمسك بالقرآن والعترة.

الأمر الثالث: قرن أهل البيت عليهم السلام بالقرآن الكريم.

■ الأمر الأول: الإطلاق في الأمر بالتمسك بأهل البيت عليهم السلام.

إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله أمر بالتمسك بأهل البيت عليهم السلام مطلقاً، وأمر بالأخذ بهم وعنهم دون تقييد فقال: « ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي »، و « إن أخذتم بهما لن تضلوا »، وهذا الأمر المطلق بالتمسك يدلّ على العصمة المطلقة، فإذا كان صلى الله عليه وآله أمرنا أن نتمسك بأهل البيت عليهم السلام مطلقاً في جميع ما يأمرون به وما ينهون عنه، فهذا يدلّ على أنهم عليهم السلام معصومون لا يقعون في الخطأ والزلل، وبعبارة مختصرة نقول: إنّ الأمر بالتمسك مطلقاً يدلّ على وجوب الطاعة مطلقاً، ووجوب الطاعة المطلق يدلّ على العصمة المطلقة.

○ الفخر الرازي وعصمة أولي الأمر:

وقد ذكر الفخر الرازي في تفسيره عند التعرّض لقوله ﷺ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ النساء: ٥٩، بأن الآية تدلّ على عصمة أولي الأمر، وأوضح ذلك ببيان يتكون من مقدمتين:

المقدمة الأولى: إن هذه الآية تدلّ على وجوب طاعة أولي الأمر بنحو حتميٍّ ومطلقٍ.

المقدمة الثانية: إن الله ﷻ يستحيل أن يأمر بطاعة المخطئ - أو الذي يمكن أن يقع في الخطأ - مطلقاً، لأنه يلزم من ذلك اجتماع الأمر والنهي في شيءٍ واحدٍ، وهذا محالٌ، ويقول الفخر الرازي لبيان اجتماع الأمر والنهي في شيءٍ واحدٍ، إذا أمر الله ﷻ بطاعة من يجوز عليه الخطأ مطلقاً، كما إذا أمر الله ﷻ بطاعة زيد مطلقاً، وزيد قد يقع في الخطأ، ووقع في مورد من الموارد في الخطأ، بأن قال للناس: يجب غيبة من يؤخر الصلاة - مثلاً - وفي الواقع تحرم غيبته، فهنا من جهةٍ يجب طاعة زيد وعلى الناس أن تغتاب من أخر الصلاة، لأن الله ﷻ أمر بطاعة زيد واتباعه، ومن جهةٍ أخرى يجرم على الناس إتباع زيد وطاعته في ذلك، لأن الحكم في الواقع هو حرمة غيبة من أخر الصلاة، ففي غيبة من أخر الصلاة يلزم اجتماع الأمر والنهي من جهةٍ واحدةٍ وهذا محال.

يقول الفخر الرازي: « إن الله تعالى أمر بطاعة أولي الأمر على سبيل الجزم في هذه الآية، ومن أمر الله بطاعته على سبيل الجزم والقطع لا بد وأن يكون معصوماً عن الخطأ، إذ لو لم يكن معصوماً من الخطأ كان بتقدير إقدامه على الخطأ يكون قد أمر الله بمتابعته، فيكون ذلك أمراً بفعل ذلك الخطأ، والخطأ لكونه خطأً يكون منهياً عنه، فهذا يفضي إلى اجتماع الأمر والنهي في الفعل الواحد بالاعتبار الواحد وإنه محالٌ،

فثبت أن الله تعالى أمر بطاعة أولي الأمر على سبيل الجزم، وثبت أن كل من أمر الله بطاعته على سبيل الجزم وجب أن يكون معصوماً عن الخطأ، فثبت قطعاً أن أولي الأمر المذكور في هذه الآية لا بد وأن يكون معصوماً»^(١).

هذا الكلام الذي ذكره الفخر الرازي ينطبق في حديث الثقلين، حيث أمر النبي ﷺ بالتمسك والأخذ بالعترة مطلقاً، وهذا يدل على عصمتهم، لأنهم لو كانوا يخطئون للزم من ذلك اجتماع الأمر والنهي في شيء واحد، ونحن أصلاً لا نتعقل أن يأمر الله ﷻ بطاعة من يخطئ، لأن ذلك يؤدي إلى نقض الغرض، فالباري ﷻ يريد الهداية للناس ويريد إيصال الأحكام الشرعية ومعالم الدين كما هي، فلا يمكن أن ينصب من يخطئ ويأمر بالأخذ عنه مطلقاً، ففي ذلك نقض للغرض وهو قبيح لا يفعله الله ﷻ.

■ الأمر الثاني: نفى الضلال المطلق عن المتمسك بالقرآن والعترة.

نفى النبي ﷺ في حديث الثقلين الضلال مطلقاً عن المتمسك بالكتاب والعترة فقال: « ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي » و« إن أخذتم بها لن تضلوا »^(٢) ونفى الضلال المطلق عن المتمسك بها مطلقاً يدل على عصمتهم ﷺ.

○ إفادة (لن) للنفي المؤبد:

و إذا قيل بوقوع خلاف بين علماء النحو حول إفادة (لن) للنفي المؤبد، قلت: هذا الخلاف لا يعيننا في حديث الثقلين، فسواء قلنا إن (لن) تفيد النفي المؤبد

(١): التفسير الكبير مفاتيح الغيب، ج ١٠، تفسير سورة النساء الآية ٥٩، المسألة الثالثة، ص ١٤٨.

(٢): لفظ: « إن أخذتم بها لن تضلوا »، ذكرها ينابيع المودة ج ١، الباب الرابع في حديث سفينة نوح وباب حطة في بني إسرائيل وحديث الثقلين، وحديث يوم الغدير، ص ٣٦.

- كما هو الحق - والذي يتبادر إلى الذهن عند سماع اللفظ، أم قلنا إنها لا تفيد ذلك، فإنَّ (لن) في حديث الثقلين تفيد النفي المؤبد، وذلك لعدّة قرائن، ومنها:

القرينة الأولى: إنَّ رسول الله ﷺ في مقام بيان المنهج الذي ينبغي أن يُتبع من بعده، وفي مقام بيان التركة التي فيها علم رسول الله ﷺ، وهذا يدلُّ على أنَّ النبيَّ الأعظم ﷺ في مقام بيان أنَّ الكتاب والعترة يهديان إلى الحقِّ مطلقاً لجميع الأمم.

القرينة الثانية: إنَّ رسول الله ﷺ كان يتحدث عن الكتاب والعترة، ولا يتحدث عن العترة فقط، فقال ﷺ: « ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي » و« إن أخذتم بهما لن تضلوا »، ومن الواضح البيّن أن القرآن كتاب هداية على نحو الإطلاق ﴿وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ ﴿٤١﴾ لَا يَأْتِيهِ الْبَطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴿٤٢﴾﴾ فصلت: ٤١ - ٤٢، فلا نتوقع منه أن يكون في حالٍ هادياً، ويكون في حالٍ آخر مضلاً، فالقرآن الكريم دائماً وأبداً يهدي إلى الحق ويرشد إلى ما يريد الله ﷻ، والأمر كذلك في أهل البيت ﷺ.

○ الأمر الثالث: قرن أهل البيت ﷺ بالقرآن الكريم.

فإنَّ قول النبيِّ ﷺ: « وإني لئن يفتراق » ينفي افتراق أهل البيت ﷺ عن القرآن العظيم، وينفي افتراق القرآن الكريم عن أهل البيت ﷺ، وهذا يدلُّ دلالةً واضحةً على عصمة أهل البيت ﷺ، وأنهم لا يأتيهم الباطل من بين يديهم ولا من خلفهم، لأنَّ القرآن الكريم يقول: ﴿وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ ﴿٤١﴾ لَا يَأْتِيهِ الْبَطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴿٤٢﴾﴾ فصلت: ٤١ - ٤٢، فالحديث الشريف يدلُّ دلالةً واضحةً - عند من لم يتلوث ذهنه بالشبهة - على عصمة أهل البيت ﷺ.

○ الدلالة الرابعة: ضرورة وجود شخص من أهل البيت عليهم السلام في كل زمان:

من الدلالات المستفادة من حديث الثقلين ضرورة وجود شخص من أهل البيت عليهم السلام في كل زمان، بما في ذلك الزمان الذي نحن فيه، ففي زماننا هذا يوجد شخص من أهل البيت عليهم السلام هو عدل للقرآن الكريم، وهو جامع أيضاً لعلوم النبي صلى الله عليه وآله، وهو معصومٌ يهدي إلى الحق من دون الوقوع في خطأ أو زللٍ.

وما يدلنا على وجود هذا الشخص في زماننا هذا: هو إن رسول الله صلى الله عليه وآله قام في الأمة، وخاطب جميع من سيأتي في هذه الأمة كما خاطب الذين كانوا معه صلى الله عليه وآله -أو يُعلم أن الخطاب وإن لم يكن موجهاً لغير الموجود إلا أن الحكم المبين فيه شامل- فقال: «إني تارك فيكم»، فهو صلى الله عليه وآله ترك في كل الأمة كتاب الله تعالى وعترته أهل بيته عليهم السلام، فلا بد أن يبقى الكتاب والعتره في الأمة.

ثم إنه صلى الله عليه وآله أمر الأمة جمعاء بالتمسك بأهل البيت عليهم السلام، وبيّن أن التمسك بأهل البيت عليهم السلام مع الكتاب عصمة من الضلال، وحتى يصح مخاطبة رسول الله صلى الله عليه وآله لنا في هذا الزمان، وأمره صلى الله عليه وآله لنا بالتمسك بالكتاب والعتره، فلا بد أن يكون هناك شخص من أهل البيت عليهم السلام مع القرآن الكريم في كل زمانٍ بما في ذلك الزمان الذي نحن فيه.

○ آثار خلو الزمان من العتره:

فحديث الثقلين يدل على لا بديه أن يكون في كل زمانٍ شخص من العتره، ولو وجد زمانٍ يخلو من العتره الطاهرة عليهم السلام يلزم منه عدة أمور، وهي:

١. عدم وجود العاصم من الضلال في ذلك الزمان الذي يخلو منه شخص من العتره.

٢. أن يكون رسول الله ﷺ قد أمر بغير المقدور؛ حيث أمر الأمة جمعاء إلى يوم القيامة بالتمسك بالكتاب والعترة، مع أنه في بعض الأزمنة يتعذر التمسك بالكتاب والعترة، لفقد العترة، فيلزم من ذلك التكليف بغير المقدور، بل إن العامة بإنكار وجود معصوم من أهل البيت ﷺ بعد النبي ﷺ يلزمهم -مع دلالة الحديث الواضحة- القول بالتكليف بغير المقدور مطلقاً.

٣. لو خلا زمانٌ من العترة للزم من ذلك افتراق الكتاب عن العترة، وقد قال رسول الله ﷺ -وهو المعصوم عن الكذب والاشتباه-: « وإني لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض »، فعدم افتراق العترة عن الكتاب المحفوظ إلى يوم القيامة يدلّ على حفظ العترة إلى يوم القيامة.

○ أقوال بعض علماء العامة:

وهذه الدلالة الرابعة التي استفدناها من حديث الثقلين لم يتفرد فيها علماء الشيعة (أنار الله برهانهم) بل ذهب إليها جمعٌ من كبراء العامة، حيث نصّوا على وجود شخصٍ من أهل البيت ﷺ يكون هادياً في كلِّ زمانٍ، ومن عباراتهم:

١. ابن حجر المكي، فقد قال في كتابه (الصواعق المحرقة): « وفي أحاديث الحث على التمسك بأهل البيت إشارةٌ إلى عدم انقطاع مُتأهلٍ منهم للتمسك به إلى يوم القيامة، كما أنّ الكتاب العزيز كذلك، ولهذا كانوا أماناً لأهل الأرض كما يأتي، ويشهد لذلك الخبر السابق: في كلِّ خلفٍ من أمّتي عدولٌ من أهل بيتي^(١) ».

(١): الصواعق المحرقة، ج ٢، الباب الحادي عشر في فضائل أهل البيت النبوي، الفصل الأول: في الآيات الواردة فيهم، الآية الرابعة: قوله تعالى: ﴿وَقَوْهُمْ إِنَّمَا سَأَلْتُمُوهُنَّ﴾، ص ٤٤٢.

٢. السمهودي، فقد ذكر عدة تنبيهات لحديث الثقلين ومنها قوله: « ثالثها: إنَّ ذلك يُفهِمُ وجود من يكون أهلاً للتمسك به من أهل البيت والعترة الطاهرة في كل زمانٍ وجود فيه إلى قيام الساعة، حتى يتوجه الحث المذكور إلى التمسك به، كما أنَّ الكتاب العزيز كذلك، ولهذا كانوا كما سيأتي أمائناً لأهل الأرض، فإذا ذهبوا ذهبت الأرض »^(١).

فهو يشير إلى ما ذكرناه من لا بديّة وجود شخص من أهل بيت ﷺ في كلِّ زمانٍ، وإلاّ يكون أمر رسول الله ﷺ بالتمسك بالعترة من الأمر بغير المقدور.

○ الدلالة الخامسة: المقصود بأهل البيت ﷺ جماعة خاصة:

نستفيد من حديث الثقلين الشريف أنّ المقصود بأهل البيت ﷺ ليس مطلق قرابة النبي الأكرم ﷺ، وليس المقصود بذلك ما يشمل الأزواج، وإنّما المقصود جماعة خاصة، فإنَّ حديث الثقلين يدلُّ على أنّ أهل البيت ﷺ معدن علم رسول الله ﷺ، ويدلُّ على أنّهم معصومون كالقرآن الكريم لا يفترون عنه، ويدلُّ كذلك على حجّية قولهم ووجوب الأخذ منهم، ويدلُّ أيضاً على الأفضلية على الأمة، فهم النفيس وغيرهم ليس كنفاستهم، وهم الثقل وغيرهم بالنسبة إليهم خفيف، وهذه الدلالات لا يمكن أن تنطبق على كلّ قرابة رسول الله ﷺ، ولا يمكن أن تنطبق على أزواج النبي ﷺ، فحديث الثقلين بما يتضمّن من عبارات وفقرات يدلُّ على أنّ المقصود من أهل البيت ﷺ جماعة خاصة.

وقد بيّن رسول الله ﷺ في زمانه من هم أهل البيت ﷺ الموجودون والمتحققون قبل ارتحاله ﷺ، وحصّره في أمير المؤمنين وفاطمة والحسن والحسين ﷺ، وذلك

(١): جواهر العقدين في فضل الشرفين، ج ١، الرابع ذكر حثه الأمة على التمسك بعده بكتاب ربهم وأهل بيت نبيهم....، ص ٩٤.

في تحديد المراد من عنوان أهل البيت عليهم السلام في آية التطهير، فقد روى النسائي بسنده: « عن عامر بن سعد بن أبي وقاص قال: أمر معاوية سعدًا، فقال: ما منعك أن تسب أبا تراب؟ فقال: أما ما ذكرت ثلاثًا قالهن رسول الله صلى الله عليه وآله فلن أسبه، لأن تكون لي واحدةٌ منهنَّ أحب إليَّ من حمر النعم، سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول له وقد خلفه في بعض مغازيه، فقال له عليٌّ: يا رسول الله تخلفني مع النساء والصبيان؟ فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى، إلا أنه لا نبوة بعدي؟.

وسمعه يقول في يوم خيبر: لأعطين الراية رجلاً يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله، فتناولنا لها، فقال: ادعوا لي عليًّا فأتي به أرمداً، فبصق في عينيه، ودفع الراية إليه، ولما نزلت: ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴾ الأحزاب: ٣٣، دعا رسول الله صلى الله عليه وآله عليًّا وفاطمة وحسناً وحسيناً فقال: اللهم، يعني هؤلاء أهلي»^(١).

قال الشيخ أبو إسحاق الحويني محقق كتاب (الخصائص): «إسناده صحيح -إلى أن يقول- قال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين، فتعقبه الذهبي: على شرط مسلم فقط، وهو كما قال»^(٢).

ونقل الحاكم في المستدرک: « قال: معاوية لسعد بن أبي وقاص: ما يمنعك أن تسب ابن أبي طالب؟ قال: فقال: لا أسب ما ذكرت ثلاثًا قالهنَّ له رسول الله صلى الله عليه وآله، لأن تكون لي واحدةٌ منهنَّ أحب إلي من حمر النعم، قال له معاوية: ما هن يا أبا إسحاق؟ قال: لا أسبه ما ذكرت حين نزل عليه الوحي فأخذ عليًّا وابنيه وفاطمة فأدخلهم تحت ثوبه، ثم قال: ربِّ، إنَّ هؤلاء أهل بيتي، ولا أسبه ما ذكرت حين خلفه

(١): السنن الكبرى، ج ٧، كتاب الخصائص، ذكر منزلة علي بن أبي طالب رضي الله عنه من الله، ح ٨٣٤٢.

(٢): ذكر منزلة علي بن أبي طالب رضي الله عنه من الله عزَّ وجلَّ، ح ٩.

في غزوة تبوك غزاها رسول الله ﷺ، فقال له عليٌّ: خلفتني مع الصبيان والنساء؟، قال: إلا ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبوة بعدي؟ ولا أسبه ما ذكرت يوم خيبر، قال رسول الله ﷺ: لأعطينَ هذه الراية رجلاً يحب الله ورسوله، ويفتح الله على يديه، فتناولنا لرسول الله ﷺ، فقال: أين عليٌّ؟ قالوا: هو أرمد، فقال: ادعوه، فدعوه فبصق في وجهه، ثم أعطاه الراية، ففتح الله عليه، -ثم قال الحاكم:- هذا حديثٌ صحيحٌ على شرط الشيخين، ولم يخرجاه بهذه السياقة^(١).

فهذه الروايات -وهي كثيرة جداً تبلغ حدَّ التواتر- قد حدَّد فيها رسول الله ﷺ أهل البيت الذين في زمانه، ولم يدخل نساءه أو أحداً من قرابته تحت الكساء، ثم قال: اللهم هؤلاء أهل بيتي، فأهل البيت ﷺ هم جماعةٌ خاصةٌ بمقتضى حديث الثقلين وبمقتضى الروايات التي تبين المقصود من أهل البيت ﷺ في آية التطهير.

○ أقوال بعض علماء العامة في الانحصار:

ولأنَّ من الواضح البين أنَّ المقصود بأهل البيت ﷺ جماعةٌ خاصةٌ من قرابة النبي الأكرم ﷺ اعترف بعض المخالفين بذلك، ومنهم: ابن حجر المكي، حيث ذكر في (الصواعق المحرقة): «ثم الذي وقع الحث عليه منهم إنما هم العارفون بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ؛ إذ هم الذين لا يفارقون الكتاب إلى الحوض، ويؤيده الخبر السابق: لا تعلموهم فإنَّهم أعلم منكم، وتميزوا بذلك عن بقية العلماء، لأنَّ الله أذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً، وشرفهم بالكرامات الباهرة والمزايا المتكاثرة»^(٢).

(١): ج ٣، كتاب معرفة الصحابة رضي الله عنهم، ومن مناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه مما لم يخرجاه، ح ٤٥٧٥.

(٢): الصواعق المحرقة، ج ٢، الباب الحادي عشر في فضائل أهل البيت النبوي، الفصل الأول: في الآيات الواردة فيهم، الآية الرابعة: قوله تعالى: ﴿وَقَفَّوهُمْ أَنَّهُمْ سَئُولُونَ﴾، ص ٤٤٢.

وقال أيضاً: « أكثر المفسرين على أنها نزلت في علي وفاطمة والحسن والحسين لتذكير ضمير عنكم وما بعده »^(١).

وقال الطحاوي في (شرح مشكل الآثار) تحت عنوان: « باب بيان مشكل ما روي عنه ﷺ في المراد بقول الله: ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً ﴾ [الأحزاب: ٣٣] من هم؟ ».

« حدثنا الربيع المرادي، حدثنا أسد بن موسى، حدثنا حاتم بن إسماعيل، حدثنا بكير بن مسمار، عن عامر بن سعد، عن أبيه قال: لما نزلت هذه الآية دعا رسول الله ﷺ علياً وفاطمة وحسناً وحسيناً فقال: اللهم هؤلاء أهلي ».

ثم قال الطحاوي: « ففي هذا الحديث أنّ المرادين بها في هذه الآية هم رسول الله ﷺ وعلي وفاطمة وحسن وحسين ».

ونقل: « حدثنا فهد، حدثنا عثمان بن أبي شيبة، حدثنا جرير بن عبد الحميد، عن الأعمش، عن جعفر بن عبد الرحمن البجلي، عن حكيم بن سعد، عن أم سلمة، قالت: نزلت هذه الآية في رسول الله ﷺ وعلي وفاطمة وحسن وحسين ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً ﴾ ».

ثم قال: « ففي هذا الحديث مثل الذي في الأول »^(٢).

وقال بعد ذلك: « فدل ما روينا في هذه الآثار مما كان من رسول الله ﷺ إلى أم سلمة، مما ذكر فيها لم يرد به أنها كانت ممن أريد به ما في الآية المتلوة في هذا الباب، وأن المرادين فيها رسول الله ﷺ وعلي وفاطمة وحسن وحسين دون من

(١): الصواعق المحرقة: ج ٢ ص ٤٢١.

(٢): شرح مشكل الآثار: ج ٢ ص ٢٣٥-٢٣٧.

سواهم»^(١).

وقال حسن بن علي السقاف: « وأهل البيت هم سيدنا علي والسيدة فاطمة، وسيدنا الحسن، وسيدنا الحسين، وذريتهم من بعدهم ومن تناسل منهم للحديث الصحيح الذي نص النبي ﷺ فيه على ذلك، ففي الحديث الصحيح: نزلت هذه الآية على النبي ﷺ ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴾ في بيت أم سلمة فدعا النبي ﷺ فاطمة وحسناً وحسيناً فجللهم بكساء وعلي خلف ظهره فجلله بكساء ثم قال: اللهم هؤلاء أهل بيتي فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً، قالت أم سلمة: وأنا معهم يا نبي الله؟ قال: أنت مكانك، وأنت إلى خير»^(٢).

○ كلام لبعض الأساتذة الكرام حفظه :

وأفاد بعض أساتذتنا حفظه كلمة لطيفة جداً يرد فيها على من أدخل النساء في أهل البيت ﷺ، حيث يقول: إن حديث الثقلين يدل على العصمة ووجوب الإتيان، ونساء النبي ﷺ اختلفن فيما بينهن، ففي واقعة الجمل كانت أم سلمة رضي الله عنها مع أمير المؤمنين ﷺ وأرسلت ابنها يقاتل معه، بينما كانت عائشة محاربةً لأمير المؤمنين ﷺ،

(١): شرح مشكل الآثار: ج ٢ ص ٢٤٤-٢٤٥.

(٢): صحيح شرح العقيدة الطحاوية ص ٦٥٥.

وقد تعقبه الألباني ورد عليه بقوله في هامش صفحة ٦٥٧ قوله: « وتخصيص الشيعة أهل البيت في الآية بعلي وفاطمة والحسن والحسين رضي الله عنهم دون نسائه ﷺ من تحريفهم لآيات الله تعالى انتصاراً لأهوائهم كما هو مشروح في موضعه»، فقال ردّاً عليه: « وهذا من تلبيساته وتمحله في رد السنة الثابتة في تفسيره لأهل البيت، وهو بهذا أراد أن يلبس على القارئ بأن من قال أن أهل البيت هم أهل الكساء أنهم الشيعة! والحق أن من قال ذلك جميع أهل السنة والجماعة، وقبلهم الذي لا ينطق عن الهوى ﷺ، ولكن هذا هو النصب الذي يفضي بصاحبه إلى ما ترى كما شرحنا في موضعه».

ومن قتل مع عائشة اتبع عائشة، ومن قتل مع أمير المؤمنين اتبع أم سلمة واتبع أمير المؤمنين (عليه السلام)، فكيف يمكن أن يكون المقتولان قد نجيا من الضلال واهتديا وامثلا أمر رسول الله (صلى الله عليه وآله) بالتمسك بأهل البيت (عليهم السلام)؟!

○ إعادة وتلخيص :

انتهينا -بحمد الله تعالى- في الأبحاث السابقة من عرض جملة من المطالب المرتبطة بحديث الثقلين، وذلك تمهيداً لإثبات المسألة المهدوية الخاصة والتي نعتقد بها نحن الشيعة، وقد تحصل عندنا اعتبار حديث الثقلين من الناحية السندية، وتوضحت دلالة حديث الثقلين على عدة أمور، وهي:

١. وجوب اتباع أهل البيت (عليهم السلام) بعد رسول الله (صلى الله عليه وآله).
٢. إن الهداية لا يمكن أن تتحقق إلا باتباع الكتاب الكريم والعترة الطاهرة.
٣. إن العترة معصومة، وهي لا تفرق عن كتاب الله (صلى الله عليه وآله) في هديها وإرشادها وفي بيانها للتعاليم الإلهية.
٤. ضرورة وجود شخص معصوم من أهل البيت (عليهم السلام) في كل زمان إلى زماننا هذا وإلى يوم القيامة.
٥. إن المقصود من أهل البيت (عليهم السلام) ليس مطلق قرابة النبي (صلى الله عليه وآله)، أو ما يشمل أزواج النبي (صلى الله عليه وآله).

وهذه الأمور يترتب عليها أفضلية أهل البيت (عليهم السلام) على جميع أفراد الأمة، بما في ذلك الصحابة والذين تقدم بعضهم على أمير المؤمنين (عليه السلام)، كما إن هذه النتائج -المستخلصة من دلالة حديث الثقلين- تثبت أن الإمامة إن كانت ثابتة بعد رسول الله (صلى الله عليه وآله) فإنها ثابتة في عترته (عليهم السلام)، وذلك لأنهم المعصومون والمطهرون، والمقارنون للكتاب، ومعدن العلم، وتركه رسول الله (صلى الله عليه وآله) وخلفاؤه (عليهم السلام)، فالإمامة إن كانت ثابتة

فهي ثابتة في خصوص أهل البيت عليهم السلام، وهذا ما يثبت عقيدة الشيعة، وهي أنّ الإمامة في أهل البيت عليهم السلام، وأنّ الإمام لا يكون إلا من العتر الطاهرة عليهم السلام، وإن الزمان لا يخلو من إمام منهم عليهم السلام.

وهذه النتائج التي استفدناها واستخلصناها من حديث الثقلين تشكل كما ذكرنا المقدمة الأولى من الفرد الثاني من الصنف الثاني من أدلة الإمام المهدي عليه السلام، أي: من أدلة العقيدة المهديّة الخاصة التي نعتقد بها نحن الشيعة، حيث قلنا بأنّ هذا الفرد يتكون من مقدمتين:

■ المقدمة الأولى:

محتوى حديث الثقلين، وهو: لزوم وجود إمام من أهل البيت عليهم السلام في كلّ زمانٍ بما في ذلك هذا الزمان الذي نعيش فيه، ويكون عدلاً للقرآن الكريم وملازماً له، والقرآن العظيم ملازماً له، ويكون معصوماً في هديه، ووارثاً لعلم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وقد اتضح دليل هذه المقدمة في الأبحاث السابقة.

■ المقدمة الثانية:

بيان المثبت للمهدوية الخاصة في حديث الثقلين:

إذا ثبت وجود إمام من أهل البيت عليهم السلام في زماننا، وهو معصومٌ وعدلٌ للكتاب وهو أفضل الأمة، فإنّه تثبت بذلك العقيدة الإمامية في مسألة الإمام المهدي عجل الله وجهه؛ لأنّ الذي يعتقد بوجود معصوم من أهل البيت عليهم السلام، ويؤمن بوجود شخصٍ هو الأعلم بالقرآن الكريم والمهيمن عليه، والوارث لعلم النبي صلى الله عليه وآله وسلم من أهل البيت عليهم السلام في زماننا هم خصوص الشيعة (أنار الله برهانهم)، والشيعة المعتقدون بهذه العقيدة -التي يدلّ عليها حديث الثقلين- يقولون: إنّ ذلك الإمام المعصوم هو الإمام الحجة بن الحسن العسكري عليه السلام، فلا بدّ أن يكون ما اعتقده الشيعة هو الحق؛

لأنه إن قلنا بوجود شخصٍ معصومٍ من أهل البيت عليهم السلام وليس هو الإمام الحجة بن الحسن عليه السلام للزم من ذلك أن نقول بقولٍ قام إجماع الأمة على بطلانه.

وقد أوضحنا سابقاً كيفية دلالة الإجماع على بطلان القول بوجود شخصٍ معصومٍ من أهل البيت عليهم السلام ليس هو الإمام الحجة بن الحسن العسكري عليه السلام ^(١)، فالعامة لا يقولون أصلاً بوجود معصومٍ من أهل البيت عليهم السلام في زماننا الحالي، والشيعنة يقولون بوجوده، ويروونه الحجة بن الحسن عليه السلام، فأن يأتي شخصٌ ثالثٌ ويخالف الخاصة والعامة، ويدعي وجود شخصٍ معصومٍ من أهل البيت عليهم السلام هو عدلٌ للكتاب، ولكنه ليس هو الإمام الحجة بن الحسن العسكري عليه السلام فإن قوله هذا احداث قول ثالث، وقد قام إجماع الفريقين على بطلانه، ومن المفترض أن العامة قام لديهم الدليل على أن الأمة لا تجتمع على خطأ، والأمة هاهنا قد اجتمعت على خطأ هذا القول، فيكون قولاً باطلاً، والذي يتعين بمقتضى حديث الثقلين هو القول بمقولة الشيعة الخاصة، وبهذا يتضح لنا وجه دلالة حديث الثقلين الشريف على عقيدة أهل البيت عليهم السلام في مسألة الإمام المهدي عجل الله فرجه.

فالحديث يدلّ على أصل وجود معصومٍ من أهل البيت، وتعيينه بالإجماع، لوضوح بطلان ضياع منهج الحق مطلقاً عن الناس، فأين حفظ الله تعالى لتعام الدين؟!

وقد استطاع بعض العامة التوصل إلى القول بضرورة وجود شخصٍ من أهل البيت عليهم السلام في كلِّ زمانٍ، ولكنه لم يستطع أن يتوصل إلى عصمته، ولم يستطع أن يتوصل إلى أنه في زماننا الإمام المهدي بن الحسن العسكري عليه السلام، وقد أشار إلى ذلك صاحب كتاب «نفحات الأزهار» ^(٢)، حيث نقل عن العجيلي صاحب كتاب (ذخيرة المآل) - وهو كتابٌ مخطوطٌ - قوله: « وهم الحافظون لكتاب الله وخلافة رسول الله لا

(١): راجع عنوان: الصنف الثاني: الفرد الثاني: حديث الثقلين.

(٢): ج ٢، من وجوه دلالة حديث الثقلين، تكميل، ص ٢٦٣.

يفارقونها إلى يوم القيامة، لا بد من قيام قائم لله بحجة منهم ووارث نبوته وخلافة رسوله، فمنهم الظاهر ومنهم المختفي، حتى يكون خاتمهم في الوراثة المهدي، ولهذا يتقدم عيسى بن مريم، وتقدم أن قطب الأولياء الذي به صلاح العلم لا يكون إلا منهم».

فهذا العالم -والذي يظهر أنه من الصوفيّة- قد اقترب من الحقيقة، ولكنه لم ير الحقيقة بجميع وجوهها، فهو اعتقد بوجود عالم من أهل البيت (عليهم السلام) يكون قطباً في زمانه، وهو الأفضل والأعلم والأهدى، ولكنه لم يتوصل إلى عصمته، وأنه الحجة بن الحسن العسكري (عليه السلام)، إلا أن الله (تعالى) -وله الحمد والمنة على ذلك- قد هدانا نحن الشيعة إلى معرفة ذلك، بأدلة متعددة على أنواع متعددة.

○ بيان آخر لتوضيح دلالة حديث الثقلين على المهديّة الخاصة:

ويمكننا أن نذكر بياناً ثانياً لدلالة حديث الثقلين على المهديّة الخاصة، وهذا البيان يتكون من ثلاث مقدمات، وهي:

■ المقدمة الأولى: دلالة الحديث على وجود شخصٍ من أهل البيت.

إنّ حديث الثقلين يدلّ على وجود شخصٍ من أهل البيت (عليهم السلام)، معصوم، وعدل للكتاب، ووارث لعلم رسول الله (صلى الله عليه وآله) في كلّ زمانٍ، بما في ذلك الزمان الذي نحن نعيش فيه، وهذا قد تقدم بيانه مفصلاً.

■ المقدمة الثانية: غيبة الشخص الموصوف في حديث الثقلين.

إنّ الشخص الذي هو من أهل البيت (عليهم السلام)، وتتوفر فيه الصفات المذكورة في حديث الثقلين والموجود في زماننا غائبٌ وليس ظاهراً، ودليل غيبته أنّه لا يوجد الآن في المسلمين من يدعي أنّه هو الشخص الجامع للصفات التي ذكرها حديث الثقلين،

فالأشخاص الذين نعرفهم ونعرف نسبهم وهويتهم لا يوجد فيهم من يقول أنا من أهل البيت الذي بين رسول الله ﷺ وأتهم عدلٌ للقرآن الكريم، وحيث إن رسول الله ﷺ قد أخبر عن وجود شخصٍ من أهل البيت ﷺ معصوم في زماننا، فلا بد أن يكون المعصوم في زماننا غائباً، وليس ظاهراً، وإلا لعلمنا به لإخباره عن هويته، وأنه المقصود في حديث الثقلين في زماننا.

■ المقدمة الثالثة: اعتقاد الشيعة بالشخص الموصوف في حديث الثقلين.

لا يوجد مذهب يعتقد بوجود شخصٍ غائبٍ ومعصومٍ وعدلٍ للكتاب من أهل البيت ﷺ تنطبق عليه الأوصاف المذكورة في حديث الثقلين إلا مذهب الإمامية، وهذا يعني أن مذهب الإمامية هو المذهب الحق، فالذين هم على الحق في زماننا هم الذين يؤمنون بحديث الثقلين، وهم الذين يعتقدون بما أخبر به النبي الأعظم ﷺ في هذا الحديث المتواتر، ولا توجد عقيدة توفق الحديث إلا عقيدة الشيعة الاثني عشرية، وهذا البيان يفيد أن قول الشيعة (أنار الله برهانهم) بغيبة ولي الله الأعظم من مقدمات حقانية مذهبهم.

○ حقانية مذهب الشيعة الإمامية في ظل حديث الثقلين:

وإذا كان هناك مذهب حق بين المذاهب المتعددة، فهو المذهب الذي أخذ بقول رسول الله ﷺ، والمذهب الذي أخذ بقول رسول الله ﷺ هو مذهب الإمامية، وهو المذهب الذي يقول بأن المنهج المتبع بعد رسول الله ﷺ هو الكتاب والعترة، وأنه يوجد في كل زمانٍ شخصٌ من العترة معصومٌ حتى في زماننا، وبذلك سوف يكون مذهب الإمامية هو مذهب الجماعة الباقية على الحق إلى يوم القيامة، وقد أخبر رسول الله ﷺ بدوام بقاء جماعةٍ على الحق، فقد نقل مسلم بن الحجاج في صحيحه،

عن النبي ﷺ: « لا تزال طائفة من أمتي قائمة بأمر الله، لا يضرهم من خذلهم أو خالفهم، حتى يأتي أمر الله وهم ظاهرون على الناس »^(١).

وفي رواية أخرى مروية عن عمر -وقد صحَّحها الحاكم-: « قال رسول الله ﷺ: لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق حتى تقوم الساعة »^(٢).

فهذه الروايات تدل على أنه في كل زمانٍ بعد رسول الله ﷺ إلى زماننا، وإلى يوم القيامة؛ توجد طائفةٌ وجماعةٌ من أمة النبي ﷺ قائمة على الحق، ويوجد من يخذلهم ويكذبهم، ولكن لا يضرهم ذلك، بل هم باقون على الحق، وهذا إنما ينطبق على الجماعة التي تؤمن بحديث الثقلين، فهي تأخذ بأمر رسول الله ﷺ، وتتمسك بوصية النبي الأعظم ﷺ، وتعمل بالمنهج الذي رسمه ﷺ، ولا توجد طائفةٌ أو فرقةٌ أو جماعةٌ تؤمن بما أوصى به رسول الله ﷺ إلا الإمامية، فتكون الإمامية هي التي على الحق، وإلا يلزم عدم بقاء طائفة على الحق، وإذا كانت الإمامية على الحق ستكون عقيدتها في الإمام المهدي عجل الله عليه على الحق.

○ التأكيد النبوي بأن المهدي من عترته وأهل بيته:

و إذا رجعنا إلى الروايات التي تحدثت عن الإمام المهدي (عليه السلام) نجد أمراً لافتاً للنظر، وهو إن رسول الله ﷺ أكد في رواياتٍ كثيرةٍ على أن المهدي عجل الله عليه من عترته ومن أهل بيته، وهذا التأكيد من أجل إلفات الناس إلى العلاقة الموجودة بين حديث الثقلين وبين المهدي (عليه السلام)، ومن تلك الروايات -التي جمعها صاحب كتاب

(١): كتاب الإمارة، باب قوله ﷺ: « لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خالفهم »، ح ١٠٣٧.

(٢): المستدرک على الصحيحين، ج ٤، كتاب الفتن والملاحم، ح ٨٣٨٨، قال الحاكم: « هذا حديثٌ صحيحٌ على شرط مسلم ولم يخرجاه ».

(المهدي في ضوء الأحاديث والآثار الصحيحة، وأقوال العلماء وآراء الفرق المختلفة)^(١) -:

(١)

« عن عليّ قال: قال رسول الله ﷺ: المهدي منا أهل البيت يصلحه الله في ليلةٍ »^(٢). وذكر صاحب الكتاب أنّ هذا الحديث صحّحه ابن حجر، ورمز له السيوطي بأنّه حسن، وقال فيه أحمد شاكر: إسناده صحيح، وقال الألباني: صحيح، ثم قال المؤلف: النتيجة: إسناده حسن.

(٢)

« عن أمّ المؤمنين أم سلمة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قالت: سمعت رسول الله ﷺ: المهدي من عترتي من ولد فاطمة »^(٣).

وذكر المؤلف أنّ أبا داود أخرج هذا الحديث في السنن، وقال المؤلف: « وقد سكت عنه، ولأبي داود رسالة إلى أهل مكة يقول فيها: ومالم أذكر فيه شيءٌ فهو صالحٌ، وبعضها أصح من بعض ».

وقال فيه العزيزي في السراج المنير بشرح الجامع الصغير: إسناده حسن، وقال الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة: هذا سند جيد رجاله كلهم ثقات، وله شواهد كثيرة، وقال في صحيح الجامع الصغير: صحيح، ويقول مؤلف

(١): وهو الدكتور عبدالعليم عبدالعظيم البستوي الهندي، حيث كتب كتابًا خاصًا بالإمام المهدي عجل الله فرجه وأراد فيه أن يثبت المهديّة ويدفع الشبهات التي أثيرت حول الإمام المهدي (عليه السلام)، فجمع في هذا الكتاب ثلاثين حديثًا عن رسول الله ﷺ، وستة عشر أثرًا، وحكم بصحة الجميع.

(٢): الباب الأول: الأحاديث والآثار الثابتة الصريحة في ذكر المهدي، الأحاديث المرفوعة، ح ١.

(٣): الباب الأول: الأحاديث والآثار الثابتة الصريحة في ذكر المهدي، الأحاديث المرفوعة، ح ٨.

الكتاب: النتيجة: إسناده حسن.

(٣)

عن عليٍّ عليه السلام قال: « المهدي منا أهل البيت يصلحه الله في ليلةٍ »^(١). قال المؤلف: النتيجة: إسناده حسنٌ.

(٤)

« عن عليٍّ، عن النبي ﷺ قال: « لو لم يبق من الدهر إلا يومٌ لبعث الله رجلاً من أهل بيتي، يملؤها عدلاً كما ملئت جوراً »^(٢).

قال المؤلف: « والحديث سكت عنه أبو داود، وقال الذهبي: سنده صالح، وأورده السيوطي في الجامع الصغير ورمز له بالحسن، وقال العظيم آبادي: الحديث سنده حسن قوي، وقال أحمد شاكر: إسناده صحيحان، وقال الألباني: صحيح، » يقول مؤلف الكتاب: النتيجة: إسناده صحيح، والحديث ذكره أبو داود في كتاب المهدي في سننه، وابن أبي شيبه في معرض ذكره لأحاديث المهدي في مصنفه.

(٥)

عن عبدالله بن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: « لا تذهب الدينا حتى يملك العرب رجلٌ من أهل بيتي يواطئ اسمه اسمي »^(٣).

(١): الباب الأول: الأحاديث والآثار الثابتة الصريحة في ذكر المهدي، الآثار، ح ٩.

(٢): الباب الثاني: الأحاديث والآثار الثابتة غير الصريحة في ذكر المهدي، الأحاديث المرفوعة، ح ٢٠.

(٣): الباب الثاني: الأحاديث والآثار الثابتة غير الصريحة في ذكر المهدي، الأحاديث المرفوعة، ح ٢١، تخريج الحديث رقم ٣.

قال مصنف الكتاب: « قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، وقال ابن الجوزي: إسناده حسن، وقال أحمد شاكر: إسناده صحيح، وقال الألباني في تعليقه على المشكاة: إسناده حسن، وقال في صحيح الجامع الصغير: صحيح ».

يقول المؤلف: النتيجة: إسناده صحيحٌ لغيره، ثم قال المؤلف: « والحديث أخرجه أبو داود في كتاب المهدي، والترمذي في باب ما جاء في المهدي، وأبو عمرو الداني في باب ما جاء في المهدي، وقد حمله العلماء سلفاً عن خَلْفٍ على المهدي ولم يخالف فيه أحدٌ - فيما علمت - حتى المنكرين للمهدوية ».

(٦)

عن عبدالله، عن النبي ﷺ: « يلي رجلٌ من أهل بيتي يواطئ اسمه اسمي »^(١).

قال المؤلف: النتيجة: إسناده حسن.

(٧)

عن ابن مسعودٍ قال: قال رسول الله ﷺ: « لو لم يبق من الدنيا إلا ليلةٌ، لملك رجلٌ من أهل بيتي يواطئ اسمه اسمي »^(٢).

قال المؤلف: النتيجة: الحديث حسن.

(١): الباب الثاني: الأحاديث والآثار الثابتة غير الصريحة في ذكر المهدي، الأحاديث المرفوعة،

ح ٢٢.

(٢): الباب الثاني: الأحاديث والآثار الثابتة غير الصريحة في ذكر المهدي، الأحاديث المرفوعة،

ح ٢٣.

○ الجهة الثالثة: دفع بعض الشبهات عن حديث الثقلين:

ويقع البحث في هذه الجهة في دفع بعض الشبهات التي أثيرت حول دلالة حديث الثقلين على معتقد الإمامية (أنار الله برهانهم).

زعمُ ابنِ تيمية دلالة الحديث على التمسك بالقرآن العظيم دون العترة الطاهرة:

○ الشبهة الأولى:

دلالة الحديث على التمسك بالقرآن العظيم دون العترة الطاهرة.

تعرض ابن تيمية في منهاج سنته إلى حديث الثقلين، وقال التالي: « إنَّ لفظ الحديث الذي في صحيح مسلم عن زيد بن أرقم: قام فينا رسول الله ﷺ بهاءٍ يدعى خمًّا بين مكة والمدينة، فقال: أمَّا بعد أيها الناس إنما أنا بشر يوشك أن يأتيني رسول ربي فأجيب ربي، وإني تاركٌ فيكم ثقلين: أولهما كتاب الله فيه الهدى والنور، فخذوا بكتاب الله واستمسكوا به، فحث على كتاب الله ورغب فيه.

ثمَّ قال: وأهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي، وهذا اللفظ يدل على أنَّ الذي أمرنا بالتمسك به وجعل التمسك به لا يضل هو كتاب الله، وهكذا جاء في غير هذا الحديث - إلى أن يقول ابن تيمية - وأمَّا قوله: وعترتي أهل بيتي، وإنهما لن يفترقا حتى يردا عليَّ الحوض، فهذا رواه الترمذي، وقد سُئل عنه أحمد بن حنبل فضعَّفه، وضعَّفه غير واحدٍ من أهل العلم»^(١).

(١): منهاج السنة، ج ٧، فصل قال الرافضي: « العاشر: ما رواه الجمهور من قول النبي ﷺ: إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به... »، ص ٣٩٣.

فكلام ابن تيمية دالٌّ على أنه يرى أن حديث الثقلين موجودٌ فقط في صحيح مسلم، ولفظه لا يدلُّ على الأمر بالتمسك بالعترة، وأنه موجودٌ كذلك في كتاب الترمذي، وقد سُئل عنه أحمد فضعه، وضعفه بعض أهل العلم.

ولم ينقل ابن تيمية جواب أحمد عن هذا الحديث الشريف، وقد روى أحمد هذا الحديث المبارك بطرقٍ متعددة في كتابه المسند^(١)، ثم إنَّ ابن تيمية لم يذكر الذين ضعفوا هذه الفقرة من حديث الثقلين، ونحن فيما سبق نقلنا تصحيح كُبراء الحفاظ لهذه الفقرة، وعلى كلِّ حالٍ فهو يزعم أن الحديث الصحيح هو باللفظ الوارد في صحيح مسلم، وهو لا يدلُّ على الأمر بالتمسك بالعترة، وقد وافق ابن تيمية صاحب كتاب «حقبه من التاريخ»^(٢)، وكرَّر كلامه على طريقة النسخ واللصق كما يعبرُّ أهل زماننا!

○ دفعُ الشبهة الأولى:

أمَّا ملاحظتنا على ما ذكره ابن تيمية فنعرضها في ثلاثة تعليقاتٍ، وهي:

التعليق الأول: حديث مسلم دالٌّ على التمسك بالعترة.

لو سلمنا بأنَّ حديث الثقلين لم يرد إلا بلفظ مسلم، فإننا نقول بأنَّه مع ذلك هو دالٌّ على التمسك بأهل البيت (عليهم السلام)، لأنَّ رسول الله (صلى الله عليه وآله) قال: «وإني تاركٌ فيكم ثقلين»، فكونه (صلى الله عليه وآله) في مقام بيان تركته التي ترتبط بما بعد حياته، وشأنه (صلى الله عليه وآله) العلم - أي توريث العلم - والهداية، فهذا يدلُّ على أنه (صلى الله عليه وآله) ورث العلم للذين ينبغي أن يرجع إليهم في الهداية، وكونه (صلى الله عليه وآله) قد وصف العترة الطاهرة مع القرآن الكريم بالثقلين - وهما النفسان - يدلُّ على أن لأهل البيت (عليهم السلام) شأنًا خاصًا في الأمة، وهذا

(١): أخرجه أحد في مسنده، مسند الكثيرين من الصحابة، مسند أبي سعيد الخدري، ح ١١١٣١،

ح ١١٢١١، وعن زيد بن أرقم، ح ١٩٢٦٥.

(٢): الفصل الرابع: من الخليفة بعد رسول الله (صلى الله عليه وآله)، رقم ٦، ص ٢١١.

الشأن الخاص هو إنهم أمناء القرآن الكريم، فيجب اتباعهم مع القرآن الكريم لكي يصل المؤمن إلى الهداية التي أرادها رسول الله ﷺ للأمة، وهذا ما ذكره الشيخ محمد أمين السندي - وهو من علماء العامة - في كتابه (دراسات اللبيب في الأسوة الحسنة بالحبيب)^(١).

التعليق الثاني: إخراج الكثير من الحفاظ لحديث الثقلين.

تقدم فيما سبق من أبحاث أن الذين نقلوا حديث الثقلين لم ينحصروا في مسلم أو في الترمذي، بل أخرجه الكثير من الحفاظ ونصّوا على اعتباره، وفي بعض الألفاظ توجد عبارة: « ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي »، وعبارة: « إن أخذتم بهما لن تضلوا ».

وتوجد أيضاً الفقرة التالية: « لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض »، ولا يوجد تنافٍ بين رواية مسلم وبين الروايات الصحيحة الأخرى؛ إذ إن النبي ﷺ كرر ذكر حديث الثقلين في مناسبات متعددة، ويحتمل أنه ﷺ في مناسبة ذكر لفظ زيد بن أرقم، وفي مناسبة أخرى ذكر لفظاً آخر، فما دام أن الثقة قد نقل لنا رواية الثقلين - وقام الدليل على حجية قول الثقة - وفيها فقرات أخرى، فما هو المانع من أخذ نقل الثقة للفقرات الأخرى، فإن مجرد عدم نقل مسلم لهذه الفقرات لا يمنع من الأخذ بنقل الثقة لهذه الفقرات، وقد صحّح واحتجّ علماء العامة بروايات كثيرة لم تنقل في صحيح مسلم، ومن ذلك حديث العشرة المبشرين بالجنة^(٢)، وحديث أن نسمة

(١): الدراسة الخامسة، ص ٢٣١.

(٢): صحيح ابن حبان، ذكر إثبات الجنة لأبي عبيدة بن الجراح، ح ٦٩٦٣، السنن الكبرى للنسائي، كتاب المناقب، أبو عبيدة بن الجراح، ح ٩١٣٩، جامع الترمذي، أبواب المناقب، باب مناقب عبدالرحمن بن عوف بن عبد عوف الزهري رضي الله عنه، ح ٢٧٤٨.

المؤمن طائر معلق في شجر الجنة^(١)، وحديث البراء بن عازب الذي في أحوال القبر والبعث^(٢)، وحديث وزن، وغيرها من الأحاديث الكثيرة التي نقلها الثقة، ولم تذكر في صحيح مسلم، فقد عمل وأخذ بها علماء العامة.

كما توجد في صحيح مسلم وصحيح البخاري روايات واردة في مضمون واحد بعضها يشتمل على فقرات زائدة، كما في باب دلائل النبي ﷺ حيث نقل مسلم كرامة وضوء النبي ﷺ في الإناء الذي وضع فيه أصابعه فنبع الماء وتوضأ منه الكثير من المسلمين، فلو لاحظنا الروايات التي نقلت في هذا الباب -وهي متتابعة- نجد في بعضها ذكر المكان وهو الزوراء، وفي بعضها لا يوجد ذكر للمكان، وفي بعضها يذكر أن الواقعة وقعت خارج المدينة، وفي بعضها الآخر لا يذكر ذلك، وفي بعضها يذكر عدد المسلمين الذين توضؤوا، وفي بعضها لا يذكر ذلك، وكلها مروية عن أنس^(٣)، فهل نضعف هذه الروايات لأن بعضها يشتمل على فقرات لا يشتمل عليها البعض الآخر؟!

إنَّ هذا القول مما لا يسع مسلم قبوله.

(١): صحيح ابن حبان، كتاب السير، باب فضل الشهادة، ح ٤٦٣٨، مسند أحمد، مسند المكين، بقية حديث كعب بن مالك الأنصاري، ح ١٥٧٧٦، سنن ابن ماجه، كتاب الزهد، باب ذكر القبر والبل، ح ٤٢٧١.

(٢): مسند أحمد، أول مسند الكوفيين، حديث البراء بن عازب، ح ١٨٥٣٤، سنن أبي داود، ج ٣، كتاب السنة، باب المسألة في القبر وعذاب القبر، ح ٤٦٥٣.

(٣): صحيح مسلم، كتاب الفضائل، باب معجزات النبي ﷺ، الأحاديث: ٢٢٧٩ وما بعده، صحيح البخاري، كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام، الأحاديث: ٣٥٧٢، ٣٥٧٣، ٣٥٧٤.

التعليق الثالث: عدم معارضة رواية مسلم للروايات الأخرى.

لا يمكن أن نعتبر رواية مسلم معارضة للروايات التي ذكرت فقرة: « ولن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض » أو فقرة: « ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي » أو « إن أخذتم بهما لن تضلوا »؛ لأن هذه الرواية مروية عن زيد بن أرقم، وزيد بن أرقم سُئل عن هذه الرواية في آخر حياته وقد بين للسائل أنه أصيب بالنسيان ونسي كثيراً من أحاديث النبي ﷺ، ففي لفظ مسلم قال: « يا ابن أخي والله لقد كبرت سني، وقدم عهدي، ونسيت بعض الذي كنت أعني من رسول الله ﷺ فما حدثتكم فاقبلوا، وما لا فلا تكلفونيهِ ».

ثم نقل الرواية ولفظها: « وأنا تارك فيكم ثقلين: أولهما كتاب الله فيه الهدى والنور، فخذوا بكتاب الله واستمسكوا به، فحث على كتاب الله ورغب فيه، ثم قال: وأهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي »^(١).

فالذي نلاحظه أن زيد بن أرقم بين أنه ينسى لأنه في آخر عمره، ثم لم ينقل الرواية كاملة، وإنما حذف منها حيث قال: « وأنا تارك فيكم ثقلين: أولهما كتاب الله فيه الهدى والنور، فخذوا بكتاب الله واستمسكوا به، فحث على كتاب الله ورغب فيه، ثم قال: وأهل بيتي »، فجاء بلفظ (ثم) الذي يدل على التراخي، فما الذي وقع قبل كلمة « أهل بيتي؟ »، فهل وقع قبلها مثلاً: وثانيهما أهل بيتي فتسمكوا بهم كما تتسمكون بالقرآن، وأوصيكم بكتاب الله وأهل بيتي، وقد نسي زيد بن أرقم كل ذلك وأخذ اللفظ الأخير وهو « أذكركم الله في أهل بيتي »، فهذا أمرٌ محتملٌ وخاصةً

(١): صحيح مسلم، كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم، باب من فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه،

مع نسيان زيد بن أرقم، وما دام محتملاً فكيف يمكن أن نعول على رواية مسلم -والتي نقلها عن شخص في آخر عمره ويعترف بأنه ينسى- في رفض الروايات الأخرى التي فيها الفقرات التي تدلّ على الأمر بالتمسك بأهل البيت عليهم السلام، ونصّ الحفاظ على اعتبارها؟!

○ زعمُ شمولية أهل البيت لنساء النبي صلى الله عليه وآله :

الشبهة الثانية: شمولية أهل البيت لنساء النبي صلى الله عليه وآله .

ومضمون هذه الشبهة هو: إنَّ من أهل البيت الذين أمر الله تعالى بالتمسك بهم في حديث الثقلين نساء النبي صلى الله عليه وآله ، وحيث إنَّ نساء النبي صلى الله عليه وآله لسن معصومات فلا دلالة للحديث الشريف على عصمة أهل البيت عليهم السلام ، وأيضاً لا دلالة له على انحصار الإمامة في أهل البيت عليهم السلام ، وبالتالي ينهار الاستدلال الشيعي بهذا الحديث الشريف.

ومن الذين تبناوا شبهة عدم خصوصية عنوان: (أهل البيت) بالخمسة أهل الكساء عليهم السلام ، وشموليته لنساء النبي صلى الله عليه وآله ناصر الدين الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة^(١)، فقد قال ما نصه: « إنَّ المراد من الحديث في قوله صلى الله عليه وآله وعترتي أكثر مما يريد الشيعة، ولا يريد أهل السنة، بل هم مستمسكون به، ألا وهو أنَّ العترة فيهم هم أهل بيته صلى الله عليه وآله وقد جاء ذلك موضعاً في بعض طرقه كحديث الترجمة، (وعترتي أهل بيتي).

وأهل بيته في الأصل هم نساؤه صلى الله عليه وآله ، وفيهنَّ الصديقة عائشة، كما هو صريح قوله تعالى في الأحزاب: ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ

(١): ج ٤، حديث العترة وبعض طرقه، ح ١٧٦١، ص ٣٥٩.

وَيُطَهِّرُكُمْ تَطْهِيرًا ﴿٣٣﴾ ، بدليل الآية التي قبلها والتي بعدها: ﴿يَدْنَسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتَنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ النِّسَاءِ إِنِ اتَّقَيْتُنَّ فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلًا مَّعْرُوفًا ﴿٣٤﴾ وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَىٰ وَأَقِمْنَ الصَّلَاةَ وَآتِينَ الزَّكَاةَ وَأَطِعْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهَبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴿٣٥﴾ وَأَذْكُرَنَّ مَا يُتْلَىٰ فِي بُيُوتِكُنَّ مِّنَ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ لَطِيفًا خَبِيرًا ﴿٣٦﴾﴾ الأحراب: ٣٢-٣٤، وتخصيص الشيعة أهل البيت في الآية بعليٍّ وفاطمة والحسن والحسين عليهم السلام دون نساته عليه السلام من تحريفهم لآيات الله تعالى انتصاراً لأهوائهم كما هو مشروح في موضعه.

○ ردّ الشبهة الثانية:

ولنا على هذه الشبهة عدة تعليقات:

التعليق الأول: دلالة حديث الثقلين على عصمة أهل البيت عليهم السلام.

إنَّ حديث الثقلين بنفسه يدفع هذه الشبهة، فقد بيَّنا فيما سبق -بما لا مزيد عليه- أنَّ حديث الثقلين المروي بالطرق الصحيحة يدلُّ على لزوم إتباع أهل البيت عليهم السلام وأنَّ في إتباعهم النجاة، ويدلُّ على عصمتهم وأنهم لا يفترون عن الكتاب، وبقاؤون ما بقي الكتاب في الأمة، وهذا لا ينطبق على نساء النبي عليه السلام، وكيف ينطبق ذلك عليهنَّ وقد وقع الخلاف بينهنَّ، ووقع الخلاف بين بعضهنَّ وأمير المؤمنين علي عليه السلام؟!!

فهل يمكن أن يقال إنَّ من قُتل مع عائشة في الجمل مهتد ليس ضالًّا، وقد عمل بوصية رسول الله عليه السلام في حديث الثقلين، وكذلك كان من قُتل مع أمير المؤمنين

﴿عَلَيْكُمْ﴾؟! إنَّ العقل الذي به عرف الله ﷻ، وثبتت حقانية الرسالة، وأنَّ ما جاء به النبي ﷺ من عند الله ﷻ حق؛ يرفض هذا رفضاً صريحاً، وهذا لا يحتاج إلى بيان.

وليس يصحُّ في الأذهانِ شيءٌ إذا احتجَّ النهارُ إلى دليلٍ

التعليق الثاني: تحديدُ المراد من (أهل البيت):

إنَّ الكلام ليس في معنى كلمة الأهل في اللغة، وليس الكلام في أنَّ الزوجة ينطبق عليها مفهوم أهل أم لا؟ وإنَّما الكلام في تحديد المراد من أهل البيت في حديث الثقلين، وقد جاءت الأدلة الدالة على أنَّ أهل البيت ﷺ عنوانُ أراد منه النبي الأكرم ﷺ جماعةً خاصةً من أهله، وهم غير نساء النبي ﷺ.

ويمكننا أن نقف على هذه الأدلة إذا رجعنا إلى قسمين من الروايات وهما:

القسم الأول: الروايات الواردة في آية التطهير.

القسم الثاني: الروايات الواردة في آية المباهلة،

فإنَّ النبي ﷺ حدَّد فيها من هم أهل البيت ﷺ بشكلٍ جليٍّ.

○ **القسم الأول:**

الروايات الواردة في أهل التطهير، ومنها:

(١)

ما رواه أحمد، عن أم سلمة رضي الله عنها قالت: « وأنا أصلي في الحجرة، فأنزل الله عزَّ وجل هذه الآية: ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴾ الأحزاب: ٣٣، قالت: فأخذ فضل الكساء فغشاهم به، ثم أخرج يده فألوى بها إلى السماء ثم قال: اللهم هؤلاء أهل بيتي وخاصتي، فأذهب عنهم الرجس

وطهرهم تطهيراً، اللهم هؤلاء أهل بيتي وخاصتي، فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً، قالت: فأدخلت رأسي البيت، فقلت: وأنا معكم يا رسول الله؟ قال: إنك إلى خير، إنك إلى خير، قال عبد الملك: وحدثني أبو ليلى عن أم سلمة مثل حديث عطاءٍ سواءً، قال عبد الملك: وحدثني داوود بن أبي عوف، عن شهر بن حوشب، عن أم سلمة بمثله سواءً^(١)، وقال شعيب الأرنؤوط وآخرون في تعليقهم على هذا الحديث: « حديثٌ صحيحٌ وله أسانيد ثلاثة - إلى أن قالوا -: وثانيها: عبد الله بن نُمير، عبد الملك بن أبي سليمان، عن أبي ليلى، عن أم سلمة، وهذا إسنادٌ صحيحٌ »^(٢).

فهذا الحديث فيه دلالةٌ واضحةٌ على أن أم المؤمنين أم سلمة رضي الله عنها ليست من أهل البيت عليهم السلام، فقد جلل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمير المؤمنين وفاطمة والحسن والحسين عليهم السلام ثم قال حاكياً عن هؤلاء الأربعة: « اللهم هؤلاء أهل بيتي »، فكيف بعد هذا يجذب الكساء من يد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ويدخل فيه النساء؟!

(٢)

ما رواه النسائي، أن معاوية أمر سعداً بسب أمير المؤمنين عليه السلام فقال له سعد: « أما ما ذكرت ثلاثاً قالهن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلن أسبه، لأن تكون لي واحدةً منهن أحب إليّ من حمر النعم، سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول له وقد خلفه في بعض مغازيه، فقال له عليٌّ: يا رسول الله تخلفني مع النساء والصبيان؟ فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى، إلا أنه لا نبوة بعدي؟ - إلى أن تقول الرواية -: ولما نزلت ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ

(١): مسند النساء، حديث أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ح ٢٦٥٠٨.(٢): مسند الإمام أحمد بن حنبل، ج ٤٤، حديث أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ح ٢٦٥٠٨،

تَطْهِيراً ﴿الأحزاب: ٣٣﴾ دعا رسول الله ﷺ علياً وفاطمة وحسناً وحسيناً - ولم يدعُ النساء - فقال: اللهم، يعني هؤلاء أهلي»^(١).

فهل نريد تحديداً أوضح وأجلى من هذا التحديد العملي والقولي من لدن رسول الله ﷺ؟!

وقد نقلنا اعتراف جملة من علماء العامة بأنَّ تعبير أهل البيت ﷺ الوارد في آية التطهير مختصّ بأمير المؤمنين وفاطمة والحسن والحسين ﷺ، ومن هؤلاء: الطحاوي، فإنه قال كما في (تحفة الأخيار بترتب شرح مشكل الآثار)، بعد أن ساق حديثاً في سبب نزول هذه الآية المباركة: « ففي هذا الحديث أنَّ المرادين بها في هذه الآية هم رسول الله ﷺ وعليٌّ وفاطمة والحسن والحسين »^(٢).

و إذا كان بعض كبراء العامة - كالتحاوي - يقول بأنَّ المقصود من أهل البيت ﷺ في الآية خصوص هؤلاء الأطهار الخمسة ولا يدخل فيهم النساء، فمن حقنا أن نسأل الألباني لماذا قال هذه العبارة: « وتخصيص الشيعة أهل البيت في الآية بعليٍّ وفاطمة والحسن والحسين ﷺ دون نسائه ﷺ من تحريفهم لآيات الله تعالى انتصاراً لأهوائهم؟ ».

وكيف يصحّ قول هذا ونحن نجد التالي:

١. عدم انفراد الشيعة بتخصيص أهل البيت في الخمسة الأطهار ﷺ، فبعض كبار العامة، كالتحاوي قد قالوا بهذا التخصيص.

(١): السنن الكبرى، ج ٧، كتاب الخصائص، ذكر منزلة علي بن أبي طالب رضي الله عنه من الله، ح ٨٣٤٢.

(٢): ج ٨، باب بيان مُشكَل ما روي عنه ﷺ في المراد بقول الله تعالى: ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً ﴾ من هم؟، ح ٦١٤٥، ص ٤٧٠.

٢. إنَّ الشيعة إنما قالوا واعتقدوا بالتخصيص استنادًا إلى رواياتٍ واردةٍ في تحديد مصطلح أهل البيت عليهم السلام الوارد في آية التطهير، وليس ذلك من باب الهوى وانتصاراً لمذهبهم.

فما ذكره الألباني يدلُّ على أنه كان بعيداً كلَّ البعد عن فهم مفاد الروايات الواردة في آية التطهير، أو كان قريباً من فهمها ولكن لدواعي خاصة ترتبط به لا يريد أن يعترف بمدلولها الواضح والجلي.

○ ردُّ استدلال الألباني بسياق الآيات:

استدلَّ الألباني بسياق الآيات في سورة الأحزاب على شمولية عنوان (أهل البيت) لنبى الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم، فإنه قال: « وأهل بيته في الأصل هم نساؤه صلى الله عليه وآله وسلم، وفيهنَّ الصديقة عائشة رضي الله عنها، كما هو صريح قوله تعالى في الأحزاب: ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴾ الأحزاب: ٣٣، بدليل الآية التي قبلها والتي بعدها: ﴿ يَنْسَاءَ الَّتِي لَسْتَنَ كَأَحَدٍ مِّنَ النِّسَاءِ إِنِ اتَّقَيْتُنَّ فَلَا تَحْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلًا مَّعْرُوفًا ﴾ ﴿٣٢﴾ وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى وَأَقِمْنَ الصَّلَاةَ وَآتِينَ الزَّكَاةَ وَأَطِعْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴾ ﴿٣٣﴾ وَأذْكُرْنَ مَا يُتْلَى فِي بُيُوتِكُنَّ مِّنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ لَطِيفًا خَبِيرًا ﴾ الأحزاب: ٣٢-٣٤. »

وردنا على هذا الاستدلال من وجوه، وهي:

الوجه الأول: لا صراحة في الآية على أن المقصود بأهل البيت عليهم السلام هم النساء، وغاية ما ذكره الألباني السياق، والسياق مجرد قرينة، وإنما يعتمد عليها إذا ثبت أن ترتيب هذه الآيات من النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وإذا ثبت أن الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم قام بهذا

الفعل - وهو وضع آية التطهير في هذا الموضع - لبيان أن المقصود من أهل البيت هم النساء أو ما يشمل النساء، وليس المقصود أمراً آخر.

الوجه الثاني: إنَّما يكون السياق حجةً يعتمد عليها فيما إذا ثبت أنَّ الآيات التي يراد التمسك بسياقها نزلت دفعةً واحدةً، وأمَّا إذا ثبت أنَّ إحدى هذه الآيات نزلت لوحدها، ولم تكن في سياق الآيات الأخرى، وإنما وضعها واضعٌ في هذا الموضع فلا يمكننا التمسك بالسياق، والروايات التي تتحدث عن نزول آية التطهير أو تحديد المراد من عنوان (أهل البيت) في آية التطهير، تدلُّ على نزول هذه الآية بمفردها في بيت أم سلمة رضي الله عنها، وأنَّ النبي الأعظم صلى الله عليه وآله جلت بكساءٍ علياً وفاطمة والحسن والحسين عليهم السلام ثمَّ قال: « اللهم هؤلاء أهل بيتي وخاصتي، فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً » - كما في رواية مسند أحمد السابقة -^(١).

فلا يوجد في الآية صراحةً، وإنما يوجد سياق لا يمكن التمسك به، وإمكان التمسك بالسياق قائمٌ إذا لم توجد أدلةٌ تدلُّ على إلغاء قرينة السياق، وقد قامت الأدلة على إلغاء قرينة السياق في آيات سورة الأحزاب، وهي الروايات التي وردت في تحديد المراد من أهل البيت عليهم السلام، والذي فهم منها بعض كبراء العامة اختصاص آية التطهير بعليٍّ وفاطمة والحسن والحسين عليهم السلام.

القسم الثاني: الروايات الواردة في آية المبالغة.

(١): روى الحاكم النيسابوري في المستدرک على الصحيحين، كتاب معرفة الصحابة رضي الله عنهم، ومن مناقب أهل رسول الله صلى الله عليه وآله، ح ٤٧٠٥: « عن أم سلمة قالت: في بيتي نزلت: ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً ﴾ (٣٣) ، قالت: فأرسل رسول الله صلى الله عليه وآله إلى عليٍّ وفاطمة والحسن والحسين، فقال: هؤلاء أهل بيتي، - قال الحاكم - : هذا حديثٌ صحيحٌ على شرط البخاري ولم يخرجاه ».

وقد صحح هذه الروايات جملةً من كبراء العامة، ومنهم ابن تيمية حيث يقول في منهاج سنته: «أما أخذه علياً وفاطمة والحسن والحسين في المباهلة فحديثٌ صحيحٌ رواه مسلم عن سعد ابن أبي وقاص، قال في حديثٍ طويلٍ: لما نزلت هذه الآية: ﴿فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ﴾، دعا رسول الله ﷺ علياً وفاطمة وحسناً وحسيناً فقال: اللهم هؤلاء أهلي»^(١).

ونقل الفخر الرازي: «أنه ﷺ لما جاء في المرط الأسود، فجاء الحسن فأدخله، ثم جاء الحسين فأدخله ثم فاطمة، ثم علي ثم قال: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾^(٢) الأحزاب: ٣٣، واعلم أن هذه الرواية كالتنفق على صحبتها بين أهل التفسير والحديث»^(٢).

فعنوان (أهل البيت) عنوانٌ خاصٌ يقصد منه معنىً غير المعنى اللغوي الذي قد ينطبق على الزوجة، أو على مطلق القرابة؛ حيث بينت الروايات معنى خاصاً، وحصر النبي ﷺ انطباقه على بعض الأفراد، وحصره ﷺ بالنسبة إلى غيرهم الموجودين في زمانه، فقال ﷺ بأن هذا العنوان بالنسبة للموجودين في زمني منحصرٌ في هؤلاء، إلا أن حديث الثقلين يدل على أن هذا الحصر حصرٌ إضافيٌّ، وإنه من بعد هؤلاء الأطهار سيأتي منهم من يكون قريناً للقرآن إلى يوم القيامة.

(١): ج ٧، فصل قال الرافضي: البرهان التاسع: قوله تعالى: ﴿فَمَنْ حَاجَّكَ فِيهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَلْ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ﴾، ص ١٢٣.

(٢): تفسير الفخر الرازي: مجلد ٤، ج ٨، ص ٩٠.

○ التعليق الثالث: مخالفة الألباني لرأي الصحابي زيد بن أرقم.

إن قول الألباني مخالفٌ لقول الصحابي، وقد روى العامة ما يدلُّ على أنَّ الصحابة كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم، وزيد بن أرقم صرح بأنَّ النساء لسن من أهل البيت عليهم السلام، وقد روى مسلم ذلك في صحيحه فقد نقل أنَّ زيداً قال لمن حوله إنَّ النبيَّ الأعظم صلى الله عليه وآله قال: «ألا واني تاركٌ فيكم ثقلين: أحدهما كتاب الله عزَّ وجلَّ، هو حبل الله - إلى أن قال الراوي الذي يسأل زيداً - فقلنا: من أهل بيته؟ نساؤه؟ قال: لا، وأيم الله إنَّ المرأة تكون مع الرجل العصر من الدهر، ثمَّ يطلقها فترجع إلى أبيها وقومها، أهل بيته أصله وعصبته الذين حرّموا الصدقة من بعده»^(١).

ونحن الشيعة لا نبني على حجية قول زيد بن أرقم ولذا لا نأخذ بالشرط الأخير من كلامه، ولكنَّ العامة لديهم قدسية خاصة لكلام الصحابي، وهذا الصحابي يصرِّح بأنَّ النساء لسنَّ من أهل البيت، فلماذا يُكذّبونه ولا يأخذون بقوله، فيقول الألباني بدخول النساء في عنوان: (أهل البيت)؟!

ومن الغريب أن بعض المخالفين يأتي بروايةٍ أخرى رواها مسلم ليقول بأنَّ زيداً يعترف بدخول النساء في عنوان (أهل البيت): وهي: «فقال له حصينٌ: ومن أهل بيته؟ يا زيد أليس نساؤه من أهل بيته؟ قال -أي- زيد-: نساؤه من أهل بيته، ولكن أهل بيته من حُرِّم الصدقة بعده»^(٢).

(١): صحيح مسلم، كتاب فضائل الصحابة رضي الله تعالى عنهم، باب من فضائل علي بن أبي

طالب رضي الله عنه - أقول: رضي الله عنهما وعليهما السلام -، ح ٢٤٠٨.

(٢): صحيح مسلم، كتاب فضائل الصحابة رضي الله تعالى عنهم، باب من فضائل علي بن أبي

طالب رضي الله عنه - أقول: رضي الله عنهما وعليهما السلام -، ح ٢٤٠٨.

فيحتجون بأنَّ زيداً قال بعبارَةٍ صريحةٍ وجليّةٍ: « نساؤه من أهل بيته، ولكن أهل بيته من حُرِّمِ الصدقة بعده »، وهذا فهمٌ غير سديدٍ، ووجه عدم سداده أمران:

الأمر الأول: أنَّ زيداً عندما قال: « نساؤه من أهل بيته »، قال ذلك في مقام الإنكار، وهذه دلالةٌ تستفاد من الصوت وقد حذفت، لأنَّها لا تنقل كتابياً، فإنَّ الراجح هو أنَّ زيداً قال: « نساؤه من أهل بيته »، منكرًا لذلك، ويشهد على ذلك أنَّه في الرواية السابقة نفى، واستدلَّ بعد قسمه « وأيم الله » على أنَّ النساء لسنَّ من أهل البيت: بأنَّ المرأة تكون مع الرجل العصر من الدهر، ثمَّ يطلقها فترجع إلى أبيها وقومها، فكيف تكون نساء النبيِّ الأعظم ﷺ وهو إن طلقهنَّ ذهبنَ إلى أهلهنَّ من أهل بيته؟!!

الأمر الثاني: أنَّ زيداً بعد أن قال: « نساؤه من أهل بيته »، قال: « ولكن أهل بيته من حُرِّمِ الصدقة بعده »، وهذا يدلُّ صراحةً على أنَّ النساء لسنَّ من أهل البيت ﷺ عند هذا الصحابي.

بيانُ هذا الصف بنحو مختصر:

ذكرنا بيّنا فيما تقدم أنه توجد أنواع متعددة من الأدلة على عقيدة الشيعة الإمامية في الإمام المهدي (عليه السلام)، والنوع الثالث منها هو الدليل الذي يعتمد على جملة من المقدمات المستفادة من أدلة عقلية، وأدلة قرآنية، وأدلة روائية، ويمكن أن نعتبر هذا الدليل دليلاً تجتمع فيه جملة من الأدلة، وبالطبع فإنّ بعض هذه الأدلة كافٍ لوحده في إثبات العقيدة الإمامية، إلا أنّه مع انضمامه إلى أدلة أخرى يشكل النوع الثالث من أدلة المهديّة الخاصة.

يمكننا أن نسمي هذا الدليل بدليل السيدة حكيمة بنت الإمام الجواد، وأخت الإمام الهادي، وعمّة الإمامين الحسن العسكري والحجة بن الحسن العسكري (عليهما السلام)، وسبب تسميتنا هذا النوع بدليل السيدة حكيمة (عليها السلام) هو إنّها ذكرت هذا النوع كدليل لإثبات الأمور التالية:

١. ولادة الإمام المهدي (عليه السلام).
٢. إنّ الإمام بعد الإمام الحسن العسكري (عليه السلام).
٣. إنّ خاتمة الأئمة (عليهم السلام)، فهو باقٍ إلى أن يرث الله الأرض وما عليها.

فقد نقل الشيخ الصدوق رحمته الله في كتابه (كمال الدين وتمام النعمة) أن محمد بن عبدالله الطهوي قال: « قصدت حكيمة بنت محمد عليه السلام بعد مضي أبي محمد عليه السلام - أي: ذهب إلى السيدة بعد شهادة الإمام الحسن العسكري عليه السلام - أسألتها عن الحجة، وما قد اختلف فيه الناس من الحيرة التي هم فيها، فقالت لي: اجلس فجلست، ثم قالت: يا محمد، إن الله تعالى لا يخلي الأرض من حجة ناطقة أو صامتة، ولم يجعلها في أخوين - أي: لم يجعل الحجة التي لا يخلي منها الأرض في أخوين - بعد الحسن والحسين عليهما السلام، تفضيلاً للحسن والحسين وتنزيهاً لهما أن يكون في الأرض عديلهما، إلا أن الله تعالى خصّ ولد الحسين بالفضل على ولد الحسن عليهما السلام .

كما خصّ ولد هارون على ولد موسى عليهما السلام، وإن كان موسى حجة على هارون، والفضل لولده إلى يوم القيامة، ولا بدّ للأمة من حيرة يرتاب فيها المبطلون، ويخلص فيها المحقون، كيلا يكون للخلق على الله حجة، وإن الحيرة لا بدّ واقعة بعد مضي أبي محمد الحسن عليه السلام، فقلت: يا مولاتي، هل كان للحسن عليه السلام ولد؟ فتبسمت ثمّ قالت: إن لم يكن للحسن عليه السلام عقب فمن الحجة بعده، وقد أخبرتك أنه لا إمامة لأخوين بعد الحسن والحسين عليهما السلام »^(١).

وهذا الكلام الشريف والدقيق الصادر من هذه السيدة الجليلة رضي الله عنها يستبطن دليلاً محكماً على ولادة وإمامة الإمام المهدي عليه السلام، وأنه آخر الأئمة الاثني عشر عليهم السلام، والدليل الذي يستبطنه هذا الكلام يتكون من مقدمات بعضها صرح به في كلام السيدة حكيمة رضي الله عنها، وبعضها لم يصرح به إلا أنه مستبطن في كلامها رضي الله عنها، ويمكننا أن نعرض هذا الدليل الذي يشكل النوع الثالث من أدلة المهدوية الخاصة ضمن مقدمات ستّ:

(١): ج ٢، باب ما روي في ميلاد القائم صاحب الزمان حجة الله بن الحسن، ح ٢.

- المقدمة الأولى: إنَّ الإمامة لا تكون إلا بنصِّ من الله ﷻ.
- المقدمة الثانية: إنَّ الإمامة التي هي بالنصِّ لا تكون إلا في أهل بيت النبي ﷺ.
- المقدمة الثالثة: إنَّ عدد الأئمة -الذين هم من أهل البيت ﷺ- وقد نصَّ عليهم النبي ﷺ والمعصومون ﷺ - اثنا عشر، لا يزيدون ولا ينقصون.
- المقدمة الرابعة: إنَّ الأرض لا تخلو من إمامٍ من هؤلاء الأئمة ﷺ.
- المقدمة الخامسة: إنَّ الإمامة تبدأ بأمر المؤمنين ثمَّ الحسن ثمَّ الحسين ﷺ.
- المقدمة السادسة: عدم اجتماع الإمامة في أخوين بعد الإمامين الحسن والحسين ﷺ، وإنما تكون في الأعقاب.

فإذا تمتَّ هذه المقدمات الست فسوف نقول بلزوم أن يكون للإمام الحسن العسكري ﷺ ولدٌ، وهو إمامٌ معصومٌ منصوبٌ عليه، وهو آخر الأئمة، وهو باقٍ إلى يوم الناس هذا، لأنَّ أي احتمالٍ يذكر غير هذا الاحتمال سيكون باطلاً ومصطدماً مع مقدمةٍ من هذه المقدمات الست.

فلو قلنا -مثلاً-: إنَّ الإمام الحسن العسكري هو آخر الأئمة ﷺ وقد ارتحل ولم يخلف ولداً للزم من ذلك أن يكون عدد الأئمة احد عشر، وللزم من ذلك خلو الأرض من حجةٍ.

ولو قلنا: إنَّ الإمام الحسن العسكري ﷺ قد خلف ولداً، وأنَّ ولده كان إماماً، ولكنه توفي؛ للزم من ذلك أيضاً خلو الأرض من حجةٍ.

ولو قلنا: إنَّ الإمام الحسن العسكري ﷺ خلف ولداً، والولد خلف ولداً، وهكذا استمرت الإمامة في الأعقاب إلى يوم الناس هذا؛ للزم من ذلك أن يكون عدد الأئمة أكثر من اثني عشر.

ولو قلنا: إنَّ الإمامة انتقلت من الإمام الحسن العسكري (عليه السلام) إلى أخيه، أو إلى عمِّه، وأخوه أو عمه هو الإمام الفعلي الباقي إلى يوم الناس هذا، للزم من ذلك اجتماع الإمامة في أخوين بعد الإمامين الحسن والحسين (عليهما السلام).

والنتيجة الأخيرة: هي إننا إذا سلمنا بهذه المقدمات الست التي تدلُّ عليها أدلَّة من العقل ومن القرآن الكريم والروايات الشريفة، فلا بدَّ أن نعتقد بالمهدوية الخاصة، ومهمتنا الآن هو بحث هذه المقدمات الست بالتفصيل لإثباتها بالدليل والبرهان.

وهذه المقدمة هي ما عليه الإمامية (أنار الله برهانهم)، وقد ساق الإمامية أدلة كثيرة لإثباتها، وإثبات أن الإمامة لا تكون إلا بنص من الله ﷺ، أو بنص من المخبر عن الله ﷺ، وبالطبع فإن قولنا بأن الإمامة لا تكون إلا بالنص، إنما نقوله في مقابل الذين قالوا بأنهم تنعقد بالبيعة وبالقهر والاستيلاء وبالوراثة ونحو ذلك، وإلا فإن الإمامة عند الإمامية تثبت بالنص، وتثبت أيضاً بإقامة المعجزة، فمن ادعى الإمامة وهو في مقام التحدي وقدم الفعل الخارق، أو أيده الله ﷺ بكرامة خارقة بعد دعواه يكون اقتران دعواه بالفعل الخارق دليلاً على إمامته، لأن التأييد بالفعل الخارق بمنزلة النص من الله ﷺ أو من المعصوم المخبر عن الله ﷺ.

أما الأدلة الدالة على أن الإمامة لا تكون إلا بالنص فهي أدلة كثيرة، نعرض بعضها منها:

○ الدليل الأول: إن الإمام خليفة رسول الله ﷺ.

ورد في الروايات الكثيرة أن الإمام هو خليفة رسول الله ﷺ، ففي الحديث المشهور: «الأئمة من بعدي اثنا عشر»، و«يكون بعدي اثنا عشر خليفة»، وأن الذين

يملكون هذه الأمة اثنا عشر خليفة كعدة نقباء بني إسرائيل^(١)، فالإمامة خلافة رسول الله ﷺ، ومعنى ذلك أن الإمام هو من يقوم مقام رسول الله ﷺ من بعده.

○ أدوار النبي الأكرم ﷺ :

وقد كان الرسول الأعظم ﷺ يقوم بجملته من الأدوار العظيمة، ومنها:

١. تلقي الوحي، وهذا دورٌ خاصٌّ به، فتلقي وحي النبوة يختصُّ بالأنبياء، ولا نبي بعد النبي الخاتم ﷺ.
٢. تبليغ واقع الدين، وبيان المراد الواقعي من آيات القرآن الكريم.
٣. الحفظ لواقع الدين.
٤. الحاكم على المسلمين.
٥. القاضي الذي لديه ولاية على الناس في إدارة شؤونهم، وفي فصل خصومتهم.

فإذا كان لرسول الله ﷺ خليفة، فهذا يعني أنه يقوم بهذه الأدوار بعد رسول الله ﷺ - إلا دور تلقي وحي النبوة - فالإمام ليس مجرد الحاكم - ولو كان فاسقاً لا يطبق أحكام الله ﷻ - بل هو الحافظ للدين ولواقعه، وهو الذي يقوم مقام رسول الله ﷺ من بعده، ولهذا نعتقد نحن الشيعة بأن الدين لا يمكن أن يحفظ إلا بالإمامة، فالباري ﷻ تعهد بحفظ هذا الدين بواقعه وبحقيقته ليظهره على الدين كله، ففي الخبر عن رسول الله ﷺ: « لا تزال طائفة من أمتي قائمة بأمر الله، لا يضرهم من خذلهم أو خالفهم، حتى يأتي أمر الله وهم ظاهرون على الناس »^(٢)،

(١): بحار الأنوار، ج ٣٦، باب نصوص الرسول ﷺ، حيث أورد فدين الله النصوص من كتب الشيعة وأعقبها بالنصوص من كتب العامة.

(٢): كتاب الإمامة، باب قوله ﷺ: « لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خالفهم »، ح ١٠٣٧.

فتوجد جماعة على الحق الواقعي، وهم باقون إلى أن يأتي أمر الله ﷻ، ولأنَّ الله ﷻ تعهّد بحفظ واقع الدّين، فلا بدّ أن يجعل بعد رسول الله ﷺ من هو جامعٌ لعلم وشجاعة وحكمة، وعصمة رسول الله ﷺ، وإلاّ لزم من ذلك نقض الغرض، فيكون البارئ ﷻ مريداً لبقاء الدّين وحفظه، وفي نفس الوقت ناقضاً لغرضه، لأنّه لم يجعل القادر على حفظ الدّين وإبقائه.

إنّ البارئ ﷻ لا ينقض الغرض، لأنّه كاملٌ تامٌّ، ولكماله وتماه لا يفعل القبيح، فنحن لا نجيز على الله ﷻ أن يرتكب الظلم، أو أن يرتكب العبث واللغو، أو أن يكون ناقضاً لغرضه.

○ التحسين والتقيح العقليين:

وقبح الأفعال أو حسننها كما أنّه جارٍ في أفعال العباد فهو جارٍ في أفعال الله ﷻ، ويوجد بحثٌ مفصلٌ في مسألة التحسين والتقيح العقليين، وفي مسألة شمول هذا الحسن والقبح لأفعال الله ﷻ، وخلاصته: أنّ العقل يدرك أنّ قبح الظلم مطلقٌ حتى بالنسبة إلى فعل الله ﷻ، والشرع يدلّ على ذلك، فالبارئ ﷻ مدح نفسه في الكتاب فقال ﷻ: ﴿ وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴾ (١٧٨) النحل: ١١٨، ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ ﴾ (٤٦) فصلت: ٤٦، ﴿ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا ﴾ (١٥) الإسراء: ١٥، وهذا يدلّ على أنّ بعض الأفعال لا تناسبه، ولهذا هو يمدح نفسه ﷻ لترك ما لا يناسب، وكما ذكر العلامة الحلي رحمه الله أن ترك بعض الأفعال لعدم لياقتها بذاته المتعالية وتدلّ على عدم اللياقة طوائف من الآيات^(١).

و خلاصة الدليل الأول هي: لزوم جعل الإمام من الله ﷻ، وأنه لو لم يجعل الله ﷻ إماماً للزم من ذلك نقض الغرض، ونقض الغرض قبيحٌ لا يصدر من الله.

(١): نهج الحق وكشف الصدق، إثبات الحسن والقبح العقليين المطلب الثاني.

○ الدليل الثاني: أفضلية الإمام على سائر الأمة:

يشترط في الإمام أن يكون أفضل الأمة، لأنَّ وظيفة الإمام هو أن يحفظ الدِّين ويهدي الناس إلى الحق، فلا بدَّ أن يكون أكثر الناس إحاطةً بالدِّين، ولا يوجد من هو أكثر إحاطةً منه، ولا بدَّ أن يكون أهدى الأمة كذلك، يقول الله: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَيْمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا﴾ الأنبياء: ٧٣، ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَيْمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا﴾ السجدة: ٢٤، ففي هاتين الآيتين بيّن الباري ﷻ أنَّ وظيفة الإمام هي الهداية، فإذا كانت هذه هي وظيفة الإمام فلا بدَّ أن يكون أهدى الأمة، ولو لم يكن كذلك وكان هنالك من هو أهدى منه، ومع ذلك لم يجعل الأهدى إماماً، وإنما جعل غيره؛ لزم من ذلك ارتكاب القبح من ثلاث جهات:

الجهة الأولى: تحقق زهد الله ﷻ في التفاوت الموجود في الهداية بين الأهدى والمهتدي، وبين الفاضل والمفضول، فهناك مقدار تفاوتٍ في الهداية بين المهتدي والأهدى، وهذا التفاوت زهد الله ﷻ فيه فلم يرد له للأمة، ولهذا جعل المفضول مع وجود الفاضل، وهذا قبيحٌ فإنَّ الله ﷻ مع إمكان أن يحقق الهداية، وهو قد خلق الناس للهداية العليا، فكيف يترك ما يحقق الهداية العليا، ففي ذلك زهدٌ في هذا المقدار من الهداية ونقض للغرض بالنسبة إليه.

الجهة الثانية: أنَّ الباري ﷻ كرم المفضول ولم يكرم الأفضل، حيث يوجد من هو أفضل وأكثر هداية ومع ذلك لم يجعله الباري ﷻ إماماً، وجعل من دونه فكيف لا يجعل القائم مقام نبيِّه في الأمة الأفضل فلا يكرمه بذلك، ويكرم من دونه؟! وفي هذا تزهيدٌ للأمة عن طلب المراتب العليا من الفضل والقرب إليه ﷻ.

الجهة الثالثة: نقض الغرض بالنسبة إلى المهتدي والمفضول، فإذا كان يوجد الأفضل ويوجد الفاضل والمفضول وجعل الباري ﷻ الإمامة للمفضول، فهذا يعني

أنَّ الباري لم يجعل على المفضول إماماً يقوده نحو المرتبة العالية من الهداية، وهذا نقض للغرض بلحاظه، فإنَّ الله ﷻ يريد الهداية والمراتب العالية لجميع الأمة، فلماذا لا يجعل الأفضل إماماً على المفضول حتى يسوق هذا المفضول إلى الهداية العليا، ويأخذ بيده نحو المرتبة الأعلى من الحق؟!

فجعل المفضول مع وجود الأفضل قبيحٌ عقلاً، وهذا ما أشارت إليه الآية المباركة: ﴿قُلْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ قُلِ اللَّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يُهْدَىٰ فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ يونس: ٣٥، ففي هذه الآية يسأل الباري ﷻ سؤالاً إنكارياً: هل يمكن أن نساوي بين الذي يعلم والذي لا يعلم؟ ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ الزمر: ٩، وهل يمكن أن نساوي بين الأهدى وبين غير الأهدى، فنجعل من لا يهتدي إلاً بهداية غيره أفضل أو في رتبة من يكون هو هادياً لغيره ولا يحتاج إلى غيره في الهداية؟! مثل هذا لا يكون من الله ﷻ.

ولا يفوت أن أبين هنا أن إجماع المسلمين على أن الإمام واحد في كل زمان، وغير مأموم يجب عليه طاعته.

○ الدليل الثالث: تعيين الإمام اختياراً (جعل) من الله ﷻ.

ذكرنا في الدليل الأول أن وظيفة الإمام هو حفظ واقع الدين، فلا بد أن يوجد الباري ﷻ من يكون جامعاً لصفات رسول الله ﷺ، وإلاً يكون تعالى ناقضاً للغرض وهو قبيحٌ.

وقلنا في بيان الدليل الثاني بأن الإمام لا بد أن يكون أفضل الأمة، وأكثرها إحاطة بالدين لكي يكون أكثرها حفظاً للدين، ولا بد أن يكون أكثر هداية، لأنَّ وظيفته الهداية، وأقمنا الدليل على ذلك.

فإذا كان من شروط الإمام كونه الأفضل، والأفضل لا يعلمه إلا الله ﷻ، فسوف تكون وظيفة التعيين بيد الله ﷻ لا بيد الأمة، لأن الأمة تجهل من هو الأفضل بعد رسول الله ﷺ وفي كل زمانٍ.

○ الدليل الرابع: غيبية شرط الإمامة.

وهو يعتمد على مقدمتين:

المقدمة الأولى: اشتراط العصمة في مقام الإمامة.

المقدمة الثانية: المعصوم لا يمكن أن تحدده الأمة.

فلا بد أن يكون الإمام معصوماً، وحيث إن العصمة أمرٌ غيبي لا يعلم بها إلا الله ﷻ فيكون تعيين الإمام بيد الباري دون سواه، لأن الله ﷻ هو القادر على التمييز بين المعصوم وبين غيره.

○ الدليل على شرطية العصمة في الإمام:

توجد عدة وجوه على اشتراط العصمة في الإمام منها: « أولوية المعصوم، ومؤثرية العصمة في الهداية، والإطلاق في آية الإطاعة، وآية الابتلاء الإبراهيمي ».

الوجه الأول: أولوية المعصوم.

إن وظيفة الإمام أن يقوم مقام رسول الله ﷺ، فلا بد أن يكون هادياً للأمة ومسداً لها، ولو افترضنا جواز الخطأ منه في بيان معالم الدين، وجواز ارتكابه للذنوب؛ للزم من ذلك أنه إذا أخطأ احتاج إلى إمام يهديه.

وأما إذا كان إمام الناس معصوماً فهو الأفضل والذي ينبغي أن يكون الأولى بالإمامة، وجعل غيره إماماً عليه تقديم للمفضول على الأفضل، وقد تقدّم بيان قبح ذلك عقلاً، وأما إذا لم يكن إمام الناس معصوماً، ويجوز عليه الخطأ كما يجوز الخطأ على الناس، فإنه يحتاج إلى إمامٍ ويلزم بذلك التسلسل.

فللفرار من نقض الغرض مع القدرة على جعل المعصوم، لا بدّ من جعل المعصوم إماماً بنحو يكون ضياع شيء من الدين ليس راجعاً إلى الله تعالى، وإنما إلى تقصير الأمة.

الوجه الثاني: مؤثرية العصمة في الهداية.

إذا جاز على الإمام أن يخطئ، فنحن بين احتمالين:

الاحتمال الأول: القول بأنه لا يجوز لنا النهي عن المنكر إذا أخطأ الإمام بإضلال الناس، أو نقل معلومات خاطئة أو بارتكاب الذنوب، وإنما يجب علينا أن نتبعه أو نسكت عنه، وهذا الاحتمال واضح الفساد ولا يمكن القول به؛ إذ كيف تعطل فريضة أو يتبع المخطئ والضال.

الاحتمال الثاني: أن نقوم بنهيه عن المنكر ونأمره بالمعروف، ويلزم من هذا سقوط مكانة هذا الإمام.

إن الإمام داعٍ إلى الله ﷻ، وسائق للنفوس إلى مرضاته ﷻ، وهذا يتوقف على أن تكون للإمام هيبته ومكانته، ومع انتفاء مكانته ومنزلته في الأمة، فلا يكون لإمامته أثرٌ روحيٌّ وقلبيٌّ في سوق الناس نحو الصلاح، أو سيكون التأثير ضعيفاً، والشخص الذي يذنب أو يخطئ وترشده الأمة، لا تكون له هذه المكانة، بل هو كسائر الناس يحتاج إلى من يرشده ويحتاج من يهديه.

ومما يثير التعجب في هذا المقام قبول المخالفين بوقوع الإمام في الذنوب الكبيرة، وغاية ما يترتب على ذلك وجوب معصية الناس له فيما إذا أمر على خلاف أمر الله ﷻ، وقد نقل مسلم في صحيحه، عن عبدالرحمن بن عبد رب الكعبة، عن عبدالله بن عمرو بن العاص، عن النبي ﷺ قال: «... ومن بايع إماماً فأعطاه صفقة يده، وثمره قلبه، فليطعه إن استطاع، فإن جاء آخر ينازعه فاضربوا عنق الآخر - إلى أن تقول الرواية إن عبدالرحمن سأل عبدالله بن عمرو بن العاص - فقلت له: هذا ابن عمك معاوية، يأمرنا أن نأكل أموالنا بيننا بالباطل، ونقتل أنفسنا، والله يقول: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ۝٢٩﴾ النساء: ٢٩، قال: فسكت ساعة، ثم قال: أطعه في طاعة الله، واعصه في معصية الله»^(١).

فالرواية تبيّن أن عبدالله بن عمرو بن العاص لم يعترض على قول عبدالرحمن في شأن معاوية، من حيث إن معاوية خليفة يأمر بما يخالف القرآن صراحة، وإنما تقول: أنه سكت، وسكوته إقرار بأن هذا حال معاوية، ثم قال له: هو إمام وخليفة، ووظيفتك أن تطيعه في طاعة الله، وتترك أمره فيما خالف صريح القرآن الكريم وتعصيه فيه.

ولله تعالى درّ العبدی الشاعر المرموق أبو محمد سفيان بن مصعب العبدی الكوفي^(٢) حينما قال^(٣):

وقالوا رسول الله ما اختار بعده
إماماً ولكن لأنفسنا اخترنا

(١): كتاب الإمارة، باب وجوب الأمر بالوفاء ببيعة الخلفاء، الأول فالأول، ح ١٨٤٤.
(٢): قال الإمام الصادق (عليه السلام): «يا معاشر الشيعة، علموا أولادكم شعر العبدی، فإنه على دين الله»، بحار الأنوار، باب الشعر وسائر التنزهات واللذات، ج ٧٦، رقم ١٦.
(٣): مناقب آل أبي طالب، ج ١، باب الإمارة، مفسدات الإمارة، ص ٣١٨.

أقمنا إمامًا إن أقام على الهدى
فقلنا إذا أنتم إمام إمامكم
ولكننا اخترنا الذي اختار ربنا
سيجمعنا يوم القيامة ربنا
هدمتم بأيديكم قواعد دينكم
ونحن على نورٍ من الله واضحٍ
أطعنا وإن ضل الهداية قومنا
بحمدٍ من الرحمن تهتم وما تهنا
لنا يوم خمٍّ ما اعتدينا ولا حُلنا
فتجزون ما قلمت ونجزى الذي قلنا
ودين على غير القواعد لا بينا
فيا رب زدنا منك نورًا وثبتنا

الوجه الثالث: الإطلاق في آية الإطاعة:

يقول الله ﷻ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾^(١) النساء: ٥٩، ونلاحظ أن الله ﷻ أمر بطاعة الله وطاعة الرسول وأولي الأمر، ولم يقل ﷻ وأطيعوا أولي الأمر، بل جعل طاعة أولي الأمر مع طاعة الرسول ﷺ مبينة في مادة وهيئة واحدة، وهذا يدل على أن طاعة أولي الأمر من سنخ طاعة الرسول ﷺ، كما نلاحظ أن طاعة رسول ﷺ وأولي الأمر مطلقة، والأمر بالطاعة مطلقاً يدل على العصمة المطلقة.

وهذا ما اعترف به الفخر الرازي في تفسيره للآية الكريمة كما تمّ بيانه سابقاً^(١)، حيث قال: إن الآية دالة على عصمة أولي الأمر بعد النبي ﷺ، ولكن الرازي قال بأن المقصود بأولي الأمر هو الإجماع، وأن المعصوم بعد النبي ﷺ هو الإجماع، ومن الواضح البين أن هذا من ضيق الخناق، فإن عنوان أولي الأمر لا ينطبق على الإجماع، حيث إن الإجماع هو اتفاق للآراء، أمّا أولو الأمر فهم أشخاص أمر الله ﷻ بطاعتهم.

(١): راجع: دلالات حديث الثقلين، الدلالة الثالثة: عصمة أهل البيت ﷺ.

○ مناقشة شبهة للفخر الرازي:

و الغريب المضحك أن الفخر الرازي أشكل علينا بهذا الإشكال الضعيف^(١) حيث قال: إذا كان المقصود هنا - كما تزعمون أيها الشيعة - أئمة أهل البيت عليهم السلام فمن حقي أن أسألكم: هل يجب أن يطاعوا مطلقاً حتى في فرض عدم العلم بهم؟ أم تجب طاعتهم بشرط حصول العلم بإمامتهم؟

على الأول يلزم التكليف بغير المقدور، إذ كيف أطيع أشخاصاً لا أعلم بهم؟! وعلى الثاني فهذا خلاف الآية المباركة فإنها قالت: ﴿وَأُولِي الْأَمْرِ﴾ مطلقاً ولم تقل إذا علمتم بإمامتهم وولايتهم.

○ الرد:

هذا الكلام كلام مضحك، لأنه يجري في طاعة الله تعالى، ويجري في طاعة الرسول ﷺ حيث تقول الآية: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ النساء: ٥٩، فنسأل الرازي ونقول له: ماذا تقول في طاعة الله تعالى، وطاعة الرسول ﷺ هل تجبان مطلقاً حتى في صورة عدم العلم بوجود الله تعالى وعدم العلم بنبوة الرسول ﷺ؟ إن القول بذلك يلزم منه التكليف بغير المقدور.

واشترط العلم في وجوب الطاعة يلزم منه تقييد الآية، مع أنها مطلقة، فأشكال الرازي في أولي الأمر يأتي في الله تعالى، وفي الرسول ﷺ، فما يجيب به الفخر الرازي في مسألة الله تعالى ومسألة الرسول ﷺ، نحن نجيب به في مسألة أولي الأمر.

(١): ج ١٠، تفسير الآية ٥٩ من سورة النساء، المسألة الثالثة ص ١٤٨.

والجواب الحلي هو: إنَّ طاعة أولي الأمر واجبة مطلقاً، والأثر الذي يترتب على ذلك أن الجاهل يجب عليه أن يتعلم ويتعرف على أولي الأمر مقدمةً لطاعتهم. نعم، إذا كان جاهلاً قاصراً فهو معذورٌ في جهله، حيث يحكم العقل بقبح عقابه في يوم القيامة.

إذن، الآية المباركة تدلُّ دلالة واضحة على عصمة الأئمة وأولي الأمر عليهم السلام بعد النبي ﷺ.

○ الوجه الرابع: آية الابتلاء الإبراهيمي:

قال الله ﻋَﻠَﻴْهِ السَّلَام: ﴿وَإِذْ بَاتِيَ إِبرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ ﴿١٢٤﴾﴾ البقرة: ١٢٤.

فقد دلت الآية المباركة على اشتراط العصمة في مقام الإمامة، وبيان ذلك يتضح بمقدماتٍ ثلاثة:

المقدمة الأولى: بيان مفهوم الإمامة.

تحدّث هذه الآية الشريفة عن الإمامة: ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾، والمفهوم من الإمامة هو الإمامة التي تحدّث عنها رسول الله ﷺ عندما قال: «الحسن والحسين إمامان قاما أو قعدا»^(١)، وعندما قال ﷺ: «الأئمة من بعدي اثنا عشر»، أو «يكون بعدي اثنا عشر خليفة»^(٢) أو «ومن مات وليس في عنقه بيعة، مات ميتةً

(١): بحار الأنوار، ج ٤٤، باب العلة التي من أجلها صالح الحسن بن علي صلوات الله عليه معاوية بن أبي سفيان عليه اللعنة، وداهنه ولم يجاهده، ح ٢.

(٢): بحار الأنوار، ج ٣٦، باب نصوص الرسول ﷺ، حيث أورد ﷺ النصوص من كتب الشيعة وأعقبها بالنصوص من كتب العامة.

جاهلية^(١)، ونحو ذلك من الأحاديث التي ترتبط بما يعبر عنه النبي ﷺ ويعبر عنه الصحابة والمسلمون بالإمامة، وقد كتبوا فيه كتباً وعنونوها بعنوان (الإمامة)، فالإمامة معنى معروفٌ ومعهودٌ في أحاديث الرسول الأعظم ﷺ، وفي كلام الصحابة والتابعين وجميع المسلمين، وهذا المعنى هو المتبادر من الآية المباركة، ولو كان المقصود بالإمامة هنا شيئاً آخر، كالنبوة مثلاً؛ لأوضح رسول الله ﷺ ذلك.

إنَّ الإمام في الآية هو الذي يهدي ويُتبع ويُقتدى به، وهو في زمن الرسول الأكرم ﷺ كان متمثلاً في الوجود الشريف للنبي الأعظم ﷺ، وبعد ارتحال الرسول الأكرم ﷺ هو الخليفة الذي يقوم مقام النبي ﷺ.

○ تفسير الإمامة بالنبوة:

حاول بعض المفسرين أن يفسروا الإمامة بالنبوة، وقد تعرّض لهذا التفسير العلامة الطباطبائي رحمته الله في تفسير الميزان وأشكل عليه بإشكالين^(٢):

الإشكال الأول: إنَّ قضية الابتلاء وجعل الإمامة وقعت في أواخر حياة نبيّ الله إبراهيم عليه السلام، وقد كان ذلك في زمنٍ كان فيه نبياً، حيث يقول عليه السلام: « والقضية إنما وقعت في كبر إبراهيم، كما حكى الله تعالى عنه من قوله: ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَهَبَ لِي عَلَى الْكِبَرِ إِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ ﴾ إبراهيم: ٣٩. »

الإشكال الثاني: استخدم قوله تعالى: ﴿ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا ﴾ لفظ (جاعل)، وهو اسم فاعل، وجعله عاملاً حيث نصب (إماماً)، وهو لا يعمل إلا إذا

(١): صحيح مسلم، كتاب الإمارة، باب الأمر بلزوم الجماعة عند ظهور الفتن وتحذير الدعاة إلى الكفر، ح ١٨٥١.

(٢): تفسير الميزان، ج ١، ص ٢٧٠.

كان بمعنى الاستقبال، فنبى الله إبراهيم (على نبينا وآله وعليه وآله الصلاة والسلام) كان نبياً بالفعل ولهذا يخاطبه الله ﷻ بالوحي بالفعل فيقول له: ﴿وَإِذْ أُنزِلَ إِلَيْهِمْ رَبُّهُمُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ البقرة: ١٢٤، ولكنه سيصبح إماماً في المستقبل، وهذا يدل على أن الإمامة مرتبة أخرى تختلف عن مرتبة النبوة.

فخلاصة المقدمة الأولى هو: إن ما نفهمه من الإمامة في الآية هو الإمامة المعروفة والمعهودة، والتي استخدمها النبي ﷺ في أحاديثه، واستخدمها الصحابة واستخدمها المسلمون في كتبهم ومصنفاتهم ومحاضراتهم وحواراتهم.

المقدمة الثانية: عدم استحقاق الظالم للإمامة.

إن الآية الكريمة نفت استحقاق الظالم للإمامة: ﴿قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ ﴿١٢٤﴾، فمن كان ظالماً فليس أهلاً للإمامة، ومن أنواع الظالم من يرتكب الذنب، يقول الله ﷻ: ﴿وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ ﴿٢٢٩﴾ البقرة: ٢٢٩، فمن يتعدّ حدّاً من حدود الله ﷻ كأن يعصي الله ﷻ في أوامره ونواهيه فهو ظالم، ومن أنواع الظلم الشرك: ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ ﴿١٣﴾ لقمان: ١٣.

المقدمة الثالثة: أقسام الظالم: (إشكالاً وردّ).

ربّ قائل يقول بأن الآية إنّما تنفي الإمامة عمّن هو ظالمٌ بالفعل، فمن كان يرتكب الذنوب فهو في حال ارتكابه للذنوب لا يستحق الإمامة، أمّا من كان ظالماً في الزمان السابق، فكان مشركاً يعبد الوثن في الزمان السابق، ثم أسلم وتاب، فهو بعد توبته لا يصدق عليه أنه ظالم، لأنّ عنوان ظالم كعنوانٍ مشتقٍّ ظاهره الاتصاف الفعليّ بالمبدأ وهو الظلم، ومن تاب لا يتصف فعلاً بالظلم.

الجواب على هذا الإشكال من وجوه ثلاثة، وهي:

الوجه الأول: كلام الشهيد التستري والسيد الطباطبائي.

ذكر هذا الوجه السيد السعيد الشهيد التستري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في كتابه «إحقاق الحق»^(١)، ونقل العلامة الطباطبائي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كلام القاضي ونسبه إلى بعض أساتذته حيث قال في تفسير الميزان: «وقد سُئِلَ بعضُ أساتذتنا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وأحالَه يقصد المحقق الأصفهاني رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عن تقريب دلالة الآية على عصمة الإمام، فأجاب: إنَّ الناس بحسب القسمة العقلية على أربعة أقسام:

- من كان ظالماً في جميع عمره.
- ومن لم يكن ظالماً في جميع عمره.
- ومن هو ظالم في أول عمره دون آخره.
- ومن هو بعكس هذا.

وإبراهيم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أجلُّ شأنًا من أن يسأل الإمامة للقسم الأول والرابع من ذريته، فبقي قسمان وقد نفى الله أحدهما، وهو الذي يكون ظالماً في أول عمره دون آخره، فبقي الآخر وهو الذي يكون غير ظالم في جميع عمره^(٢).

والذي يريد أن يبينه المحقق التستري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن نبي الله إبراهيم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سأل الإمامة في ذريته: ﴿قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي﴾، وذرية النبي إبراهيم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بحسب القسمة العقلية أربعة أقسام:

(١): ج ٢، البحث الثالث في طريق تعيين الإمام، وأما الثاني عشر، ص ٣٩٦.

(٢): ج ١، الآية: ﴿وَإِذْ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنْبَأُ لَكَ بِعَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾، ص ٢٧٤.

القسم الأول: من كان ظالماً طيلة حياته.

القسم الثاني: من لم يكن ظالماً أول حياته ثم صار ظالماً في آخر حياته، أي: صارت عاقبته سيئة، ونبيّ الله إبراهيم (على نبينا وآله وعليه الصلاة والسلام) أعلى قدراً وأرفع شأنًا من أن يسأل الإمامة في هذين القسمين، وبذلك يخرجان من الحساب.

القسم الثالث: من كان غير ظالمٍ طيلة حياته.

القسم الرابع: من كان ظالماً أول حياته، ثمّ تحول إلى غير ظالمٍ، أي: تاب وحسنت خاتمته، فإن كان نبيّ الله إبراهيم (على نبينا وآله وعليه الصلاة والسلام) قد سأل الإمامة في هذين القسمين، فإنّ الباري ﷻ نفى القسم الرابع بقوله تعالى: ﴿لَا يَتَّأَلَّ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾، فبقي القسم الثالث فقط، وهو من لم يكن ظالماً طيلة حياته.

الوجه الثاني: كلام صاحب الكفاية:

ما ذكره صاحب الكفاية ﷺ، وقبله السيد الخوئي ﷺ، وخلاصته: أن الآية قالت: ﴿لَا يَتَّأَلَّ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾، وهي تتحدث عن الإمامة التي هي مقامٌ عظيمٌ استحقه نبيّ الله إبراهيم (على نبينا وآله وعليه وآله الصلاة والسلام) بعد أن ابتلاه الله ﷻ، واجتاز الابتلاء على نحو التمام، وذلك بعد مقام النبوة والرسالة، فهل يمكن أن يكون شرط هذا المقام العظيم نظير شرط الشهادة، وإمامة الجماعة، وهو أن يكون الشخص عادلاً غير ظالمٍ حال أداء الشهادة وحال الإمامة، ولا يضرّ أن يكون ظالماً في تاريخه الماضي؟!!

إنّ مقتضى مناسبة الحكم والموضوع - وهو عظمة مقام الإمامة - أن يكون الشرط نفى الظلم مطلقاً، وليس كالشرط الموجود في أداء الشهادة ولو على درهم، أو في إمامة الجماعة ولو بالتقدم في الصلاة على شخص.

الوجه الثالث: كلام الشيخ المظفر رحمته:

ماذكره الشيخ محمد حسن المظفر رحمته في كتاب (دلائل الصدق لنهج الحق):
 «فإن قلت: إنما تدلّ الآية على العصمة حين تولي العهد، وأمّا قبله كما ادعيتموه أيضاً فلا، لأنّ الظالم مشتق والمشتق حقيقة فيمن تلبس بالمبدأ بالحال.

قلت: المراد بالحال حال ثبوت مبدأ المشتق للذات وتلبسها به، والمبدأ هو الظلم لا نبيل العهد، فيكون الظالم عبارة عن الذات في حين الظلم وإن كان زمانه ماضياً، وهذا لا دخل له بحال ثبوت العهد»^(١).

بيان كلام الشيخ المظفر:

أراد الشيخ المظفر رحمته القول بأنّ طارح السؤال توصل إلى أنّ الملحوظ في الآية الكريمة هو وقت العهد، فقال: إذا كان في وقت العهد لا ينطبق عنوان الظالم على الشخص فالإمامة قد تثبت، وإذا كان في حال العهد ينطبق عنوان الظالم عليه فالإمامة لا تثبت.

ولكن هذا الفهم ليس سديداً لأنّ الآية قالت: ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾، فلا بدّ أن نلاحظ حال الظلم، فزيدٌ الذي هو الآن ليس ظالماً ولكنه بالأمس كان ظالماً، لا بدّ أن نلاحظ حاله بالأمس، لأنّ الآية تحدثت عن الظالم وقالت هو ليس أهلاً للإمامة، فلا بدّ وأن ننظر إلى حال زيد عندما كان ينطبق عليه عنوان الظالم وهو في الزمان الماضي، فنرجع إلى الزمن الماضي ونضع اليد عليه، ونقول: إنّ زيدا الآن هو ظالمٌ، فيكون مشمولاً بالآية حيث إنها قالت: ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾، فهو لا

(١): ج ٤، المسألة الخامسة في الإمامة، وجوب عصمة الإمام، المبحث الأول في أنّ الإمام يجب أن يكون معصوماً، ص ٢٢٠.

يناله العهد، والآية نفت أن يناله العهد مطلقاً، حيث قالت: لما كان في هذا الآن متصفاً بالظلم بالفعل، فهو لا تناله الإمامة مطلقاً ولو في الزمان المستقبل، فإذا تاب وانتقلنا إلى اليوم الذي لا يتصف بالظلم فيه فعلاً، فسوف نقول: إنه مشمولٌ بإطلاق الآية الذي ثبتت في حقه بالأمس، فالآية بالأمس قالت لنا: لا يناله العهد مطلقاً، أي: حتى في يوم غد، والأيام التي تأتي بعده، وإن ارتفع الظلم.

فما أراد أن يبينه الشيخ المظفر عليه السلام هو إنَّ الظالم ولو انفك عنه الظلم إلاَّ أنَّه يبقى مشمولاً بإطلاق الآية الأزمانى الثابت لما كان عنوان الظالم ينطبق عليه في الزمان السابق، ففي الزمان السابق الذي كان فيه ظالماً نفت الآية مطلقاً عنه أن يكون أهلاً للإمامة حتى في اليوم الذي تاب فيه.

فنتيجة هذه الآية هي: إنَّها تدلُّ دلالةً واضحةً على عدم استحقاق الظالم للإمامة ولو تاب بعد ذلك واتصف بكونه غير ظالم، وبهذا تكون المقدمة الأولى من مقدمات الدليل الثالث واضحةً وثابتةً وهي إنَّ العصمة شرطٌ في مقام الإمامة.

المقدمة الثانية: إذا كانت العصمة شرطاً في الإمامة، فهي لا تكون إلا باختيارٍ وجعلٍ من الله ويعزى.

فقد يكون الظالم ظالماً بارتكاب ظلمٍ في حق غيره، وقد يكون ظالماً بارتكاب الظلم في حق نفسه، والظلم في حق النفس عبارةٌ عن ارتكاب الذنب، فإنَّ الذنب ظلمٌ، ﴿وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ النحل: ٣٣، وظلم النفس بالذنب قد يكون بارتكاب ذنبٍ ظاهرٍ يراه عامة الناس، كالكذب، والسرقة، والتعدّي على الآخرين بالشتيم، والضرب، ونحو ذلك، وقد يكون بارتكاب ذنبٍ قلبي كالشرك، ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ لقمان: ١٣، وكالشكِّ في وجود الله ويعزى، وسوء الظنِّ بأنبياء الله ويعزى.

فإذا كان الظلم يشمل الذنب ولو كان قلبياً، وعمامة الناس لا يطلعون على القلوب، ولا يستطيعون أن يميزوا بين المعصوم عن الذنوب القلبية وبين غيره، بل إنَّ الناس لا يستطيعون التمييز بين المعصوم وغيره بلحاظ الذنوب الظاهرية فضلاً عن الذنوب القلبية، فإن كثيراً من الأفعال قد ينطبق عليها عنوان الذنب، وقد لا ينطبق، والماتر لا يعلمه إلا الفاعل نفسه، فإذا كان الناس ليس بإمكانهم أن يحددوا المعصوم، لأنَّ العصمة أمرٌ غيبيٌّ فسوف تكون مهمة تعيين الإمام الذي يشترط فيه العصمة خاصة بالله وَتَعَالَى بِأَرْوَاحِهِ.

إذن، النتيجة التي ننتهي إليها بعد هذا العرض المفصل هي: إنَّ مقام الإمامة الذي يجب أن يكون بعد رسول الله ﷺ - وإلا يلزم نقض الغرض - لا يمكن أن يعيّن إلا بتعيين الله، وبهذا انتهينا من المقدمة الأولى من مقدمات دليل السيدة الجليلة حكيمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

الإمامة منحصرة في أهل البيت ﷺ، فلا يوجد إمامٌ ولا خليفةٌ بعد رسول الله ﷺ من غير أهل البيت ﷺ، ويدلنا على هذه المقدمة أدلة كثيرة جداً، منها: آية التطهير، وحديث الثقلين.

○ آية التطهير، وحديث الثقلين:

ففي آية التطهير يقول الله ﷻ: ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴾ (٣٣) الأحزاب: ٣٣، وهي قد حصرت الإرادة بأقوى أدوات الحصر والقصر، وهي (إنما)، وحيث إننا نعلم أن الله ﷻ إرادة في أمور كثيرة بما في ذلك إرادة التطهير التشريعي للناس، وهي أن يتطهر الناس بواسطة تطبيق أحكام الله ﷻ، فتكون الإرادة في آية التطهير إرادة تكوينية، أي: إن الباري ﷻ أراد أن يطهر بفعله أهل البيت ﷺ ويذهب عنهم الرجس، وهذا يدل على عصمتهم.

وتقدم فيما سبق^(٢) أن رسول الله ﷺ أوضح من هم أهل البيت في زمانه، حيث جلت علياً، وفاطمة، وحسناً، وحسيناً ﷺ، وقال: « اللهم هؤلاء أهل بيتي »، وتبيئت لنا دلالة عبارة حديث الثقلين: « وإنهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض »

(١): من مقدمات الدليل الثالث.

(٢): راجع: دلالات حديث الثقلين. الدلالة الخامسة: المقصود بأهل البيت ﷺ جماعة خاصة.

على بقاء شخصٍ من أهل البيت عليهم السلام في كلِّ زمانٍ إلى يوم القيامة، وهذا يعني أن حصر رسول الله ﷺ في روايات آية التطهير كان حصراً إضافياً، ففي كلِّ زمانٍ بما في ذلك الزمان الذي نحن نعيش فيه؛ يوجد شخص من أهل البيت عليهم السلام، وهو عدلٌ للكتاب، وهو مطهرٌ.

فحديث الثقلين دليلٌ آخرٌ على انحصار الإمامة في أهل البيت عليهم السلام، وقد بحثنا فيما سبق حديث الثقلين مفصلاً من حيث السند والدلالة^(١)، فأثبتنا اعتبار فقرة: « ما إن أخذتم به لن تضلوا، كتاب الله سببه بيديه وسببه بأيديكم، وأهل بيتي »، وأيضاً اعتبار فقرة: « ما إن تمسكتم به لن تضلوا من بعدي »، « وإنهما لن يفترقا حتى يردا عليَّ الحوض »، « ولنا بأن هذه الفقرات تدلُّ على أن رسول الله ﷺ ترك في الأمة أهل البيت عليهم السلام، وأنهم معصومون مسددون، وأنهم أعلم الناس بكتاب الله ﷻ، فهم عليهم السلام أفضل الأمة وغيرهم تابعٌ لهم، وهم عليهم السلام متبعون، وخطاب النبي الأكرم ﷺ: « إني تارك فيكم » خطابٌ لكلِّ الأمة بما في ذلك الذين تقدّموا على الإمام أمير المؤمنين عليه السلام.

○ دلالة حديث الثقلين على المقدمة الأولى في دليل السيدة حكيمة رضي الله عنها:

إنَّ دلالة حديث الثقلين على انحصار الخلافة والإمامة بعد رسول الله ﷺ في أهل البيت عليهم السلام، يعطي دليلاً إضافياً يثبت ما تقدم في المقدمة الأولى من أن الإمامة لا تكون إلا بنصٍّ من الله ﷻ؛ إذ لو كانت الإمامة تنعقد بأي طريقٍ - كما يقول المخالفون - فتنعقد ببيعة عمر لأبي بكرٍ، وتنعقد بتولية أبي بكرٍ لعمر، وتنعقد ببيعة أهل الحلِّ والعقد، وتنعقد بالتوريث كما فعل بنو مروان وبنو العباس والعثمانيون حيث ورث الآباء الأبناء، لكانت الإمامة ثابتةً في غير أهل البيت عليهم السلام، وحيث إنَّ آية

(١): من الحلقة الخامسة والثلاثين إلى الحلقة التاسعة والأربعين.

التطهير وحديث الثقلين يثبتان أنَّ الإمامة منحصرَةٌ ولا تكون إلا في أهل البيت عليهم السلام - لأنَّهم الأفضل والأهدى، ويقبح جعل المفضول إماماً مع وجود الفاضل - بل إنَّ حديث الثقلين هو يتكفل ببيان خلافة أهل البيت عليهم السلام لرسول الله صلى الله عليه وآله وقد بيَّنا ذلك مفصلاً^(١)، فهذا يثبت أنَّ الحق ما عليه الشيعة من أنَّ الإمامة لا تكون إلا بالنص، فإنَّ بطلان نظرية المخالفين بأية التطهير وبحديث الثقلين يتعين أنَّ الحق في مذهب الشيعة الذين وافقوا حديث الثقلين.

○ أدلة أخرى لحصر الإمام في أهل البيت:

وهناك أدلة كثيرة غير آية التطهير وحديث الثقلين تثبت انحصر الإمامة والزعامة بعد النبي صلى الله عليه وآله في أهل البيت عليهم السلام، ومن تلك الأحاديث التي نقلت في كتب العامة:

١. حديث السفينة:

فقد روى الحاكم في المستدرک على الصحيحين بسنده أن أباذر قال: « وهو أخذ بباب الكعبة، من عرفني فأنا من عرفني، ومن أنكرني فأنا أبو ذر، سمعت النبي صلى الله عليه وآله يقول: ألا إنَّ مثل أهل بيتي فيكم مثل سفينة نوح من قومه، من ركبها نجا، ومن تخلف عنها غرق »^(٢).

(١): حيث قلنا بأنَّ النبي الأعظم صلى الله عليه وآله في مقام بيان ما يترك للأمة، والنبي صلى الله عليه وآله يترك ما يناسب شأنه، ومما هو شأن الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله أنه الحاكم والقاضي، وصاحب الولاية العامة للناس، فهذا الشأن ثابتٌ لأمر المؤمنين ولالإمامين الحسن والحسين ولأهل البيت عليهم السلام إلا ما قام الدليل على أنه ليس من مقام الإمامة، فيكون الدليل حينئذٍ مخصصاً.

(٢): كتاب معرفة الصحابة رضي الله عنهم، ومن مناقب أهل رسول الله صلى الله عليه وآله، ح ٤٧٢٠، بحث مختصر

===

ورواه الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد: ج ١٢ ص ٩١ رقم الحديث ٦٥٠٧، ورواه الحاكم في مستدرک الصحيحين: ج ١٣ ص ١٥١، وحكم بصحته، وابن حجر في المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية ج ٤ ص ٧٥، وغيرهم.

كلامنا حول هذا الحديث سوف يكون ضمن نقاط ثلاث:

النقطة الأولى: في اعتبار سند هذا الحديث الشريف.

فابن تيمية كعادته -وهي التشكيك في الأحاديث الواردة في فضل أهل البيت (عليهم السلام) - شكك في اعتبار حديث السفينة، فقال في منهاج سنته ما نصه: « لا يُعرف له إسناد أصلاً صحيح ولا ضعيف، وليس في شيء من كتب الحديث التي يُعتمد عليها »، منهاج السنة ج ٤ ص ١٠٥.

ولنا على كلامه هذا تعليقان:

التعليق الأول: هو أن انكار اعتبار حديث السفينة عجيب جداً من غير ابن تيمية، أما من ابن تيمية فليس أمراً عجبياً، كيف وهو ضعف حديث الغدير أكثر الأحاديث تواتراً عن رسول الله (ﷺ)!

فهذا الانكار أمر عجيب في نفسه لا من مثله؛ لأنّ هذا الحديث الشريف نقل عن ثمانية من الصحابة في مقدمتهم أمير المؤمنين (عليه السلام)، أبو ذر، ابن عباس، وحتى ابن الزبير المعروف بخصومته لأمر المؤمنين (عليه السلام) كان من الصحابة الذين نقلوا هذا الحديث الشريف، ورواه من التابعين جمع غفير، ورواه الحفاظ، وأخرجه كتبه الحديث في جميع القرون من قرن رسول الله (ﷺ) وإلى قرننا هذا، فهو نقل عن الحفاظ كإبراهيم بن أبي عمير، ويزيد بن عدي عن ١٥٢ نفساً.

وابن حجر المكي في (كتاب الصواعق المحرقة): الذي كتبه للرد على الشيعة اعترف في ص ٢٣٤ بأنّ مسلم صاحب الصحيح من رواة هذا الحديث الشريف، ونحن لا نجد هذا الحديث في الكتاب الموجود الآن، ولكن ابن حجر يقول من الذين وقعوا في أسانيد هذا الحديث الشريف مسلم، ويقول لفظ مسلم: « ومن تخلف عنها غرق »، ونصّ على تعدد الطرق فقال: « وجاء من طرق عديدة يقوي بعضها بعضاً ».

===

===

ومن الحفاظ الحاكم النيسابوري فقد أخرجه في المستدرک على الصحيحين وقال: « هو صحيح بشرط مسلم ».

المستدرک على الصحيحين ج ٢ ص ٢٤٣، وأحمد في مشكاة المصابيح ص ٥٢٣، والطبري. الجامع الصغير ج ١ ص ١٣٩، وكذلك ابن حجر العسقلاني في كتابه (المطالب العلية)، وبعضهم نصّ على اعتبار سند هذا الحديث الشريف، ومنهم محمد بن يوسف التونسي المعروف بالكافي، فقد نصّ على أن سند الحديث حسن، كما في كتاب الصارم اليماني المسلول ص ٩.

فكيف بعد هذا يقال عن هذا الحديث: « لا يُعرف له إسناد صحيح ولا ضعيف وليس في شيء من كتب الحديث التي يُعتمد عليها! ».

التعليق الثاني: الحديث الذي لا يوجد له طريق معتبر يمكن أن يتقوى ويكون طريقه معتبراً، والطريق الذي يفيد الظنّ يمكن أن يتقوى ويكون مفيداً للاطمئنان أو اليقين، وذلك فيما إذا وجدت له شواهد، بأن نقل مضمون الحديث في عدة روايات يعضد بعضها بعضاً، فتراكم احتمالاته، فيتشكل اطمئناناً أو يقيناً، وإذا وجدت قرائن تعضد مضمون الحديث، فإن الحديث يتقوى ويرقى من درجة الظن إلى درجة الاطمئنان أو من درجة الاطمئنان إلى درجة اليقين.

ويمكن أن نقرب هذا المعنى بمثال:

لو نقل شخص لآخر أن جاره قد توفي وكان الناقل غير ثقة لا يحصل الاطمئنان ولا اليقين بصدق الخبر، ولكن إذا احتفّ هذا الخبر بسماع صوت النائحة والباكية من بيت الجار فسوف يفيد الاطمئنان، فإذا وجد الناس يزدهمون عند بيت جاره ترتفع القيمة من الاطمئنان إلى اليقين، فهذا الخبر تعضده الشواهد والقرائن، وتدعمه، فيكون معتبراً وحديث السفينة من الأحاديث المنقولة بعدة طرق - كما تقدم عن ابن حجر المكي - وأيضاً هو محفوف بقرائن تفيد اليقين بصدوره عن رسول الله ﷺ، فهذا الحديث موافق لمضمون حديث الثقلين: « إني تارك فيكم ما إن تمسكتم بهما لن تضلوا من بعدي كتاب الله وعترتي أهل بيتي »، ولما دلّ على أن أهل البيت (عليهم السلام) من أعظم الحرمات، ففي رواية - عند الطبراني - عن ابن عمر: إن آخر ما تكلم به النبي ﷺ: أخلفوني في أهل بيتي.

===

===

وفي أخرى - عند الطبراني وأبي الشيخ -: إنَّ الله عزَّ وجلَّ ثلاث حرمات فمن حفظهنَّ حفظ الله دينه ودينه، ومن لم يحفظهنَّ لم يحفظ الله دينه ولا آخرته. قلت: ما هنَّ؟ قال: حرمة الإسلام وحرمتي وحرمة رحمي. الصواعق المحرقة: ٨٩ - ٩٠.

وهو أيضاً موافق لمضمون حديث أخرجه مسلم، وكتاب مسلم عند جماعة أصحَّ الكتب بعد كتاب الله، بل بعض علماء العامة يقول: « ما تحت أديم السماء كتاب أصحَّ من كتاب مسلم) ولعله يقصد أصحَّ من كتاب الله تبارك وتعالى - قال أبو عبد الله ابن منده في (شروط الأئمة عليهم السلام)، ص ٧١: « سمعت أبا علي الحسين بن علي النيسابوري يقول: ما تحت أديم السماء أصحَّ من كتاب مسلم بن الحجاج ».

وفي صحيح مسلم رواية عن أمير المؤمنين عليه السلام: « أنه لعهد النبي الأُمِّي صلى الله عليه وآله إلي لا يُجني إلا مؤمن ولا يُغضني إلا منافق، وهذا الحديث وحديث الثقلين يتفقان في المضمون مع حديث السفينة وهو صلى الله عليه وآله من ركب سفينة أهل البيت نجا عليه السلام ومن تخلف عنها غرق وهوى ».

فإذا كان أمير المؤمنين عليه السلام مناط الإيمان؛ حيث كان الإيمان في محبته والنفاق في بغضه، هو الفيصل وهو الميزان الذي به توزن الأعمال، ليتحدد كون المرء من أهل الجنة أو من أهل النار، فهذا يعني أنه السفينة التي « من ركبها نجا ومن تخلف عنها غرق ».

النقطة الثانية: في ما نستفيدة من هذا الحديث الشريف، خصوصاً بالصيغة المشهورة المروية عن أبي ذر الغفاري رضي الله عنه.

ونستفيد عدة أمور أذكر أمرين منها:

الأمر الأول: إنَّ الجوّ في ذلك الزمان كان لا يقبل نقل الروايات الواردة في فضل أهل البيت عليهم السلام، فليس الرفض في القرن السادس - وهو قرن ابن تيمية - فقط، بل كان الناس لا يقبلون نقل الروايات الواردة في فضل أهل البيت عليهم السلام حتى في القرن الأول وعند الرعيل الأول والجيل الأول الذين هم صحابة رسوله صلى الله عليه وآله.

ولهذا احتاج أبو ذر أن يأتي إلى الكعبة وأن يلزمها، وأن يأخذ بحلقة باب الكعبة، ففي هذا الموقف وبهذه الهيئة حدث بحديث السفينة، لكي يقول للناس: أنا صادق، ويوجد بيني وبين الكذب الخوف من الله تعالى؛ لأنَّ الله تعالى إن كان سيعاقب إنساناً على افتراءه ===

=== عليه، فهو سيعاقبه في هذا المكان وفي الموضع وبهذه الهيئة، فأراد أن يبين تحاشيه عن الكذب بهذه الكيفية.

ولم يكتف بذلك بل ذكرهم بقول رسول الله ﷺ فيه، فقال: « من عرفني فقد عرفني ومن لم يعرفني فأنا أبو ذر »، أي: هو الذي قال فيه رسول الله ﷺ: « ما أظلت الخضراء ولا أقلت الغبراء من ذي لهجة أصدق ولا أوفى من أبي ذر ».

وبعد كل هذا قال: « سمعت رسول الله ﷺ يقول مثل أهل بيتي فيكم مثل سفينة نوح من ركب فيها نجا ومن تخلف عنها هلك ».

فلولا أن الجو يمنع نقل روايات أهل البيت ﷺ ولا تطيب نفس من فيه بذكرهم بخير لما احتاج أبو ذر أن يفعل ويقول ذلك.

الأمر الثاني: مجموعة من المنازل، والمقامات، والفضائل؛ الثابتة لأهل البيت ﷺ، فهذا الحديث الشريف يدل:

أولاً: على عصمة أهل البيت ﷺ.

وثانياً: على أنهم ورثة علم رسول الله ﷺ.

وثالثاً: لا يهتدي أحد إلا بهم، وإن ضلَّ أحدٌ أو هلك فسبب الابتعاد عنهم، فعندهم هدي وعلم رسول الله ﷺ.

ورابعاً: على أن أهل البيت هم أفضل الأمة بعد رسول الله ﷺ؛ لأن رسول الله ﷺ عندما خاطب الناس وقال: « مثل أهل بيتي فيكم مثل سفينة نوح من ركب فيها نجا ومن تخلف عنها هلك »، إنها خاطب الصحابة والذين سوف يأتون بعد الصحابة إلى يوم القيامة، فقال للأمة جمعاء: « مثل أهل بيتي فيكم مثل سفينة نوح من ركب فيها نجا ومن تخلف عنها هلك »، فالأمة بأجمعها تابعة، وهم ﷺ متبوعون.

إشكال الدهلوي :

وأشكل الدهلوي صاحب كتاب (التحفة الاثني عشرية)، بأن رسول الله ﷺ كما قال: « مثل أهل بيتي فيكم مثل سفينة نوح من ركب فيها نجا ومن تخلف عنها هلك »، قال أيضاً: « أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم »، ومن المعلوم أن من يركب السفينة كما يحتاج إلى السفينة لكي ينجو من الغرق في البحر فهو يحتاج إلى النجوم لكي يهتدي الطريق، ===

=== فرسول الله ﷺ لم يأمر بالتمسك بأهل البيت فقط، وإنما أمر بركوب سفيتهم وبالافتداء بصحابته من بعده .

ويردّ عليه :

أولاً: إنّ حديث: « أصحابي كالنجوم » حديث ضعيف، بل نصّ بعض حفاظ العامة على أنه حديث موضوع مكذوب على رسول الله ﷺ .

قال الإمام أحمد: « لا يصح هذا الحديث »، (سلسلة الأحاديث الضعيفة)، للشيخ الألباني (١ / ١٤٥). وَقَالَ الْحَافِظُ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ عَبْدِ الْحَالِقِ الْبَزَّارِ: « هَذَا الْكَلَامُ لَمْ يَصِحْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ». البدر المنير (٩ / ٥٨٧).

وقال ابن حزم: « باطل مكذوب من توليد أهل الفسق لوجوه ضرورية ». الإحكام في أصول الأحكام (٥ / ٦١)، وقال ابن الملقن: « جميع طرقه ضعيفة ». (البدر المنير (٩ / ٥٨٧)، وقال ابن القيم: « روي من طرق، ولا يثبت شيء منها ». إعلام الموقعين (٢ / ٢٤٢)، وقال الشوكاني في (الفتح الرباني) (٥ / ١٧٩)، « صرح أئمة الجرح والتعديل بأنه لا يصح منها شيء، وأن هذا الحديث لم يثبت عن رسول الله ﷺ ، وقال الألباني في (السلسلة الضعيفة) (٥٨): « موضوع ».

فلا يوجد حديث « أصحابي كالنجوم » فإنه حديث موضوع، ومضمونه يدلّ على أنه حديث مكذوب، فإنّ من الصحابة عمار بن ياسر، ومعاوية بن أبي سفيان، وقد اقتتلا وقتل أحدهما الآخر، وقال رسول الله ﷺ: « ويح عمار تقتله الفئة الباغية يدعوهم إلى الجنة ويدعونه إلى النار »، فكيف يكون من يدعو إلى الجنة هادياً ومن يدعو إلى النار أيضاً هادياً؟! وقد تنبّه ابن حزم إلى كذب مضمونه فقال: « من المحال أن يأمر رسول الله ﷺ باتباع كل قائل من الصحابة رضي الله عنهم، وفيهم من يحلل الشيء وغيره منهم يجرمه، ولو كان ذلك لكان بيع الخمر حلالاً اقتداءً بسمرة بن جندب، وكان أكل البرد للصائم حلالاً اقتداءً بأبي طلحة وحراماً اقتداءً بغيره منهم، وكان ترك الغسل من الإكسال واجباً اقتداءً بعلي، وعثمان، وطلحة، وأبي أيوب، وأبي بن كعب، وحراماً اقتداءً بعائشة وابن عمر، وكان بيع الثمر قبل ظهور الطيب فيها حلالاً اقتداءً بعمر، حراماً اقتداءً بغيره منهم، وكل هذا مروى عندنا بالأسانيد الصحيحة » الإحكام (٦ / ٢٤٤).

ولست أدري كيف احتطبه الدهلوي بليل، وجاء يحتجّ به على الشيعة؟! ===

===

وثانياً: إنَّ الدهلوي غفل عن أمر ما كان ينبغي أن يغفل عنه، فإنَّ رسول الله ﷺ لما قال: « مثل أهل بيتي فيكم مثل سفينة نوح من ركب فيها نجا ومن تخلف عنها هلك »، شبه أهل البيت (عليهم السلام) في الأمة بسفينة نوح، وسفينة نوح ليست سفينة مجهولة لا نعرف وصفها، فقد تحدث عنها القرآن، فإن سفينة نوح يقودها نبيُّ الله نوح، وهو نبيُّ من أولي العزم مسدد بوحى، فهو لا يحتاج لكي يهتدي إلى النظر إلى النجوم، وهو فوق أن يكون أحد من الصحبة هادياً له.

وأيضاً سفينة نوح صنعت بأمر الله تبارك وتعالى وتحت عنايته، ﴿وَأَصْنَعُ الْفُلَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحَيْنَا وَلَا تَخْطِبْنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُمْ مُّعْرِضُونَ﴾ ، فهي صنعت بتأييد من الله وبتسديده، كما أن هذه السفينة تجري بعناية الله ﷻ: ﴿وَقَالَ أَكْبُؤْ فِيهَا بِسْمِ اللَّهِ مَجْرُدَهَا وَمُرْسُهَا إِنَّ رَبِّي لَعَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿١﴾﴾ ، فهي باسم وعناية الله ﷻ: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾، فهذا هو وصف سفينة نوح (عليها السلام).

والأمر كذلك في سفينة أهل البيت (عليهم السلام)، فرسول الله ﷺ صنعها، فهذب أهل بيته وعلمهم بأمر من الله ﷻ وبعناية وبتسديد منه ﷻ، فبأعين الله ووحيه صار مجدهم، كما أن هذه السفينة باسم الله ﷻ وتحت لطفه وعنايته تجوب أمواج الظلمة، فربان هذه السفينة في كل زمان لا يحتاج إلى غيره، ولا يحتاج إلى النجوم؛ لأنه مؤيد ومسدد من قبل الله ﷻ.

النقطة الثالثة: في دلالة هذا الحديث على إمامة الإمام المهدي (عليه السلام) في زماننا.

توجد تقريبات متعددة، وأكثرها بذكر تقريبين:

التقريب الأول: وهو من مقدمتين:

المقدمة الأولى: حديث السفينة يدل على وجود شخص من أهل البيت في كل زمان يجب أن يُتبع، فهذا مفاد الخطاب العام « مثل أهل بيتي فيكم مثل سفينة نوح من ركب فيها نجا ومن تخلف عنها هلك »، فيوجد في هذا الزمان من هو من أهل البيت ويجب أن نركب في سفينته وإلا نهلك؛ لأنَّ خطاب رسول الله ﷺ كان خطاباً عاماً لكل فرد من أفراد الأمة، بما في ذلك من كان هذا الزمان.

المقدمة الثانية: من هي الشخصية العظيمة المتفوقة على جميع أفراد الأمة والتي هي من أهل البيت وتشكل ربان هذه السفينة في زماننا؟

===

٢. حديث باب حطة:

روى الطبراني في المعجم الصغير، عن أبي سعيد الخدري: « سمعت رسول الله ﷺ يقول: إنما مثل أهل بيتي كمثل سفينة نوح، من ركبها نجا ومن تخلف عنها غرق، وإنما مثل أهل بيتي مثل باب حطة في بني إسرائيل من دخله عُفِر له »^(١).

وقد نقل هذان الحديثان في كتب العامة، ونقل العامة لهما دليل صدقهما؛ لأنه من القرائن التي تفيد القطع بالصدور عن رسول الله ﷺ، لأن نقل العامة لهذين الحديثين الشريفين على خلاف مذهبهم ومصحتهم، فإن العامة لن يكذبوا في نقلهما،

===

الجواب: لم يقل أحد بأصل وجوده غيرنا، فيتعين الحق في قولنا.

التقريب الثاني: وهو قريب من التقريب الأول، ويتكون من مقدمتين - أيضاً -:

المقدمة الأولى: حديث السفينة يدل على وجود إمام من أهل البيت هو ربان هذه السفينة في زمننا، وهو معصوم.

المقدمة الثانية: من هو الربان في زمننا؟

الجواب: الإمام الحجة ابن الحسن عجلت عليه، لوجود إجماع عند المسلمين على عدم عصمة غيره، فغيره بالاتفاق ليس مصداقاً لحديث السفينة، وحديث السفينة يدل على عصمة أهل البيت: « من ركبها نجا من تخلف عنها هلك »، فإذا كان لهذا الحديث مصداق في زماننا فلا بد أن يكون المصداق معصوماً، والأمة متفقة على أن غير الإمام الحجة ابن الحسن عجلت عليه في زماننا ليس معصوماً، والعامة تنسب إلى النبي أنه قال: « لا تجتمع أممي على خطأ »، فعدم عصمة غيره حسب مباني العامة حق؛ لأنه مما قام عليه الإجماع، والأمة لا تجتمع على خطأ، فإن كان هنالك مصداق لحديث السفينة لا بد أن يكون إمامنا (عليه السلام).

(١): الروض الداني إلى المعجم الصغير للطبراني، ج ٢، باب الميم، من اسمه محمد، ح ٨٢٥،

وأيضاً ج ١، في باب الحاء، من اسمه حسين، عن أبي ذر، ح ٣٩١.

ورواه في المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، المجلد ١٦، عن أبي ذر، باب فضل أهل

البيت ﷺ، ح ٣٩٧٣ - ٢.

خصوصاً إذا لا حظنا أن العاقل لا يكذب على خلاف مصلحته، مضافاً لما ذكرنا سابقاً من وجود جوّ مانع لنقل روايات فضائل أهل البيت (عليهم السلام) كان يحيط بسلفهم.

○ خلاصة القول:

والذي نخلص له من خلال البحث في المقدمة الثانية لدليل السيدة حكيمية (عليها السلام) - وهي انحصار الإمامة في أهل البيت (عليهم السلام) - هو ثبوت هذه المقدمة بأدلة معتبرة، ويترتب على ثبوتها أن قول أهل البيت (عليهم السلام) هو القول الحق والذي ينبغي أن يتبع بعد رسول الله (ﷺ)، فإذا كان أمير المؤمنين (عليه السلام) هو سيد أهل البيت بعد النبي (ﷺ)، وهو كبيرهم، وأفضلهم بالاتفاق، فسيكون هو الإمام بعد ارتحال النبي (ﷺ) الأعظم (عليه السلام)، ويكون قوله حجةً في تعيين الإمام من بعده، وهذا ما يجعل أماننا طريقاً منحصراً في قول النبي (ﷺ)، وفي قول أمير المؤمنين (عليه السلام) فيما إذا أردنا أن نحدّد الأئمة بعد أمير المؤمنين (عليه السلام)، وهذا ينفعنا - كما سوف يأتي إن شاء الله تعالى - في المقدمة الثالثة وهي: إنَّ عدد الأئمة اثنا عشر إماماً، ولا يزيدون ولا ينقصون، فمن الذي بيده أن يحدّد لنا هؤلاء ويعيّن هويتهم؟ إنَّ ذلك موكلٌ للنبي الأكرم (ﷺ)، ثمَّ أمير المؤمنين (عليه السلام).

إنَّ عدد الأئمة -الذين هم من أهل البيت عليهم السلام وقد نصَّ عليهم الله تعالى وبواسطة الحجج عليهم السلام - اثنا عشر، لا يزيدون ولا ينقصون-، وقد أثبتنا -فيما تقدم- في المقدمة الأولى أنَّ الإمامة لا تكون إلا بالنص، وأثبتنا في المقدمة الثانية أنَّ الإمامة لا تكون إلا في أهل البيت عليهم السلام، ونريد في المقدمة الثالثة أن نثبت أنَّ الأئمة الذين هم من أهل البيت عليهم السلام ينحصر عددهم في اثني عشر إماماً، وهذا ما تدلُّ عليه رواياتٌ كثيرةٌ متواترةٌ نقلها الفريقان.

○ الإمام المهدي في ضوء حديث الخلفاء اثنا عشر:

فمن أهم الأدلة الدالة على عقيدة الشيعة في الإمامة، وفي الإمام المهدي عليه السلام بشكل خاص، حديث الأئمة اثنا عشر أو الخلفاء اثنا عشر، وهو حديثٌ متواترٌ عن رسول الله صلى الله عليه وآله، وقد جعل آية الله الشيخ لطف الله الصافي رحمته الله في كتابه النفيس (منتخب الأثر في الإمام الثاني عليه السلام) الجزء الأول منه مختصاً بحديث « الأئمة اثنا عشر »، وقد أورد في الباب الأول منه مائة وثمانية وأربعين روايةً، وذكر في الباب الثاني منه مائة وإحدى وستين روايةً، وهذا العدد الكبير يدلُّ دلالةً واضحةً على تواتر هذا الحديث الشريف.

وكلامنا حول الإمام المهدي (عليه السلام) وحديث الأئمة اثنا عشر سوف يكون ضمن محاور أربعة، وهي:

- **المحور الأول:** في اعتبار هذا الحديث الشريف في مصادر المخالفين، وبيان موقف المخالفين منه.
- **المحور الثاني:** فيما يستفاد من هذا الحديث الشريف.
- **المحور الثالث:** في إثبات أن الإمام المهدي من الخلفاء الاثني عشر (عليه السلام).
- **المحور الرابع:** في أن حديث (الأئمة اثنا عشر) يثبت العقيدة الإمامية في الإمامة، وفي مسألة الإمام المهدي (عليه السلام).

○ اعتبار الحديث الشريف في مصادر المخالفين:

فقد رُوي هذا الحديث الشريف في أصحّ الكتب، وبألفاظٍ متعددةٍ، ومن تلك الكتب:

١. صحيح البخاري، عن جابر بن سمرة، قال: « سمعت النبي ﷺ يقول: يكون اثنا عشر أميراً، فقال كلمة لم أسمعها، فقال أبي: إنه قال: كلهم من قريشٍ »^(١).

٢. صحيح مسلم، عن جابر بن سمرة قال: « لا يزال الإسلام عزيزاً إلى اثني عشر خليفة، ثم قال كلمة لم أفهمها، فقلت لأبي: ما قال؟ فقال: كلهم من قريشٍ »^(٢)، وفي رواية ثانية قال: « لا يزال هذا الدين عزيزاً منيعاً إلى اثني عشر خليفة، فقال كلمة صمّنيها الناس، فقلت لأبي: ما قال؟ قال: كلهم من

(١): صحيح البخاري، كتاب الأحكام، باب الاستخلاف، ح ٧٢٢٢.

(٢): كتاب الإمارة، باب الناس تبع لقريش، والخلافة في قريش، ح ٧-١٨٢١.

قريش^(١)، وفي موضعٍ آخر قال: « لا يزال أمر الناس ماضياً ما وليهم اثنا عشر رجلاً »^(٢).

ومن الملاحظ أنه في لفظ البخاري ورد (أميراً)، وفي لفظ مسلم قال: (خليفة)، وهذا يفهم منه أن رسول الله ﷺ كان في مقام بيان عدد الخلفاء من بعده، إلا أن جابر بن سَمُرَةَ تارةً ينقل اللفظ بالدقة، وأخرى ينقل ما فهم من رسول الله ﷺ.

٣. مسند أحمد^(٣)، ومسند البزار^(٤)، وأخرجه -أيضاً- ابن حجر في (فتح الباري) وحكم بأنَّ سنده حسن^(٥)، وأخرجه كذلك الحاكم^(٦)، عن ابن مسعود، وذلك لما سُئِلَ: -واللفظ لأحمد- « هل سألتُم رسول الله ﷺ كم يملك هذه الأمة من خليفة؟ -فهو في مقام التحديد- فقال: اثنا عشر، كعدة نقباء بني إسرائيل ».

٤. نقل ابن حجر في (فتح الباري)، وقد تعهّد في مقدمة فتح الباري المسماة (هُدى الساري مقدمة فتح الباري) ألا يخرج في مقام الشرح إلا ما يراه

(١): كتاب الإمارة، باب الناس تبع لقريش، والخلافة في قريش، ح ٩- ١٨٢١.

(٢): كتاب الإمارة، باب الناس تبع لقريش، والخلافة في قريش، ح ٦- ١٨٢١.

(٣): مسند أحمد بن حنبل، مسند المكثرين من الصحابة، مسند عبدالله بن مسعود رضي الله عنه، ح ٣٧٨١.

(٤): مسند البزار، ج ٥، مسند عبدالله بن مسعود رضي الله عنه، الشعبي عن مسروق عن عبدالله، ح ١٩٣٧.

(٥): فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ج ١٣، كتاب الأحكام، باب الاستخلاف، ح ٧٢٢٢، ص ٢٢٥.

(٦): المستدرك على الصحيحين، كتاب الفتن والملاحم، ح ٨٥٢٩.

معتبراً^(١)، واشتمل على بعض الألفاظ المتقدمة مع هذه الزيادة: « فلما رجع أتمته قريش فقالوا: ثمَّ يكون ماذا؟ -أي: ما الذي يكون بعد اثني عشر خليفة- فقال: يكون المهرج »^(٢).

كما نقل ابن حجر -أيضاً- عن سفيان بن عيينه: « لا يزال أمرُ الناس ماضياً ما وليهم اثنا عشر رجلاً »^(٣)، ويحمل هذا اللفظ دلالةً لطيفةً وهي: إنَّ أمر الناس يكون ماضياً، بمعنى أنَّ الإسلام يكون عزيزاً، وأنَّ الدِّين يكون منيعاً؛ ما ولي الناس هؤلاء الخلفاء، فقوة الإسلام منهم، وعزة الإسلام ومنعته بسبب حكومتهم، وقيادتهم، وإمامتهم، وخلافتهم في الأمة.

○ احتمالات الاثني عشر:

وقع المخالفون في حيرةٍ شديدةٍ في مقام تفسير هذا الحديث الشريف، وتحديد المراد من الخلفاء الاثني عشر، فقد نقل النووي عن القاضي عياض، بعد أن ذكر عياض عدَّة أوجه في تفسير الاثني عشر، أنَّه قال: « ويحتمل أوجهاً آخر، الله أعلم بمراد نبيه ﷺ »^(٤)، أي: هو لا يعرف ماذا قصد رسول الله ﷺ بهذا الحديث الشريف،

(١): يقول ابن حجر في مقدمة (فتح الباري): « فأسوق إن شاء الله الباب وحديثه أولاً، ثم أذكر وجه المناسبة بينهما إن كانت خفية، ثم أستخرج ثانياً ما يتعلق به غرض صحيح في ذلك الحديث من الفوائد المتنبية والإسنادية من تنماتٍ وزياداتٍ، وكشف غامضٍ، وتصريح مدلسٍ بسماعٍ ومتابعةٍ سامعٍ من شيخٍ اختلط قبل ذلك، متزعمًا كل ذلك من أمهات المسانيد، والجوامع، والمستخرجات، والأجزاء، والفوائد، بشرط الصحة أو الحسن فيما أورده من ذلك ».

(٢): فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ج ١٣، باب الاستخلاف، ح ٧٢٢٢.

(٣): المصدر السابق.

(٤): شرح النووي لصحيح مسلم، ج ١٢، كتاب الإمارة، باب الناس تبع لقريش والخلافة في قريش، ص ١٩٩.

وقال ابن حجر العسقلاني: « قال ابن بطلال عن المهلب: لم ألق أحداً يقطع في هذا الحديث، يعني بشيءٍ معين »^(١).

أي: لم يرَ عالماً لديه جزمٌ و قطعٌ بمعنى هذا الحديث الشريف، ونقل ابن حجر العسقلاني عن ابن الجوزي أنه قال في (كشف المشكل): « قد أطلت البحث عن معنى الحديث، وتطلبت مظانه، وسألت عنه، فلم أقع على المقصود به، لأنَّ ألفاظه مختلفةٌ، ولا أشك أنَّ التخليط فيها من الرواة »^(٢)، أي: أنه اجتهد، وأعمل النظر، وأخذ يتطلب ويسأل، ومع ذلك لم يقع على شيءٍ في معنى هذا الحديث الشريف، وهذا يدلنا كما قلنا على حيرة المخالفين في تفسير هذا الحديث المهم جداً.

ثمَّ ينقل ابن حجر أن ابن الجوزي ذكر احتمالاتٍ ثلاثةً في معنى الاثني عشر^(٣)، وهي:

الاحتمال الأول: ما ذكره بقوله: « إنه أشار إلى ما يكون بعده وبعد أصحابه، وأنَّ حكم أصحابه مرتبطٌ بحكمه، فأخبر عن الولايات الواقعة بعدهم ».

وبهذا الاحتمال يكون النبي ﷺ لا يتحدث عن زمن صحابته، بل يتحدث عن زمن يكون بعد صحابته، وعلى هذا الاحتمال يخرج أمير المؤمنين، والإمام الحسن (عليهما السلام) من الخلفاء الاثني عشر المقصودين، وأيضاً من تقدمهما، ويخرج كذلك معاوية، وابن الزبير، ومروان بن الحكم بناء على أنه صحابي، ثمَّ يتم البدء بحساب الخلفاء الاثني عشر، ومن الواضح البيّن أن هذا الاحتمال لا شاهد عليه، وهو بعيدٌ عن معنى الحديث الشريف، كما سيتمّ بيانه.

(١): فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ج ١٣، باب الاستخلاف، ح ٧٢٢٢.

(٢): المصدر السابق.

(٣): المصدر السابق.

الاحتمال الثاني: ما ذكره بقوله: « فقال أبو الحسين بن المنادي، في الجزء الذي جمعه في المهدي في معنى حديث: يكون اثنا عشر خليفة: أن يكون هذا بعد المهدي الذي يخرج في آخر الزمان ».

أي: إن المقصود بالاثني عشر اثنا عشر مهدياً يكونون في آخر الزمان بعد الإمام المهدي (عليه السلام)، وهذا الاحتمال أيضاً لا شاهد عليه ولا دليل، بل خلاف الظاهر، فالنبي (صلى الله عليه وآله) قد قال: « لا يزال الدين »، و« لا يزال هذا الإسلام » و« لا يزال أمر الناس ماضياً ما وليهم اثنا عشر رجلاً »، فهو (صلى الله عليه وآله) يتحدث عن الدين الموجود في زمانه والزمان المتصل بزمانه، وأنه يبقى منيعاً قوياً إلى اثني عشر خليفة، فلماذا تنتقل من زمان رسول الله (صلى الله عليه وآله) إلى ذلك الزمان البعيد؟!

فالقضية ليست أحجية، ونذكر ما ينقدح في الذهن في مقام حلها، وليست لغزاً تتنافس في مقام ذكر الاحتمالات لعله، وإنما هي قضية مهمة جداً؛ حيث إنَّها مرتبطة بأمر الخلفاء بعد رسول الله (صلى الله عليه وآله).

الاحتمال الثالث: ما ذكره بقوله: « إنَّ المراد وجود اثني عشر خليفة في جميع مدة الإسلام إلى يوم القيامة يعملون بالحق، وإن لم تتوال أيامهم ».

أي: إنَّ المقصود هو اثنا عشر خليفة لا يوجد اتصال في زمانهم، ومنهم الخلفاء الأربعة إلى أمير المؤمنين (عليه السلام)، ثمَّ منهم معاوية، وعبد الملك بن مروان، وجملة من خلفاء بني أمية، وهذا الاحتمال قبله ابن حجر العسقلاني، وقال بأنَّه هو الأرجح، وذكر له شاهداً ومؤيداً، وهو أنَّه روي أنَّ الأمة أو الناس يجتمعون على الخلفاء الاثني عشر، وذكر أنَّ الاجتماع تحقق لأبي بكر، وعمر، وعثمان، ولعلي إلى وقوع التحكيم، ثم وقع الخلاف، ثمَّ بعد ذلك تحقق الإجماع في زمن معاوية، وأيضاً تحقق الإجماع في أزمنة بعد زمن معاوية، وأخذ يذكر من خلفاء بني أمية من تحقق لهم الاجتماع بزعمه.

وواجه ابن حجر إشكالاً على ما رجّح، ومفاده: إنَّ ابن حجر طأوعه قلبه وذكر يزيد بن معاوية من هؤلاء الخلفاء الذين لا يزال الدِّين عزيزاً بهم، ومن الواضح أنَّ يزيد خرج عليه الإمام الحسين (عليه السلام)، فكيف يكون هنالك اتفاق وإجماع عليه؟!

فأراد دفع هذا الإشكال فقال بأنَّ الإمام الحسين (عليه السلام) قتل ولم يصبح إماماً مبايعاً، فلم يختلف الناس في يزيد بن معاوية ببيعة رجلٍ آخر، وهنا أعرض عبارة بن حجرٍ من كتابه (فتح الباري) حيث قال: « أرحمها الثالث من أوجه القاضي لتأييده بقوله في بعض طرق الحديث الصحيحة: كلهم يجتمع عليه الناس، وإيضاح ذلك: أنَّ المراد بالاجتماع انقيادهم لبيعته والذي وقع أنَّ الناس اجتمعوا على أبي بكرٍ، ثم عمر، ثم عثمان، ثمَّ عليٍّ، إلى أن وقع أمر الحكمين في صفين، فسمي معاوية يومئذ بالخلافة، ثمَّ اجتمع الناس على معاوية عند صلح الحسن، ثمَّ اجتمعوا على ولده يزيد، ولم ينتظم للحسين أمرٌ بل قتل قبل ذلك، ثمَّ لما مات يزيد وقع الاختلاف»، فقوله: « ولم ينتظم للحسين أمرٌ»، هو دفع إشكالٍ مقدرٍ، وهو كيف اجتمع الناس على يزيد وقد خرج عليه الإمام الحسين (عليه السلام)، فدفعه بأنَّ الإمام الحسين (عليه السلام) قتل، ولم يصبح خليفةً مبايعاً في عرض يزيد بن معاوية.

وإنَّ هذا الدفع ليس سديداً؛ لأنَّ الإشكال يقول: إذا كان المقصود بالخلفاء الذين يتفق الناس عليهم، وينقاد جميع الناس لهم بعد بيعتهم، فهذا لم يتحقق ليزيد بن معاوية، وكيف يتحقق له ذلك، وسيد شباب أهل الجنة قد خرج رافضاً ببيعته وقتل (عليه السلام) بجيشه؟! فأين الاتفاق على يزيد والإمام الحسين (عليه السلام) بعظمته وهو سيد الأمة وسيد شباب أهل الجنة لم يبايعه؟!

ثمَّ كيف يكون المقصود من اتفق الجميع عليهم ويكون منهم أمير المؤمنين (عليه السلام)، ويعترف ابن حجر أنَّ أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام) قد وقع الخلاف فيه

بعد التحكيم، فهل كان منهم قبل التحكيم لاتفاق الناس عليه ثم خرج عنهم بعد وقوع الخلاف؟!

ما الذي يقصده ابن حجر؟! فهل يريد أن ينفي كون الإمام علي (عليه السلام) منهم مع أنه يعدّه كذلك، وقد يصرّح ابن تيمية في منهاج سنته بهذا التصريح: «فإن كثيراً من الصحابة، والتابعين كانوا يبغضونه، ويسبونونه، ويقاتلونونه؟!»^(١).

ثمّ كيف وقع الاتفاق على أبي بكرٍ، والسيدة الصديقة فاطمة الزهراء (عليها السلام) هجرته وقد وجدت عليه، ولم تأذن أن يحضر جنازتها؟ وهي سيدة نساء العالمين وبضعة رسول الله (صلى الله عليه وآله) التي يرضى الله لرضاها ويغضب لغضبها؟! وكيف يكون الاتفاق عليه وسعد بن عباد رفض بيعته ولم ينقل أنه بايع؟ والأمر كذلك بالنسبة إلى عثمان فأين الاتفاق عليه وقد خرج عليه المسلمون، وقتلوه، وفيهم من هو من الصحابة؟

ليته أقام الدليل على اتفاق المسلمين على واحد من ذكرهم ولو في بعض أيام تسلطهم. كما أن ذكر قيد الاتفاق ليس من قول رسول الله (صلى الله عليه وآله)، وإنما هو إضافة لم ترد في الحديث، ولعل سببها تصور أن عزة الدين بوجود الاتفاق، وهذا توهم يأتي التعليق عليه.

فهذا الاحتمال -الذي ذكره ابن الجوزي، ورضيه ابن حجر العسقلاني- ليس صحيحاً في نفسه، وهو يدل على المأزق الكبير الذي وقع فيه المخالفون في تفسير هذا الحديث الشريف المتواتر والمهم.

(١): منهاج السنة، ج ٧، فصل قال الرافضي: البرهان الثاني عشر: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَيَجْعَلُ لَهُمُ الرَّحْمَنُ وُدًّا﴾ ﴿٥١﴾ مريم: ٩٦، ص ١٣٧.

○ ما يستفاد من هذا الحديث الشريف (دلالات الحديث):

يمكننا أن نقف على جملة من الأمور التي تستفاد وتستخلص من هذا الحديث الشريف، ومنها:

١. حصر الإمامة والخلافة في اثني عشر خليفة.
٢. تأييدهم وتسديدهم.
٣. عظمة وعلو شأنهم.
٤. عصمتهم.
٥. اختلاف الدين الإسلامي عن الدولة الإسلامية.
٦. عدم خلو الزمان من هؤلاء الاثني عشر.

○ حصر الإمامة في اثني عشر خليفة وكونهم مؤيدين:

إنَّ هؤلاء الخلفاء مهديون مسدّدون مؤيّدون؛ لأنهم خلفاء لرسول الله ﷺ: «لا يزال هذا الدين عزيزاً إلى اثني عشر خليفة»، فكونهم خلفاء يدلُّ على عظمة شأنهم وعلو قدرهم في الهداية والسداد والصلاح.

فعندما قال ﷺ للملائكة في آيات سورة البقرة: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ البقرة: ٣٠، قالت الملائكة: ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ﴾ البقرة: ٣٠، فأجابهم الباري ﷺ بأنه يعلم ما لا يعلمون عن الخليفة، فإنَّ الخليفة ليس كما تصوروا، فهو ليس مفسداً ولا منحرفاً، وإنَّما هو عادلٌ صالحٌ، والذي يناسب شأن الله ﷻ وشأن النبي ﷺ أن يكون الخليفة صالحاً مسدداً مؤيداً: ﴿قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ (٣٠) وَعَلَّمَآدَمَ الْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلٰٓئِكَةِ فَقَالَ أَنْبِئُونِي بِأَسْمَآءِ هٰٓؤُلَآءِ إِن كُنْتُمْ صٰٓدِقِينَ (٣١)

قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ﴿٣٣﴾ قَالَ يَا أَدَمُ ابْنِ عِصْمَةَ بِأَسْمَائِهِمْ
فَلَمَّا أَنْبَاهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ قَالَ أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ إِنِّي أَعْلَمُ غَيْبَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَأَعْلَمُ مَا
تُبْدُونَ وَمَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ ﴿٣٣﴾ البقرة: ٣٠-٣٣.

وهذا المعنى تدل عليه أيضاً ألفاظ الحديث، فإن الحديث يقول: « لا يزال هذا
الدين عزيزاً إلى اثني عشر خليفة »، والنبى ﷺ إذ قال: « هذا الدين » فهو لا يقصد
الدين الوهمي، بل يقصد الدين الواقعي الذي يعرفه هو ﷺ، وفي لفظ ابن حجر:
« لا يزال أمر الناس ماضياً ما وليهم اثنا عشر رجلاً »، أي: بسبب ولاية هؤلاء يمضي
الدين، فهؤلاء مسددون مؤيدون، ولهذا هم يعززون واقع الدين، ويبقون واقع الدين
في قوة ومنعة.

○ عظمة وعلو شأن الاثني عشر:

ويدل الحديث على علو شأن الاثني عشر، وعظم منزلتهم، فهم ليسوا نظير
حكام بني أمية أو بني مروان أو بني العباس، ولهذا نجد أن رسول الله ﷺ قد بين
خلافتهم، وفي بعض الروايات فرح الناس بذلك فكبروا، وبسبب ارتفاع أصواتهم
في التكبير لم يسمع جابر بن سمرة ماذا قال رسول الله ﷺ، فسأل أباه وقال: « كلهم
من قريش »، وأيضاً مما يؤيد عظمتهم أن الكتب السماوية السابقة نصت على وجودهم
وذكرتهم وهذا بشهادة ابن تيمية نفسه في منهاج سنته^(١) حيث قال: « وهؤلاء الاثنا
عشر خليفة، هم المذكورون في التوراة، حيث قال في بشارته بإسماعيل: وسيلد اثني
عشر عظيماً »، فهم قد وصفوا بالعظمة، وهل نتوقع أن يكون منهم يزيد بن معاوية؟!
وماذا يصنع البارئ ﷻ بذكر يزيد بن معاوية وأمثاله في التوراة؟!

(١): ج ٨، فصل: قال الرافضي: الثاني عشر: الفضائل إما نفسانية أو بدنية أو خارجية، ص ٢٤١.

○ عصمة الأئمة الاثني عشر:

ويدل الحديث الشريف على ثبوت أصل العصمة للأئمة الاثني عشر؛ لأنَّ النبي ﷺ قال: « لا يزال هذا الدين عزيزاً منيعاً إلى اثني عشر خليفة »، و« لا يزال أمر الناس ماضياً ما وليهم اثنا عشر رجلاً »، فهؤلاء يحفظون واقع الدين وحقائقه، ويجعلون واقع الدين منيعاً قوياً، وهذا لا يمكن أن يتحقق بأي إنسانٍ دون أن يكون معصوماً، ومؤيداً، ومسدداً، ومحفوظاً من قبل الله ﷻ.

وحيث تقدّم فيما سبق أنّ الإمامة لا تكون إلا في أهل البيت ﷺ، وتقدّم أيضاً أنّ المعصوم بعد رسول الله ﷺ هم أهل البيت ﷺ، وهم الحجّة، فسوف يتضح لنا جلياً أنّ هؤلاء الأئمة الاثني عشر من أهل البيت ﷺ أولهم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام)، للإجماع على عدم عصمة غيره، وللنص عليه.

○ اختلاف الدين الإسلامي عن الدولة الإسلامية:

تصوّر جملة من علماء العامة أنّ المقصود من « لا يزال الدين عزيزاً »، أنّه لا تزال الحكومة الإسلامية عزيزة، أو الدولة الإسلامية عزيزة، ولهذا قالوا بأنّ المقصود هنا من اتفق الناس على بيعتهم، أو المقصود من قوي نظامه وكانت لهم سلطنة منيعة، وأخذوا يبحثون فيمن تقدّم وتأخّر عن أمير المؤمنين (عليه السلام)، وقالوا لا ينطبق هذا على أئمة الشيعة؛ لأنهم لم يحكموا.

لو تأملنا في الحديث لوجدنا أنّ النبي ﷺ يقول: « لا يزال الدين » فالحديث فيه عن منعة وقوة الإسلام نفسه، وفي رواية أخرى نجد التعبير بأمر الناس « لا يزال أمر الناس ماضياً »، ولكنّ المقصود بالأمر هو الإسلام والدين، فالخلفاء عصمة وعزة للدين، ويبقى الدين قوياً ما داموا باقين، وليس الحديث عن الحكومة ولا عن الوضع السياسي، والذي يحفظ الدين هو المعصوم المؤيد والمسدد من قبل الله ﷻ، وهذا ما

يناسب النصّ على هؤلاء في الكتب السابقة، وهذا ما يناسب التعبير عنهم بالخلفاء، فهم عصمة للدين، والدين محفوظٌ بوجودهم، ولست أدري ما حمل القوم على تفسير الحديث بالحكومة، ثمّ البحث عن الحكومات المستبدّة الراسخة، وكأنّ الحديث لم يذكر الدين والإسلام، أو لا يفسر بعض ألفاظه البعض الآخر؟!

○ عدم خلوّ الزمان من هؤلاء الاثني عشر:

بيّن الحديث وجود شخصٍ من هؤلاء الخلفاء في كلّ زمانٍ ببيان أنّ الدين لا يزال منيعاً مع وجودهم، ويقع الهرج بعدهم، كما أنّ لفظ الخليفة يدلّ على الاستمرار بضمّ مفاد آيات الخلافة؛ وذلك لأنّ الملائكة قالت لله ﷻ: ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ﴾ البقرة: ٣٠، فلو كانت الأرض تخلو من واحد منهم في زمان لما وجد الخليفة الذي يجب به الباري ﷻ على سؤال الملائكة، فقد كان جوابه ﷻ: سأجعل في الأرض من يبقى ولا يخلو منه زمانٌ، بنحو لا يكون زمان فيه من يفسد ويخلو من خليفة، وهذا أمر تقدّم بيانه، كما أنّ الله ﷻ قد تعهد بحفظ الدين، وحفظُ الدين بهؤلاء، فهؤلاء باقون ما بقي الدين.

○ تنبيهان هامان:

وأنبه هنا على أمرين هامّين، وهما:

الأمر الأول: أنّ الإمامة لا تكون إلا بالنصّ الإلهي.

وإذا ثبت أنّ الأئمة اثنا عشر، فسوف نتحصّل على دليل يدلنا على أنّ الإمامة لا تكون إلاّ بنصّ من الله ﷻ، فلو كانت الإمامة تنعقد بالتولية أو تنعقد ببيعة واحد أو خمسة من أهل الحلّ والعقد أو بالشورى أو ببيعة أغلبية الأمة، أو بالتوريث - كما فعل بنو مروان وبنو العباس وبنو عثمان - أو بالتسلط؛ للزم من ذلك أن يكون عدد

الأئمة أكثر من اثني عشر، وهذا خلاف الحديث الشريف، فتحديد رسول الله ﷺ الأئمة والخلفاء في اثني عشر دالاً على أن الإمامة لا تنعقد إلا بالنص، وهو الذي يعتقد به الشيعة الإمامية.

الأمر الثاني: أن أهل البيت طريق المكلف لمعرفة الإمام.

إذا ثبت أن الأئمة اثنا عشر، وأنهم من أهل البيت ﷺ، وأهل البيت هم الحجج بعد رسول الله ﷺ، فسوف ينحصر الطريق في تعيين هؤلاء -الذين هم الحجج، والحافظون للدين- ويجب على المكلف أن يتعرف عليهم ليكون مهتدياً، وذلك بالرجوع إلى أهل البيت ﷺ بعد رسول الله ﷺ.

○ الإمام المهدي من الخلفاء الاثني عشر:

و هذا مثبت في كتب الفريقين -الخاصة والعامة- أما في كتب الخاصة فالمسألة فيها من المسلمات، بل هي من أركان العقيدة، وعليها روايات فوق حدّ التواتر، وأما في كتب العامة فالمسألة -أيضاً- جلية واضحة، فمن يراجع كتبهم يجد أنهم قد ذكروا أمرين في الإمام المهدي ﷺ:

الأمر الأول: أن الإمام المهدي من الخلفاء بعد رسول الله ﷺ.

فقد نصت الروايات الواردة في كتب العامة على أن الإمام المهدي ﷺ من الخلفاء الذين يكونون بعد رسول الله ﷺ، فيكون بطبيعة الحال من الخلفاء الاثني عشر، ومن تلك الروايات التي نصّ القوم على اعتبارها ما ذكره الدكتور عبد العليم عبد العظيم الهندي في كتابه « المهدي المنتظر في ضوء الأحاديث والآثار الصحيحة وأقوال العلماء وآراء الفرق المختلفة »، ومنها:

الرواية الأولى: عن عبدالله بن مسعود، عن النبي ﷺ قال: « إذا أقبلت الرايات السود من خراسان فأتوها، فإن فيها خليفة الله المهدي »^(١)، قال الدكتور الهندي: لمتن هذه الرواية طريق آخر، وأن لها شواهد، فيكون في حكم الحسن لغيره.

الرواية الثانية: عن ثوبان، عن النبي ﷺ أنه قال: « فإذا سمعتم به فأتوه فبايعوه ولو حبواً على الثلج، فإنه خليفة الله المهدي »^(٢)، ونقل المؤلف أن الحاكم أخرجه في المستدرک^(٣) وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي أيضاً، ثم قال الدكتور الهندي: « النتيجة: إسناده صحيح ».

فالمهدي (عليه السلام) خليفة الله ﷻ، فيكون من الخلفاء الاثني عشر.

الأمر الثاني: الإمام المهدي (عليه السلام) آخر الخلفاء الاثني عشر.

فقد دلت الروايات أنه يقع بعد فترة حكومة الإمام المهدي (عليه السلام) الهرج، وقد نقلنا فيما تقدم ما نقله ابن حجر من أن قريشاً ذهبت إلى النبي ﷺ لما رجع إلى منزله وسألته ما يكون بعد ذلك -أي: بعد الخلفاء الاثني عشر؟- فقال ﷺ: « الهرج »، وحيث إن روايات الفريقين تدل على أن الإمام المهدي (عليه السلام) يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً، فهذا الهرج لن يقع في زمانه، وإنما يقع بعد زمانه عجل الله فرجه، وهذا ما يستفاد منه أن الإمام المهدي (عليه السلام) آخر الأئمة الاثني عشر.

وقد نقل عن البيان الصادر من المجمع الفقهي في رابطة العالم الإسلامي -والذي يشرف عليه جملة من السلفية، ومنهم الشيخ ابن عثيمين، والشيخ عبدالله خياط- بشأن الإمام المهدي المنتظر ﷺ بتاريخ: ٣١ أيار ١٩٧٦م: « وهو آخر

(١): الباب الأول الأحاديث والآثار الثابتة الصريحة في ذكر المهدي، الأحاديث المرفوعة، ح ٢.

(٢): الباب الأول الأحاديث والآثار الثابتة الصريحة في ذكر المهدي، الأحاديث المرفوعة، ح ٧.

(٣): المستدرک على الصحيحين، ج ٤، كتاب الفتن والملاحم، ح ٨٤٣٢.

الخلفاء الراشدين الاثني عشر الذين أخبر عنهم النبي ﷺ في الصحاح^(١)، ويؤيد هذا المعنى ما رواه الحاكم وقال: « هذا حديثٌ صحيح الإسناد، ولم يخرجاه »^(٢)، ووافقه الذهبي^(٣) من أن أمير المؤمنين (عليه السلام) قال: « ثمَّ يظهر الهاشمي، فيردّ الله إلى الناس ألفتهم ونعمتهم، فيكونون على ذلك حتى يخرج الدجال ».

وورد في بعض الروايات أنَّ الهرج يقع مع خروج الدجال، حيث إنه يخرج بعده يأجوج ومأجوج، وهذا مما يصرّح به بعض علماء العامة، ونقل ذلك ابن حجر العسقلاني في (فتح الباري)، فاتصال الألفة والنعمة في حكومة الإمام المهدي (عليه السلام) إلى خروج الدجال يدلُّ على أنَّه آخر الخلفاء الاثني عشر، وأنَّ الهرج يقع بعد حكومته (عليه السلام).

يؤيد ذلك أيضاً ما روي عن ابن عباس، قال: « لا تمضي الأيام والليالي حتى يلي منا أهل البيت فتى لم تلبسه الفتنة ولم يلبسها - أي: هو فتى معصوم - إلى أن قال: كما فتح الله هذا الأمر بنا، فأرجو أن يختمه بنا »^(٤)، أي: كما فتح هذا الأمر بالنبي الأكرم ﷺ، يختم بشخص من أهل البيت (عليه السلام)، وهو المهدي الذي أخبرت عنه الروايات، وهذا يفهم منه أن المقصود بالأمر هو الإسلام والدِّين، وهذا اللفظ من ابن عباس قريبٌ من لفظ لا يزال أمر الناس منيعاً.

(١): حقيقة الشيعة الاثني عشرية، الفصل السادس المهدي المنتظر والفتن.

(٢): المستدرک علی الصحیحین، ج ٤، کتاب الفتن والملاحم، ح ٨٦٧٣.

(٣): المهدي المنتظر في ضوء الأحاديث والآثار الصحيحة، الباب الثاني، الآثار، ح ٤٢.

(٤): المهدي المنتظر في ضوء الأحاديث والآثار الصحيحة، الباب الثاني، الآثار، ح ٤٤، وأورد

الفقرة الأخيرة: « كما فتح الله بأولنا فأرجو أن يختمه بنا »، وقال: « هذا إسنادٌ جيدٌ، وهو موقوفٌ على ابن عباسٍ من كلامه »، البداية والنهاية، ج ٦، الأخبار عن دولة بني العباس،

○ إثبات الحديث للعقيدة الإمامية:

إذا كان الحديث يدلّ على وجود خلفاء اثني عشر، وهم مهديون مسدّدون، ومحيطون بالدين، ولهذا يعزّون واقع الدين، ويكون الدين الواقعي والإسلام الواقعي منيعاً بهم، وإذا كان لا بدّ أن يكون منهم واحد موجود في كلّ زمانٍ بما في ذلك الزمان الذي نحن فيه؛ فهذا يعني أنّ ما عليه الشيعة في مسألة الإمامة هو الحق؛ لأنّ الشيعة هم الذي يعتقدون بوجود إمامٍ مؤيّدٍ مسدّدٍ يحفظ واقع الدين - وليس ما يتوهم الناس أنّه دينٌ - وفي كلّ زمانٍ.

وإذا ضممنّا إلى ذلك حديث الثقلين فتكون القضية جليةً وواضحةً، فإنّ حديث الثقلين يقول: «إني تاركٌ فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا من بعدي، أحدهما أعظم من الآخر، كتاب الله حبلٌ ممدودٌ من السماء إلى الأرض وعترتي أهل بيتي، ولن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض».

وهؤلاء الأئمة الخلفاء من أهل البيت (عليهم السلام)، وهذا ما يعتقده الشيعة، فهذه المنظومة والكوكبة المباركة التي ذكرت في التوراة، ونصّ عليها رسول الله (صلى الله عليه وآله)؛ لا وجود لها إلا في مذهب أهل البيت (عليهم السلام)، وهذا يدلّ على حقانية مذهب أهل البيت (عليهم السلام)، ولهذا نقل ابن تيمية أنّ الكثير ممّن أسلم من اليهود تحول إلى شيوعي؛ لأنّ العقيدة التي نصّ عليها الكتاب التوراتي لا يجدون لها تمثلاً إلا عند الشيعة، يقول ابن تيمية: «وكثيرٌ من اليهود إذا أسلم يتشيع، لأنه رأى في التوراة ذكر الاثني عشر»^(١).

فمن يسلم يدرك أنّ هؤلاء الاثني عشر هم أولئك المذكورون في التوراة، فما نصّ عليه في التوراة في كتاب (أشعيا) موجود عند الشيعة فقط، وهذا ليس صدفة،

(١): منهاج السنة، ج ٨، فصل: قال الرافضي: الثاني عشر: الفضائل: إما نفسية أو بدنية، أو خارجية.. ص ٢٤٢.

وإنها من تطابق ما جاء به الأنبياء ﷺ .

وقد كان الباحث السنّي القاضي جواد الساباطي نصرانياً، ثم أسلم وتحوّل إلى مذهب العامة، فكتب كتاباً بعنوان (البراهين الساباطية) وتعرض فيه للعقيدة المهدوية ثم قال ما نصه: « ولما كان قولهم أقرب لتناول هذا النصّ - يقصد البشارة في كتاب أشعيا- وكان غرضي الذّب عن ملة محمد ﷺ مع قطع النظر عن التعصب لمذهب، ذكرت لك مطابقة ما يدعيه الإماميون مع هذا النصّ »^(١).

فهذا النصّ المذكور في التوراة لا يوجد مطابقاً له إلا عند الشيعة، لأنّ الشيعة يعتقدون بحديث (الأئمة اثنا عشر) بالنحو الذي بيّنه رسول الله ﷺ .

○ تساؤلات حول حديث الاثني عشر:

و توجد عدة تساؤلات حول الاستدلال بهذا الحديث الشريف، ومنها:

هل عدم حكم الأئمة مانع من انطباق الحديث؟

السؤال الأول: كيف يكون المقصود بهذا الحديث أئمة الشيعة، مع أنّه لم يحكم منهم إلا اثنان؟

الجواب: اتضح جواب هذا السؤال ممّا تقدم، فالسائل قد فسّر الحديث بأنّ ما يخبر عنه النبيّ ﷺ هو مجيء اثني عشر حاكماً، فقال حيث لم يحكم إلا اثنان، فلا ينطبق الحديث على البقية، بينما الرسول الأعظم ﷺ لم يكن في مقام بيان عدد الحكّام، فما شأن رسول الله ﷺ بمن يحكم ولو بالقهر والاستيلاء؟!

(١): كشف الأستار عن وجه الغائب عن الأبصار، ذكر من اعترف بالولادة من علماء أهل السنة الموافقون للإمامية، الثامن والعشرون، ص ٢١٠.

إنَّ الرسولَ الأعظم ﷺ كان في مقام بيان الخلفاء الذين هم خلفاء الله ﷻ، وخلفاء الرسول ﷺ، وهؤلاء هم الذي يقومون مقام النبي الأعظم ﷺ من بعده، وأهم ما يقوم به النبي ﷺ هو بيان معالم الدين، والولاية العامة، فهو من يجب على الناس أن يرجعوا إليه، كما إنَّ الرسول الأكرم ﷺ يحقق الحجة البالغة في الأرض ﴿قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ﴾ الأنعام: ١٤٩، وهؤلاء الخلفاء والأئمة يقومون بهذا الدور بعد النبي ﷺ، ولكنَّ الأمة قد تعصي وتمنعهم من القيام بالحكم، إلا أنَّ هذا لا يسلب منهم المقام الذي جعله الله ﷻ لهم، فهم الأولى بالأمة سواءً مكَّنوا أم لم يمكَّنوا، وهذا نظير الأنبياء ﷺ الذين طردوا، وسُردوا، وسُجنوا، كنبى الله يوسف (عليه السلام)، فالطرد، والتشريد، والسجن؛ لم يسلبهم الولاية، بل هي باقية لهم، وكذلك الأمر في أئمة أهل البيت (عليهم السلام)، والذين منهجهم واحدٌ، ولا يوجد مصداقٌ غيرهم ينطبق عليه الحديث الشريف.

○ لماذا عدم بيان أنهم من بني هاشم؟

السؤال الثاني: لقد قال رسول الله ﷺ في حديث الخلفاء: «كلهم من قريشٍ»، ولم يقل: كلهم من بني هاشم، فلو كان النبي ﷺ في مقام بيان أنَّ هؤلاء من بني هاشم فلماذا يأتي بالعنوان البعيد، ولا يأتي بالعنوان القريب الذي يميزهم، كعنوان أهل البيت (عليهم السلام)؟

الجواب: وفي مقام الردِّ أذكر ما يلي:

الجواب الأول: إنَّه من المحتمل أنَّ الرسول الأكرم ﷺ قد قال كلهم من قريش من بني هاشم، ويمكننا ارجاع المنع من نقل هذه العبارة إلى الاحتمالين التاليين:

الاحتمال الأول: ظاهرة الكتمان، وحجب الروايات المنقولة في فضل أهل البيت عليهم السلام، وفيما تقدّم نقلنا عن ابن تيمية أنّ الكثير من الصحابة والتابعين يبغضون أمير المؤمنين عليه السلام، ويسبّونه، ويقاتلونهم، فمن المحتمل -والحال هذه- أنّ هذا الكثير منع نقل عبارة من أهل البيت، أو من بني هاشم.

الاحتمال الثاني: الضجّة التي أحدثها الناس بعد قول الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله، والتي صمّت جابر بن سُمرة من أن يسمع « كلهم من قريش »، فإنّ من المحتمل أنها أيضاً صمّت جابر وأباه عن أن يسمعا كلمة « من بني هاشم ».

ولنلاحظ عبارة مسلم حيث يقول: « لا يزال هذا الدّين عزيزاً منيعاً إلى اثني عشر خليفة، فقال كلمة صمّنيها الناس »، أي: منعني من سماعها الناس، وكأنه أحدث الناس ضجة، كأن كبروا، وربما كان يوجد بعض من لا تطيب له نفس بأن يذكر النبي صلى الله عليه وآله تحديده هؤلاء الخلفاء وأخذ يحدث ضجة -فقلت لأبي: ما قال؟ قال: كلهم من قريش^(١)، فقول أبيه: « كلهم من قريش »، هو المقدار الذي استطاع أن يسمعه مع ضجة الناس، ونحن الشيعة يوجد في مصادرنا روايات كثيرة تدلّ على أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله عيّن، وذكر أنهم من أهل البيت عليهم السلام، كما في الرواية الواردة عن رسول الله صلى الله عليه وآله: أنّه قال: « إني تارك فيكم الثقلين: أحدهما كتاب الله، من اتبعه كان على الهدى، ومن تركه كان على الضلالة، ثمّ أهل بيتي أذكركم الله في أهل بيتي قالها ثلاث مرات، فقلت لأبي هريرة: فمن أهل بيته نسأوه؟ قال: لا، أهل بيته أصله-، وفي بعض النسخ -صلبه- وعصبته، وهم الأئمة الاثنا عشر الذين ذكرهم الله في قوله: وجعلها كلمة باقية في عقبه^(٢) ».

(١): كتاب الإمارة، باب الناس تبع لقريش، والخلافة في قريش، ح ٩- ١٨٢١.

(٢): كفاية الأثر في النصوص على الأئمة الاثني عشر، باب ما جاء عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله في النصوص على الأئمة الاثني عشر عليهم السلام، ح ٥٣.

الجواب الثاني: لو فرضنا أن رسول الله ﷺ قال: « كلهم من قريشٍ »، ولم يبيّن في ذلك المقام أنهم من أهل البيت، فأى إشكالٍ في ذلك؟ إذ لعلّ النبيّ الأعظم ﷺ لمصالح معينة لم يفصل قوله، فحيث إنه ﷺ في مكة، فصرّح بين أهلها بأنّ الأئمة من قريشٍ تمييزاً لقلوبهم، وذلك لكونهم طلقاء، وحديثي عهدٍ بالإسلام، وما أكثر النفاق فيهم حيث أظهر كثيرٌ منهم الإسلام خوفاً من السيف، فاكتفى رسول الله ﷺ حينئذٍ بقوله: « كلهم من قريشٍ »، لمصلحة آنية، ولم يفصل، وعدم تفصيله لا يدلّ على ضعفٍ في بلاغته ﷺ، فقد يكون الاجمال من المقاصد التي يطلبها البليغ فيما إذا اقتضى المقام الإجمال، فمن المحتمل جداً أن رسول الله ﷺ تعمّد أن يجمل.

كما لم يذكر تفاصيل أسماء الخلفاء مع علمه بهم كما في روايات البخاري ومسلم، فحذيفة يقول: « قام فينا رسولُ الله ﷺ مَقَامًا، ما تَرَكَ شيئًا يكونُ في مَقَامِهِ ذلكَ إلى قِيَامِ السَّاعَةِ، إِلَّا حَدَّثَ بِهِ، حَفِظَهُ مَنْ حَفِظَهُ وَنَسِيَهُ مَنْ نَسِيَهُ، قَدْ عَلِمَهُ أَصْحَابِي هُوَ لَاءٌ، وَإِنَّهُ لَيَكُونُ مِنْهُ الشَّيْءُ قَدْ نَسِيْتُهُ فَأَرَاهُ فَأَذْكُرُهُ، كما يَذْكُرُ الرَّجُلُ وَجَهَ الرَّجُلِ إِذَا غَابَ عَنْهُ، ثُمَّ إِذَا رَأَاهُ عَرَفَهُ »^(١).

○ روايات تعيين الأئمة في كتب الشيعة:

لقد بيّن النبيّ الأعظم ﷺ - كما تقدم في الروايات - أن الدين إنما يحفظ بهؤلاء الأئمة الاثني عشر، وقد أمر الأمة بالتمسك بهم، فلا بدّ أن يكون الرسول الأكرم ﷺ قد عين للأئمة هوية هؤلاء الأئمة، فنحن نجد أن النبيّ الأكرم ﷺ عندما أمر الأمة بالتمسك بأهل البيت ﷺ وأنهم طريق النجاة، كسفينة نوح وباب حطة، قام ببيان وتحديد من أهل البيت ﷺ، ولأنّ أمر الأئمة الاثني عشر أمرٌ عظيمٌ وجليلٌ فإننا لا نحتمل أن رسول الله ﷺ أهمل تعيينهم ولم يؤله العناية الخاصة.

(١): كتاب مسلم: برقم ٢٨٩١.

فإذا كنا نقول: أن الرسول الأعظم ﷺ قد بين وعين الأئمة الاثني عشر،
فأين كان هذا البيان؟

إنَّ البحث عن هذا البيان لا نجده إلا في روايات أهل البيت ﷺ والتي نقلها
الشيعة الإمامية (أنار الله تعالى برهانهم)، ومن هنا فإننا نُشرف من خلال هذه الوقفة على
وجه حجية الروايات -والتي تفوق التواتر- الموجودة في كتب الشيعة والتي تعين
هوية الأئمة الاثني عشر، حيث تنقسم هذه الروايات إلى قسمين:

القسم الأول: الروايات التي ينص فيها الإمام السابق على إمامة الإمام اللاحق.

كأن ينص أمير المؤمنين على إمامة الإمام الحسن، وينص الإمام الباقر على
إمامة الإمام الصادق ﷺ، وهذه الروايات في نفسها متواترة، ومن أمثلتها: « عن
سليم بن قيس قال، شهدت أمير المؤمنين حين أوصى إلى ابنه الحسن وأشهد على
وصيته الحسين ومحمداً وجميع ولده ورؤساء شيعته وأهل بيته، ثم دفع إليه الكتاب
والسلاح وقال له: يا بني أمرني رسول الله أن أوصي إليك وأدفع إليك كتبي
وسلحي، كما أوصى إلي ودفع إلي كتبه وسلاحه، وأمرني أن أمرك إذا حضرك الموت
أن تدفعها إلى أخيك الحسين، ثم أقبل على ابنه الحسين فقال: وأمرك رسول الله ﷺ
أن تدفعها إلى ابنك هذا ثم أخذ بيد علي بن الحسين، وقال: وأمرك رسول الله ﷺ أن
تدفعها إلى ابنك محمد بن علي فاقراه من رسول الله ومني السلام»^(١).

القسم الثاني: الروايات التي ينص فيها أحد الأئمة على جميع أسماء الأئمة

الاثني عشر.

(١): بحار الأنوار، أبواب ما يختص بالإمام الزكي سيد شباب أهل الجنة الحسن بن علي ﷺ،
باب النص عليه صلوات الله عليه، ح ١.

وهي روايات كثيرةٌ تفوق حدَّ التواتر، وقد كتب المرحوم آية الله الفقيه الشيخ التبريزي رحمته الله رسالةً بعنوان: (رسالة مختصرة في النصوص الصحيحة على إمامة الأئمة الاثني عشر عليهم السلام)، جمع فيها جملة من الروايات الصحيحة سنداً، وترك الروايات التي وقع في سندها شخصٌ لم يوثق أو طعن فيه، ومن هذه الروايات -التي تستمد حجيتها من ثبوت إمامة أهل البيت، ووجوب إتباعهم عليهم السلام - الرواية التي نقلها الشيخ الصدوق رحمته الله، عن الإمام الكاظم عليه السلام قال: « تقول في سجدة الشكر: اللهم إني أشهدك، وأشهد ملائكتك، وأنبياءك، ورسلك، وجميع خلقك، أنك أنت الله ربي، والإسلام ديني، ومحمداً نبيي، وعلياً، والحسن، والحسين، وعلي بن الحسين، ومحمد بن علي، وجعفر بن محمد، وموسى بن جعفر، وعلي بن موسى، ومحمد بن علي، وعلي بن محمد، والحسن بن علي، والحجة بن الحسن، أئمتي بهم أتولى، ومن أعدائهم أتبرأ »^(١).

هذه الرواية ونظائرها رواياتٌ كثيرةٌ متواترةٌ، ومحفوظةٌ بما يفيد القطع واليقين وهو التسالم والإجماع من الفرقة المحققة المتبعة لأهل البيت عليهم السلام، تحدّد هوية الأئمة عليهم السلام.

بهذا تمّ (الجزء الأول) من الكتاب في يوم الجمعة الأول من شهر رجب المرجّب سنة: ١٤٤٢ من الهجرة المباركة، والله الحمد والمنّة في كلّ شيء.

(١): القسم الثالث: ما نصّ على أسماء الأئمة عليهم السلام جميعاً، ص ١٦.

٥ الإهداء
٧ المقدمة

الفصل الأول

١٣ المحور الأول: تصنيف القضايا المهدوية
١٣ تصنيف بحث تمهيدي في أقسام القضايا الدينية
١٥ القضايا المهدوية العقدية
١٦ القضايا المهدوية العلمية
١٦ القضايا المعرفية
١٧ الاعتقاد بإمامة المهدي
١٨ الاعتقاد بمهدوية الإمام المهدي
٢٠ الاعتقاد بإمامة ووجود الإمام المهدي بين الإسلام والإيمان
٢٢ مناقشة روايات الإجابة الثانية
٢٧ المحور الثاني: إثبات أصل القضية المهدوية
٢٧ ثبوت القضية المهدوية في مذهب أهل البيت
٢٧ معنى الضرورة الدينية والمذهبية

- ٢٩ وقفة تعريفية ببعض كتب الشيعة في الإمام المنتظر
- ٣٢ ثبوت القضية المهدوية في مدرسة أتباع السقيفة
- ٣٥ البشارة المهدوية في الكتب السابقة
- ٣٨ تأمل في البشارات
- ٤١ المحور الثالث: دفع الشبهات
- ٤١ الشبهة الأولى: ضعف الروايات المهدوية لعدم إخراج الشيخين لها
- ٤٢ رد الشبهة
- ٤٣ الجواب الأول: حضور الأصل وغياب الاسم
- ٤٣ الجواب الثاني: تواتر الروايات في كتب الفريقين
- ٤٤ الجواب الثالث: الاكتفاء بالبخاري ومسلم
- ٤٥ الجواب الرابع: عدم نقل البخاري ومسلم لكل الروايات الصحيحة
- ٤٦ الشبهة الثانية: منافية روايات الإمام المهدي لسنة التغيير القرآنية
- ٤٦ رد الشبهة
- ٤٧ الجواب الأول: عدم انطباق ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ...﴾ على الحركة المهدوية
- ٤٨ الجواب الثاني: عدم ورود عبارة: « يملأ الأرض قسطاً وعدلاً »
- ٤٩ الجواب الثالث: بيان المراد من عبارة: « يملأ الأرض قسطاً وعدلاً »
- ٥١ لماذا نسب التغيير إلى الإمام المهدي؟
- ٥١ الجواب الرابع: عدم المنافاة بين الإصلاح المهدوية والآية المباركة
- ٥٣ الشبهة الثالثة: منافية روايات الإمام المهدي لسنة الابتلاء القرآنية
- ٥٣ المقدمة الأولى: جريان سنة الابتلاء في كل الأمم
- ٥٤ المقدمة الثانية: مخالفة الروايات المهدوية لسنة الابتلاء
- ٥٥ رد الشبهة
- ٥٥ الجواب الأول: عدم تنافي سنة الابتلاء مع كل الروايات المهدوية

- ٥٦ الجواب الثاني: غلبة الظلم مع وجود أهل الحق
- ٥٧ الجواب الثالث: بيان المعنى الدقيق لآية الابتلاء
- الشبهة الرابعة: منافاة روايات الإمام المهدي لما دل على بقاء غلبة
- ٥٩ النصارى إلى يوم القيامة
- ٦٠ رد الشبهة
- التعليق الأول: بيان التفسير الصحيح لقوله تعالى: ﴿وَجَاعِلُ الَّذِينَ
- ٦١ تَتَّبِعُونَكَ فَوْقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾
- ٦٢ التعليق الثاني: بيان معنى الرفعة
- ٦٣ التعليق الثالث: سنة التمكين للمؤمنين
- ٦٥ الشبهة الخامسة: دعوى ضعف جميع روايات الإمام المهدي
- ٦٥ القائلون بالشبهة
- ٦٥ الباحث الأول: ابن خلدون
- ٦٧ الباحث الثاني: محمد رضا رشيد
- ٦٧ الباحث الثالث: أحمد أمين المصري
- ٦٨ الباحث الرابع: محمد درويش البيروتي
- ٦٨ الباحث الخامس: عبدالرحمن محمد عثمان
- ٦٩ الباحث السادس: الشيخ محمد الغزالي المعاصر
- ٦٩ رد الشبهة
- ٦٩ الملحوظة الأولى: تواتر روايات الإمام المهدي
- ٧٠ التواتر في الروايات المهدوية
- ٧٠ بيان قطعية روايات الإمام المهدي
- ٧١ خصائص أسانيد روايات الإمام المهدي
- ٧١ ممانعة القوم لنقل الروايات التي تقوي الشيعة

- ٧٩ إذا تم التواتر في الخطأ البحث في وثيقة الرجال
- ٨٠ هل التواتر مفيد لليقين؟
- ٨٥ الملاحظة الثانية: عدم تفرد الشيعة بالروايات المهدوية
- ٨٥ التعليق الأول: عدم تضعيف العامة للرواي فاسد العقيدة
- ٨٧ إفادة السيد عبدالحسين شرف الدين في المراجعات
- ٨٩ وقفة نقدية مع الباحث الخليفي
- ٩١ التعليق الثاني: عدم تفرد الشيعة بنقل الروايات المهدوية
- ٩٣ التعليق الثالث: فساد دعوى اختراع ووضع الشيعة للقضية المهدوية...
- ٩٥ الملاحظة الثالثة: تلخيص مناقشة الشبهة الخامسة
- ٩٨ شواهد الرد على كلام ابن خلدون
- ٩٩ جرح الأقران لا يقدر

الفصل الثاني

فطرية العقيدة المهدوية

- ١٠٥ فطرية العقيدة المهدوية
- ١٠٧ زوايا الباحث في فطرية العقيدة المهدوية
- ١٠٧ الزاوية الأولى: تحديد الموضوع
- ١٠٨ الزاوية الثانية: تحديد المحمول
- ١٠٨ الزاوية الثالثة: هل الميل الإنساني للعدل دليل تحقيق العدل؟
- ١٠٩ البحث الأول: تحديد معنى الفطرة
- ١١٢ محتملات الباحثين حول الأمور الفطرية
- ١١٥ البحث الثاني: محتملات فطرية العقيدة المهدوية
- ١١٥ الميزة الأولى: الأصالة مع الحلقة

- ١١٥ الميزة الثانية: الدوام وعدم الانفكاك
- ١١٦ الميزة الثالثة: العموم والشمول لجميع الأفراد
- ١١٧ الاحتمال الأول: العلم الفعلي
- ١١٨ الاحتمال الثاني: البداهة
- ١١٩ الاحتمال الثالث: العلم الحضوري بالظهور في آخر الزمان
- ١١٩ العلم الحسولي والعلم الحضوري
- ١٢٠ الاحتمال الرابع: الميل نحو دولة العدالة
- ١٢١ الدولة المهدوية مصداق للأمر الفطري
- ١٢١ إشكالات على دليل العلامة الطباطبائي
- ١٢٢ الإشكال الأول: الفطرة هي طلب العدالة ورفض الظلم
- ١٢٢ الإشكال الثاني: تحقق دولة العدل أعم من القضية المهدوية
- الإشكال الثالث: ما وجه الملازمة بين خلق الميل للعدالة وتحقيق دولة
العدالة؟
- ١٢٣ العدالة؟
- ١٢٤ خلاصة بحث فطرية القضية المهدوية

الفصل الثالث

أدلة إثبات العقيدة (المهدوية الخاصة) عند أهل البيت

- ١٢٧ أدلة المهدوية الخاصة
- ١٢٧ أركان العقيدة المهدوية الخاصة
- ١٢٩ الصنف الأول: دليل بقاء الحق مع سنة زواله
- ١٢٩ بين يدي الشيخ الصدوق
- ١٣٠ المقدمة الأولى: الضعف الديني سنة إلهية مع امتداد عمود الزمن
- ١٣٢ المقدمة الثانية: جريان هذه السنة في أمة النبي محمد
- ١٣٣ واقع الحال شاهد على المقال

- ١٣٧ المقدمة الثالثة: هل يمكن حفظ الدين باجتهد الفقهاء؟
- ١٣٨ المقدمة الرابعة: المعصوم هو الحافظ للدين
- ١٤١ الصنف الثاني: الدليل المعتمد على نتيجة آية ورواية
- ١٤٣ الفرد الأول: الخلال الإلهية والمهدوية في القرآن الكريم
- ١٤٣ المقدمة الأولى: محتوى الآيات الشريفة
- ١٤٥ البحث الأول: إثبات أن الله قد جعل لذاته المقدمة خليفة
- ١٤٧ البحث الثاني: بيان حقيقة الخلافة الإلهية
- ١٤٨ أقسام الخلافة
- ١٤٩ الخلافة في الآيات المباركة
- ١٥٠ عدم انحصار الخلافة في النبوة
- ١٥١ البحث الثالث: في بيان ملاك استحقاق الإنسان لهذه الخلافة الإلهية
- ١٥٣ البحث الرابع: في بيان ما هي الأسماء التي امتاز نبي الله آدم على الملائكة
- ١٥٣ النظرية الأولى: معرفة أسماء جميع الأشياء
- ١٥٤ تقييم النظرية
- ١٥٤ النظرية الثانية: معرفة حقيقة المسمى بالأسماء اللفظية
- ١٥٥ النظرية الثالثة: معرفة حقائق خارجية خاصة
- ١٥٦ البحث الخامس: الفرق بين علم نبي الله آدم بالأسماء وعلم الملائكة بهم
- ١٥٨ الفرق بين العلم التفصيلي والعلم الإجمالي
- ١٥٩ توضيح اختلاف رتبة العلم
- ١٦١ البحث السادس: في تحديد من هو خليفة الله؟
- ١٦١ الرأي الأول: إن الخليفة هو نبي الله آدم
- ١٦٢ الرأي الثاني: إن الخليفة هو جنس البشر بجميع أفراد
- ١٦٤ الرأي الثالث: إن الخليفة أفراد مخصوصون

- ١٦٧ البحث السابع: إثبات استمرار الخلافة الإلهية
- ١٦٩ تعيين الخليفة بيد الله وليس بيد الأمة
- ١٧١ المقدمة الثانية: إقامة البيان المثبت للمهدوية الخاصة من خلال آيات الخلافة
- ١٧١ خلافة الإمام المهدي في كتب العامة
- ١٧٤ من هم الملائكة الذين تفوق عليهم الخليفة؟
- ١٧٤ كثرة الملائكة
- ١٧٥ عظم خلقة الملائكة
- ١٧٦ شدة عبادة وطاعة وخضوع الملائكة
- ١٧٩ الفرد الثاني: دلالة حديث الثقلين
- ١٨٠ وجه دلالة حديث الثقلين على ثبوت العقيدة المهدوية الخاصة
- ١٨٢ وقفة مع حديث الثقلين
- ١٨٣ الجهة الأولى: سند حديث الثقلين
- ١٨٤ موقف بعض علماء العامة من حديث الثقلين
- ١٨٤ ١. الألباني
- ١٨٦ الألباني وموقفه من بعض الباحثين في حديث الثقلين
- ١٨٧ ٢. ابن حجر الهيتمي المكي
- ١٨٨ ٣. الذهبي
- ١٨٩ ٤. ابن حجر العسقلاني
- ١٨٩ ٥. ابن جرير الطبري
- ١٨٩ ٦. البوصيري
- ١٩٠ ٧. حسن السقاف
- ١٩٠ رواية حديث الثقلين
- ١٩٢ الجهة الثانية: تحديد مدلول حديث الثقلين

- ١٩٦ وجه اختلاف ألفاظ حديث الثقلين
- ١٩٧ دلالات حديث الثقلين
- ١٩٨ الدلالة الأولى: إن الكتاب والعترة تركة رسول الله
- ١٩٩ عدم معرفة بعض الصحابة بالأحكام
- ٢٠٠ حكم التيمم في القرآن الكريم
- ٢٠٢ تأكيد لفظة الثقلين على هذه الدلالة
- ٢٠٣ أقوال بعض علماء العامة
- ٢٠٣ ١. السمهودي
- ٢٠٣ ٢. ابن حجر المكي
- ٢٠٧ عظمة القرآن العظيم في آيات القرآن الكريم
- ٢١٠ دلالة وجود التمسك بأهل البيت في لسان علماء العامة
- ٢١١ الدلالة الثالثة: عصمة أهل البيت
- ٢١٢ الفخر الرازي وعصمة أولى الأمر
- ٢١٣ إفادة (لن) للنفي المؤبد
- ٢١٤ الأمر الثالث: قرن أهل البيت بالقرآن الكريم
- ٢١٥ الدلالة الرابعة: ضرورة وجود شخص من أهل البيت في كل زمان...
- ٢١٥ آثار خلو الزمان من العترة
- ٢١٦ أقوال بعض علماء العامة
- ٢١٧ الدلالة الخامسة: المقصود بأهل البيت جماعة خاصة
- ٢١٩ أقوال بعض علماء العامة في الانحصار
- ٢٢١ كلام لبعض الأساتذة الكرام
- ٢٢٢ إعادة وتلخيص
- ٢٢٥ بيان آخر لتوضيح دلالة حديث الثقلين على المهدوية الخاصة

- ٢٢٦ حقانية مذهب الشيعة الإمامية في ظل حديث الثقلين
- ٢٢٧ التأكيد النبوي بأن المهدي من عترته وأهل بيته
- ٢٣١ الجهة الثالثة: دفع بعض الشبهات عن حديث الثقلين
- ٢٣١ الشبهة الأولى: دلالة الحديث عن التمسك بالقرآن دون العترة
- ٢٣٢ دفع الشبهة الأولى
- ٢٣٢ التعليق الأول: حديث مسلم دال على التمسك بالعترة
- ٢٣٣ التعليق الثاني: إخراج الكثير من الحفاظ لحديث الثقلين
- ٢٣٥ التعليق الثالث: عدم معارضة رواية مسلم للروايات الأخرى
- ٢٣٦ الشبهة الثانية: شمولية أهل البيت لنساء النبي
- ٢٣٧ رد الشبهة الثانية
- ٢٣٧ التعليق الثاني: تحديد المراد من (أهل البيت)
- ٢٣٧ التعليق الأول: دلالة حديث الثقلين على عصمة أهل البيت
- ٢٣٨ القسم الأول: الروايات الواردة في أهل التطهير
- ٢٤١ رد استدلال الألباني بسياق الآيات
- ٢٤٤ التعليق الثالث: مخالفة الألباني لرأي الصحابي زيد بن أرقم
- ٢٤٨ الصنف الثالث: إثبات المهدوية الخاصة مقامات السيدة حكيمة
- ٢٥١ المقدمة الأولى: الإمامة لا تكون إلا بنص من الله
- ٢٥٣ التحسين والتقبيح العقليين
- ٢٥٤ الدليل الثاني: أفضلية الإمام على سائر الأمة
- ٢٥٥ الدليل الثالث: تعيين الإمام اختيار (جعل) من الله
- ٢٥٦ الدليل الرابع: غيبية شرط الأمة
- ٢٥٧ الدليل على شرطية العصمة في الإمام
- ٢٦٠ مناقشة شبهة للفخر الرازي

٢٦٠	الرد
٢٦١	آية الابتلاء الإبراهيمي
٢٦٢	تفسير الإمامة بالنبوة
٢٦٤	كلام الشهيد التستري والسيد الطباطبائي
٢٦٦	بيان كلام الشيخ المظفر
٢٦٩	المقدمة الثانية: الإمامة في أهل بيت النبي فقط
٢٦٩	آية التطهير وحديث الثقلين
٢٧٠	دلالة حديث الثقلين على المقدمة الأولى في دليل السيدة حكيمة.....
٢٧١	أدلة أخرى لحصر الإمام في أهل البيت
٢٧١	١. حديث السفينة
٢٧٨	٢. حديث باب حطة
٢٧٩	خلاصة القول
٢٨١	المقدمة الثالثة في أن الأئمة اثناء عشر
٢٨١	الإمام المهدي في ضوء حديث الخلفاء اثنا عشر
٢٨٢	اعتبار الحديث الشريف في مصادر المخالفين
٢٨٤	احتمالات الأثني عشر
٢٨٩	ما يستفاد من هذا الحديث الشريف (دلالات الحديث)
٢٨٩	حصر الإمامة في اثني عشر خليفة وكونهم مؤيدين
٢٩٠	عظمة وعلو شأن الأثني عشر
٢٩١	عصمة الأئمة الأثني عشر
٢٩١	اختلاف الدين الإسلامي عن الدولة الإسلامية
٢٩٢	عدم خلو الزمن من هؤلاء الأثني عشر
٢٩٢	تنبيهان هامان

٢٩٣ الإمام المهدي من الخلفاء الأثني عشر
٢٩٦ إثبات الحديث للعقيدة الإمامية
٢٩٧ تساؤلات حول حديث الأثني عشر
٢٩٨ لماذا عدم بيان أنهم من بني هاشم؟
٣٠٠ روايات تعيين الأئمة في كتب الشيعة
٣٠٣ المحتوى

تم بحمد الله وعونه